أسس
علم الاقتصاد



الدكتور ضياء مجيد الموسوي

أسس علم الاقتصاد

الجزء الأول

مذاهب، وأنظمة، ونظريات اقتصادية وأسواق.

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.01.5206
رقم ر.د.م.ك(ISBN): 978.9961.0.1442.4
رقم الإيداع القانوني: 2011-419

تقديم

"الحمد لله رب العالمين"

أقدم هذا الكتاب لطلبة العلوم الاقتصادية ولصناع السياسة الاقتصادية على كافة المستويات الكلي والجزئي والعام والخاص ليساعدهم على التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات. وكذلك الرأي العام على التوصّل إلى احكام مستنيرة بشأن كافة الشؤون الإقتصادية. فقد جمعت فيه القديم والحديث في شتى صنوف الاقتصاد من فكر ونظرية وأنظمة اقتصادية منذ القرن الثامن عشر، وحتى الفكر الاقتصادي الحديث في الخوصصة والعولمة. وجاء الكتاب في 35 فصلا تكوّن جملة أسس علم الاقتصاد.

أرجوا أن أكون قد وفقت في تزويد طلبة علم الاقتصاد بمرجع يكاد أن يكون، أو هو كذلك، "الكافي في الاقتصاد".

وفقنا الله لخدمة أمتنا

"د. ضياء مجيد الموسوي"

محتويات الكتاب

الفصل الأول
الطبيعيون(الفيزيوقراطيون)

الفصل الثاني
التجاريون(الميركانتلزم)

الفصل الثالث
الفكر الكلاسيكي التقليدي

الفصل الرابع
المدرسة النيوكلاسيكية/ الكلاسيكيون الجدد

الفصل الخامس
الفكر الكنزي

الفصل السادس
نظريات التنمية والنمو الاقتصادي

الفصل السابع
نماذج النمو والتنمية الاقتصادية

الفصل الثامن
التبادل التجاري الدولي

الفصل التاسع
دالة الطلب، وجدول الطلب، ومنحنى الطلب

الفصل العاشر

دالة العرض، وجدول العرض، ومنحنى العرض

الفصل الحادي عشر

توازن السوق

الفصل الثاني عشر

نظرية طلب المستهلك: نظرية المنفعة القياسية

الفصل الثالث عشر

المنفعة الترتيبية وتحليل السواء

الفصل الرابع عشر
نظرية الإنتاج

الفصل الخامس عشر
تكاليف الإنتاج

الفصل السادس عشر

السعر والإنتاج في ظل المنافسة الكاملة

الفصل السابع عشر

السعر والإنتاج في ظل الاحتكار

الفصل الثامن عشر
العرض الكلي

الفصل التاسع عشر
الطلب الكلي

الفصل العشرون

سوق النقود

الفصل الواحد والعشرون

التوازن العام

1 الطبيعيون (الفيزيوقراطيون)

المذهب الطبيعي عباره عن مجموعة من النظريات الاقتصادية ظهرت بفرنسا في القرن الثامن عشر، ويعتبر كيناي(1694-1774) الأب المؤسس لهذه المدرسة، كما ان من أبرز رجالها "تيرجو"

وكان الفيزيوقراطيون أول من عرض آلية اقتصاد بالاستناد الى نظام الطبقات الاجتماعية في الاقتصاد. وقد ركزوا أنظارهم على الأرض.

المنتج الصافي

ويدور الفكر الاقتصادي عند الفيزيوقراطين حول خلق «المنتج الصافي"، وكانت النقطة الرئيسية في تحليلهم هي البحث عن هذا الفائض، أي التراكم.

ان تحليل تداول "المنتج الصافي " بين مختلف طبقات المجتمع يشكل أبرز جزء من المذهب الطبيعي. وجوهر كتاب كيناي" الجدول الاقتصادي "يقوم على أساس وجود بنيان اجتماعي معين. فالارض يملكها الملاك ولكن يزرعها الفلاحون المستأجرون لها، والذين يصبحون بذلك الطبقة المنتجة حقا. والمنتج الصافي الذي يخلقونه لايشبع فقط حاجتهم التي تتجاوز أسباب عيشهم، وانما يصبح أيضا لإشباع حاجات ملاك الأرض بما فيهم الملك والموظفون العموميون والتجار.. الخ.

ونقطة البدء هي تقسيم العمل الى فئتين: أحدهما منتجه والاخرى عقيمة. وتتكون الأولى من العمل القادر على خلق فائض، أي خلق الشئ الذي يزيد على الثروه التي يستهلكها كي يصبح قادرا على الانتاج. ثم يكن "المنتج الصافي" فائضا من الثروة الاجتماعية بالمعنى المجرد(القيمة

التبادلية) ولكنه كان فائضا من الثروه المادية العينية المكونة من السلع النافعة، وهذا المدخل التكنولوجي الى المسألة هو الذي حدا بالطبيعين الى تمييز فرع معين من الانتاج باعتباره الفرع المنتج في الواقع.

والفرق بين السلع المنتجة والسلع المستهلكة يمكن ملاحظته بسهولة أكبر في الزراعة. فهنا يقل متوسط مقدار الغذاء الذي يستهلكه العامل مضافا اليه مايستخدم كبذار، عن مقدار الانتاج الذي تحصل عليه الأرض. وهذا هو أبسط شكل من أشكال الفائض.[1]

ويهلل، في بعض الأحيان، لفرانسوا كيناي باعتباره أول اقتصادي عصري، وذلك بسبب عرضه لتحليل النظام الاقتصادي عن طريق التعبير عنه بمخطط تجريدي يوضع التدفقات السلعية في عملية الانتاج والاستهلاك. والى درجه معينة، يشابه هذا الجدول، والذي أقامه كيناي على أساس دوران الدم، جدول "المدخل ـ المنتج" والذي يستخدم في أيامنا الحاضرة لتوضيح هيكل الانتاج الصناعي.

وهناك ثلاث طبقات اجتماعية: الملاكون للارض، والفلاحون، والحرفيون. وإذا بسطنا الجدول الاقتصادي لكيناي نوعا ما، فان العلاقات بينها تكون كما يلي:

يملك الفلاحون في بداية كل سنه مخزونا محتفظا به من موسم الحصاد للعام السابق ليوفر لهم غذائهم ومدخلات البذور.. الخ لسنه واحدة وهم يقومون بحراثة الأرض وانتاج المحصول والذي يصبح، في مثال كيناي، ضعف المخزون الذي ابتدأوا منه. ومن هذا يقومون بتعويض المخزون الذي تم استهلاكه ضمن عملية الانتاج. أما الفائض، أو صافي الانتاج، فيدفعونه الى الملاكين. ويستهلك الملاكون جزء منه بشكل مباشر ـ لاطعام مواشيهم ـ مستخدمين الباقي لشراء منتجات الحرفيين. ويملك الحرفيون معداتهم الانتاجية ـ نول للحائك ومنفاخ للحداد. وتكون المدفوعات التي يستلمونها مقابل مصنوعاتهم هي دخلهم الاجمالي والذي

يعوضون منه المواد الأولية واستهلاك المعدات معا بالاضافة الى إطعام أنفسهم. ويكون مايستلمونه هو مجرد قيمة انتاجهم، وهم لايسهمون بالفائض، فالمصدر الوحيد للفائض هي الأرض.[2]

ولتفسير الأمر نبدأ بمنتج اجمالي قدره 5000 مليون فرنك في السنه. من هذا المبلغ نقتطع 2000 مليون فورا وعينا بوصفها النفقات اللازمة لتجدد الانتاج(غذاء الفلاح، البذور، الخ) فالمنتج الصافي عبارة عن 3000 مليون، نفترض أن 2000 منها تتكون من الغذاء، وأن الألف الباقية تتكون من المواد الأوليه اللازمة للصناعة. وبالاضافة الى هذا المنتج الصافي العيني يحتفظ الفلاحون أيضا بالمبلغ الكلي من نقود البلد، أي بألفي مليون فرنك. أما كيف حصلوا على هذا فيوضحه هذا التحليل لعملية التداول. فالملاك لايحتفظون بشئ ولكن لهم الحق في مطالبة الفلاحين بايجار يعادل 2000 مليون فرنك، بينما تملك الطبقة العقيمة 2000 مليون فرنك هي قيمة السلع المصنوعة في الفترة السابقة.

والآن يدفع الفلاحون الى الملاك ريعا قدره 2000 مليون فرنك. ويشتري الملاك ما قيمته 1000 مليون من الغذاء من الفلاحين الذين يشترون نصف ماسبق أن دفعوه. بعد ذلك ينفق الملاك النصف الثاني من ايرادهم (الناتج من الريع) على شراء الغذاء من الفلاحين. والآن ينفق الفلاحون 1000 مليون في شراء السلع المصنوعة من الطبقة العقيمة التي تعيد النقود من جديد مقابل المواد الخام. والآن تكمل العملية. وبهذا يصبح في أيدي الفلاحين 2000 مليون يستخدمونها في بدء العملية كلها من جديد في الفترة التالية. لقد ذهب الجزء الممثل في الغذاء الى الملاك والطبقة العقيمة، وانتقل الجزء الممثل في المواد الخام الى الطبقة الأخيرة وحدها. والسلع المصنوعة التي كانت تملكها في الأصل الطبقة العقيمة قسمت بين الملاك والفلاحين. ومقابل هذا تملك الطبقة العقيمة 2000 مليون من الغذاء، ومثل هذا المبلغ من المواد الخام، وكلا العنصرين يتحدان لخلق سلع مصنوعة قيمتها 2000 مليون في الفترة التالية.[3]

نظرية القيمة عند الفيزيوقراطين

لقد بدأ الطبيعيون خطا من التفكير كان حافزا قويا على صوغ نظرية في القيمة وفائض القيمة تستند الى العمل، ولكنهم لم يصوغوا مثل هذه النظرية. بل ان كيناي نفسه لم يعالج مشكلة القيمة بطريقة تنسيقية. فبالنسبة الى السلع المصنوعة كان يعتقد في نظرية للثمن على أساس تكلفة الانتاج. وكان يعتبر الصناعة عاجزة عن خلق قيم جديدة. فهي لاتعمل أكثر من ضم قيم موجودة، فقال أنه عندما يجري تبادل السلع المصنوعة لايتم التبادل بين متكافئين، ولا يمكن في التبادل نشوء ربح (أو فائض قيمه). ان الثمن الطبيعي للسلع المصنوعة يفسره عدد من أثمان أخرى ـ أثمان نفقات المنتجين والتجار الذين يأتون بها الى السوق. وفي الوقت نفسه تقرر المنافسة بين الشارين والبائعين المقدار الصحيح من النفقات التي يتحملها المنتجون.

كانت المنافسة عاملا مهما جدا في تفسير الثمن، اذ أنها تقرر ثمنا مستقلا عن المشترين والبائعين. وبرغم ان هؤلاء تحركهم المصلحة الذاتية ويحاولون الشراء بثمن رخيص أو البيع بثمن غال، الا ان تفاعل تصرفاتهم تضطرهم الى التضحية ببعض مصالحهم.

وسار "ترجو" خطوة أبعد بأن ادخل ازدواجا معينا في نظرية القيمة والثمن. فبرغم اعتقاده في أن العمل في الزراعة هو الذي يمكن ان يخلق فائضا، فقد خصص مكانا هاما للعناصر الذاتية في تعيين القيمة التبادلية، فقدرة السلعة على اشباع حاجه، وسهولة الحصول عليها، وندرتها.. الخ، هذه كلها تشكل ما دعاه "القيمة التقديرية" للسلعة. ومن هذه تستمد القيمة التبادلية التي سماها "القيمة التعبيرية".[4]

السياسة الاقتصادية عند الفيزيوقراطين

لم تكن نظرية القيمة التبادلية جزء مهم في المذهب الطبيعي، بل انهم استمدوا من فكرة المنتج الصافي فلسفتهم السياسية وتعاليمهم بصدد السياسة التي تنتهج. فلما كانت الزراعة الشكل الوحيد من الفائض فان التدابير التي كانت تتخذ في فرنسا لتنمية الصناعة تدابير عديمة الجدوى. وفي سبيل معارضة هذه التدابير رفع الطبيعيون صيحة الحرب ممثلة في الشعار المشهور "دعه يعمل، دعه يمر".

ان الصناعة لاتخلق قيما وانما تقتصر على تحويلها، ولذلك يجب عدم التدخل بأية صورة كانت. ويجب تحرير الصناعة والتجارة من جميع الأعباء المالية المفروضة عليها. الفرع الوحيد من الانتاج، والذي يمكن ان تفرض عليه الضرائب، هو الفرع الذي يخلق القيمة، وهو الزراعة. كانت الضريبة على الأرض هي المبدأ المالي الذي تؤمن به الفلسفة الطبيعية.

ان دعوة الفيزيوقراطيون بازالة الأعباء والالتزامات التي تحد من نمو الصناعة والتجارة كانت تخدم مصالح الطبقة البرجوازية. وكذلك فان شعار "دعه يعمل دعه يمر" يحمل معاني عدة منها عدم تدخل الدولة، وحرية التجارة ليس في داخل البلد الواحد فحسب بل وفي المبادلات بين الدول.[5]

إزاء تدخل الدولة الثقيل في الحياة الاقتصادية على عهد التجاريين انبرى الفيزيوقراطيون للدفاع عن الفردية وتمجيد الحرية الاقتصادية واطلاق المبادرة الخاصة والتنظير للمنافسة بين الأفراد التي تحقق بالنتيجة مصلحة المجموع. وقد آمن الطبيعيون بالملكية الخاصة باعتبارها المؤسسة التي تفجر الطاقات الفردية. فقد هاجم الطبيعيون نظام الطوائف الذي يحد من الحراك المهني، كما هاجموا الحواجز الكمركيه التي تحد

من حركة السلع، وبالذات المنتجات الزراعية وهاجموا التدخل الحكومي في تسعيرها. ولذلك حدد الطبيعيون وظائف الدولة كالآتي:

أ – صيانة الأمن في الداخل والدفاع ضد العدوان الخارجي

ب – حماية الملكية الخاصة المقدسة

ج – النهوض بالأعمال العامة

د – ترجمة النظام الطبيعي الى مفردات يمكن تطبيقها في الحياة العامة.

وبمجرد ان يترك الأفراد أحرارا وبمجرد ان تكف الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ستقود المبادرة الفردية والمنافسة بين الأفراد الى تحقيق مصالحهم الخاصة وانعكاساتها لتحقيق الخير للمجتمع كله.[6]

لقد أفزرت وجهات النظر هذه بعض الوصفات التقدمية للسياسة الفيزيوقراطية:

أولا: لقد كان فرض الضرائب على الفلاحين خطأ إذ أنها تستنزف المخزون الضروري لاستهلاكهم خلال إعادة انتاج الفائض.

ثانيا: لقد كان تحسين أساليب الزراعة محبذا وذلك لزيادة نسبة الفائض الى المخزون ولتوسيع الناتج الصافي وبهذا يزداد الطلب على انتاج الحرفيين وتزداد ثروة الأمة على العموم.

لقد كانت هذه استنتاجات لتحليل معني بآلية الاقتصاد. إلا انه يوجد جانب ميتافيزيقي[7] للمحاججة كذلك. ان مطابقة الفائض بريع الملاكين يمكن أن تقلب الى تبرير للنظام الاجتماعي. فاذا كانت الأرض هي المنتجة الوحيدة للفائض، فلمالك الأرض حق بالتمتع به.

ان الجملة بان عائلة فلاحية تدفع الريع من الفائض على استهلاكها من المحصولات المنتجة على االأرض المملوكة لها هي تعبير عن حقيقة واقعة. ولا يكون للجملة بان الريع يعزى لانتاجية الأرض معنى معزول عن تعريف فائض الانتاج على استهلاك الفلاحين، أي بانه يعزى لانتاجية

الأرض. ولا تكون للجزء الميتافيزيقي من المحاججة وظيفة فيما عدا توفير شعارات للدفاع عن مؤسسة الريع.

ويمكن بسهولة استنباط شعارات لصالح الفلاحين من نفس الصورة عن الاقتصاد. فمن وجهة نظر مختلفة يمكن المحاججة بانه لايوجد انتاج بدون العمل الذي يقوم به الفلاحون. العمل لا الأرض هو المنتج للفائض ـ يستهلك الملاكون من غير عمل لمجرد ملكيتهم للأرض ولكون سلطة الدولة من ورائهم ممكنة إياهم من انتزاع الريع.[8]

ان فكرة "النظام الطبيعي تقوم على اساس ان المجتمع البشري تحكمه قوانين متناسقة ومطابقة للمقاصد الآلهية تكفل رخاء الانسان وسعادته ولا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعية. وجوانب هذا النظام الجوهرية هي: الحق في التمتع بمنافع الملكية، اضطلاع الفرد بعمله، وتملك الحرية بالقدر الذي يتفق مع حرية الآخرين في اتباع مصلحتهم الذاتية والعمل على تحقيقها.

هوامش ومراجع الفصل الأول

1- دكتور راشد البراوي: الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية،1971، ص 343

2- جوان روبنسون / جون إيتويل: مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، تعريب د. فاضل عباس مهدي، دار االطليعة ــ بيروت، 1980، ص 31

3- البراوي، نفس المصدر، ص 344

4- أيضا، ص 345

5- أيضا، ص 346

6- الدكتور عبد الجبار حمد عبيد السبهاني: الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي، دار وائل للنشر، عمان ــ الأردن، 2001، ص ص 55،56

7- استعملت الكلمه ميتافيزيقي بمعان مختلفة ويتم تطبيقها هنا على الاستخدام اللغوي الذي لاينقل معلومات وقائعية ولا يصف منطقية كما لايعطي تعليمات دقيقة، ولكنه في الوقت نفسه، يتعمد التأثير على السلوك. لقد كانت الدعوة الى الانسجام الطبيعي ميتافيزيقية إذ أنها لم توفر دليلا على ماهية النظام الطبيعي. إن أقصى قدر من الخير ولأكبر عدد، مفهوم ميتافيزيقي فهو لايقترح أي معيار للحكم على ماهو «جيد «ولا أية وسيلة لمقارنة االمزيد من» الخير «لمجموعة قليلة مع «خير «أقل لمجموعة كبيرة...... ان الجملة الميتافيزيقية لاتنقل أية معلومات إذ لاتعرف اسسها بالرجوع الى أي شئ خارج عن ذاتها. التوافق هو مايكون متوافقا و"الجودة" هي مايكون جيدا. ولا يكون لمثل هذه الجملة محتوى علمي: يستحيل القول بأن أي شئ سيكون مختلفا بأي شكل من االأشكال إن لم يكن حقيقيا، ومع ذلك فانها ليست فارغة على الاطلاق. إنها تعبر عن موقف معين للعقل وعن ثقافات سياسية معينة أو قيم أخلاقية وقد تبلور آراء وبشكل تكون له نتائج عملية مهمة... لما كان الاقتصاد االسياسي قد اختلط بالوطنية، فان الشعارات عن الخير العام كانت كثيرا ما تخفي وراءها دعوتها لمصلحة من االمصالح الوطنية. ولما كانت النظريات تكون في مجتمعات منقسمة الى طبقات، فان الشعارات المعبرة عن تعاطف مع طبقة معينة، وتحت ستار توسيع الثروة الوطنية، تدعو الى سياسات لمصلحتها. روبنسون/ايتويل، نفس المصدر، ص ص 25، 26.

8- أيضا، ص ص 35، 36.

2

التجاريون (الميركانتلزم)

يمكن إرجاع نشأة هذا المذهب الى عام 1550 حين ظهرت في انكلترا جماعة تعرف باسم "أنصار المعادن االنفيسة". وسادت سياسات وأساليب المذهب التجاري الاقتصادية طيلة نحو مائة وخمسون عاما في الدول االاوربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وممن روجوا لهذا النوع من السياسات والأساليب الايطالي "أنطونيوسيرا" الذي نشر في عام 1613 رسالة ضمنها تعاليم هذا المذهب الرئيسية، وآخر من أسهم في هذا الميدان(سير جيمس ستيوارت) بكتابه "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي»الصادر في عام 1776.[1]

تعتبر المعادن النفيسة عند اصحاب المذهب التجاري الشكل المفضل من أشكال الثروة القومية، لأنها مصدر القوة والعظمة. فاذا لم تملك الدولة مناجم للذهب فان في إمكانها الحصول على حاجتها من هذين المعدنين عن طريق التجارة. وهذا يستتبع أن يكون الميزان التجاري في صالحها، لأن زيادة الصادرات على الواردات معناها تدفق الذهب والفضه عليها.

الطلب الفعال

إهتم التجاريون بمشكلة الطلب الفعال مدركين بأن العجز في الميزان التجاري يكون، على العموم، تأثيره سيئا على الانتاج، وعلى الطلب الفعال يكون تأثير العجز أكبر، لأن الاستيرادات تمثل عرضا بلا طلب وتصرف عليها الدخول المحلية إلا ان انتاجها لايولد دخلا محليا. ومن ناحية أخرى تمثل الصادرات طلبا بلا عرض مقابل له. ان أغلب الدخول المكتسبة في انتاج سلع التصدير تصرف داخل السوق المحلية،

وبذلك تدفع على تنشيط االطلب المحلي. وقد كان التجاريون على صواب في محاججتهم بأن فائض الصادرات يميل الى تنشيط حركة الاقتصاد المحلي في حين يميل فائض الاستيردات الى تقليص حركة الاقتصاد المحلي.(2)

من المشاكل التي عالجها "ستيوارت " كانت تتعلق بمشكلة بلد يواجه منافسة من بلدان أخرى في البيع بسعر أرخص في سلعه معينه، فيقول:

(لما كانت التجارة قد عاشت طويلا في أمتنا فعلينا ان نحافظ عليها في عيوننا، وسأفترض ان جيراننا عبر الفترات الزمنيه الطويله قد تعلموا كيف ينتجون مستلزماتهم ويوفرونها لآخرين من الناس باسعار أرخص مما نستطيع القيام به. فأقول مالعمل؟ اذ لم نعد قادرين على منافسة اسعار منتجات الدول الأخرى. فما العمل؟ فاذا لم يوضع حد للتجارة واذا لم يتدخل رجال الدولة بالحد الأقصى من العنايه فسيكون مؤكدا استيراد التجار لمنتجات الأمم المنافسه وسيشتريها السكان مفضليها على سلعهم، وستنزح ثروة الامة، وسيواجه الصناعيون والعمال البطاله والجوع. اذن، فمن الجائز أن ننظر اليها كمشكلة في التجارة ينبغي حلها بواسطة المبادئ التي تم ارساء قواعدها).(3)

في مثل هذه الحالة، يكون الملاذ الأخير في منع استيراد السلعة المعينة وانتاجها محليا، ولكن قد يكون من الأفضل التخلي عن انتاج تلك السلعة. وهكذا يقول "ستيوارت:

(إذا أكتشف، بعد تمحيص امكانيات التصرف بالايادي المشتغلة في الصناعة التحويلية بانه قد يسهل تحويلها الى فرع آخر في الصناعة تكون فيه ميزاتها في الفرع الذي تنوي هي التخلي عنه، وذلك بشرط موافقة جاراتها على فتح موانئهم للاستيراد الحر للسلعة المعينة. ورغم أنه قد يوجد ربح قليل بالتجارة عن طريق التبادل، فانني لازلت اعتقد باستحسان الاستمرار بالاتفاق ولتجنب أية حالة من حالات قطع التجارة مع الأمم

الأخرى. إن الأمة المجدة والاقتصادية والحصيفة والتي أعتقد كون تجارنا منها، ستستطيع الانتفاع من ظروف عديدة والتي تكون في غير صالح أخريات تتاجر معها من ذوي الخبرة التجارية الأقل. وبتوقع ثروات مواتية، ينبغي لها عدم التخلي عن التجارة معهم بشكل مستعجل ولا بسبب المضايقات، وخصوصا إذا ما ظهر توقع لازدياد الترف).[4]

لقد كان "جيمس ستيوارت" حاله حال التجاريين، مهتما بمشكلة الطلب الفعال. وقد لاحظ بان الانفاق االعام، وحتى على «مخازن شبيهة بالحرب "war-lake stores"، سيخلق عمالة إلا أنه فضل المطالبه ببناء سلمي، فيقول:

(كلما زادت الفائدة من شغل بعد انجازه، كان ذلك أفضل بكثير. فقد يكون له، حينذاك، أثر في إعطاء الخبز لاولئك الذين لم يشيدوه. وينبغي أن يكون مفيدا إبان قيامه سواء أكان ذا فائدة أم لا بعد ذاك. وكثيرون هم الذين يتبرعون، وبكل سرور، بألف باوند لزخرفة كنيسه ما لكنهم لن يعطوا شلنا لبناء جسر ويستمنستر أو ميناء روشيفورت. ويكون عيش الفقراء متساويا من أي منهما. إذن، فان الأشغال العامة باهضة الكلفة هي وسيلة من وسائل إعطاء الخبز للفقراء ولتطوير الصناعة بدون إيذاء البساطة في السلوك).[5]

إن وجهة النظر هذه عن المسألة أوضح من أية وجهة نظر أخرى برزت للعيان والى حد إعادة كينز لصياغة نفس الحالة في العقد الثالث من القرن الماضي.[6]

والواقع كان التجاريون يوجهون اهتماما بالغا الى موضوع الميزان التجاري، لأن تنشيط الصادرات وبيعها الى الخارج بحيث تزيد قيمتها على قيمة الواردات ومن ثم تزيد الحصيلة من المعادن النفيسة، هذا االتنشيط يتطلب تحقيق التوسع الكافي في الانتاج القومي حتى يتوافر فائض كبير للتصدير. وهذا التوسع بدوره يؤدي الى استغلال القوة العاملة

الى جانب المصادر الأخرى من الثروة. وتمشيا مع نظرتهم هذه كانوا يدعون االى تشجيع الصناعات المحلية، كما كانوا يدعون الى التقليل من الاستهلاك وخاصة بالنسبه الى المنتجات والسلع المستوردة، لأن الاستيراد يترتب عليه خروج الذهب والفضة. وكان التجاريون يدرجون صفات التدبير والادخار في عداد الفضائل لأنها تساعد على تراكم رأس المال الذي كان شرطا لازما لنمو الرأسمالة.

دور الدولة في ظل الفكر التجاري

وضع أصحاب الفكر التجاري التأكيد على دور الدولة، ودعوا الى وجوب العمل على تقويتها من الناحيتين السياسية والاقتصادية حتى يتسنى لها اصدار التشريعات واتخاذ التدابير التي تؤدي الى التقدم. والفكرة الكامنة وراء هذا هي ان رفاهية الأفراد إنما تستمد من الدولة، وهذه الرفاهية تتأثر بقوة الدولة وعناها أو بضعفها وقوتها. وعلى ضوء هذا المعنى يجب على الدولة أن تتدخل في سير الحياة الاقتصادية بما يخدم الأغراض القومية المتوخاة.(7)

وتمشيا مع نظرتهم هذه كانوا يدعون الى فرض القوانين المنظمة للملاحة، ويعارضون فرض االضرائب أو الرسوم على المواد الأولية المستوردة.

وقد برر التجاريون استيلاء الأمم الاوربية على المستعمرات مستعينة بتقنيات الحرب التي أحرزتها وتبرير نهب هذه المستعمرات، ومن هنا جاء اهتمام كل دولة باسطولها لأنه شرط سيطرة الدولة المستعمرة على مستعمراتها.

ولما كانت المستعمرات تزود البلد الأم بالمواد الخام وتشكل سوقا طيبة لصادرات الأخيرة الصناعية بوجه خاص، لهذا تعين منع قيام الصناعه في المستعمرات، كما تعين أن يحتكر البلد الأم تجارة المستعمرات االتابعة له.

تقييم الفكر التجاري

سخر"آدم سميث" من التجاريين، قائلا: أنهم يخلطون بين الذهب والثروه. إلا ان السيدة "جون روبنسن "تقول:(انهم لم يكونوا في الحقيقة بمثل هذا السخف.. قبل تطور نظام التمويل الدولي تطورا عاليا، كان على االبلد الذي يحقق عجزا في ميزان مدفوعاته الخارجية ــ حيث يزيد الدفع الى الخارج عن الاستلام ــ تغطية الفرق بالنقد، وكان العنصر الأساسي في ميزان المدفوعات هو قيمة السلع المصدرة والمستوردة. وكان التجار االمنفردون يشترون ويبيعون السلع لتحقيق الأرباح لأنفسهم. وقد اعتمدت امكانية تحقيق الأرباح من االمستوردات على الطلب المحلي للسلع الغريبة جدا في اللون والطراز(Exotic): أقمشة الموزلين من االهند والبهارات من سيلان ــ واعتمدت أرباح الصادرات على الأسعار في الخارج للسلع المنتجه وطنيا ــ االمنسوجات في انكلترا. وعند جمع كل صفقات القطر الواحد خلال السنه، نجد بأن الجزء الأعظم من أقيام االمستوردات والصادرات توازن بعضها البعض الآخر، إلا انه لم تكن هناك آلية لمعادلتها تعادلا تاما. وعندما كانت ديون كل المستوردين الى الباعة الأجانب أكبر من حصيلة المصدرين من المشترين الأجانب، فقد صارت تتحقق زيادة متمثلة في المدفوعات على المقبوضات للقطر كله. وكان الذهب والفضة هما الشكلان الوحيدان االمقبولان دوليا من النقد، وبهذا، فقد كان "استنزاف الكنز" أي تسرب المعادن النادره الى الخارج، واحدا من علائم العجز في الميزان التجاري. وقد كان هناك عنصر آخر في اعتراض التجاريين على خسران الذهب، اذ ان تخفيض حجم الذهب وبالتالي عرض النقود يتسبب في انخفاض الطلب الفعال، اضافة الى أثره السالب في تحقيق العجز في الميزان التجاري).[8]

الفكر التجاري في المعاصره

رغم ان عصر "المذهب التجاري "قد انتهى، إلا أن الملاحظ أن الدول حتى في أيامنا هذه لم تتخلص بعد من بعض تعاليمه، فسياسة حرية التجارة ليست مطبقة تماما على المستوى الدولي، وتنتهج دولا كثيرة سياسة الحماية الجمركية، وتشجيع الصناعة الوطنية، وتنمية الصادرات والحد من الواردلت. ولا تزال الدول تبدي الكثير من الاهتمام بموازين التجارة والمدفوعات وتخشى ان تتعرض هذه الموازين للاختلال.(9)

ففي الوقت الحاضر يشار الى مفاوضات جولة الدوحة من التجارة العالمية التي بدأت عام 2001 بغية دعم النمو الاقتصادي العالمي، لكن انقضت أكثر من مهله دون تسوية خلافات عميقه حول مدى خفض الحواجز أمام الصادرات، وخاضت المحادثات في مستنقع خلافات بين الأغنياء والفقراء بشأن دعم المنتجات الزراعية وإلغاء الحواجز أمام التجارة الزراعية.(10) واتهمت واشنطن الهند بمحاولة تخريب المفاوضات حول تحرير االتجارة العالمية، معتبرة ان هذه القوة الآسيوية تعتبر دورة الدوحة مؤتمرا للمانحين. وقال مساعد وزير التجارة االامريكي ان نيودلهي تصر على أن تتمع هي ودول أخرى ناميه بحماية من أي انفتاح أمام سلع صناعية أو زراعية أو خدمات، وتطالب الدول الأخرى في الوقت نفسه بالمزيد من العمل. وأضاف "كريستوفر باديلا" ان دورة الدوحة ليست مؤتمرا للمانحين، وتتطلب تحمل القوى الاقتصاديه الكبرى مثل الهند مسؤولياتها القيادية "بدلا من العمل من أجل موت هذه الدوره" الدوحة. وأوضح المسؤول الامريكي "ان بلاده لاتطلب من الهند وغيرها فتح أسواقها بدرجة الانفتاح نفسها المسجلة بأسواق الدول المتطورة، ولكنه قال إن نيودلهي رفضت حتى اليوم كل مقترحات تحرير التجارة تقريبا حتى تلك التي تقدمت بها دول نامية".(11)

هوامش ومراجع الفصل الثاني

1- دكتور راشد البراوي، المرجع السابق، ص 149
2- جوان روبنسون / جون إيتويل، المرجع السابق، ص 28
3- Inquiry(edition A.S Skiner) في: روبنسن /إيتويل، ص 30
4- أيضا، ص ص 84 ــ 85 في أيضا، ص 30
5- أيضا، ص 387 في أيضا ص ص 30 ــ 31
6- روبنسن / إيتويل، ص 31
7- راشد البراوي، نفس المرجع، ص ص 149ــ 150
8- روبسن/إيتويل، نفس المرجع، ص 28
9- راشد البراوي، نفس المرجع، ص 151
10- المستقبل الجزائرية، 24 مأي 2006
11- أيضا، 2008/06/12



24 الفكر الكلاسيكي التقليدي

كان التجاريون هم المدافعون عن التجار فيما وراء البحار. وأيد الفيزيوقراطيون مصالح أصحاب الأراضي ووضع آدم سميث وريكاردو اعتقادهم بذلك الرأسمالي الذي يكون الأرباح لغرض استثمارها وتوسيع الانتاج.

كان الفيزيوقراطيون أول من عرض آلية اقتصاد ما بالاستناد الى نظام الطبقات الاجتماعية. وقد اقتبس االكلاسيكيون الآليه الاقتصادية من الفيزيقراطيون المستندة الى الطبقات ليوفروا تحليلا لديناميات المجتمع االصناعي الحديث.[1]

وتتضمن المفاهيم الأساسية للتحليل الكلاسيكي الخصائص الاقتصادية للطبقات الاجتماعية. ولقد أخذ آدم سميث بتحويل هذا الإطار المأخوذ من الأصلية لكيناي عن الفلاحين وملاك الأراضي والحرفيين لينقلها الى هيكل مكون من عمال ورأسماليين وملاكين أراضي.

وفي النقد الذي وجهته جون روبنسن الى نظرية آدم سميث في التوزيع والأسعار تقول:

"أعلن آدم سميث فضائل الاقتصاد الرأسمالي، إلا انه لم يملك فهما كاملا لكيفية عمله. وقد ارتأى، حاله في ذلك حال كل الاقتصاديين الكلاسيكيين، بأن المدخل لفهم السلوك الاقتصادي يكمن في القوى المقررة لتوزيع الدخل بين الطبقات الثلاث في المجتمع ـ الشغيلة، وملاكي الأراضي، والرأسماليين ـ إلا أنه لم يكن قادرا على اعطاء نظرية لتوزيع الفائض بين الأرباح والريع يمكن الدفاع عنها. كان ريكاردو هو أول من صاغ نظرية مكتملة".[2]

تقسيم العمل عند آدم سميث

يعتبر آدم سميث الأب المؤسس للمدرسة الكلاسيكية، وقد هاجم فكر المذهب التجاري في المعادن النفيسه، وقدم فلسفه جديده للتجارة تقوم على أساس "تقسيم العمل"، وهو عباره عن عملية تخصص متزايد، وينطبق على جميع أشكال النشاط الاقتصادي تقريبا.

وكان آدم سميث أول من شرح هذا المبدأ بوضوح في كتابه "ثروة الأمم"، بحيث جعله السبب الرئيسي في ازدياد انتاجية العمل. وضرب على ذلك مثلا بصناعة الدبابيس، حيث كان انتاج الدبوس الواحد يتطلب ثمانية عشرة عملية مستقلة، كل منها تشكل حرفة أو مهنة مستقلة.

ويبدأ تقسيم العمل في تقسيم الاقتصاد الى صناعات كل منها متميزة عن غيرها، الى تقسيم الصناعات االفردية الى عمليات، وأخيرا الى تقسيم العمليات الى عمليات جزئية أصغر منها.(3)

لقد حاجج آدم سميث بان تقسيم العمل هو أساس التقدم الفني، فأعلن:

"يعتمد تقسيم العمل على حجم السوق"

ولقد كان هجومه على التجاريين موجها ضد السياسات التقليديه التي حددت نمو الأسواق.

وكان فائض الرأسماليين ضروريا لتعزيز التخصص وللتمهيد لمدخل الى السوق الأوسع اللازمة للتخلص من الانتاج المتزايد. ومتى ما توسع الفائض وتراكم المخزون، ازداد الانتاج الفردي.

وقد طرح آدم سميث ثلاث حجج لصالح التفوق الفني لتقسيم المهمات الى أصغر ما يمكن فقال:

"تعزى الزيادة العظيمة في كمية الشغل، والتي يستطيع العدد نفسه من الناس تحقيقها نتيجة تقسيم االعمل الى: زيادة براعة كل شغيل معين من العمل الى نوع آخر، وأخيرا الى اختراع عدد عظيم من الآلات االتي تسهل العمل وتختزله وتمكن رجلا واحدا من القيام بعمل رجال كثيرين".[4]

وقد أوضح آدم سميث هذه الحجج بمثاله الشهير عن معمل الدبابيس والذي فيه:

"يسحب السلك رجل واحد، ويعدله آخر، ويقطعه ثالث، ويدببه رابع، ويصقله خامس في أعلاه لغرض استلام الرأس.."... وهكذا بحيث:

"بهذا الشكل، ينقسم العمل المهم لصنع دبوس الى حوالي 18 عملية متميزة "[5]

وشدد آدم سميث على أن المصدر الحقيقي لثروة بلد ما هو عمله السنوي، ولا سبيل لزيادة الثروة أو تحقيق الرخاء إلا بجعل العمل أكثر فعالية عن طريق التوسع في التخصص(تقسيم العمل) وفي تراكم رأس المال.

الحرية الاقتصادية

أهمية آدم سميث تكمن في الفكرة العامة التي تشيع في كتابه "ثروة الأمم "، وهي أن المنافسة تؤدي الى نظام منظم للتعاون الاقتصادي يمكن عن طريقه، وفي ظل الحرية الفردية، اشباع حاجات المجتمع وزيادة ثروته.[6]

يعترض آدم سميث على تدخل الحكومة في جهاز السوق، فهو ضد فرض القيود على الواردات، منح الاعانات عن الصادرات، سن القوانين لحماية الصناعة، وضد الانفاق الحكومي على غايات غير انتاجية. وهو يقول:

"يجب أن ندع السوق حرة حتى تكتشف مستوياتها للأثمان والأجور والأرباح والانتاج، لأن كل تدخل في سيرها انما يتم على حساب ثروة الشعوب الحقيقية ".

يرى آدم سميث ان المصلحة الذاتية تقوم بدور القوة المحركة التي توجه الناس الى أي عمل يريد االمجتمع أن يدفع ثمنه. ولكن هناك قوة أخرى مقابلة هي المنافسة. فقوانين السوق لاتفرض على المنتجات سعرا تنافسيا فحسب، بل وتحرص على أن يراعي المنتجون بالمجتمع مطالبه بشأن مقادير السلع التي يريدها. وكما ان السوق تنظم الأثمان ومقادير السلع طبقا للطلب من الجمهور، كذلك هي تنظم دخول الذين يتعاونون في انتاج تلك السلع.

ويتحدث آدم سميث عن قوانين التطور وأولها قانون التراكم، اذ يرى في عملية التراكم منفعة ضخمة للمجتمع لأن رأس المال اذا أستخدم في آلات هيأ ذلك التقسيم المدهش للعمل والذي يضاعف من طاقة الانسان الانتاجية.

فالسوق سوف تعني بحاجات المجتمع لو تركت وشأنها بحيث تتدخل قوانين التطور لترفع المجتمع صوب الجزاء الموعود. ويرى أنصار المدرسة الكلاسيكية ان آدم سميث قد حول العالم المعقد الذي لايهتدي بالعقل في أفعاله الى نوع من نظام عاقل تجتذب في داخله الجزيئات البشريه ـ الأفراد ـ نحو الربح وإبعادهم عن االخسارة، كما لو أن هذا يتم بقوة مغناطيسي. النظام يعمل لا لأن الانسان يوجهه الوجهة التي يريدها دائما وإنما لأن المصلحة الذاتية والمنافسة تنظمان الصفوف بالطريقة السليمة.

ان نظرية آدم سميث تؤدي بلا شك الى مذهب "الحرية الاقتصادية". فخير حكومة عند آدم سميث هي التي تقلل من الحكم، ومع ذلك لم يكن معارضا بالضرورة في كل عمل حكومي يهدف الى تنمية الرفاهية

العامة. فهو يحذر مثلا مما يسببه الانتاج الكبير من جهالات لأنه يسلب الناس قواهم الطبيعية الخلاقة، كما يدعو الى ضرورة تبني التعليم العام لرفع مستوى المواطنين.[7]

ويعتبر فك أسار المصلحة الشخصية من التقيدات المعرقلة عند آدم سميث، فيقول:

"نحن لانتوقع عشائنا من خلال حب الخير عند القصاب أو الخمار أو الخباز بل من خلال حفاظهم على مصالحهم. نحن لانخاطب انسانيتهم بل حبهم للذات ولا نتحدث معهم اطلاقا عن حاجاتنا الضرورية بل عن منفعتهم ".[8]

إلا أن المصلحة الشخصية التي يتوجب فك إسارها كانت تعود للمتاجر ولرب العمل، لم تكن المصلحة الشخصية للعمال موضع الاعتبار. وحالما خسر الحرفي معداته وروابطه في السوق، فقد تم اختزاله للاعتماد على الأجور. إن رب العمل هو الذي يحصل على الفائدة من الكفائة والضبط اللذين يفرضهما العمل في المعامل وقد كانت الأجور، بالنسبه لآدم سميث، جزءا من كلفة الانتاج حالها حال العلف لحصان الحراثه، ولم تتضمن ثروة الامم استهلاك الشغيله بل مجرد فائض الانتاج على الكلف وذلك لجواز إعادة استثمار الفائض لغرض توسيع ذاته بحلزون متوسع على الدوام.[9]

نظرية القيمة عند الكلاسيكين التقليدين

القيمه هي اصطلاح يعبر عن الأهمية الاقتصادية التي يصبغها الفرد أو المجتمع على سلعة(أو خدمة) ما وتنصب مختلف نظريات القيمة على بحث القوى أو الاعتبارات التي تحدد الأثمان النسبية للسلع والخدمات.[10]

وعلى سبيل المثال ان دالات العرض والطلب تحدد السعر النسبي بالنسية للأنجاص، ولتكن النسبة هذه تعادل 1: 2 بالنسبه للتفاح، فيتم تبادل كيلوغرام من التفاح باثنين كيلوغرام من الآنجاص. وبالتالي فان دور العملة لايأتي إلا بعد التكلفة ليحدد المستوى المطلق للأسعار. فلو فرضنا بان كمية النقد هي اربع وحدات، فنستطيع الافتراض بان الثمن النقدي للكيلوغرام من التفاح يكون: 4 وان كيلو الانجاص يكون: 2. فالأسعار النقدية تتبع الأسعار النسبية. فاذا تم مضاعفة كمية الوحدات النقدية لكيلو التفاح وجعله: 8 عندئذ يصبح سعر كيلو الأنجاص: 4. ومن هذا المثال نتوصل الى "بديهية التجانس "، فنستطيع أن نقول ان مضاعفة كمية النقد لايعيب مطلقا ثوابت دالات العرض والطلب على السلع وعوامل الانتاج. وبالتالي فان تبديل الأسعار النقدية لايبدل نظام الأسعار النسبية.[11]

ولعل أعظم ما انصب عليه اهتمام المدرسة الكلاسيكية كان نظرية القيمة التي حاولت تفسير السبب الذي من أجله تجري المبادلة بين السلع بأثمان معينة، أي السبب الذي من أجله تكون بعض السلع غالية الثمن والبعض الأخر رخيصة الثمن. وهنا نجد النظرية تضع التأكيد بوجه خاص على حقيقة أن أثمان السلع المنتجة التي تباع في كل ظروف المنافسة تميل الى أن تكون متناسبة مع نفقات انتاجها.

وينصب اهتمام المدرسة الكلاسيكة على التكاليف الحقيقية، أي التضحية والألم، ولايهتمون بالجانب النقدي للانفاقات. ومن التكاليف الحقيقية الامتناع الذي ينطوي عليه الادخار وتراكم رأس المال.

يقول آدم سميث ان لكلمة القيمة معنيان مختلفان. فهي تعبر من ناحية عن المنفعة التي يمكن الحصول عليها من استهلاك سلعة معينة. بينما تعبر من ناحية أخرى عن القوة الشرائية التي تمثلها هذه السلعة. ويمكن تسمية القيمة بمعناها الأول "القيمة الاستعمالية" وبمعناها الثاني "القيمة الاستبالية ". وكثيرا ما نجد ان السلع التي تملك قدرا كبيرا من

القيمة الاستعمالية لاتملك قيمة استبدالية تذكر، كالماء مثلا، والعكس صحيح، كالماس مثلا.

فالقيمة إذن لاتعني السعر، أي سعر السلع في السوق الذي يرتفع ويهبط بين حين وآخر تحت تأثير أوضاع معينة. ولكنها الشئ الذي يقرر مستوى السعر من السلع.

فما هي القيمة على وجه التحديد؟ لنستعرض الآن ماقاله آدم سميث في هذا الصدد:

"في المراحل البدائيه الأولى للمجتمع التي تسبق كلا من مرحلة التكوين الرأسمالي واستملاك الأراضي تكون النسبة بين العمل اللازم للحصول على مختلف السلع هي الأساس الوحيد للاستبدال. فلو أخذنا مجتمعا كهذا أفراده من الصيادين. ولو فرضنا ان صيد كلب ماء واحد يتطلب ضعف العمل اللازم لصيد غزال بري، فان ذلك يعني انه يمكن استبدال كلب ماء واحد بغزالين، وذلك على أساس ان قيمة السلعة التي تتطلب يومين أو ساعتين من العمل لانجازها هي ضعف قيمة السلعة التي تتطلب نصف هذا الوقت ".

ويتبع عن هذا ان كمية العمل اللازم لانتاج أية سلعة هو المقياس الوحيد لاستبداله بسلعة أخرى. وتحت هذه الظروف فان ماينتجه العمل هو ملك للعامل. وبعنى آخر فان قيم السلع تقدر على أساس التعادل بين كمية العمل الاجتماعي اللازم لانتاجها. فمثلا لو تقدم منتج ما الى السوق لاستبدال سلعته، ولنقل انها فأس، فاذا ما تمكن من استبدال سلعته بعشرين كيلوغرام من الحنطة فان هذا يعني ان قيمة الفأس تعادل قيمة العمل الاجتماعي االلازم لانتاج عشرين كيلو غراما من الحنطة.

ويواصل آدم سميث وصفه لتطور المجتمع فيذكر انه بعد ان تم استملاك جميع الاراضي وبعد أن تم تكوين رأس المال يبدأ صاحب الأراضي في المطالبه بريع لأرضه، ويبدأ صاحب رأس المال في السعي

وراء الربح عن طريق تشغيل العمال وبيع انتاجهم. ويتبع عن هذا ان ينشأ في كل مجتمع ما يعرف بالأجر الطبيعي والربح الطبيعي والريع الطبيعي. واذا ماساوى سعر أية سلعة من السلع هذه المقادير الطبيعية فانه يعرف عندئذ بالسعر الطبيعي. أي ان هذه السلعة تباع بسعر يساوي قيمتها تماما.

وترى مسز جوان روبنسون ان المشكلة التي واجهت آدم سميث في ذلك الوقت لم تكن مشكلة علمية محضة تتطلب التحليل، بل كانت مشكلة مبدئية تتعلق بالملكية وبالأرباح وبموقف العمال منهما. ولذا فلم يكن آدم سميث يقصد ان يزودنا بنظرية للقيمة، بل كل هدفه هو إيجاد المبرر لزيادة الآنتاج الذي يتبع تقسيم العمل وتأكيد أهمية ذلك بالنسبة لتكوين رأس المال وبالنسبة للتجارة الدولية الحرة.[12]

نظرية ريكاردو في التوزيع

يتصل موضوع القيمة كما لاحظنا بموضوع التوزيع. وبدا هذا في نظر "دافيد ريكاردو" انه يوحي بأن العمل هو وحده العامل المنتج حقا وأن عوامل الانتاج الأخرى لاتعدوا كونها عناصر مساعدة. وهذه الفكرة الريكاردية هي المعروفة باسم "نظرية كمية العمل" التي تلقفها ماركس بوجه خاص وبنى عليها نظريته في فائض القيمة. ويرى ريكاردو ان القيمة الاستعمالية لايمكن أن تقاس وفقا لأي معيار مألوف لأن تقديرها يختلف باختلاف الأشخاص، بمعنى أنها قيمة شخصية.

يعترف ريكاردو بان المنفعة أساسية اذا أريد أن تكون للسلعة قيمة تبادلية، ولكنه لايعتبرها مقياسا للقيمة، ثم يقول:

"ان الكمية النسبية للسلع التي ينتجها العمل هي التي تحدد قيمتها النسبية الحالية أو الماضية، وان الكميات النسبية للسلع ليست هي التي تعطي للعامل مقابل عمله ".

يحاول ريكاردو أن يوضح ان العمل يخلق قيمة في ظل ظروف الانتاج الرأسمالي كما في ظل ظروف الانتاج البدائي، فيقرر ان الذي يحدد القيمة ليس العمل الحاضر فحسب ولكنه أيضا العمل الماضي المتجسد في المعدات والأدوات والآلات والمباني.. الخ. فالمعدات التي تستخدم في الانتاج تمثل كمية من العمل المختزن دخلت في قيمة المنتج.

فالقيمة يحددها العمل الحاضر والمختزن سواء أكان الأخير ملكا للعامل أم لم يكن. الفارق الوحيد هو أنه في الحالة الاخيرة تنقسم قيمة الناتج التي يستولي عليها الرأسمالي الى جزئين، أحدهما لدفع أجور العمال، والآخر يحتفظ به الرأسمالي كربح له.

وفي الفصل الذي يعالج فيه موضوع الأجور في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" يعتبر العمل سلعة يجب أن تتحدد قيمتها بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة أية سلعة أخرى:

"ان الثمن الطبيعي للعمل هو الثمن اللازم لتمكين العمال من البقاء على قيد الحياة وادامة جنسهم، دون زيادة أو نقصان. وهذا بدوره يتوقف على كمية الغذاء والضروريات والكماليات التي تصبح أساسية الى العامل بحكم العادة، وهذه هي "نظرية عيش الكفاف" التي أدخل فيها العامل الاجتماعي والتاريخي المنبثق عن العادة، وقد يختلف ثمن السوق للعمل عن الثمن الطبيعي طبقا لظروف العرض والطلب، ولكنه يميل دائما نحو الثمن الطبيعي الذي يعينه مستوى المعيشة المعتاد ".

واستنادا الى "نظرية عيش الكفاف" في الأجور يكمن المبدأ القائل بان السكان يميلون الى الزيادة تمشيا مع الزيادة في وسائل العيش. فلو ظلت الأجور أعلى من الثمن الطبيعي للعمل فترة من الزمن، لزاد العرض من العمل ولهبط بها من جديد. فالتحسن المطرد في الأجور الذي يتوقف على الطلب على العمل، يتزايد باستمرار، ولا سبيل الى تحقيق ذلك إلا بالتراكم المستمر لرأس المال.

وبرغم مزيد من الحجج فريكاردو يعين الأجور على نحو يتمشى الى حد ما مع نظريته في القيمة، فيقول:

"ان قيمة العمل الذي يشتريه صاحب رأس المال ويوظفه، تعينها كمية العمل المتجسد في السلع التي يتكون منها عيش الكفاف"

وكان جون ستيوارت من أهم أصحاب نظرية نفقة الانتاج، فيحدثنا أنه فيما عدا الأشياء النادره جدا، فان السلع الأخرى التي تدخل في المبادلة انما تتحدد قيمتها حسب نفقات انتاجها.

وعند أصحاب هذه النظرية أن قيمة السلعة تتحدد في الأجل الطويل، وفي حالة انعدام الاحتكار، بنفقات الذين ينتجون في أسوأ الظروف.

وقد رفض ريكاردو فكرة آدم سميث في أن الأرباح في المتوسط تميل الى الهبوط مع التقدم الاقتصادي، ذلك ان ازدياد التكوين(التراكم) الرأسمالي يصحبه اشتداد المنافسه بين الرأسماليين، وهذا يعمل على خفض الأرباح. هذه الفكره لاتلقى القبول من جانب ريكاردو الذي يرى أن تراكم رأس المال لايهبط بالمعدل المتجانس للارباح الذي تفرضه المنافسة، إلا اذا كان هذا التراكم مصحوبا بارتفاع في الأجور، وبعبارة أخرى يجب أن تكون الزيادة في السكان أبطأ منها في رأس المال. ويجب ان يرتفع الطلب على العمل بمعدل يفوق العرض منه، اذا كان على الأرباح أن تهبط نتيجة للارتفاع في الأجور. وتبين نظرية السكان أن مثل هذه الزيادة الدائمة في الطلب بالقياس الى العرض مستحيلة.(13)

وترى مسز جوان روبنسون ان "القيمه" كانت ثانوية بالنسبه لريكاردو. فقد كان هدفه في بادئ الأمر منحصرا في إيجاد الأصول التي يجري بموجبها تقسيم الانتاج العام، فيقول ريكاردو:

"ان جميع الانتاج يقسم بين ثلاث طبقات، هي: طبقة أصحاب الأراضي، وطبقة أصحاب رأس المال، وطبقة العمال. فالطبقة الأولى تتسلم ريع الأرض، والثانية تتسلم الربح، بينما تتسلم الثالثة الأجر. غير ان النسبة التي يجري بموجبها هذا التقسيم ليست ثابته، بل تتغير بين حين وآخر. وهذا يتوقف على عدد من العوامل. منها، خصب الأرض، والزيادة في تكوين رأس المال وفي عدد السكان، ومقدرة العمال الفنية والآلات المستعملة في الانتاج. ولكي يتم تقسيم الانتاج بهذا الشكل وجب علينا أولا تقدير قيمته ".

ولذا فقد اضطر ريكاردو الى تحويل نظره نحو القيمة. وكان مصدر الصعوبة هنا ان أي تغيير يطرأ على الأجور بالنسبة لقيمة الانتاج العام يغير نسبة الأرباح، وبالتالي يغير الأسعار النسبية للسلع. ولكي يتجنب ريكاردو هذه الصعوبة قرر استعمال "وحدة العمل" لتقدير قيمة الانتاج. وقد حاول تبرير هذا الاختيار بقوله:

"ان أي مقياس للقيمة يجب ان يكون نفسه ذا قيمة ثابتة لاتتغير كالوحدة المستعملة لمقياس الطول مثلا".

وقول ريكاردو هذا، كما تقول مسز روبنسون، ينطوي على كثير من الخطأ. فوحدة مقياس الوزن أو الطول هي شئ متفق عليه بين الناس ومقدارها ثابت لأسباب علمية. أما "القيمة" فانها تمثل علاقة بين الناس. ولن يكون في الإمكان إيجاد وحدة ذات معنى واحد للجميع لتقدير الدخل القومي مثلا. كما أنه لن يكون في الامكان إيجاد وحدة لايتغير معناها بتغير الظروف والنظم الاقتصادية.

ان "وحدة العمل" التي استعملها ريكاردو لهذا الغرض تؤدي الى مهاو فكرية خطيرة. فهل نستطيع القول مثلا ان العامل هو وحده الذي ينتج القيمة؟ وهل هذا يعني ان الربح يؤخذ من حصة العامل؟.

وقد تمكن ريكاردو من الخروج من هذا المأزق بأن اعتبر رأس المال على انه وحدة منتجة كغيره من عوامل الانتاج، وعلى انه يمثل عنصرا هاما من عناصر نفقة الانتاج، ولذا فيحق له ـ أي لرأس المال ـ أن يتسلم حصته من الانتاج العام.

ولقد أيد الفرد مارشال هذا الرأي مؤكدا ان عامل الانتظار بالنسبة لرأس المال هو عنصر من عناصر النفقة.

ولدى مراجعته لما كتبه ريكاردو في هذا الصدد يقول مارشال:

"ان ريكاردو لم يكن يبحث عن وحدة لمقياس "القيمة»بل كان يبحث عن قيمة التبادل النسبية لمختلف السلع".

وترى مسز روبنسون في قول مارشال هذا دليلا على تحول في الاتجاه الفكري. فبعد أن كان الهدف وضع الأسس التي يتم بموجبها توزيع الانتاج، أصبح الآن على يد مارشال يتعلق بالاسعار النسبية. واستعملت هذه النظريه لتبرير القول بأنه يحق لرأس المال ان يتسلم القيمة التي ينتجها. وذلك على أساس ان النسبة بين الأرباح في السعر يجب أن تتغير بتغير النسبة بين رأس المال المستغل وكمية العمل المبذولة في انتاج السلع.(14)

التراكم والتوزيع في نظرية ريكاردو للتوزيع

لقد افترض ريكاردو في نظريته للتوزيع بانه سيتم استهلاك كل الحصة التي يأخذها مالك الأرض من منتوجها على شكل ريع في حين 'سيدخر ويعاد استثمار الجزء الأعظم من الأرباح وذلك لزيادة العمالة ولتوسيع الانتاج.

وصف ريكاردو، في أول وأبسط شكل من أشكال تحليله، القطاع الزراعي المنتج لمنتوج واحد ـــ الحبوب ـــ والذي يستلزم عمل سنه واحدة من حصاد واحد الى آخر. وقد استلزم هذا القطاع مدخلا(Input)

منفردا واحدا، الحبوب كذلك، ينتج ضمن القطاع نفسه لغرض الاستثمار بشكل بذور ولتسديد أجور الشغيلة.

يتوجب على الانسان الأكل يوميا، إلا أن غلة الحصاد تكون مرة واحدة كل عام. ويحتفظ المزارع بما يكفي من حبوب الموسم السابق لدفع الأجور سلفا وللبذار عبر السنة. ويحدد معدل الأجر على أساس كمية من الحبوب يتم دفعها أسبوعيا. أما العامل، فلما كان لايمتلك وسيله أخرى للعيش، فانه مجبر على الاشتغال لدى المزارع مختلفا بذلك عن الفلاح في عالم الفيزيوقراطيين والذي كان يمتلك الدفعات المقدمه(Advance) والتي ينبغي استهلاكها خلال سنه.

ويبين نموذج ريكاردو كيفية تحديد معدل الربح على أساس المال. إن الربح لكل رجل في السنة هو كمية من الحبوب، ويكون معدل الربح على الرأسمال المستثمر في انتاج الحبوب هو نسبة الربح من الحبوب الى المخزون من الحبوب.

وبتكييف الرموز الماركسية، يرمز(V) لقائمة الأجور المحتسبة بالحبوب اللازمة لكمية معينة من الاستخدام ولفترة سنة، ويرمز(C) الى البذور اللازمة لانتاج السنة، ويرمز(S) الى الربح ــ زيادة المنتوج على الريع ناقصا كلفة الانتاج(C+V). ويعبر عنها جميعا بكميات من الحبوب. ولما كان الرأسمال المستثمر لاستخدام الشغيله هو قائمة سنة من البذور والأجور، إذن، فهو يساوي(C+V). ويكون معدل الربح على رأس المال.

$$\frac{S}{C+V}$$

وينبغي لكل أرباب العمل الآخرين دفع الأجور بالحبوب، كما ينبغي ان تكون أسعار السلع المختلفة التي ينتجونها كافية كي تغل نفس معدل الربح الذي يستلمه المزارعون. أما اذا كانوا يحصلون على معدل ربح أعلى، فان بعض الصناعيين يتحولون الى مزارعين. وبهذا ’يحدد معدل

الربح في الزراعه، والتي تنتج كفاف الشغيلة، معدل الربح عبر الاقصاد كله.

إن الحبوب المدفوعة كريع تستهلك في قصور ملاكي الأرض بكل جزل. أما المزارع فهو رأسمالي يطمح لتوسيع مشروعه وهو لايستبقي من حصته في المحصول مايكفي للاستعاضه عن الدفعات المقدمة التي دفعها في العام الماضي فحسب، بل كمية اضافية كذلك ــ استثمار صافي ــ يستخدم بواسطتها عددا أكبر من الرجال في العام القادم.

ولما كانت الأرض غير متساوية الخصوبة، فان الميزة التفاضلية(Differciel) للأرض الأفضل تنمو بتوسع العمالة الاجمالية وكلما أدى التنافس بين المزارعين الى زيادة الريوع. وينكمش الانتاج الصافي للفرد الواحد وبعد طرح الريع منه من سنة الى سنة أخرى. ولما كان الأجر في مستوى الكفاف ولا يمكن تخفيضه، فان معدل الربح هو الذي ينخفض.

لقد قاد هذا التحليل الى هجوم قوي على قوانين الحبوب (Cornlaws) التي كانت تحمي مصالح ملاكي الأراضي بمنعها للمستوردات الرخيصه من الحبوب من اوربا. ولقد كان بامكان العمل في انكلترا انتاج سلع محولة صناعيا لغرض تبادلها مع الحبوب المستوردة. وتكون كمية الحبوب المستحصلة بهذا الأسلوب، ولكل وحدة واحدة من العمل، أكبر من الكمية التي يمكن لنفس العمل انتاجها في المزارع الانجليزية والتي كانت قد امتدت الى الأراضي الفقيرة نسبيا. وبهذا، فان أجيزت الاستيرادات سيكون الحصول على الحبوب ذا كلفة قمحية (Corn cost) أخفض وستخرج الأرض الأقل جودة من الزراعة كما تنخفض الريوع ويزداد معدل الربح.[15]

بيّن توماس روبرت مالثس وجود نقص مهم واحد في هذه المحاججة(نظرية ريكاردو للتوزيع)، فلا يوجد قطاع في الاقتصاد،

وبضمنه الزراعة، تكون فيه كل المدخلات المنتجة وكل المنتجات متكونة من نفس السلعة. إن الأجور لاتتكون من الحبوب فقط، كما ان الشغيلة بحاجة الى استهلاك بعض السلع المصنوعة محليا وبعض السلع المستوردة. ويعني هذا بان احتساب معدل الربح سيتضمن مقارنة لحزم متغايرة الخواص من السلع التي يتكون منها الانتاج والأجور والاستثمار الكلي. إلا انه ينبغي لغرض مقارنة هذه الحزم اختزالها الى وحدة من الوحدات.

ولتلافي هذا الاعتراض، فقد شرع ريكاردو بالبحث عن وحدة للقيمة تمكنه من قياس اجمالي الكميات المنتجة والمتغايرة الخواص من السلع والموزعة بين الريع والأجور والأرباح، الى مقياس متجانس شبيه بالحبوب في نموذجه البسيط.[16]

الطلب الفعال

لقد أثار مالثس اعترا ضا اضافيا على تحليل ريكاردو الخاص بالتراكم والتوزيع. ففي دراسته عن السكان، أكد تأكيدا بالغا على الغلة المتناقصة من الأرض ــ انخفاض متوسط الانتاج للفرد، حينما تزداد نسبة العمل الى الأرض ــ إلا انه لم يقبل حينذاك بالاستدلال المنطقي الذي استخلصه ريكاردو منه، فلقد كان مرتبطا بمصالح الطبقة العليا من ملاكي الأراضي، فأثار مشكلة الطلب الفعال لغرض الدفاع عنهم.

أثار مالثس احتمال كون التراكم المستمر من قبل الرأسماليين محبطا لذاته(Self-defeting) وذلك اذا ما أدى الى فائض في الانتاج لايمكن بيعه بسبب الافتقار الى الطلب. ألن يكون هناك "فيض"(Clut)، أي زيادة عامة في انتاج السلع بدون اتيان النقود التي يمكن ان تدفع عوضا عنها؟ لقد كان العلاج الوحيد هو في الحفاظ على دخل ملاكي الأراضي الذين أدوا الوظيفة المرغوبة اجتماعيا في صرف ريوعهم على الاستهلاك الترفي رافعين، بالتالي، من مستوى الطلب الفعال.[17]

رفض ريكاردو موقف مالثوس الخاص بالطلب الفعال، وذلك بالاستشهاد "بقانون ساي" فبالاستناد اليه يمكن بيع جميع ماينتج بسعر معقول يتضمن الربح المعتاد، وبذلك لن يكون هناك فيض عام على الاطلاق. ومن الممكن أن يكون فائض انتاج سلع معينة وقتيا فقط، وذلك ريثما يتم تحويل الطلب من سلعة الى أخرى.[18]

نظرية الفيض عند مالثس

لغرض الدفاع عن موقع ملاكي الأراضي، فقد هاجم مالثس افتراض بيع كل ما ينتج. وقد رأى بان عملية نمو السعة الانتاجية مشابهة لنمو السكان، وادعى بان زيادتها تفوق الطلب على خدماتها، فيقول:

«إذن، فرغم امكانية القبول بان القوانين التي تنظم الزيادة في رأس المال ليست بنفس درجة وضوح تلك التي تنظم الزياده في السكان، إلا انها، بالتأكيد، من الصنف ذاته تماما. ويكون الغرور بنفس الدرجة بخصوص الزيادة المستديمة للثروة إذا ماجرى الاستمرار بتحويل الدخل الى رأس مال في الوقت الذي لايوجد فيه طلب كاف على منتجات هذا الرأسمال كما يكون الأمر في الاستمرار "بتشجيع الزواج وولادة الأطفال بدون طلب على العمل وبدون زيادة الأموال اللازمة لأدامته ".[19]

لقد جاء مالثس بتفسيرين منفصلين تماما لمسببات احتمال عدم وجود "طلب كاف على منتجات.. رأس المال"، ولقد كان أولهما، وببساطة، بان البشرية قد تكشف عن تفضيل الخمول على النشاط المنتج، فيقول:

"وانه لخطأ مهم الأخذ بشكل معطي بأن البشرية ستنتج وستستهلك كل مابقدرتهم انتاجه واستهلاكه ".

ويضيف، وينبغي أن يؤخذ بالحسبان:

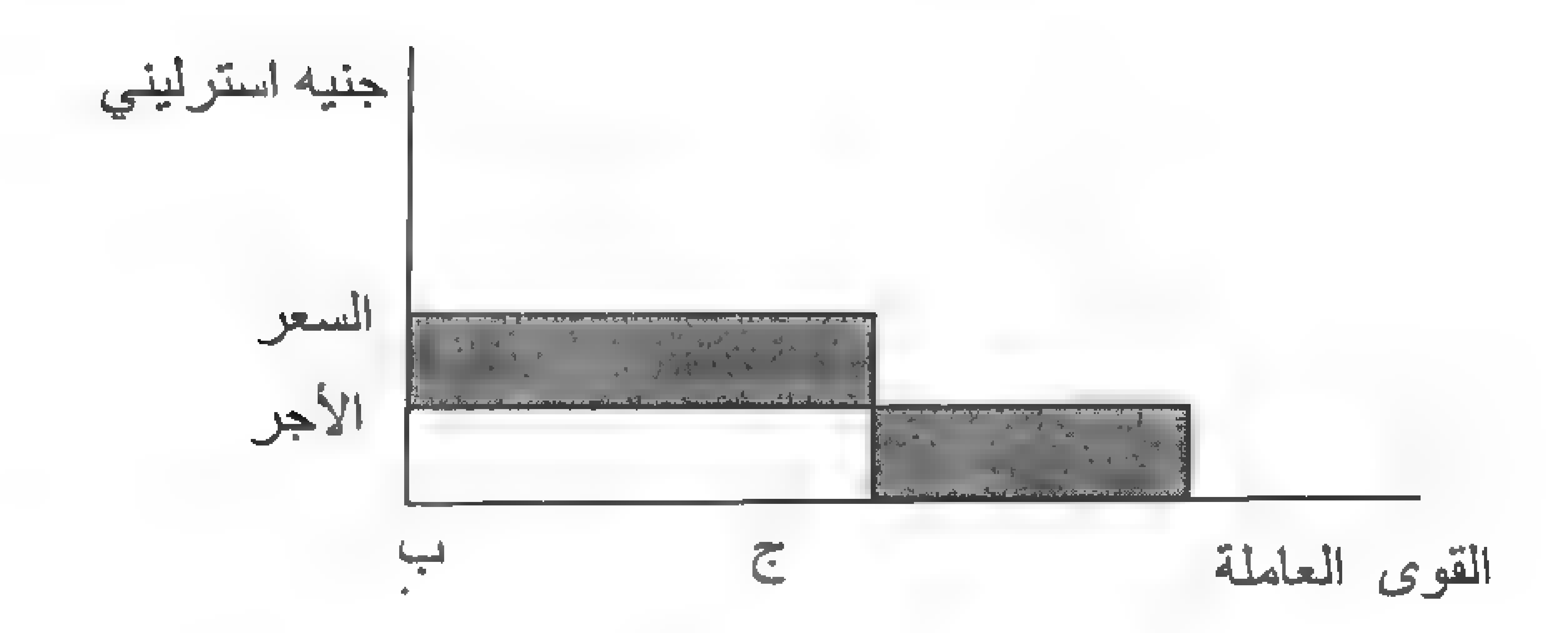
"تأثير مبدأ من مبادئ الطبيعة البشرية بهذه العمومية والأهمية كالكسل أو ُحب ماهو سهل".[20]

وقد رفض ريكاردو هذه المحاججه بلا صعوبة، فيقول:

"يفترض السيد مالثس بان الحافز سيكون بالكفاية من القوة لانتاج السلع وبعد ذلك يؤكد على عدم وجود سوق لها بعد انتاجها بسبب الافتقار للطلب عليها"[21]

إلا ان المحاججه الثانيه لمالثس كانت أثقل وزنا وهي تشمل على بصيرة نافذة في كيفية تقرير حصة الأرباح. فقد أشار الى أنه:

"لايمكن اطلاقا للاستهلاك وللطلب اللذين يخلقهما الاشخاص المستخدمون في العمل المنتج فقط أن يوفروا حافزا لتراكم رأس المال ولاستخدامه".[22]



إن الطلـب علـى منتجـات العمـل المنتـج من قبـل تلك الأجـزاء من القـوى العاملة التي لاتكـون منتجة(كالخدم في قصور ملاكي الأراضي) هو الذي يؤهلها للبيع بسعر أعلى من كلفة أجورهم وبالتالي لتحقيق ربح. ويوضح الرسم التوضيحي هذا المقترح.

ينتج العمال الانتاجيون(أب) من سلع الاستهلاك، كما يصرفون جميع أجورهم على سلع الاستهـلاك. ولا ينتج العمال غير الانتاجيـن(ب ج) بأنفسهم السلع التي يشترونها بأجورهم. اذن، فقد يجوز بيع سلع الاستهلاك بسعر أعلى من كلفتها الأجرية، أي بسعر يتضمن ربحا يعتمد حجمه على مصروفات العمال غير الانتاجيين.(ان المساحتين المضللتين في الرسم التوضيحي متسايتين).

لقد ادعى مالثس بانه اذا ازدادت ادخارات ملاكي الأراضي والرأسماليين وتقلص الاستهلاك فستزداد نسبة العمال الانتاجيين الى العمال غير الانتاجيين وذلك باستعمال الادخارات لتشغيل العمال الانتاجيين، فيقول:

"في ظل هذه الظروف.. كيف يصبح الافتراض ممكنا بان الكمية المزدادة من السلع التي يحصل عليها العدد المتكاثر من العمال الانتاجيين ستجد مشترين لها بدون ذلك الانخفاض في السعر الذي يحتمل ان ينقص أقيامها لأقل من تكاليف الانتاج؟"[23]

لقد كانت هذه المحاججة مقبولة الى المدى الذي وصلت اليه، إلا انها اشتملت على ثغرتين قاتلتين، لاحظ ريكاردو أحدهما على الفور، فقد بيّن بان موقف مالثس يعني ضمنا:

"تحريك قوى هائلة للانتاج وتكون غير مواتية لمصالح البشرية" ولكن مايحدث في الحقيقة هو:

"انه قد لاتوجد محفزات كافية للانتاج وبالتالي لن يتم انتاج الأشياء" ويتبع ذلك:

"اننا نرى.. قوى هائلة للانتاج غير محركة ".[24]

كانت معضلة محاججة مالتش في التزامه بمسلمة "الادخار هو صرف" وبعدم ادراكه لكون ذلك مجرد طريقة بديلة لطرح قانون ساي والذي انتوي الهجوم عليه. وقد بقيت عقيدة مالتش في امكانية "الفيض العام"(General clut)على أنها ذات أساس متين وحتى الوقت الذي كشف فيه كينز في 1936 إنعدام الاتساق ضمن هذه المسلمة. عبر ذلك الزمن، أصبحت المصالح التي كان يدافع عنها مقبولة، لينتصر ريكاردو والرأسماليون في المحاججة.[25]

هوامش ومراجع الفصل الثالث

1 – روبنسون/ إيتويل، المرجع السابق ص 34
2 – أيضا، ص 42
3 – راشد البراوي، المرجع السابق، ص 350
4 – ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل السادس، ص 56 في روبنسون /إيتويل، المرجع السابق، ص 40 5ــ ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل الأول، ص 8، في أيضا، ص 41
6 – البراوي، المرجع السابق، ص 295
7 – أيضا، ص ص 296ــ 297
8– ثروة الأمم، الكتاب الأول، الفصل 16، ص 56 في روبنسون / إيتويل، المرجع السابق، ص 37
9 – روبنسون / إيتويل، المرجع السابق، ص ص 37ــ38
10 – البراوي، المرجع السابق، ص 363
11 – عبد اللطيف بن أشنهو: مدخل الى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعيه، 1991، ص 402
12 – جوان روبنسون: فلسفة الاقتصاد، ترجمة د. عزة عيسى عوراني، مكتبة المحتسب ــ عمان /الاردن، بلا تاريخ، ص ص 19ــ23
13 – البراوي، المرجع السابق، ص ص 280ــ281
14 – جوان روبنسون، نفس المرجع، ص ص 23و25
15 – روبنسون /إيتويل، المرجع الساق، ص ص 43ــ44
16 – أيضا، ص ص 44ــ45
17 – أيضا، ص ص 48ــ49
18 – أيضا، ص 50
19 – D.Ricardo, Note on malths, works vol 11.p331 في روبنسون/إيتويل، المرجع السابق، ص 52
20 – أيضا ص ص 313ــ314 في أيضا
21 – أيضا، ص 314 في أيضا
22 – أيضا، ص 302 في أيضا
23 – أيضا، ص 303، في أيضا، ص 53
24- D.Ricardo, Laters to malths, 9 jully 821,works vol IX.pp15-16 في أيضا، ص 54
25 – روبنسون /إيتويل، المرجع السابق، ص 54

4 المدرسة النيوكلاسيكية الكلاسيكيون الجدد

مدرسة المنفعة الحدية

مدرسة المنفعة الحدية: يتكون الجيل الأول من رجال هذه المدرسة من "جيفونز، ومنجر، ووالراس". ويرى مستر ستانلي جيفونز(1838ــ82) ان القيمة تتوقف تماما على المنفعة، وهي خاصية الشئ من حيث انتاج اللذه أو الألم "بشرط أن تؤخذ إرادة الشخص الذي يعنيه الأمر مباشرة أو يؤخذ ميله، كالمعيار الوحيد في وقت معلوم، الذي به يحكم على الشئ بانه نافع أو غير نافع".

لايمكن للمنفعة أن تصبح مفهوما له دلالته في نظرية عن القيمة الا اذا فرقنا بدقة بين المنفعة الكلية لسلعة ما والمنفعة التي يعزوها فرد في وقت معلوم الى جزء من تلك السلعة ثم يستنتج أن الزيادات المتعاقبة تقلل من منفعة كل وحدة، ومن هذا ينتج مفهوم "الدرجة النهاية للمنفعة".

وفي حالة التوازن، أي عندما لايستطيع الحصول على مزيد من المنفعة بمواصلة التبادل، تكون المنفعة الحدية بالنسبة اليه متناسبة مع الثمن، وهذا يستتبع "ان الشخص يوزع دخله بطريقة تعمل على تسوية المنفعة الناجمة من الزيادات النهائية من جميع السلع التي يستهلكها".

ويقول كارل منجر(1840ــ 1921) ان المنهج الاقتصادي يجب ان يستند الى أساس من المذهب الفردي، كما يؤكد ان الظواهر الاقتصادية بالمجتمع ليست تعبيرا مباشرا عن قوة اجتماعية ولكنها نتائج مترتبة على سلوك الأفراد أو الناس الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا.

ويتحدث كارل منجر عن القيمة بأنها الأهمية التي تكسبها السلع العينية أو كميات السلع لنا من كوننا على بينة من ان اشباع حاجاتنا متوقف على تصرفنا في هذه السلع. فالقيمة تنشأ من كون السلع محدودة بالنسبة الى الحاجات، وهذا هو الذي يكسبها طابعها الاقتصادي، وقيمة أي جزء من الكمية المتاحة من السلع، وبالنسبة الى الفرد، مساوية للأهمية التي يعلقها على أقل اشباع يصبح في حيز الامكان بسبب جزء واحد من الكمية الكلية المتاحة. وهذه القيمة الذاتية أساس يقوم عليه تعيين الثمن. فحين تنشأ الفرصة لاجراء التبادل يضع كل فرد لنفسه نسبة محددة كميا يرغب في اجراء التبادل طبقا لها. هذه النسبة تعكس نسبة القيمة الذاتية.

وبالنسبة الى نظرية التوزيع يعتبر كارل منجر مسؤولا عن وضع مايعرف باسم "مشكلة العلو" أي قيمة السلع من مرتبة أعلى. فقيمة السلع التي من مرتبة أعلى(بما فيها عوامل الانتاج) تحددها القيمة المتوقعة للسلع التي من مرتبة أدنى والتي تفيد في انتاجها.

ويعتبر ليون والراس(1834ــ1910) آخر مؤسس مدرسة المنفعة الحدية، وأعلن هذا المذهب في كتابه "عناصر الاقتصاد السياسي البحت" الصادر في عام 1874.

ويبني والراس القيمة التبادلية على المنفعة وقصور الكمية، ويرى أن الندرة هي نفس المنفعة الحدية. والرغبة في تحقيق المساواة بين المنافع الحدية تؤدي الى التبادل. وهذه الرغبة، الى جانب مقادير السلع التي يملكها كل فرد، تهئ لكل فرد طلبا أو عرضا محددا، وهذا مايمكن تمثيله بمعادلة دوال أو بمنحنى. ويتحقق التوازن في سوق تنافسية حين يكون الثمن بحيث يتساوى العرض والطلب.[1]

المنفعة الحدية والثمن

يقصد بتعبير "منفعة" في النظرية الاقتصادية قدرة سلعة أو خدمة ما على أشباع حاجة معينة. والقدرة على الأشباع مسألة ذاتية ومن ثم لايمكن

قياسها لأنها متوقفه على تقييم الشخص للسلعة أو الخدمة في ظرف معين، وهذا التقييم يتفاوت:

1ـ بالنسبة الى الوحدات المماثلة من السلعة اذا زاد مايملكه منها.

2ـ وفي أوقات مختلفة ومواقف مختلفة.

ويلاحظ ان حاجة الفرد الى وحدات إضافية من السلعة(أو الخدمة) تقل كلما زاد مايملكه من هذه الوحدات، وهذا ما يعرف باسم "قانون تناقص المنفعة". وتأسيسا على هذا فالفرد مستعد لأن يدفع من أجل الحصول على الوحدة الأولى من السلعة التي يكون في حاجة اليها، ثمنا يزيد عما يدفعه في سبيل اقتناء الوحدة الثانية، وهكذا الى ان يصل الى النقطة التي عندها لايقبل أن يدفع شيئا للحصول على وحدة جديدة من هذة السلعة. وعلى ضوء هذا المعنى يصلح قانون تناقص المنفعة أساسا منطقيا تقوم عليه قوانين الطلب.

ونستطيع أن نرى ان الانتاج والاستهلاك هما خلق المنفعه واستهلاكها.

وثمة تفرقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية. فالاولى هي مجموع المنافع التي يحصل عليها الشخص من جراء استهلاك الوحدات المتعددة التي يتكون منها شئ ما، أما الثانية فعباره عما يطرأ على المنفعة الكلية من تغيير بفعل إضافة أو إنقاص واحدة من الوحدات التي يستهلكها، وكلما زادت كمية الشئ زادت منفعته الكلية بنسب متناقصة وقلت منفعته الحدية. ولهذا الأمر أهمية لأن قيمة الشئ تقدر على أساس المنفعة الحدية للوحدة دون اعتبار للمنفعة الكلية.(2)

وقد أوضح رجال المدرسة الكلاسيكية الجديدة، أنه، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، تتناقص منفعة الوحدة من السلعة بازدياد معدل المشتريات من جانب المستهلك. فالمستهلك العاقل يضبط مشترياته بحيث تكون المنفعة التي تحققها له آخر وحدة يشتريها مساوية للمنفعة التي يحصل

عليها من انفاق نقوده بطريقة أخرى، ان منفعة هذه الوحدة الأخيرة من السلعة التي تستأهل مجرد الشراء، تعرف باسم المنفعة الحدية للسلعة، وهذا يستتبع أن أثمان السلع المختلفة تميل الى أن تكون متناسبة مع منافعها الحدية.

لقد افترض أصحاب "النظرية الحدية" وهم يحللون القيمة، توفر حالة المنافسة الحرة. ولكن يؤخذ على هذه النظرية انها تهمل العرض في مجال تفسير القيمة، كما ان التحليل الحدي ينتهي الى اعتبار القيمة ظاهرة فردية وشخصية.

ازاء هذا الاختلاف بين الكلاسيكين التقليديين والكلاكسيكيين الجدد جاء الفرد مارشال بنظرية تستهدف التأليف بين الفريقين، وكلاهما أخطأ في التركيز على جانب واحد من السوق. فالأولون ركزوا على جانب العرض، والآخرون شددوا على جانب الطلب، بينما تتوقف القيمة على كلا الجانبين: نفقة الانتاج والمنفعة.

ولقد أدت هذه النظرية في التأليف بين تكلفة الانتاج والمنفعة الحدية الى تحليل التوازن. وعلى الصعيد الكلي الى التوزن العام.[3]

موقع الفرد في نظرية المنفعة الحدية

كان التراكم هو المحور الرئيسي للاهتمام في الاقتصاد الكلاسيكي، فاستعاض النيوكلاسيكيون عن ذلك بالتوزن في حالة السكون (Equilibrum in static). ويراد بالحالة الستاتية: ثبات الحجم لكل عامل من العوامل. وتركزت المحاججة الأساسية على موقع الفرد، كماصيغت مقاييس الأحكام (Jugement) بالاستناد الى الفردية (Individuel). وقام النيوكلاسيكيون بتحويل الاهتمام الى التبادل، فأقاموا نظرية للاسعار النسبية للسلع بالاستناد الى مفهوم "المنفعة»وأخذ التعبير عن التحليل يتم بصيغة أفراد يلتقون في السوق.[4]

ترى مسز روبنسون ان المنفعة هو تعبير يشير الى الخواص التي تملكها السلع والتي تحفز الأفراد على شرائها. وفي الوقت نفسه فانه مجرد رغبة الأفراد في شراء سلعة من السلع يدل على أن لها منفعة.

لقد أدى البحث في نظرية الأسعار النسبية الى شيوع فكرة "المنفعة" كشئ كمي له مجموعه، ومعدله، وحده[المنفعه الكلية والمتوسطة والحدية]. واستعمل هذا التعبير لتفسير أحجية "الماء والماس" المعروفة والتي تحدث عنها آدم سميث. يقول ليون والراس: ان الندرة هي نفس المنفعة الحدية. فمجموع منفعة الماء كبير جدا، لأنه ضروري لحياة الانسان. واذا ما ندر وجوده فيصبح له سعر. أما المنفعة الحدية فتدل على مدى الأشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك وحدة اضافية من السلعة. وباضافة هذه الوحدات يزداد مجموع المنفعة، غير ان المنفعة الحدية تأخذ في التناقص. ويتوقف المستهلك عن استهلاك وحدة اضافية من السلعة متى تساوى سعرها بمنفعتها الحدية. فالسعر إذن هو مقياس المنفعة الحدية.

وكان جيفونز هو الذي ردد بقوة كون السعر مقياسا للمنفعة الحدية حين قال: "لقد عثرت في الأشهر الأخيرة على ما يمكن اعتباره النظرية الاقتصادية الحقيقية. وهي نظرية كاملة ومتماسكة الى حد يجعلني أشعر بالسخط عندما أقرأ كتبا أخرى في الموضوع".

وقد اكتشف مارشال فكرة المنفعة مستقلا عن جيفونز أثناء دراسته لفكرة فائض المستهلك. يقول مارشال: ان للمنفعة اتصالا مباشرا بالرغبة أو بالحاجة. أما الحاجات الانسانية فهي كثيرة العدد ولكن يوجد لكل منها حد. وهذا ما يمكن وصفه بقانون الاشباع أو قانون تناقص المنفعة الحدية. فبينما يزداد مجموع المنفعة لدى الحصول على وحدة اضافية من السلعة تتناقص المنفعة الحدية لهذه الوحدات. وبما انه ليس من الممكن قياس المنفعة بطريق مباشر فلا مندوحة من استعمال السعر لهذا الغرض.

وهكذا نرى من قول مارشال ان السعر هو مقياس للرغبة وليس لمقدار الكفاية.

وهناك من يرى ان فكرة المنفعة يجب أن تستبدل بفكرة "التفضيل المستبان" وذلك لأن "المنفعة" ليست فكرة عملية بسبب تعذر تحديد كميتها. ويقال ان "التفضيل هو مايختاره الفرد ليس إلا. وانه من الخير للفرد أن يحصل على الشئ الذي يختاره. أي اننا نريد ان يحصل كل امرئ على الأشياء التي يختارها دون أن نحاول كبت حريته".

وتنتقد مسز روبنسن فكرة "التفضيل المستبان"، اذ تعتقد بانها فكرة ليست عملية فحسب بل ولأنها فكرة غير منطقية. ليس صحيحا أن مسلك المستهلك يكشف النقاب عن السلع التي يفضلها. ذلك لأن إجراء عملية نختبر فيها رد فعل المستهلك اذا تغيرت السلع أو اذا تغير دخله ليس أمرا ممكنا من ناحية عملية.

ثم يقول مارشال ان قانون تناقص المنفعة الحدية ينطوي على شرط ضمني وهو ان الفترة التي ينطبق عليها القانون هي فترة محدودة. وهذا يعني ان ذوق المستهلك وبالتالي تفضيله للسلع لا يتغير خلال هذه الفترة من الزمن.

ولا يمكن بطبيعة الحال ملاحظة التغيير الذي قد يحدث على تفضيل المستهلك اذا تغير الثمن الا اذا حاولنا المقارنه في "التفضيل" بين فترتين مختلفتين. وهذا صعب التحقيق، لأنه لايمكن القول على وجه التحديد ما اذا كان التغيير الذي يطرأ هو نتيجة لاختلاف الاسعار أو نتيجة لاختلاف ذوق المستهلك.

وليس هذا هو وجه الصعوبة الوحيد في الأمر. اذ ان كلا من جيفونز ومارشال قد افترض ان للمستهلك قدرا معينا من الحاجات والرغبات. وفي هذا انكار لأثر المجتمع وللدعاية مثلا على "تفضيل" المستهلك.

كما قامت المدرسة الكلاسيكية الجديدة بتطبيق فكرة النقص الحدي للمنفعة على الدخل أيضا. ويقول مارشال ان هناك فرقا بين تقدير الشخص الفقير والشخص الغني لأي سعر من الأسعار. فالشلن مثلا هو سعر لكمية من "الاشباع" لاتتساوى بين الفقير والغني. ذلك انه اذا صرف الفقير هذا الشلن فانه يعاني من فقدانه أكثر مما يعاني الشخص الغني إذا ما انفق المبلغ نفسه. ولذا فان مقياس الفائدة التي يحصل عليها الفقير من الانفاق هي أكبر من المقياس الذي يستعمله الغني.[5]

يبدو من ذلك بان العبرة لصالح المساواتية(Equilitarsm). وقد أعلن فيكسل بان مفهوم الاقتصاد السياسي ذاته يعني ضمنا "منهاجا ثوريا بشكل عميق "إلا أن النيوكلاسيكيين لم يتقدموا الصفوف لغرض الدعوة الى ثورة، فجاء إيجورث ليقترح خلاص من هذه الصعوبة: "ان القدرة على الاستمتاع هي من صفات التطور والذي يكون صفة أساسية للحضارة". وقد وفر باريتو في فترة لاحقة إجابة أكمل على المغزى المساواتي للمنفعة، إذ نفى إمكانية جمع منفعات أفراد مختلفين حتى لايبقى معنى في القول بان رجلا غنيا يحصل على منفعة أقل من صرفه لدولار واحد من التي يحصل عليها رجل فقير. وبهذا، فلعدم وجود برهان علمي على أن أخذ دولار من الرجل الغني واعطائه الى الفقير سيزيد من المنفعة الكلية، فمن المحبذ، بالتالي، السماح للرجل الغني بالاحتفاظ به. وقد ادعى باريتو بان العلم البحت لايعرف شيئا عن الأحكام الأخلاقية، إلا انه لم يمانع باستعمالها في الدفاع عن "الوضع القائم".[6]

أما المضمون الايديولوجي لتقرير الأسعار عن طريق المنفعة فهو ذو وجهين كما يقول جانار ميردول. فالمنفعة من الناحية الأولى هي أكثر انسانية من النظرية الكلاسيكية التي اعتبرت لأجور جزءا من ثروة الأمم. فقد اعتبر آدم سميث الأجور نفقة كما اعتبر الأمة التي تصل الى أرقى مدارج الرخاء هي تلك التي تتميز برخص الأيدي العاملة. كما اعتبر ريكاردو ان الثروة هي عبارة عن تكوين رأس المال.

أما من الناحية الثانية لفكرة المنفعة فانها تنطوي على محاولة استعمالها لتبرير المذهب الفردي. وهو المذهب الذي ينادي بوجوب ترك الحرية للفرد ينفق دخله كما يشاء ويحصل على أكبر قدر من الفائدة متى تساوت لديه المنفعة الحدية لمختلف السلع إذا ما أنفق على كل منها مبلغا متساويا من النقد. وهو أيضا المذهب الذي يقول ان السعي وراء الربح في حالة المنافسة التامة يؤدي بالمنتج الى معادلة النفقات لدية بالاسعار. كما يؤدي الى أكبر قدر من الأشباع يمكن الحصول عليه من الموارد الموجودة.

وهذا يذكرنا بقول آدم سميث من ان ميل الانسان للعمل وللاستبدال هو الأساس الذي يقوم عليه الرخاء القومي، وأنه اذا ما ازيلت جميع العقبات التي تحد من حرية عمل الفرد في سعيه وراء مصلحته الشخصية فان ذلك يؤدي الى النتائج المرجوة ألا وهي المصلحة العامة.(7)

وقد وجد البعض مايبرر عدم وجود التساوي في الدخل على أساس ان الغني وحده هو القادر على الادخار. ولذا فان عد م التساوي في الدخل ضروري لتكوين رأس المال. وهذا يذكرنا بما كانت قد ذكرته المدرسة الكلاسيكية من ان عدم التساوي في الدخل يؤدي الى رفع مستوى الصالح العام. ذلك ان عدم التساوي يؤدي الى زيادة الدخل زيادة كبيرة. وبالتالي فان تقسيم هذا الدخل الكبير يعطي الفرد حصة ــ مهما صغرت ــ أكبر مما يمكن الحصول عليه في ظل نظام تسوده المساواة.

وليس من شك لدينا في ان المدرسة الكلاسيكية الجديدة اشغلت نفسها بمحاولة المساواة بين الارباح والاجور من حيث التقدير والاحترام المعنوي. فاذا كان للعامل الحق في الحصول على أجره فان لرأس المال مثل هذا الحق. ولذا فقد اعتبرت رأس المال عاملا من عوامل الانتاج تتحقق ذاتيته على أساس فترة من الانتظار تؤدي الى الزيادة في الانتاج. وبما ان رأس المال منتج فيحق له اذن الحصول على حصته من الدخل

القومي. وبما ان الغني هو وحده القادر على التوفير وبالتالي على تكوين رأس المال فان عدم التساوي في توزيع الدخل له مايبرره.[8]

التوازن في الفكر الكلاسيكي الجديد

يرى فالراس انه توجد قائمة من السلع المحددة الواجب المتاجرة بها وكميات معينـــة ـــ موجودة في أية لحظة من اللحظات ـــ من وسائل الانتاج المحددة. ويلتقي الجميع فيتم التوصل الى انتاج واسعار جميع السلع عن طريق المساومة في السوق مما يوصل الى موقع لايستطيع فيه أي فرد تحسين وضعه بواسطة تغيير كمية السلعة التي يقوم بشرائها أو بتغيير الاستخدام الذي يحدده للعمل أو لوسائل الانتاج.[9]

لقد انطوى النظام الكلاسيكي الجديد على وجهتي نظر متميزتين عن بعضهما البعض: وجهة النظر الأولى تعتبر العرض لوسائل الانتاج بانه كمية معطاة. أما صاحب المنشأة فيحاول تخفيض نفقات انتاجه الى أدنى حد ممكن كما انه يسعى في الوقت نفسه للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح. وعوامل الانتاج تسعى لايجاد نوع العمل الذي يعود عليها بأكبر قدر ممكن من الدخل. بينما يسعى المستهلك لانفاق دخله بشكل يعود عليه بأكبر قدر ممكن من المنفعة. ولكل من هذه الوحدات الثلاث: صاحب المنشأة، وعامل الانتاج، والمستهلك حالة واحدة من التوازن. وليس هناك أي عامل يدفع أية من هذه الوحدات على اخلال هذا التوازن. وفي حالة التوزن هذه يتسلم كل فرد دخلا يتقرر على أساس الانتاج الحدي لعامل الانتاج الذي يقدمه. والانتاج الحدي هذا يتقرر على أساس قدرة عوامل الانتاج بالنسبة للطلب. أما رأس المال فيعتبر عاملا كغيره من عوامل الانتاج.

أما وجهة النظر الثانية فقد عبر عنها مارشال بقوله ان عوامل الانتاج ليست كمية معطاة فحسب بل وان لها "ثمنا" للعرض(Supllyprice). وهذا يعني ان أي عامل من عوامل الانتاج

يتطلب حدا أدنى من الدخل قبل أن يعرض نفسه للاستعمال. "ثمن العرض" هذا لايعتبر نفقة (Cost) بل انه مقياس تكاليف الجهد والتضحية التي يبذلها العامل والرأسمالي. أما جهد العامل وتضحيته فهي العمل نفسه. بينما جهد الرأسمالي هو المال وتضحيته هي في الانتظار. وهذا بطبيعة الحال يعني ان ليس للأرض نفقة حقيقية ولذا فليس هناك مبرر للريع.

وترى مسز روبنسن وجود تناقض في هذا الكلام وان مصدر التناقض يرجع الى قول مارشال، ان نسبة الأرباح تتعادل مع كمية رأس المال. فالأرض، والعمل، والانتظار هي عوامل الانتاج. وريع الأرض، والأجر، والربح تشكل دخول هذه العوامل. ولذا فان اعتبار الملكية لكمية من رأس المال ـ وهي عامل من عوامل الانتاج ـ بأنها تضحية يجب أن تضاف الى جهد العامل ليس أمرا معقولا. هذه المسألة التي تركها مارشال في حالة من الغموض مازالت كذلك حتى الآن.

ولقد تم التوفيق بين وجهتي النظر السابقتين على يد البرفسور بيجو الذي وضع النظرية في اطار من التوازن الساكن متى تكاملت عملية تكوين رأس المال. يقول بيجو: ان ملكية اية كمية من الثروة ـ وهذه تقاس على أساس مقدرتها الشرائية ـ تمكن الرأسمالي من المطالبة بفائدة معينة تتناسب والمعدل الحدي لحسم المبلغ المخصص للاستثمارفي المستقبل. واذا فرضنا ان الثروة الموجودة هي كمية معينة فان سعر الفائدة المنخفض يدعو الى الزيادة في الاستثمار، وبالعكس ان سعر الفائدة المرتفع يدعو الى الزيادة في الادخار. وهناك أيضا معدل للربح يمكن الرأسمالي من استعمال رأس ماله في الانتاج. وهذا المعدل يتقرر على أساس مقدار الانتاج الذي لرأس المال. ويتم التوازن عندما يتساوى معدل الفائدة ـ وهو ثمن العرض ـ بمعدل الربح، وهو ثمن الطلب.[10]

الطلب الفعال

لقد تم قبر مشكلة الطلب الفعال مع انتصار ريكاردو على مالثس ولم يجد النيوكلاسيكيون مبررا لاحيائها.. تضمن "أسعار تصفية السوق" لدى فالراس بيع كل ماينتج. ومهما انخفض السعر، اذا زاد العرض من سلعة معينة على الطلب، فان سعرها يهبط الى الصفر، أي تصبح سلعة حرة. وتسري هذه القاعدة على العمل أيضا، اذ ينبغي وفاة عدد كاف من العمال خلال أي زمن ماض كانت فيه الأجور صفرا وذلك لجعل الباقين بالكفاية من الندرة حاليا، وفي موقع التوازن، كي يتمكنوا من الحصول على أجر للعيش.[11]

هوامش و مراجع الفصل الرابع

1 ــ راشد البروي، المرجع السابق، ص ص 461 ــ 462
2 ــ أيضا، ص 459
3 ــ أيضا، 385
4 ــ روبنسون/إيتويل، المرجع السابق، ص ص 64 ــ 65
5 ــ جوان روبنسون، المرجع السابق، ص ص 39ــ 44
6 ــ رونسون/إيتويل، المرجع السابق، ص 65
7 ــ جوان روبنسون / المرجع السابق، ص 45
8 ــ أيضا، ص 50
9 ــ روبنسون / إيتويل، المرجع السابق، ص 67
10 ــ جوان روبنسون، المرجع السابق، ص ص 50 ــ 54
11 ــ روبنسون / إيتويل، المرجع السابق، ص 74

5 الفكر الكينزي

مستر كينز والكلاسيك

لقد سمي كينز الأورثوذوكسي من معاصريه ب "الكلاسيكيين»لأنه لم يميز بين الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين.[1] حاولت النظرية التقليدية التوفيق ما بين الأنانية الفردية وبين المصلحة العامة. اذ تؤكد النظرية التقليدية على القاعدة التي تقول أن أي تحسن يطرأ على أحوال الفرد يؤدي بالطبع الى تحسين أحوال المجتمع كله.[2] وكان كينز قد انتحى منحى المدرسة الكلاسيكية حين اعتبر الربح كدافع للنشاط الاقتصادي بأنه خير جهاز لتسيير النظام رغم انه لايؤدي دائما الى استعمال الاقتصادية على أحسن وجه ممكن. وعندما زادت بطالة هذه المصادر في العقد الثالث من القرن السابق علل كينز هذا بأنه دليل على وجود خلل أصيل في آلية النظام. وعلى هذا فقد جاء كينز باستثناء للقاعدة الهامة في النظام الفردي، أي القاعدة التي تقول ان أي تحسن يطرأ على أحوال الفرد يؤدي بالطبع الى تحسين أحوال المجتمع كله.[3]

لم تكن الأوضاع التي توقف فيها نظام المشروع الخاص عن العمل قابلة للتعايش مع الافتراضات الأورثوذوكسية. وقد كانت المغالطة الأساسية في النظام الاوثوذوكسي هي في الاعتقاد بان نظام السوق يتجه لتحقيق التوازن دوما، حاله في ذلك حال رقاص الساعة، والذي رغم تأرجحه يمينا ويسارا، إلا أنه يقترب على الدوام من موقع سكون.

لقد تفككت الأعراف خلال الكساد ولم يبق للتوقعات أي شئ تستند إليه كما لم يتبق أمل بالاحلال بشكل أوتوماتيكي.

فقد كانت رؤية كينز واضحة بان الاعتراف بان المستقبل مجهول يؤدي الى تهديم مجموع بنيان النظرية الأورثوذوكسية المستندة الى مفهوم التوازن اللازمني.

ولقد لاحظ كينز بانه لما كان المستقبل غير متيقن منه، فليس ممكنا وجود سلوك صارم للعقلانية. ان الأعراف التي تؤثر على القرارات هي:

"أساليب جميلة ومؤدبة معمولة لغرفة مجلس ادارة جيدة التأثيث ولسوق منظم بشكل حسن.. انني أتهم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بكونها هي نفسها واحدة من هذه الأساليب الجميلة والمؤدبة التي تسعى للتعامل مع الحاضر بالتجريد عن واقعة معرفتنا بالقليل جدا عن المستقبل".(4)

وكان كينز قد هاجم المبدأ الفردي قبل ظهور نظريته بعشر سنوات، وأنكر حينئذ بشدة ان تحقيق المصالح الشخصية يؤدي بصورة حتمية الى تحقيق المصلحة العامة. وأكد كذلك ان ضعف النظرية القديمة لايرجع الى وجود أخطاء في منطقها فحسب بل والى عدم مقدرتها على معالجة وحل المشكلات الاقتصادية الحقيقية. ثم دعا الى عمل تنسيقي عام لتقرير ما يستوجب على المجتمع ادخاره. ولتقرير نسبة مايجب استثماره في الخارج وللنظر فيما اذا كان سوق الاستثمار يؤدي الى توزيع المدخر من المال على النواحي التي هي أكثر انتاجا من غيرها.(5)

وأكال كينز ضربة أخرى للبنيان الكلاسيكي حين قال ان رأس المال يحصل على دخل لا لأنه منتج، بل لأنه نادر. وان الزيادة في الادخار هي السبب في وجود البطالة. وبهذا كان كينز قد نقض المبرر لعدم المساواة في الدخل كأساس لتكوين رأس المال. فالادخار الذي كانت تعتبره النظرية التقليدية فضيلة أصبح رذيلة اذا ما قام به المجتمع.

وهكذا تكون النظرية العامة لكينز قد وضعت حدا للاعتقاد السائد بأن هناك طريقة أوتوماتيكية، أي وجود يد خفية تسير الاقتصاد وتعمل

على حسم النزاع بين الأطراف المتنافسة في المجتمع. وأكدت على أهمية الاختيار(الفعل الاقتصادي = الاختيار العقلاني) وابداء وجهة النظر في النواحي الاقتصادية. وهما الناحيتان اللتان أهملتهما المدرسة الكلاسيكية الجديدة.[6]

ولا يوجد أي شئ يضمن تحقيق العمالة الكاملة والمستمرة عندما يترك نظام الريادة الخاصة لوحده، إلا أن ذلك ممكن عن طريق سياسة حكومية للسيطرة على النشاط، أو على الأقل لتخفيف التقلبات فيه.[7]

وقد تمكن كينز عن كشف النقاب عن حالة ضعف أخرى في النظرية الكلاسيكية، وهذه هي حالة التناقض في النظرية القديمة بين الشخص ونفسه بالنسبة للحاضر والمستقبل. ففكرت الانتظار ارتكزت على الرأي القائل أن كل صاحب ثروة هو في حالة تناقض بين أن يستهلك ثروته لإرضاء نفسه، وبين الامتناع عن استهلاكها ــ أي الادخار ــ وذلك للانتفاع بالفائدة التي هي بمثابة المكافأة على الامتناع عن الاستهلاك.[8]

كما أعاد كينز عامل المدة الزمنية الى النظرية الاقتصادية بعد أن كان النسيان حليفه في ظل "حالة التوازن ". وقد فتح هذا المجال أمام علم الاقتصاد ليخطو خطوات واسعة نحو التقدم. فاعاد اتصاها بالتاريخ. فقد فتحت النظرية الجديدة الباب لقيام الاقتصاديين بتحليل تاريخ الاقتصاد. أما قبل النظرية الكينزية فلم يكن هناك أي إتصال مابين التاريخ والنظرية الاقتصادية إلا من حيث تأثير الأسعار بكمية عرض الذهب. ولم تعد هذه الناحية بذات اعتبار في الوقت الحاضر.

فقال كينز.. لقد علمنا التاريخ أن تطور "التكنولوجيا" هو المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما قبل نظرية كينز فكان الاقتصاديون يعتبرون "التكنولوجيا" على أنها كمية "معطاة" [أمر طبيعي يحصل تلقائيا ويؤدي فعله في الاقتصاد دون الحاجة الى ان يدخل كعامل في التحليل]..

كذلك علمنا التاريخ أن النظم الاقتصادية تنمو وتندثر. وكان يقال لنا ان هناك مجموعة واحدة من المبادئ، وهي وحدها التي تتحكم بحياة الأفراد بغض النظر عن المجتمع الذي يعيشون فيه...ثم يعلمنا التاريخ ان الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث الشكل والحجم ومن حيث معالمها الجغرافية وتقاليدها الاجتماعية. أما بالنسبة للنظرية القديمة فكان هناك مثلا، دولة "أ" ودولة "ب" وان العوامل الانتاجية لديهما متماثلة إلا من حيث الوفرة، كما انهما تتبادلان التجارة في بضائع متماثلة... ويعلمنا التاريخ أيضا أن لكل حدث نتائجه المترتبة عليه. ولذا فانه من العبث بمكان ان نسأل عن النتائج فيما لو لم يقع حادث معين بالذات. أما بالنسبة للنظرية القديمة فكان هناك حالة من التوزن الثابت يعود اليها النظام مهما كانت المسببات.

وهكذا فقد أزالت النظرية الكنزية الحاجز غير الطبيعي الذي كان يفصل بين التاريخ ونظرية الاقتصاد. ولم يكن هذا سهل على الكثيرين من النظريين الاقتصاديين الذين تدربوا على معالجة المسائل الاقتصادية على أساس افتراض حالة من التوازن، اذ يجدون متطلبات التحليل الزمني من الصعوبة بمكان.

وترى مسز روبنسن ان كينز نفسه لم يكن ثابت القدمين كثيرا في هذه الناحية. ومثلنا على ذلك ملاحظته المتعلقة بالمضاعف اللازمني. وكذلك تحليله الذي يقارن فيه ما بين حالتين من التوازن "الساكن" في فترة الأمد القصير، حيث يتساوى معدل الاستثمار في الحالين بينما كان القصد هو تتبع الأثر الذي قد يحدث عن تغيير معدل الاستثمار في فترة محددة من الزمن.

ونحن نعلم، مازال الكلام الى مسز روبنسن، ان كينز كان قد حصر اهتمامه في فترة الأمد القصير جدا. ولذا فقد يكون من المحتمل اته لم يقم

وزنا كبيرا للتمييز بين الأحوال المختلفة ولاستقصاء أثر التغيير الذي قد يطرأ عليها.

وهكذا بادخال عامل "المدة الزمنية" على النظرية الاقتصادية يكون علم الاقتصاد قد تحرر من حالة التوازن الساكن فيما يتعلق بتنمية رأس المال. وبدأ الاقتصاديون يميزون ما بين الرغبة في التوفير وبين دوافع الاستثمار من ناحية، وبينهما وبين سعر العرض لرأس المال من الناحية الاخرى.[9]

الثورة الكنزية

أ ـ سياسة عدم التدخل: رفـض كينز سياسة عدم التدخل واعتماد الريادة الحرة (Free enterprice) التي ستخصص الموارد بالشكل الذي يحقق أقصى الفوائد للمجتمع وذلك بشرط عدم تدخل الحكومة في عملها. أما كينز فقد دعى الى ضرورة وجود سياسة حكومية للسيطرة على النشاط الاقتصادي، أو على الأقل لتخفيف التقلبات فيه.

ب ـ الزمن: اعتقد الكـلاسيكيون ان نظام السـوق الحـرة يتجه لتحقـيق التوازن دائما، مستندين الى مفهوم التوزن اللازمني(Timeless equilibrium). أما رؤية كينز فتمثلت في ان المستقبل مجهول وغير متيقن منه، ولذلك فليس ممكنا وجود سلوك صارم العقلانية.

ج ـ الاسعار: لقد كان أهم جانب من جوانب النظرية الكنزية، وبشكل من الأشكال، هو الاعتراف باعتماد المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الصناعي الحديث، وفي أية مرحلة من مراحل التطور الفني، على مستوى معدلات الأجر النقدي.

د ـ الادخارات والاستثمارات: اعتمدت الأورثوذوكسية على تفسير لقانون ساي والذي يقوم حجم الادخار، بالاستناد اليه، بتحديد معدل

الاستثمار. وقد أوضح كينز بأنه لايمكن لحجم الادخار ان يكون مستقلا عن حجم الاستثمار. ويتغاير مستوى الادخارات بالعلاقة مع مستوى الدخل. وعندما توجد بطالة بين العمال وانخفاض في استخدام القدرات الانتاجية المتاحة، فستؤدي زيادة معينة في الانفاق الاستثماري الى زيادة في الدخل، وبذلك سيزداد الانفاق على الاستهلاك، كذلك يزداد الادخار.

هـ ـ سعر الفائده: اعتبر الكلاسيكيون سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلعه بالادخار والاستثمار. أما كينز فاعتبرها ظاهرة نقديه تتحدد في سوق النقود بعرض النقود والطلب عليها، أي تفضيل السيولة.

و ـ ثورة واحياء: لقد كان التغير من الارثوذكسية التي جاءت بها الثورة الكينزية، أولا، وقبل كل شئ، نزولا من التوازن اللازمني الى العالم الذي نعيش فيه هنا في الوقت الحاضر. ثانيا، لقد تم القضاء على الانفصام القديم بين "النقود»وبين الاقتصاد الحقيقي، إذ صار النظام النقدي مرئيا كجزء من تشغيل مجموع الاقتصاد، وله في الوقت الحاضر تأثير مهم على مستوى أسعار الفائدة، إلا ان علاقته بمستوى الأسعار بعيدة وغير مباشرة.[10]

فكرة التشغيل الكامل عند كينز

تضمنت النظرية الكنزية فكرة التشغيل الكامل. ويريد كينز بهذا المفهوم تحقيق مستوى مرض للتشغيل. فقد ميز كينز بين البطالة الاختيارية والبطالة غير الاختيارية. وتحدث البطالة الاختيارية عندما ينسحب العمال من السوق لانخفاض أجورهم عن مستوى حقيقي معين. بينما تحدث البطالة غير الاختيارية اذا كان كل من العرض الاجمالي للعمال الراغبين في العمل بالاجر النقدي السائد والطلب الاجمالي للعمال بذلك الأجر هو أكبر من حجم التشغيل السائد.

أما التشغيل الكامل فيحدث على حد قول كينز عندما يزداد الانتاج الى المستوى الذي ينخفض فيه الدخل الحدي لوحدة من عوامل الانتاج الى أدنى مستوى تكون فيه كمية العوامل اللازمة لانتاج قدر معين من السلع متوفرة. وقد اكتفى كينز بالقول ان حالة من التشغيل الكامل تسود عندما يجد كل من أراد أن يعمل، العمل المناسب له.

وقد تم تعريف التشغيل الكامل على أساس وجود نسبة معينة من البطالة تكون كافية لتحول دون ارتفاع نسبة الأجور والأسعار على معدل الزيادة في الانتاج. وقد أدى هذا الى اعتبار نسبة مئوية منخفضة للبطالة ــ كثلاثة في المئة ــ ضرورية للمحافضة على استقرار الأسعار. فأصبح تحقيق هذه النسبة هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

وهكذا أصبحت حالة التشغيل الكامل بشكلها المعدل ممكنة التحقيق وسهل استعمالها كسلاح جديد للدفاع عن المذهب الفردي. واستعملها المحافظون في بريطانيا للرد على نقد الاشتراكيين لهم.[11]

حيادية الدولة في الفكر الكنزي

افترض كينز وجود سياسة حيادية يمكن للدولة اتباعها من أجل المحافظة على المستوى العام "للطلب الفعال". فهو يقول ان على الدولة مهمة التنسيق بين الميل للاستهلاك وبين مسببات الاستثمار. كما ان عليها ترك بقية الأمور ليجري تقريرها عن طريق القوى الاقتصادية الحرة. أي ان مهمة السياسة الاقتصادية هو محاولة تسوية الطلب لموارد الاستثمار بالعرض.

وترى مسز روبنسون ان سياسة الدولة في هذا الصدد لايمكن ان تكون سياسة حيادية، إذ تقول نحن نعرف ان باستطاعة الدولة تنشيط حالة "الطلب الفعال"عن طريق اتخاذ عدد من الاجراءات، كتخفيض الضرائب مثلا، أو تحويلها من اولئك الذين يعتقد انهم سيخفضون نسبة ادخارهم.

كما يتم بتشجيع المنافسة لتخيض نسبة الأرباح وبزيادة النفقات على الخدمات الاجتماعية. كما يمكن للدولة أن تزيد من نفقاتها على الاسثمار المباشر أو أن تشجع الاستثمار الفردي. أما اذا كان مستوى الطلب الفعال عاليا فتستطيع الدولة تخفيض مستواه عن طريق اتباع اجراءات معاكسة.[12]

الميتافيزيقية في التحليل الكنزي

تمكنت نظرية كينز من التغلغل في بعض النواحي في النظرية القديمة. وهذا بحد ذاته يؤيد الاعتقاد السائد بان الفكرة تظهر أول ما تظهر بشكل ميتافيزيقي ثم تتطور. ففكرة "تفضيل السيولة" مثلا، تشبه في ميتافيزيقيتها فكرة المنفعة. من حيث الاولى تعبر عن العلاقة بين الطلب للنقد بالنسبة لسعر الفائدة، الثانية تعبر عن العلاقة بين الطلب للبضائع بالنسبة للقوة الشرائية. كذلك بالنسبة لفكرة "الميل الحدي للاستهلاك "وهذه فكرة تتركز على أساس قانون سيكولوجي وليس هناك مايؤيدها من ناحية عملية. كما اننا مازلنا في حاجة الى تعريف عملي مقبول لفكرة "الكفاءة الحدية لرأس المال". ولكننا نبادر الى القول انه لولا هذه التعابير الميتافيزيقية لما تمكنت النظرية الجديدة من تثبيت قدميها.[13]

هوامش ومراجع الفصل الخامس

1 ـ جوان روبنسون / جون إيتويل، المرجع السابق، ص 81

2 ـ جون روبنسون، المرجع السابق، ص 62

3 ـ أيضا، ص 63

4- The general theory of employment, Quarterly journal of economics; February 1937, reprinted in collected writing vol.XIV, pp.112-113 and 115 في روبنسون/إيتويل، ص 82

5 ـ جون روبنسون، ص 71

6 ـ أيضا، ص 63

7 ـ روبنسون /إيتويل، ص 85

8 ـ جون روبنسون، ص 70

9 ـ أيضا، ص ص 64 ـ 66

10 ـ روبنسون/إيتويل، ص ص 79 ـ 85

11 ـ جون روبنسون، ص 79

12 ـ أيضا، ص 82

13 ـ أيضا، ص 74



6 التنمية والنمو الاقتصادي

تعريف التنمية الاقتصادية

يراد بالتنمية الاقتصادية:

زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، أي مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة تكون سنة. وللتنمية تعاريف كثيرة إلا ان هذا هو التعريف الأكثر شيوعا. ولا يختلف الاقتصاديون في تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الحقيقي(الناتج) الفردي. ويعرف بروفسور "مير" (Meier) التنمية الاقتصادية على انها: العملية التي من خلالها يزداد متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الأمد الطويل. وفي تعريفه للتنمية الاقتصادية يقول بروفسور "باران"(Baran): دع النمو الاقتصادي(أو التنمية) لتعرف على انها الزيادة في متوسط ناتج الفرد عبر الزمن.[1]

ورغم ان دراسة اقتصاديات التنمية قد جذبت اليها اهتمام الكثير من الاقتصاديين ابتداء من المدرسة التجارية وآدم سميث وحتى ماركس وكينز، إلا ان اهتمام هؤلاء كان منصبا بشكل رئيسي على حالة الدول الغربية ومصالح شعوبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولكن في اربعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاقتصاديون الغربيون يولون اهتماما في تحليل مشاكل الدول النامية في آسيا وافريقيا بسبب الرغبة لدى القادة الجدد في تحقيق نمو اقتصادي سريع في دولهم. اضافة الى ادراك الدول المتطورة بأن "الفقر في أي مكان عامل يهدد الرفاهية في كل مكان" وفي ذلك يقول كل من بروفسور

"مير" وبرفسور "بلدوين"(Boldwin): "ان دراسة فقر الدول يعتبر ذات أهمية تفوق دراسة ثروة الامم".[2]

غير ان رغبة الدول الغنية في محو الفقر المتفشي في الدول النامية لم يكن دافعه إنسانيا. وان تقديم الدول الغنية المساعدات الى الدول الفقيرة يعود الى وجود الحرب الباردة المستعرة بين الاتحاد السوفياتي(سابقا) والغرب. فقد حاول كل من الطرفين اجتذاب تأييد الدول النامية ووقوفها الى جنبه من خلال حصولها على مساعدات أكبر من الطرف الآخر. وفي هذا يقول برفسور "لال دبليو شانون (Lyle W.Shanon) ان تطور الدول النامية يعزى الى زيادة حدة المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية خلال السنين الطويلة القادمة. ان لدى بعض الدول النامية موارد طبيعية كبيرة تحتاج اليها الدول الكبيرة، كما ان البعض من الدول النامية تتمتع بمواقع استراجية مهمة من الناحية العسكرية".[3]

وقد ميز كل من "شومبتر" و"مسز يورسولا هيكس»بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية. الأول يراد به تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتطورة، أما المفهوم الثاني فيتطلب اجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في اسلوب الانتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية، اضافة الى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد.[4]

خصائص اقتصاديات الدول الناميه حديثا

تتكون الأنشطة الاقتصادية في الدخل القومي من ثلاثة قطاعات رئيسية، الأول: الزراعة والتعدين، الثاني: قطاع الصناعة، الثالث: قطاع الخدمات. عندما يكون البلد في بداية تطوره الاقتصادي يستحوذ القطاع

الأول على أكبر نسبة من الدخل القومي، وعندما تأخذ درجة النمو فيه بالتقدم تزداد معها مساهمة القطاع الثالث في الدخل القومي.

ومن خصائص الدول النامية حديثا:

1- ان الاستقلال السياسي الحديث العهد قد أناط السلطة بزعماء ينقصهم، رغم كرم اخلاقهم، الأمن، والاختصاص، والتجربة اللازمة لحل القضايا الواسعة والمعقدة التي يواجهونها.

2 - يتألف اقتصاد البلد النامي من قطاعين متفاوتين، وهما قطاع النشاطات التقليدية والقطاع الحديث. الاول زراعي، ووسائل الانتاج المستعملة فيه قديمة، كما ان الطرق الفنية المتبعة في الزراعة طرق بدائية يكاد ينعدم فيها استخدام الفنون الانتاجية الحديثة. والى جانب القطاع الزراعي المتخلف نجد القطاعات الحديثة، فهي من صنع المستعمرين، غالبا، قبل الاستقلال، الذين أدخلوا أساليب تكنولوجية حديثة، ورؤوس الأموال، وجرأة التحديث.

3 - ان ادماج العالم الثالث بالتجارة الدولية، أدى في كثير من الأحيان الى ادخال التخصص في الانتاج. إن ازدهار عدة بلدان في العالم الثالث كان وما زال يتوقف، أحيانا، على السعر العالمي لعدد ضئيل من المواد، كالسكر، والقهوة، والمطاط، والقصدير، والغاز والبترول.. الخ.، وأصبح الاقتصاد الشديد التخصص عرضة لاضطرابات الأسواق غير المستقرة.

4 - لم تكن البلاد التي تورد المواد الأولية خاضعة لتغيرات أسعار صادراتها فحسب، بل كانت أيضا ضحية التقدم الذي تحقق في الصناعة الكيماوية لدى البلاد المتقدمة. فقد ازدادت منافسة الخيوط الاصطناعية للخيوط الطبيعية، كالقطن والصوف والحرير. وخسر المطاط الطبيعي مكانته واستبدل جزئيا بمركبات كيماوية.

5 – ان الجهود الانسانية الحديثة التي بذلتها الدول الغربية، قد أحدثت، رغم ارادتها، خللا جديدا في التوازن. إن مكافحة الأمراض ووفاة الأطفال سببت انفجارا ديمغرافيا. فتخفيف نسبة الوفيات، بينما كانت الولادات تسير سيرها الطبيعي، وضع هذه البلاد في الوضع الذي تنبأ به "مالثوس»في نهاية القرن التاسع عشر، اذ نشأت مشكلة نقص المواد الغذائية وازدادت خطورة. ومن جهة ثانية فان ثمرة جهود النمو قد امتصته في الغالب زيادة السكان. وهذه المعضلة شديدة الوطأة في الهند والباكستان. كما ان التطلع الى مزيد من الرفاهية قد نما منذ عشرين عاما إثر ازدياد الاحتكاك مع الغربيين. وقد أثارت هذه الاحتكاكات رغبات متنوعة، ابتداء من(الكوكا كولا) وانتهاء بسيارات(الكاديلاك)، مع تحبيذ الأعمال النبيلة، أو غير اليدوية، في النظام الاقتصادي والسياسي.[5]

نظريات التنمية والنمو الاقتصادية

النظرية الكلاسيكية في النمو

تكلم آدم سميث عن ايجاد إطار سياسي واجتماعي من شأنه ان يؤدي الى نمو اقتصادي مستمر. وحتى يتحقق ذلك دعى آدم سميث الى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص وتتوسع الأسواق. وسار على نهجه كل من ريكاردو، ومالثس، وستيوارت ميل.

وقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على الأسس التالية:

– سياسة دعه يعمل دعه يمر: آمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة توفر السوق الحرة في اقتصاد تنافسي خالي تماما من أي تدخل حكومي، وقالوا بوجود "اليد الخفيه" التي تعمل على مضاعفت الدخل القومي.

فالمنافسة الحرة ضرورية من أجل تبرير المبدأ الفردي. المنافسة هي التي توزع المصادر بحيث ينتج عنها أقصى قدر ممكن من المنفعة، وهي التي تسير النظام بأكمله في المفهوم الكلاسيكي.[6]

كان الفيزيوقراطيون يعتقدون خلال القرن الثامن عشر، ان ممارسة الحرية الفردية كان يسودها نظام طبيعي إلهي، وبنظر آدم سميث، ان "يد خفية" تعمل بحيث ان متابعة المصالح الفردية كانت تتفق بصورة طبيعية مع المصالح العامة. غير ان الاشتراكيين هاجموا بعنف هذه النظرة المفعمة بالتفاؤل للانسجام الطبيعي بين المصالح الفردية وبين تحقيق الصالح العام بشكل طبيعي، اذ كانوا يرون تعارض المصالح في الرأسمالية وخرق الصالح العام الطبيعي.[7]

- تراكم رأس المال: اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون مفتاح التطور، وعلى ذلك أكدوا على أهمية الادخارات الكبيرة. وكانت نظرتهم الى الرأسماليين وأصحاب الأراضي باعتبارهم الوحيدون القادرون على تحقيق الادخارات، واعتبروا الطبقات العمالية غير قادرة على تحقيق الادخارات، لأن الأجور التي يحصلون عليها مساوية الى مستوى عيش الكفاف.

- الربح هو الدافع على الاستثمار: اعتبر الكلاسيكون الربح العامل المشجع على قيام الاستثمار، فعندما يكون الربح كبيرا يكون كذلك تراكم رأس المال والاستثمار.

- اتجاه الربح نحو الانخفاض: قالوا بعدم استمرار الزيادة في الارباح، أي أن الارباح تميل الى الانخفاض عندما يزداد تراكم رأس المال. ويعود السبب في رأي آدم سميث الى زيادة الأجور نتيجة التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال على اجتذاب العمال. أما ريكاردو فيرى ان تزايد الأجور والريع يؤدي الى ارتفاع سعر القمح وبالتالي الى انخفاض الأرباح. فقد كان اهتمام ريكاردو بالتوزيع يفوق اهتمامه بالنمو(أو الزياده

في الثروة)، لكنه يتفق مع آدم سميث في ان التراكم الرأسمالي هو الذي يقود عملية النمو.

- حالة السكون: اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون بحتمية عودة الاقتصاد الى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال. عندما تأخذ الأرباح في الانخفاض فان هذه العملية ستستمر حتى يزول الربح فيصبح صفرا، وبالتالي يتوقف تراكم رأس المال، وتتراجع الأجور الى مستوى الكفاف.

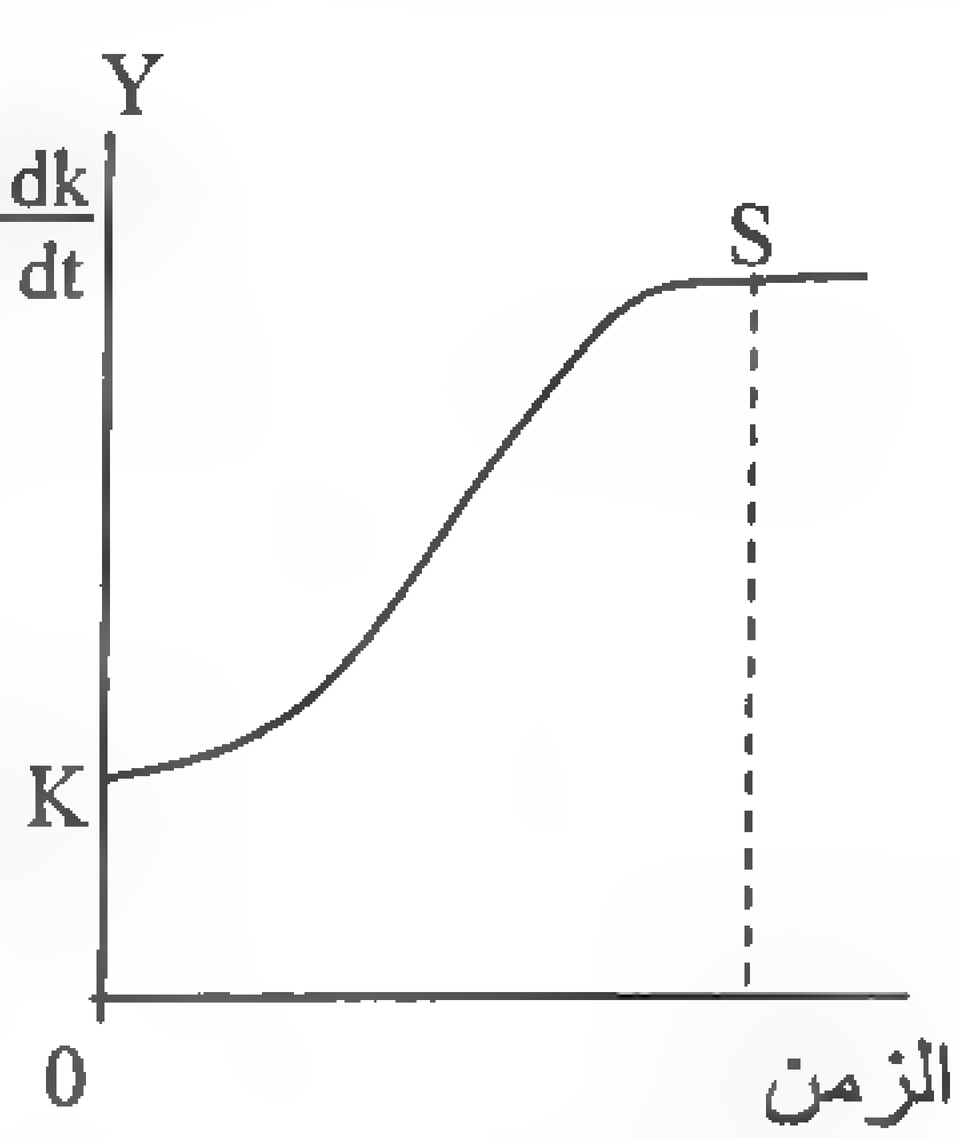
ويرى "مالثوس" وجود علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من الأغذية. ويعلل ذلك بالقول: اذا تم ترك النمو السكاني حرا، فان الزيادة في عدد السكان سيفوق الزيادة في رأس المال، ومن ثم ستتعدى الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة. وقد نظر كل من ريكاردو ومالثوس الى الزيادة في النمو السكاني وانخفاض تراكم رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، واعبروه قيدا على عملية النمو الاقتصادي.

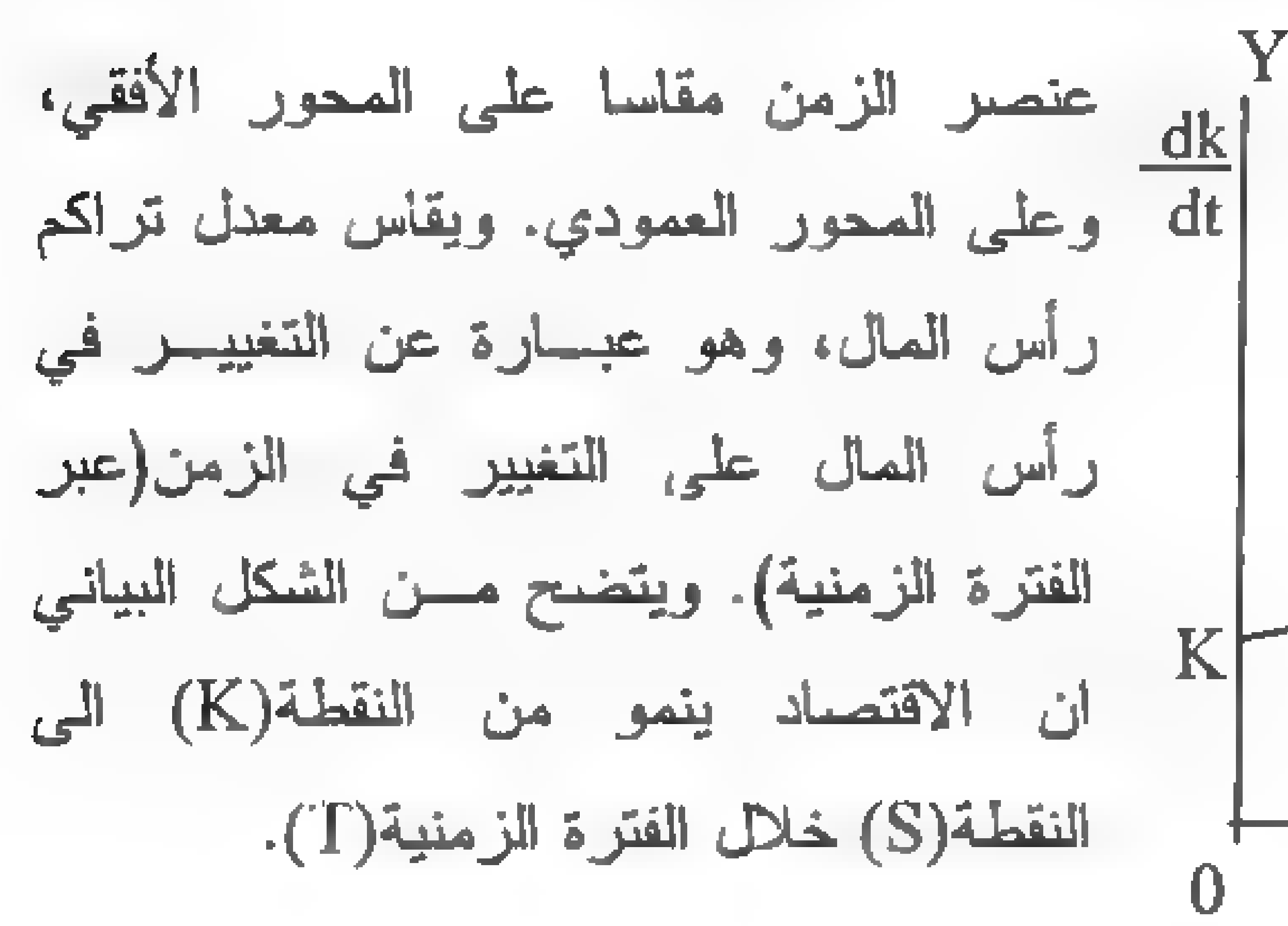
ويمكن توضيح الخطوط العريضة لنظرية التنمية الكلاسيكية بالشكل التالي:

على افتراض ان الزيادة المتوقعة في الأرباح تقود الى زيادة في الاستثمار، والتي تؤدي بدورها الى اضافة جديدة في حجم رأس المال، والى تحقيق تطور تكنولوجي. ان هذه الزيادة في تراكم رأس المال تؤدي الى زيادة رصيد الأجور(Wage fund)، وبالتالي الى زيادة مستويات الأجور. ويترتب على الأجور العالية زيادة في النمو السكاني، ومن ثم زيادة الطلب على الأغذية، فيشجع أصحاب الأراضي على زيادة الانتاج من الأغذية باستخدام وحدات اضافية من العمل ورأس المال، إلا ان انخفاض عائدات الأراضي تتسبب في ارتفاع تكلفة العمل. وتكون النتيجة ارتفاع في سعر القمح، وارتفاع في ريع الأرض، وارتفاع في الأجور.

ويترتب على كل هذه الزيادات انخفاض في مستويات الأرباح. ويؤدي الانخفاض في حجم الأرباح الى انخفاض في حجم الاستثمارات، واعاقة في عملية التطور التكنولوجي، وانخفاض في رصيد الاجور، وانخفاض في الزيادة السكانية، وانخفاض في تراكم رأس المال. ويعبر "هيكنز" عن تلازم هذه العمليات، فيقول:"في النموذج الكلاسيكي تكون النتيجة النهائية ركود في التطور الرأسمالي.. وينجم هذا الركود عن الاتجاه الطبيعي لانخفاض الأرباح، ومن ثم خنق عملية تراكم رأس المال ".[8] وعندما تحصل كل هذه التغيرات يأخذ تراكم رأس المال بالتقلص ويسود الاستقرار حجم السكان، ويدخل الاقتصاد في حالة سكون.

ويمكن توضيح النظرية الكلاسيكية في النمو بيانيا في الشكل الآتي:





عنصر الزمن مقاسا على المحور الأفقي، وعلى المحور العمودي. ويقاس معدل تراكم رأس المال، وهو عبارة عن التغيير في رأس المال على التغيير في الزمن(عبر الفترة الزمنية). ويتضح من الشكل البياني ان الاقتصاد ينمو من النقطة(K) الى النقطة(S) خلال الفترة الزمنية(T).

وبعد النقطة(T) يصل الاقتصاد الى حالة السكون عند النقطة(S)، حيث عندها يتوقف تحقيق النمو الاقتصادي، لأن الزيادة في الأجور تكون من الكبر بحيث تصبح الأرباح صفرا، فيتوقف تراكم رأس المال.

النظرية الكينزية والنمو الاقتصادي

لم تتطرق النظرية الكنزية في النمو الاقتصادي الى حالة الدول النامية، ويرتبط تحليله في النموالاقتصادي بالدول الرأسمالية المتطورة. والسؤال الى أي مدى يمكن اعتماد التحليل الكنزي في تحليل حالة النمو الاقتصادي في الدول النامية. نبدأ أولا بتقديم نبذة محتصرة عن النظرية الكنزية.

خلاصة التحليل الكنزي

الدخل الكلي دالة في حجم الاستخدام الكلي داخل الاقتصاد. وكلما كان الدخل القومي كبيرا كان حجم الاستخدام الناجم عنه كبيرا، والعكس صحيح. ويعتمد حجم الاستخدام الكلي على حجم الطلب الفعال الذي يحدد مستوى توازن الدخل والاستخدام. ويتحدد مستوى الطلب الفعال عند النقطة التي يتساوى فيها سعر الطلب الكلي مع سعر العرض الكلي. ويتكون الطلب الفعال من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري. ويعتمد الطلب الاستهلاكي على الميل للاستهلاك، وان الميل للاستهلاك لايزيد في نفس مستوى الزيادة في الدخل. ويمكن تسوية الفجوة بين الاستهلاك والدخل عن طريق الاستثمار. فاذا كان حجم الاستثمار أقل من المطلوب،

في هذه الحالة يكون سعر الطلب الكلي أقل من سعر العرض الكلي. ويترتب على هذه الحالة انخفاض مستمر في الدخل والاستخدام حتى تسوى الفجوة بينهما. وعلى ذلك، فان التغيرات في الدخل والاستخدام تعتمد بشكل كبير على الاستثمار. ويعتمد حجم الاستثمار على كل من الكفائة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. والكفائة الحدية لرأس المال عبارة عن معدل العائد المتوقع الحصول عليه من رأس المال الجديد. وتزداد استثمارات رجال الأعمال عندما تكون توقعاتهم في الحصول على الأرباح كبيرة. ويعتبر سعر الفائدة المحدد الآخر لحجم الاستثمار، ويعتمد على عرض النقود والطلب عيها. وعلى ذلك، يمكن ان

تزداد الاستثمارات اذا كانت الكفائة الحدية لرأس المال كبيرة أو عند انخفاض سعر الفائدة. ورغم ان زيادة الاستثمار تؤدي عادة الى تحقيق زيادة في حجم الاستخدام، إلا ان مثل هذا الأمر قد لايتحقق عندما ينخفض الميل الى الاستهلاك خلال نفس الفترة الزمنية. وعلى العكس من ذلك، فان الزيادة في الميل الى الاستهلاك يمكن ان تؤدي الى زيادة في الاستخدام دون ان يصاحب ذلك زيادة في الاستثمار. ان الزيادة في الاستثمار تؤدي الى زيادة في الدخل، والتي بدورها تؤدي الى زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك، والتي تؤدي الى زيادة أخرى في الدخل والاستخدام. ويترتب على هذه النتيجة، ان زيادة معينة في الاستثمار تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل من خلال الميل الى الاستهلاك. ان هذه العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل يطلق عليها "كينز" بالمضاعف. ويشير المضاعف الى ان الزيادة في الاستثمار الكلي تؤدي الى زيادة أكبر تتمثل في حجم الاستثمار الجديد مضروبا في المضاعف.[9] ولما كان الميل الحدي للاستهلاك ينخفض عند زيادة الدخل، يصبح من الضروري حقن الاقتصاد بكميات أكبر من الاستثمار من أجل تحقيق معدلات أكبر من الدخل والاستخدام.

لم تتضمن النظرية العامة لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي. وقد ترك هذا الموضوع الى من أتى بعده، مثل هارود، دومار، جوان روبنسون، وآخرون، الذين اعتمدوا الأدوات الكنزية ليقيموا عليها نماذج للنمو الاقتصادي. وكلما ذكره كينز في هذا الصدد جاء في بحثه المعنون "الامكانيات الاقتصادية لاحفادنا" وفيه اقترح كينز خطة تتضمن الشروط الأساسية للتطور الاقتصادي. وهذه الشروط هي:

1 – قدرتنا للسيطرة على نمو السكان

2 – ارادتنا لتجنب حدوث نزاعات وحروب أهلية

3 – رغبتنا في ازدهارالعلم واعتماد الحلول العلمية عند التطبيق

4 – ان يتحدد معدل التراكم بالمعايير الحدية بين انتاجنا واستهلاكنا.[10]

وفيما يتعلق بمستقبل الرأسمالية، كان كينز متفائلا، وقد تنبأ بحصول حالة الرواج في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، ووصف الرأسمالية بأنها "آلية تتميز بالمرونة ولديها الكثير من الأدوات التي تمكنها من تكييف نفسها وفق الظروف المحيطة".

النظرية الكنزية في الاقتصاديات النامية

لا يمكن الأخذ بالنظرية الكنزية عند التطبيق على جميع الأنماط الاجتماعية والاقتصادية. ويعتبر النموذج الكنزي قابلا للتطبيق فقط على الاقتصاديات الرأسمالية الديمقراطية. يقول شومبتر "النظرية الكنزية عند التطبيق عبارة عن نبتة لايمكن زرعها في تربة غريبة، فقد وجدت لتنمو في التراب الانكليزي، ولايمكن ان تعيش في تربة غريبة، وإلا ستموت، بل وتصبح سامة قبل ان تموت".[11]

من المفيد تحليل افتراضات الاقتصاد الكنزي في ظل الظروف المتوفرة في الاقتصاديات النامية... يقوم الاقتصاد الكنزي على افتراضات تحد من تطبيق النظرية الكنزية على حالة الدول النامية، وهذه الافتراضات هي:

1 - البطالة الدورية: تقوم النظرية الكنزية على أساس توفر حالة البطالة الدورية التي تحدث أثناء حالة الانتكاس الاقتصادي. يحصل هذا النوع من البطالة بسبب النقص في الطلب الفعال، ويتم التخلص منها عن طريق رفع مستوى الطلب الفعال. إلا ان البطالة التي تواجهها اقتصاديات البلاد النامية تختلف عن تلك التي تواجهها الاقتصاديات المتطورة. انما تعاني البلاد النامية من بطالة "مزمنة أو دائمة"، لايعود وجودها الى نقص في الطلب الفعال، بل الى نقص في موارد رأس المال. واضافة الى البطالة المزمنة تعاني البلاد النامية من بطالة "مقنعة أو مسترة". ولم يتطرق كينز في تحليله الى البطالة المزمنة والبطالة المقنعة التي تعاني منهما اقتصاديات البلدان النامية.

2- التحليل القصير الأمد: يتناول التحليل الكنزي حالة الاقتصاد في الأمد القصير، حيث "افترض ان العوامل الأساسية معطاة، أي الكميات المتوفرة من نواع العمل المختلفة والمهارات، الكميات المتوفرة من الالآت والأدوات المختلفة، حالة التكنولوجيا، حالة المنافسة السائدة، أذواق وعادات المستهلكين، وكذلك الهيكل الاجتماعي".[12] وفي البلدان النامية ان العوامل الاساسية التي افترضها كينز على انها معطاة، تتغير عبر الزمن، أي انها تخضع للتحليل الطويل الأمد.

3 - اقتصاد مغلق: يقوم التحليل الكنزي على افتراض حالة الاقتصاد المغلق. إلا ان اقتصاديات الدول النامية غير مغلقة، انها اقتصاديات مفتوحة، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في نموها. وفي الأساس تعتمد هذه الاقتصاديات على تصدير المواد الزراعية والمواد الاولية المستخدمة في الصناعة، وتستورد سلع رأس المال. وعلى ذلك فان التحليل الكنزي لايمس جانب هذه الاقتصاديات إلا قليلا.

4 - فائض عرض العمل والعوامل المكملة الأخرى: يقوم التحليل الكنزي على افتراض وجود فائض في عرض العمل والعوامل المكملة الأخرى داخل الاقتصاد القومي. ويشير التحليل الى حالة اقتصاد يعاني من الركود، حيث تكون "الصناعات، والالآت، والأدوات، والعمال، وكذلك العادات الاستهلاكية، وكل الاعمال الموجود فيه، في انتظار ان يزول التوقف المؤقت في الأعمال وتزاول دورها من جديد" [13] إلا ان اقتصاديات الدول النامية لاتعرف التوقف المؤقت في النشاط الاقتصادي، حيث يكون النشاط الاقتصادي في حالة سكون طويل الأمد، أي ان حالة السكون تشمل كل من رأس المال، والعمل، وعناصر العرض والبنى التحتية مع تفشي حالة فقر شديد.

5 - بطالة متزامنة في رأس المال والعمل: استنادا الى التحليل الكنزي عندما يكون عنصر العمل في حالة بطالة يكون استخدام رأس

المال وعناصر الانتاج الأخرى دون مستوى طاقتها القصوى. إلا ان مثل هذه الحالة غير متوفرة في الاقتصاديات النامية. فعندما يكون العمل في حالة بطالة، لايعني ذلك ان يكون رأس المال غير مستغل بكامل طاقته الانتاجية، لأن الاقتصاديات النامية تعاني من نقص كبير في رأس المال والأدوات الاخرى.

أدوات التحليل الكنزي وحالة الدول النامية

ان الافتراضات التي قام عليها التحليل الكنزي لاتمت بصلة الى الشروط المتوفرة في الدول النامية. وفي أدناه نقوم بدراسة الأدوات الرئيسية في النظرية الكنزية ومدى ملائمتها في الاقتصاديات النامية.

1- الطلب الفعال: يعود سبب البطالة في الدول الرأسمالية المتطورة الى وجود نقص في الطلب الفعال، وللتخلص من البطالة يقترح كينز رفع حجم الانفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي. ومن الملاحظ ان الدول النامية لاتعاني في الأساس من البطالة الاجبارية أو اللاختيارية، بل انها تعاني من بطالة مقنعة. وان سبب البطالة في الاقتصاديات النامية لايعود الى وجود نقص في الطلب الفعال، بل يعود الى وجود نقص في الموارد الانتاجية المكملة. ان مفهوم الطلب الفعال ينطبق على تلك الاقتصاديات حيث تكون البطالة ناجمة عن زيادة كبيرة في الادخارات، وفي هذه الحالة يكمن العلاج في رفع مستويات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري من خلال اتباع اجراءات نقدية ومالية متعددة. إلا انه في الاقتصاديات النامية تكون مستويات الدخل منخفضة جدا، ويكون الميل للاستهلاك عاليا جدا، ومن ثم يكاد يكون الادخار منعدما. وان كل المساعي لزيادة الدخل النقدي من خلال الآجراءات النقدية والمالية، مع توفر حالة النقص الشديد في عناصر الانتاج المكملة، ستؤدي الى تضخم الاسعار. ففي حالة الاقتصاد النامي لاتتمثل المشكلة في رفع مستوى الطلب الفعال، وانما المشكلة تتمثل في رفع مستوى الاستخدام ومعدل

دخل الفرد في ظل الحالة المتوفرة من التطور الاقتصادي. "من المعلوم ان التطور الاقتصادي يشتمل على نوعين متباعدين: الأول، عند توفر مستوى معين من التطور الاقتصادي، حيث يتم التحول من مستوى تشغيل منخفض الى مستوى الاستخدام التام. والنوع الثاني، عندما يتم التحول من حالة الاستخدام التام الى مستوى استخدام تام أعلى. ويتناول التحليل الكنزي النوع الأول. "[14]

2ـ الميل الى الاستهلاك: يعتبر الميل الى الاستهلاك من الأدوات المهمة في الاقتصاد الكنزي، ويعبر عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل. ويشير هذا السلوك في الاستهلاك الى حصول زيادة في الادخارعند زيادة الدخل. ان هذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار تعتبر غير سائدة في اقتصاديات الدول النامية، لأن الناس في هذه الدول يعانون من حالة فقر شديد، وعندما تزداد دخولهم، يزداد انفاقهم الاستهلاكي بشكل كبير، لأنهم يعانون من نقص في تغطية احتياجاتهم. وعلى ذلك فان الميل الحدي للاستهلاك يكون كبيرا في البلاد النامية، وبالمقابل يكون الميل الحدي للادخار منخفضا جدا. ويشير التحليل الكنزي الى انه عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك كبيرا، يزداد كل من الطلب الاستهلاكي، والانتاج، والاستخدام بمعدلات كبيرة عند زيادة الدخل. ولكن الأمر ليس كذلك في الدول النامية، اذ ليس من الممكن زيادة الانتاج من سلع الاستهلاك نظرا لوجود نقص في العوامل المساعدة على الانتاج عندما يصاحب الزيادة في الدخل زيادة في الاستهلاك. وتكون النتيجة ارتفاع في الأسعار بدلا من الارتفاع في مستوى الاستخدام.

3- الميل الى الادخار: يعتبر كينز الادخار رذيلة اجتماعية، لأن الزيادة في الادخار تؤدي الى انخفاض في الطلب الفعال. ومن المعلوم ان هذا التحليل لاينطبق على حالة الاقتصاد النامي(المتخلف)، لأن المزيد من الادخار يعتبر الدواء الشافي للتخلص من حالة التخلف الاقتصادي. ان تراكم رأس المال يعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية، وان هذا التراكم ممكن

ان يتحقق من خلال زيادة ادخارات الأفراد. ومن الممكن ان تحقق الدول النامية التنمية الاقتصادية عن طريق تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار، تماما على عكس النظرة الكنزية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستهلاك وتخفيض الادخار. وعلى ذلك يعتبر الادخار فضيلة لا رذيلة في الدول النامية.

4- الكفائة الحدية لرأس المال: يعتبر كينز الكفائة الحدية لرأس المال أداة مهمة في تحديد مستوى الاستثمار. وتعتبر العلاقة بين الكفائة الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار علاقة عكسية. فعندما يزداد الاستثمار تنخفض الكفائة الحدية لرأس المال، وعندما ينخفض الاستثمار تزداد الكفائة الحدية لرأس المال. إلا ان هذه العلاقة لاتنطبق على حالة البلاد النامية. ففي حالة الاقتصاديات النامية تكون الاستثمارات عند المستويات الدنيا، وكذلك الكفائة الحدية لرأس المال. ويعود هذا التناقض الى نقصان رأس المال وعوامل أخرى مثل، صغر حجم السوق، وانخفاض مستوى الدخل، وانخفاض مستوى الطلب، وارتفاع التكاليف، وتخلف السوق النقدية وسوق رأس المال، وسيادة حالة عدم التيقن.. الخ. كل هذه العوامل تقود الى ابقاء الكفائة الحدية لرأس المال(توقعات الربح) والاستثمار عند مستويات منخفضة.

5- سعر الفائدة: في التحليل الكنزي يعتبر سعر الفائدة العامل الثاني المحدد للاستثمار. ويتحدد سعر الفائدة في سوق النقود بعاملي عرض النقود والطلب على النقود(التفضيل النقدي). تطلب النقود لأغراض ثلاث، دافع المبادلات أو المعاملات، والاحتياطي، والمضاربة. ويرتبط دافعي المبادلات والاحتياطي بالمرونة الدخلية وبالتالي لاتأثير لهما على سعر الفائدة. فالطلب على النقود لدافع المضاربة هو وحده الذي يؤثر على سعر الفائدة. وفي البلاد النامية يكون الطلب على النقود لدافعي المعاملات والاحتياطي كبيرا، أما لدافع المضاربة فيكون منخفضا. وعلى ذلك فان التفضيل النقدي في الدول النامية يكون أثره على تحديد سعر

الفائدة قليلا جدا. وبالتالي يعتبر عرض النقود في الاقتصاديات النامية العامل المهم الذي يؤثر على تحديد سعر الفائدة.

واستنادا الى التحليل الكنزي، فان الزيادة في عرض النقود من شأنه ان يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة ويشجع على الاستثمار، والى زيادة الدخل ومستوى الاستخدام. ولكن في الاقتصاديات النامية تؤدي الزيادة في عرض النقود الى رفع مستوى الأسعار بدلا من ان تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة. ولقد أشار كينز الى هذه الحالة في الاقتصاد الهندي: «ان تاريخ الهند عبر مرور الزمن يقدم مثالا عن بلاد أفقرها تفضيل السيولة الذي وصل الى حد الهوى، وبلغ من القوة مبلغا بحيث لم يتمكن معدل الفائدة من الانخفاض الى المستوى المتلائم مع نمو الثروة الوطنية، على الرغم من تدفق المعادن الشديد المستمر "[15] وعلى ذلك فان سعر الفائدة في البلاد النامية لم يتأثر كثيرا بالطلب على النقود وعرضها.

6 – المضاعف: تقوم فكرة المضاعف في التحليل الكنزي على الافتراضات التالية:

- بطالة لااختيارية
- اقتصاد صناعي، حيث يأخذ منحنى عرض الانتاج بالارتفاع الى الأعلى نحو جهة اليمين ولا يصبح عموديا إلا بعد بلوغ مستوى عال من الانتاج.
- قدرة عالية في استهلاك السلع المصنعة
- عرض مرن من أدوات رأس المال العامل المستخدم في زيادة الانتاج من الملاحظ ان هذه الشروط غير متواجدة في الاقتصاديات النامية لسببين:

الأول، هو ان البطالة اللااختيارية الذي يذكرها كينز غير موجودة في الاقتصاديات النامية.

الثاني، هو ان عرض الانتاج الزراعي، وليس الانتاج غير الزراعي، يتميز بعدم المرونة نتيجة عمل عوامل معينة خاصة بالاقتصاديات النامية.

7- سياسة التمويل بعجز الميزانية: ان السياسات الاقتصادية التي تكلم عنها كينز من الصعب نجاحها في الاقتصاديات النامية. يقول الدكتور راو: "ان زيادة الاستثمار من خلال التمويل بعجز الميزانية يؤدي الى زيادة تضخمية في الاسعار بدلا من أن يؤدي الى زيادة في حجم الانتاج وحجم الاستخدام "ويضيف" ان السياسة الاقتصادية من خلال التمويل بعجز الميزانية، دون الأخذ بنظر الأعتبار عدم التبذير كما هو الحال في التحليل الكنزي من أجل الوصول الى حالة الاستخدام التام، لايمكن تطبيقها على حالة البلاد النامية".[16] إلا انه، أي برفسور راو، في بحث آخر له بعنوان" التمويل بعجز الميزانية وتراكم رأس المال وسلوك الأسعار في الاقتصاد النامي" يقول: "ان التمويل بعجز الميزانية من أجل تراكم رأس المال لايؤدي الى حصول حالة التضخم طالما يتم استخدام هذا التمويل من أجل زيادة الطاقة الانتاجية، وبالتالي خلق مرونة في منحنى الانتاج. ومع ذلك لايمكن تجنب زيادة محدودة في السعر "تعتبر حالة سيولة ذاتية". ويبقى السؤال المطروح: هل من العقلانية اللجوء الى التمويل بعجز الميزانية؟ الجواب، هو ان لايتجاوز التمويل بعجز الميزانية الحد الذي عنده يؤدي الى خلق حالة تضخمية"

يوصي برفسور "دازكوبتا" اللجوء الى استخدام السياسة الكنزية في الاستثمار العام من أجل رفع مستوى المعيشة وتوفير زيادة في فرص الاستخدام في الدول النامية. ولكن في حالة عدم وجود ادخارات عامة كافية وتدفق كافي في رأس المال الأجنبي، فانه يوصي باستخدام التمويل بعجز الميزانية. ولكن اذا لم يصاحب التمويل بعجز الميزانية فرض رقابة على نظام الأسعار واصدارات رأس المال في الفترة الانتقالية، فان من شأن التمويل بعجز الميزانية ان يؤدي الى ارتفاع تضخمي في الأسعار.

وعلى ذلك يقول برفسور دازكوبتا: "اننا نخدع انفسنا اذا اعتقدنا ان العملية شأنها ان تدار في اقتصاد حر، كما أراد كينز ذلك ان يكون"[17] وبالنسبة الى البلاد النامية "ويبدو ان الوصفة القديمة في المثل القائل "بذل جهد أكبر وادخر أكثر "هي الأكثر قبولا كعلاج لتحقيق التنمية الاقتصادية"[18] من الوصفة الكنزية التي تقضي بتزامن الزيادة في الاستهلاك والاستثمار. ولكن لايمكن انكار أهمية التحليل الكنزي، ورغم ان أدوات السياسة الكنزية غير قابلة التطبيق لمواجهة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، إلا ان أدوات التحليل الكنزي لايمكن الاستغناء عنها لمعرفة المشاكل التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية. يقول برفسور داز كوبتا: "مهما قيل عن عمومية النظريه العامة، كما ورد استعمال كلمة عامة في النظرية العامة، فان قابلية تطبيقها على الشروط المتوفرة في اقتصاديات البلدان النامية تكون في أحسن الأحوال محدودة"[19]

هوامش ومراجع الفصل السادس

1- W.A-Lewis, The economics of growth p.20. Similarly, Meier and Boldwin.regard them "in essence synomymous". P.T. Baoween in dissent or development(1973) uses the terms material advance and material progress interchangeably with economic developoment, The economic of development and planning. ML Jhingan, 17th revised edition; 1984-85, p.5

2- G.M. Meier and R.E.Baldwin, economic development-theory, histoy, policy, p.12.

3 ـ أيضا

4- Schumpeter and Mr usule Hick: Schumpeter J.A, The theory of economic development, pp, 63-66, lerning about economoic development, oxford economic poper, fubruary, 1957, p.1 in M.L Jhingan, p.4.

5 ـ روجيه دوهيم: مدخل الى الاقتصاد/ ترجمة د.سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ، ص ص 250ـ252

6 ـ جوان روبنسون، المرجع السابق، ص 132

7 ـ روجيه دوهيم، نفس المرجع، ص 211

8- B.Higgins ,economic development,pp.87-98 in M.L Jhingan, p.80

9- M.Keynes, The general theory of employment,interst and money, pp. 113-115 in M.L Jhingan, p.98

10- Keynes, essays in persuassion. pp.373 in M.L Jhingan, p.99

11- Schumpeter, ten great economists, cite, p.273 في أيضا ص 99

12- J.M. Keyness,op.cite. p.245, note 1 M.L Jhingan.p100

13 - A.O.Hirschman, the strategy of economic development, p.54 في أيضا ص 100.

14- V.K.R.V.Rao, essoys in economic development, p.61, Italics mine في أيضا ص101.

15 ـ النظرية العامة في الاقتصاد، الترجمة العربية، ص ص 373-374.

16 ـ V.K.R.V.Rao,op, cite, p.41 في أيضا ص 102.

17-A.K.Dasgupta, planning and economoic growth,p.32 في أيضا ص 103

18 ـ V.K.R.V.Rao op, cite, p.13 في أيضا ص 105

19 ـ A.K. Dasgupta, op, cite, p.34 في أيضا ص 105

7 نماذج النمو والتنمية الاقتصادية

لقد مر تاريخ نماذج النمو والتنمية الاقتصادية بمراحل عديدة، من آدم سميث، وريكاردو، ومالتس، وماركس الى التيارات الفكرية المعاصرة. ولم تتضمن النظرية العامة لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي، وقد ترك هذا الموضوع الى من أتى بعده، مثل هارود، ودومر، وجوان روبنسون وآخرون الذين اعتمدوا الأدوات الكنزية ليقيموا عليها نماذج النمو والتنمية الاقتصادية.

نموذج هارود ـ دومر

يقوم نموذج هارود ـ دومر للنمو الاقتصادي على التجارب المستمدة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. ويهدف كل من هذين النموذجين الى تحليل متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات المتطورة.

متطلبات النمو المستقر(Steady)

يدرس النموذجان امكانية الوصول الى معدل مستقر لنمو الدخل. ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي، فيشيران الى الطابع المزدوج للاستثمار. فمن ناحية ان الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل، التي تحدد بقيمة المضاعف. ومن الناحية الثانية، ان الاستثمار يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية. ويطلق على الحالة الاولى بمفهوم "أثر الطلب" وعلى الحالة الثانية بمفهوم" أثر العرض". وتؤدي الزيادة في صافي الاستثمار الى زيادة في كل من الدخل الحقيقي والانتاج. وللوصول الى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد من ان يكون التوسع في الدخل الحقيقي

والانتاج موازيا الى التوسع في الطاقات الانتاجية للتجهيزات الرأسمالية. واذا لم يتحقق هذا الشرط، فان ذلك سيؤدي الى وجود فائض في الطاقة الانتاجية أو الى وجود طاقة عاطلة، مما تفرض على المنتجين تقليص حجم نفقاتهم الاستثمارية. وبالتالي سيتأثر الاقتصاد بشكل سلبي، فتنخفض الدخول ومستويات التشغيل في الفترات اللاحقة ويخرج الاقتصاد عن مجرى التوازن المستقر للنمو. وعلى ذلك ان الحفاظ على مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة يتطلب نموا متواصلا في صافي الاستثمار، اضافة الى تحقيق نمو متواصل في الدخل بمعدل يكفي لتشغيل التجهيزات الرأسماليه بكامل طاقتها، ويعبر عن هذه الحالة بمفهوم "معدل النمو المرغوب" (Warranted rate of growth) أو"معـــدل النمـــو بالطـــاقه الكاملة"(Full capacity growth rate).[1]

نموذج دومر (Domar)

يقوم بناء نموذج دومر على السؤال التالي: طالما ان الاستثمار يخلق الدخل من جهة، ويزيد الطاقة الانتاجية من جهة أخرى، فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الانتاجية للوصول الى مستوى الاستخدام التام ؟ وكان جواب دومر على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار.

الزيادة في الطاقة الانتاجية

قام دومر بتوضيح جانب الطلب بالشكل التالي، حيث يرمز الى المعدل السنوي للاستثمار بالمقدار(I)، والى الطاقة الانتاجية لكل دولار مستثمر في الاجهزة الرأسمالية الجديدة بالمقدار(S) (يعبر عن النسبة بين الزيادة في الدخل الحقيقي أو الانتاج الى الزيادة في رأس المال)، أي معامل رأس المال/الانتاج (Capital out put ratio)، وهو عبارة عن عدد وحدات رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناحية الفنية.

وعلى ذلك فان الطاقة الانتاجية للاستثمار عن كل دولار مستثمر سيكون مساويا الى المقدار (A.S) من الدولارات لكل سنة.

الزيادة المطلوبة في الطلب الكلي

يعتمد الطلب الكلي على قيمة المضاعف الكنزي. 'يرمز الى الزيادة في الدخل بالمقدار(ΔY)، والى الزيادة في الاستثمار بالمقدار(ΔI)، والى الميل الحدي للادخار بالمقدار(α)، ألفا،(= $\Delta S / \Delta Y$). ثم ان الزيادة في الدخل ستساوي المضاعف($1/\alpha$) مضروبا في الزيادة في الاستثمار.[2]

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{\alpha}$$

التوازن:حتى يتحقق المستوى التوازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام، لابد من ان يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وبهذا نصل الى معادلة التوازن في النموذج:

$$\Delta I \frac{1}{\alpha} = I\alpha$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المقدار(I)، ثم الضرب بالمقدار(α) نحصل على:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha\,\sigma$$

تبين المعادلة الأخيرة ان الوصول الى مستوى الاستخدام التام يتطلب ان يكون معدل نمو الاستثمار المتحقق ($\Delta I/I$) مساويا الى المقدار ($\alpha\sigma$) (الميل الحدي للاستهلاك مضروبا في انتاجية رأس المال). وهذا هو المعدل الذي يجب عنده ان ينمو الاستثمار حتى يضمن استخدام الطاقة المحتملة من أجل الوصول الى معدل نمو مستقر في الاقتصاد عند مستوى الاستخدام التام.

يقدم دومر مثالا عدديا لتوضيح نموذجه:

دع: $\sigma = 25$ في المئة سنويا، $\alpha = 12$ في المئة، $Y = 150$ بليون دولار في السنة. اعتمادا على هذه الارقام يتطلب تحقيق الاستخدام التام ان يكون مقدار الاستثمار مساويا الى

$$x\,150 \quad \frac{-12}{100} = 18$$ بليون دولار.

وان هذا المقدار سيؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية بمقدار الكمية المستثمرة مضروبا في σ، أي:

$$x\,150 \quad \frac{-12}{100} \; x \; \frac{-25}{100} = 4,5$$ بليون دولار، وبالتالـــــي

سيزداد الدخل القومي بنفس المقدار.

ولكن الزيادة النسبية ستساوي الزيادة المطلقة مقسوما على الدخل، أي:

$$x\,150 \quad \frac{25 \; x \; \frac{-12}{100}}{100} = \frac{-12}{100} \; x \; \frac{-25}{100} = \alpha\sigma = 3$$ بالمئة

وعلى ذلك، فان المحافظه على استمرار مستوى الاستخدام التام يتطلب نمو الدخل بمعدل 3 بالمئة سنويا. هذا هو مقدار النمو التوازني. وان أي انحراف عن هذا(الطريق الذهبي) سيقود الى تقلبات دورية. فعندما يكون($\Delta I/I$) أكبر من($\alpha\sigma$) سيكون الاقتصاد في حالة ازدهار، وعندما يكون ($\Delta I/I$) أقل من($\alpha\sigma$) سيكون الاقتصاد في حالة كساد.

نموذج هارود(R.F. Harred)

حاول برفسور ر.ف.هارود ان يبين في نموذجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر في الاقتصاد. عندما يتعرض معدل النمو المستقر الى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، تظهر عوامل تعمل على تثبيت عدم التوازن، وبالتالي يتحول الاقتصاد اما الى حالة انكماش طويل الأمد أو الى تضخم طويل الأمد[3].

ويعتمد نموذج هارود على ثلاثة معادلات مختلفة للنمو. الأولى، وجود معدل نمو فعلي(Actuel) معبرا عنه بالحرف(G) ويتحدد بنسبة الادخار، ونسبة معامل رأس المال/الانتاج، ويشير هذا المعدل الى التغيرات الدورية القصيرة الأجل في معدل النمو. والثانية، تبين معدل النمو المرغوب به(Gw)، ويشار اليه بالمقدار(Gw)، وهو يعبر عن معدل نمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد، والثالثة، تبين معدل النمو الطبيعي، ويرمز له بالمقدار(Gn)، ويعتبره هارود "قمة الرفاهية".[4] ويمكن ان يطلق عليه بمعدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام.

معدل النمو الفعلي

المعادلة الرئيسية الأولى في نموذج هارود، هي التالي:

$$GC = S$$

حيث، (G) تعبر عن معدل نمو الانتاج في فترة محددة من الزمن، ويمكن التعبير عنها بالمقدار($\Delta Y/Y$)، أما (C) فترمز الى الاضافة الصافية الى رأس المال، وهي عبارة عن نسبة الاستثمار الى الزيادة في الدخل، أي S/Y وباحلال هذه النسبة في المعادلة الأولى، نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{1}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \quad \text{or} \quad \frac{1}{Y} = \frac{S}{Y}$$

أو $1 = S$

معدل النمو المرغوب به

استنادا الى هارود، يعرف معدل النمو المرغوب به بأنه "المعدل الذي عنده يطرح المنتجون تمام قناعتهم بعملهم"فهو اذن يعبر عن "توازن المنظمون، أي خط التقدم، الذي ان تحقق، يجعل أصحاب الأرباح على ثقة تامة بأنهم قد أنجزوا المطلوب منهم، وهو الصحيح". ان هذا المعدل للنمو يتعلق بسلوك أصحاب الأعمال. وعند هذا المعدل من النمو يكون الطلب كافيا لأن يبيع أصحاب الأعمال كامل انتاجهم، وسيستمرون على الانتاج بنفس نسبة معدل النمو. وعلى ذلك، عند مستوى معطاة من الادخار، يعتبر المعدل المرغوب للنمو الطريق الذي عنده تحافظ مستويات العرض والطلب على السلع والخدمات عند مستوى التوازن.

$$Gw\ Cr = S$$

حيث(Gw) يرمز الى معدل النمو المرغوب به، أو معدل نمو الدخل عند مستوى الاستغلال التام للطاقة، حيث يتم استخدام تجهيزات رأس المال المتنامية بكامل طاقتها بالشكل الذي تجعل المنظمون على قناعة تامة بحجم الاستثمارات التى قاموا بها فعلا، انه عبارة عن قيمة($\Delta Y/Y$). وترمز(Cr) الى رأس المال المطلوب، ويعبر عن كمية رأس المال المطلوب من أجل الحفاظ على معدل النمو المرغوب به، أي النسبة المطلوبة من رأس المال الى الانتاج.[5] انه قيمة المقدار($I/\Delta Y$) أو(C). والرمز(S) يعبر عن نفس الشئ المشار اليه في المعادلة الأولى، أي S/Y

وعلى ذلك تشير المعادلة $Gw\ Cr = S$ الى انه اذا أريد للاقتصاد أن يحافظ على معدل مستقر عند مستوى(Gw) ، حيث يتم فيه استغلال الطاقة الانتاجية بالكامل، فلابد للدخل ان ينمو بمعدل(S/Cr) في السنة، أي: $Gw = S/ Cr$

اذا كان الدخل ينمو بالمعدل المرغوب به، ففي هذه الحالة يتم الاستغلال الكامل لتجهيزات رأس المال المتوفره في الاقتصاد، وتستمر رغبة المنظمين في استثمار مدخراتهم، وعلى ذلك، فان(Gw) عبارة عن معدل نمو يحقق نفسه بنفسه.

معدل النمو الطبيعي

عبارة عن "معدل النمو الذي يأخذ بنظر الاعتبار الزيادة في السكان والتطور التكنولوجي". ويعتمد معدل النمو الطبيعي على متغيرات كلية مثل السكان، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات رأس المال. وبعبارة أخرى انه معدل الزيادة في الانتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بالنمو السكاني ومعدل التطور التكنولوجي. وتتمثل معادلة معدل النمو الطبيعي بالتالي:

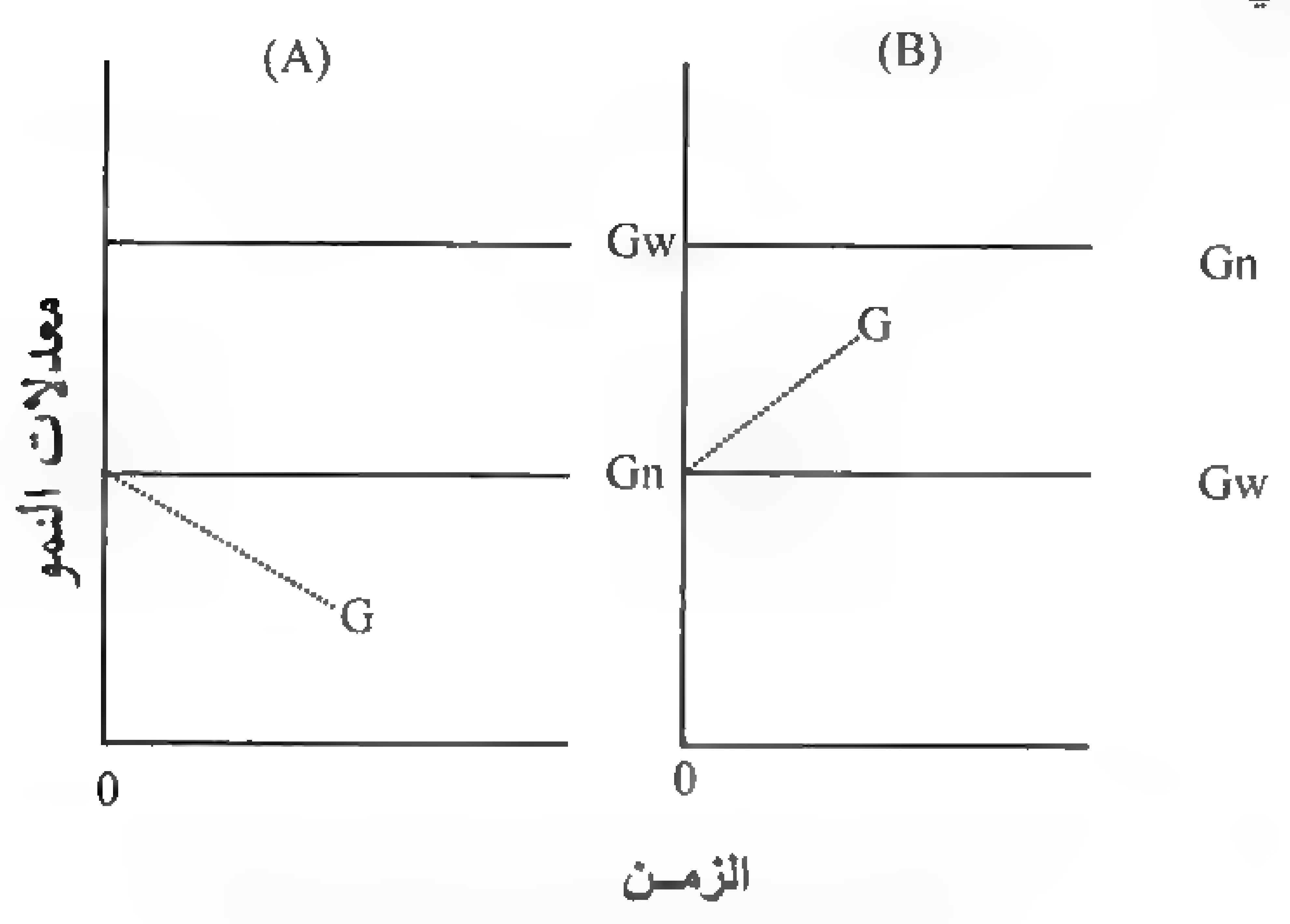
$$Gn.Cr = Or \neq S$$

حيث (Gn)عبارة عن معدل النمو الطبيعي عند مستوى الاستخدام التام.

الانحراف عن G، Gw و Gn:

يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام عندما $G = Gw = Gn$، إلا انه توازن حد السكين Knife-edge، أي حالما يحصل انحراف بين معدل النمو الطبيعي، والمرغوب به، والمستقر، عندئذ تبرز الشروط الدورية للكساد أو التضخم في الاقتصاد. فعندما يصبح $G>Gw$، في هذه الحالة تكون الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار، وتكون الزيادة في الدخل اسرع من(Gw). واذا أصبح $G<Gw$ تكون الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار، وتكون الزيادة في الدخل أقل من(Gw). وعلى ذلك يرى هارود انه اذا أصبح $Gw>Gn$ سيقع الاقتصاد في حالة كساد دوري، وفي هذه الحالة يكون(Gw) هو الآخر أكبر من(G) لأن النهاية

العليا لمعدل النمو المستقر تتأثر بمعدل النمو الطبيعي، كما يتضح من الشكل(A) التالي:



عندما يتجاوز المعدل(Gw) المعدل(Gn)، C>Cr، هذا يعني ان الاقتصاد يواجه فائض في سلع رأس المال سببه وجود نقص في عنصر العمل. ويؤدي هذا النقص الى جعل معدل الزيادة في الانتاج عند مستوى أقل من(Gw). وتعطل المكائن عن العمل ويحصل فائض في الطاقة. اضافة الى ذلك، تؤدي هذه الحالة الى خفض مستوى الاستثمار، والانتاج، والاستخدام، والدخل. وبذلك يسقط الاقتصاد في حالة كساد مزمن. وتحت هذه الظروف يصبح الادخار بمثابة رذيلة. أما اذا كان الحالGw > Gn، فإن(Gw) سيكون هو الآخر أقل من(G) كما يتضح من الشكل(B) أعلاه.ويتوجه الاقتصاد نحو السقوط في تضخم دوري. وعندما يكون(Gw) أقل من(Gn)، Cr > C سيكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل، وتكون الارباح كبيرة، لأن الاستثمار المرغوب به سيكون أكبر من الاستثمار المتحقق، وتتوفر لدى رجال المال الرغبة في زيادة التجهيزات الرأسمالية، وسيؤدي هذا التوجه الى

تحقيق حالة التضخم الدوري. وفي مثل هذه الحالة يصبح الادخار فضيلة، لأنه يسمح بزيادة معدل النمو المرغوب به.

ان عدم الاستقرار في نموذج هارود يعود الى حالة الجمود في الافتراضات الأساسية للنموذج. اذ تشير هذه الافتراضيات الى دالة انتاج محددة، ونسبة ادخار محددة، ومعدل نمو قوة العمل هي الأخرى محددة في نموذج هارود. وقد حاول الاقتصاديون ازالة هذا الجمود عن طريق السماح بامكانية الإحلال بين العمل ورأس المال في دالة الانتج، وذلك بجعل نسبة الادخار دالة في معدل الربح، وجعل معدل نمو القوة العاملة كمتغير في عملية النمو.

ان السياسات المتضمنة في النموذج تتمثل في ان الادخار فضيلة في حالة وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد، وانه رذيلة عند وجود فجوة انكماشية في الاقتصاد، وعلى ذلك ففي الاقتصادات المتطورة يجب تغيير نحو الزيادة أو النقصان حسبما تتطلبه حالة الاقتصاد.

محدودية الاستفادة من نموذجي هارود ودومر في اقتصاديات الدول النامية عند التطبيق

من غير الممكن اعتماد نموذجي هارود ودومر في اقتصاديات الدول النامية للاسباب التالية:

1- اختلاف الظروف في الدول النامية عنها في الدول المتطورة: استهدف نموذج هارود ـــ دومر حماية الاقتصلدات المتطورة من السقوط في هاوية الكساد الدوري. ولم يستهدف هذا النموذج توجيه برامج التصنيع في الاقتصاديات النامية.

2- نسبة الأدخار: تنصب اهتمامات نماذج التنمية على النسبة العالية للادخار، ومعامل رأس المال / الانتاج. وفي الدول النامية يعيش

معظم الناس على شفى عيش الكفاف، والقليل منهم يتمتعون بالقدرة على الادخار، كما ان قرارات الادخار والاستثمار، عادة، تؤخذ من قبل نفس الافراد في المجتمع.

3 – معامل رأس المال / الانتاج: يعتقد بروفسور هيرشمان «ان القيمة الحالية والمسقبلية لنموذج هارود ــ دومر تعتمد على الميل للادخار وعلى معامل رأس المال، وانهما منخفضان في الاقتصاديات النامية،مما يجعل عملية الاستفادة منه في الدول النامية أقل بكثير من استخدامه في الدول المتطورة "[6]. من الصعب العثور على بيانات صحيحة عن معامل رأس المال للانتاج عندما تكون الانتاجية، في الغالب، تعاني من القصور والنواقص، وهو الطابع الغالب عليها في الدول النامية. وعند ازالة هذه المعوقات ترتفع انتاجية الاستثمارات المتحققة بشكل كبير. وان ازالة هذه المعوقات في الدول النامية يتطلب زيادة نسبة المدخرات أو نسبة معامل رأس المال للانتاج، وذلك عن طريق تطوير اساليب الانتاج وازالة المعوقات المختلفة أمام الاستثمار.

4 – البطالة الهيكلية: يعتقد بروفسور كراهام "ليس بوسع نموذج هارود ــ دومر ان يعالج مشكلة البطالة الهيكلية في الدول النامية. بل ان باستطاعة هذا النموذج ان يعالج البطالة الكنزية التي تنجم عن نقص الطلب الفعال أو عن استخدام رأس المال بأقل من طاقتهاالانتاجية. وفي الدول النامية، عادة، يكون النمو السكاني أسرع من تراكم رأس المال، ويكون ظهور البطالة الهيكلية نتيجة النقص في حجم تجهيزات رأس المال"[7]

5 – البطالة المقنعة: تبدأ نماذج النمو بالكلام عن مستوى الدخل عند مستوى الاستخدام التام، ومثل هذا المستوى من الدخل غير موجود في الدول النامية، وانها تعاني من بطالة مقنعة لايمكن معالجتها بالوسائل التي يقترحها هارود ــ دومر. ان الافتراضات التي يتبناها نموذج هارود

ـ دومر غير متوفرة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي فان هذا النموذج غير قابل للتطبيق في الدول النامية.

6 – تدخل الحكومة في الاقتصاد: يقوم نموذج هارود ـ دومر على افتراض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا ان مثل هذا الافتراض لاينطبق على حالة الدول النامية، اذ لايمكن للنمو ان يتحقق في غياب المساعدات الحكومية. وتلعب الحكومة في الدول النامية دور "المنظم الرائد" في قيام الصناعات الكبيرة وفي تنظيم وتوجيه المنظمين في القطاع الخاص.

7 – ثبات الاسعار: يفترض نموذج هارود ـ دومر ثبات مستوى الأسعار، الا ان هذا الافتراض لايمكن الأخذ به في الدول النامية، اذ لامفر من التغيرات التي تحصل في مستويات الاسعار التي تصاحب عملية التنمية.

8 – التجارة الخارجية والمساعدات الأجنبية: يفترض نموذج هارود ـ دومر وجود اقتصاد مغلق، وهذا الشرط لاينطبق على حالة الاقتصاديات النامية التي تتميز باقتصادها المفتوح، حيث تلعب التجارة الدولية والمساعدات الأجنبية دورا مهما في نشاطاتها الاقتصادية.

9 – التغيرات في النظم الاجتماعية والمؤسسات: يفترض نموذج هارود ـ دومر ان العوامل المؤسساتية معطاة. لكن الواقع يشير الى ان التنمية الاقتصادية من غير الممكن ان تتحقق في الدول النامية من دون حصول تغير مؤسساتي.

الخاتمة: وخلاصة القول ان نموذج هارود ـ دومر لايمكن ان يخدم عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلا قليلا جدا. وعلى ذلك يقترح بروفسور هيرشمان "ان تعتمد الدول النامية على نفسها، وان عليها ان تتعلم كيف تقف على أرجلها حتى يتخلصون من مشاكلهم العالقة".[8]

ويرى برفسور كورهارا "على حكومات الدول النامية ان تلعب دورا في تحقيق التنمية، اضافة الى دورها في تحقيق الاستقرار، اذا أرادت هذه الدول ان تحقق نموا مهما وسريعا في التصنيع"ويقول أيضا "نظرا للصفة الشمولية المتميزة لكل من معامل رأس المال/الانتاج، ونسبة الادخار/الدخل كمتغيرات استراتيجية غير مستقرة، يصبح من الممكن الاستفادة من آلية النمو الموضحة في نموذج هارود ـ دومر في الدول المتطورة وكذلك في الدول النامية مع ادخال بعض التغييرات عليها. وهذا هو السبب في ان تصبح نماذج النمو قابلة التطبيق في الدول النامية التي تتبنى عملية التخطيط الاقتصادي لتحقيق(النمو المتوازن)، اذ بموجب هذه الآلية تصبح نسبة الادخار / الدخل ومعامل رأس المال / الانتاج ثابتة خلال زمن الخطة".(9)

نموذج جون روبنسون

لقد تحول الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية من موضوع النقص في "الطلب الفعال" الى موضوع التنمية. فقد واجهت العالم ظروف جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، تطلبت تحليل كيفية زيادة المصادر الانتاجية خلال فترة الامد الطويل. وتحت هذه الظروف الجديدة فان كلا من نظرية الكلاسيكيين ونظرية كينز لاتعتبر كافية. فنظرية الكلاسيكين تحلل ضمن حالة من "السكون المتوازن" كيفية توزيع الموارد على مختلف أوجه الحاجة اليها. ونظرية كينز تحلل خلال فترة "الأمد القصير" كيف يمكن تشغيل قدر معين من الموارد الاقتصادية.

واذا مانظرنا الى الماضي كي نلقي ضوءا على موضوع التنمية خلال فترة "الأمد الطويل" نجد ان ماقيل في هذا الصدد هو واحد مع فارق في الأسباب. فالكل يجمع على ان مستوى الأرباح سينخفض وان تكوين رأس المال سيتوقف. فالمشكلة بالنسبة لريكاردو مثلا هي ان الموارد الطبيعية محدودة. وان رأس المال المتراكم يوفر العمل لعدد أكبر من

العمال بأجر يتحدد على أساس معدل سعر الذرة (أي الانتاج الزراعي). وان زيادة هذا الانتاج يتطلب امتداد الاستثمار الزراعي الى الأراضي الأقل خصوبة. أما الربح فهو الفرق بين الأجر ومعدل انتاج الفرد في الأرض الأقل خصوبة. وبما ان معدل الانتاج الفردي يأخذ بالانخفاض خلال التوسع في استغلال الاراضي الأقل فالأقل خصوبة، ونظرا لزيادة قيمة رأس المال المستعمل لدى العمال عند التوسع في زراعة الأراضي الأقل فالأقل خصوبة، فان نسبة أرباح رأس المال ستنخفض بمرور الزمن. وهذا يؤدي في النهاية الى توقف الاستثمار ومن ثم توقف تراكم رأس المال. أما بالنسبة لماركس فان التركيب العضوي يميل الى الارتفاع بمرور الزمن. وهذا يعني ان قيمة رأس المال بالنسبة للشخص العامل هي في ازدياد دائم. وسبب هذا هو زيادة استخدام رأس المال نتيجة للتقدم التكنولوجي. أما صافي الأرباح فانها لاتزداد بنفس السرعة التي تزداد بها قيمة رأس المال بالنسبة للشخص العامل. ولهذا فان نسبة الأرباح ستنخفض على مر الزمن. أما النظرية الكلاسيكية الجديدة فقد أقيمت على أساس وجود حالة من التوازن يصاحبها قدر معلوم من التقدم التكنولوجي. وهذه النظرية تعتبر أي اختراع هام على انه "هزة" تقفز بالمجتمع من مركز توازن الى مركز توازن آخر. وعن طريق المقارنة بين مراكز التوازن هذه يمكن تقديم الدليل على ان نسبة أرباح رأس المال تميل الى النقص كلما ازدادت نسبة استعمال رأس المال بالنسبة لشخص الواحد. أي ان تكوين رأس المال يؤدي مع مرور الزمن الى نقص نسبة الأرباح.أما بالنسبة الى كينز فان الاستثمار يحصل خلال فترة ازدياد النشاط الاقتصادي. ولذا فانه يتوقف تلقائيا اذا ماانتهت هذه الفترة.

وترى مسز روبنسن ان معدل النمو في نموذج هارود ــ دومار يتأثر بعاملين: الأول، هو الأحوال التكنولوجية. والثاني، هو الميل نحو الادخار. وهذا في رأينا، والكلام الى مسز روبنسون، يهمل أهم عامل من عوامل التنمية ألا وهو معدل تكوين رأس المال.[10]

نموذج جون روبنسون

يتناول نموذج النمو عند مسز روبنسون مشكلة السكان وأثرها على معدل تراكم رأس المال. ان صافي الدخل القومي في نموذج مسز روبنسون يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية زائدا الأرباح الكلية، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Y = wN + Pk$$

حيث(Y): صافي الدخل القومي.(w): معدل الأجر الحقيقي.(N): عدد العمال المستخدمين.(P): معدل الربح.(K): حجم رأس المال. فتكون(Y) دالة في(K،N). وطالما ان معدل الربح يلعب دورا جوهريا في نظرية تراكم رأس المال، لذلك يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$P = \frac{Y - wN}{K}$$

وعند القسمة على N، نحصل على:

$$P = \frac{\frac{Y}{N} - W}{\frac{K}{N}}$$

وعند وضع Y/N = l، و K/N = θ(Theta) نحصل على:

$$P = \frac{L - N}{\theta}$$

وعلى ذلك فان معدل الربح عبارة عن نسبة انتاجية العمل ناقصا قائمة الأجور الحقيقية مقسوما على كمية رأس المال المستخدمة لكل وحدة من العمل. وبعبارة أخرى ان معدل الربح (P) يعتمد على الدخل(Y)، انتاجية العمل(L)، معدل الأجر الحقيقي(w)، ونسبة رأس المال للعمل (θ)

وعلى جانب النفقات(expenditure) ان صافي الدخل القومي(Y) يساوي الانفاق الاستهلاكي(C) زائدا الانفاق الاستثماري(I)، أي:

$$Y = C + I$$

تفترض مسز روبنسون ان تكون الادخارات صفرا من جانب الأجور، وان الادخارات تأتي من جانب أصحاب الأعمال، أي ان الأرباح فقط هي التي توجه نحو الاستثمارات، وبذلك تصبح:

$$S = I$$

ويصبح بالامكان تبيان العلاقة بين الادخار ـ الاستثمار بالشكل التالي:

$$S = Pk$$

$$I = \Delta k$$

$$Pk = \Delta k$$

[Δk: الزيادة في رأس المال الحقيقي]

[S = I :إذن]

أو

$$P = \frac{\Delta K}{K} = \frac{L - w}{\theta}$$

ويكون معدل نمو رأس المال(Δk/k) مساويا الى(P)(معدل الربح)، ويعتمد على نسبة العائد الصافي لرأس المال بالنسبة الى حجم رأس

المال. وعند ثبات الدخل، مع انخفاض معدل الأجر أو زيادة الدخل مع ثبات معدل الأجر، فان معدل الربح سيتجه نحو الزيادة. وكذلك يمكن ان يزداد معدل الربح اذا انخفضت نسبة رأس المال للعمل. وبهذه الصوره يستطيع المنظم ان يعظم أرباحه.

العصر الذهبي

اضافة الى معدل نمو رأس المال($\Delta k/k$) هناك أيضا معدل النمو السكاني($\Delta N/N$)، يحددان معدل النمو في الاقتصاد. عندما يكون معدل نمو السكان مساو الى معدل نمو رأس المال، أي($\Delta n/n = \Delta k/k$)، يكون الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى الاستخدام التام. وتطلق مسز روبنسون على حالة التوازن هذه اسم "العصر الذهبي»الذي يشير الى تحقيق نمو مستقر(غير متزعزع Steady) عند مستوى الاستخدام التام" عندما يكون دور التطور التكنولوجي محايدا ويواصل تقدمه بثبات ولم يتغير نمط الانتاج خلال الفترة الزمنية، وتسود آلية التنافس الحرة، وينمو السكان بمعدلات مستقرة، ويستمر تراكم رأس المال بمعدل يكفي لتوفير عرض من الطاقة الانتاجية للمتوفر من عنصر العمل، ويميل معدل الربح نحو الثبات، ويرتفع مستوى الأجر الحقيقي مع انتاج الفرد الواحد. وبالتالي سوف لن يحصل تقلص داخلي في النظام. فيكون نمو الانتاج الكلي السنوي موازيا الى نمو تجهيزات رأس المال بنسبة مستقرة تتفق مع معدل الزيادة في قوة العمل ومعدل الزيادة في الانتاج للفرد الواحد.

نموذج مسز روبنسون واقتصاديات الدول النامية

تعتقد مسز روبنسون ان نظرية مالثوس هي أكثر النظريات الاقتصادية انطباقا على أحوال الأقطار المتخلفة، لا لسبب سوى انها تذكرنا بالحقيقة المؤلمة وهي انه كلما ارتفعت سرعة زيادة السكان قلت سرعة نمو معدل دخل الفرد.[11]

يتضمن نموذج مسز روبنسون بعض خصائص الدول النامية، اذ تدرس روبنسون في نموذجها مشكلة السكان وأثرها على معدل تراكم رأس المال. تقول روبنسون بوجود "عصر ذهبي»يمكن لأي بلد ان يصل اليه من خلال رسم خطة للنمو الاقتصادي.

ترى مسز روبنسون ان الاقتصادات النامية تعاني من مشكلة معدل النمو السكاني، حيث انها أسرع من معدل نمو رأس المال، أي($\Delta n/n > \Delta k/k$)، وهذا يشير الى تزايد البطالة في الاقتصاد النامي. ويحتل "معدل النمو المتوقع" مكانا جوهريا في نموذج مسز روبنسون للنمو، وتعتقد ان مهمة التخطيط تصبح أسهل اذا كان بالامكان احتساب معدل النمو المتوقع في الاقتصاد خلال فترة التخطيط على أساس معدل نمو قوة العمل ورأي المال للفرد الواحد.

نقاط الضعف في نموذج روبنسون بالنسبة للدول النامية

1 – المستوى المنخفض لمعدل تراكم رأس المال بالنسبة الى معدل النمو المتوقع: في الاقتصاد النامي يكون معدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو المتوقع، وهذا هو السبب في تخلف هذه الدول، ووجود فائض في قوة العمل. وعلى ذلك يترك للمسؤلين عن عملية التخطيط مهمة العمل على زيادة معدل التراكم الى مستوى معدل النمو في الاقتصاد. ومهما كان الأمر، فان البلد النامي لايستطيع تحقيق المساواة بين الأثنين على أساس "لعبة القواعد الرأسمالية " (Capitalist rules of the game)، بل العكس هو الذي يحصل في البلاد النامية، اذ تترك المسؤولية الى السلطة المسؤولة عن التخطيط لتأخذ على عاتقها مهمة المبادرة في ادارة وتنظيم الاستثمارات العامة اضافة الى الاستثمارات في القطاع الخاص.

2 – اقتصاد مغلق: يفترض نموذج روبنسون وجود اقتصاد مغلق، إلا ان هذا الافتراض غير واقعي، لأن اقتصايات الدول النامية مفتوحة

غير مغلقة، حيث فيها تلعب التجارة الدولية والمساعدات الدولية دورا مهما في تسريع معدلات النمو.

3 – استبعاد العوامل الرأسمالية في النموذج: يفترض نموذج روبنسون للنمو ان العوامل المؤسساتية معطاة. إلا ان واقع الدول النامية يشير الى ان دور العوامل المؤسساتية يعتبر من محددات النمو الاقتصادي، ولا يمكن انكارهافي أي مخطط للتنمية. وان تطور الاقتصاد يعتمد على التغيرات في العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية.

4 – استقرار مستوى الأسعار: يفترض نموذج روبنسن للنمو الاقتصادي استقرار مستوى الأسعار، وهو افتراض يعتبر غير واقعي. عندما يأخذ الاقتصاد بالتحرك على خط التطور، لابد من زيادة الاستثمار بشكل مستمر، نظرا لزيادة الطلب على عوامل الانتاج، ولكن عرض هذه العوامل لايمكن ان يساير الزيادة في الطلب عليها، وتؤدي هذه الحالة الى ارتفاع مستويات الأسعار. وعلى ذلك، ان ارتفاع الأسعار أمر لامفر منه في مرحلة التطورأو التنمية الاقتصادية.

5– ثبات معامل الانتاج: يفترض نموذج روبنسن ان العمل ورأس المال يتم مزجهما بنسب ثابتة للحصول على كمية معينة من الانتاج. ان هذا الافتراض يعتبر غير عملي، لأنه في حالة اقتصاد ديناميكي يتجه نحو التطور، لايمكن ان يكون معامل الانتاج ثابتا. وبالأحرى يمكن ان يؤخذ بعامل الاحلال بين العمل ورأس المال عبر مرور الزمن، وتعتمد درجة الاحلال على التغييرات الطبيعية وفي التكنولوجيا.

الخاتمة: وخلاصة القول يعتبر من غير الممكن في الاقتصاديات النامية بلوغ حالة "العصر الذهبي" عند حل مشاكل التنمية والتخطيط، لأن استمرارية الجمود أو حالة الاستقرار الموجودة في نموذج روبنسون لبلوغ العصر الذهبي غير متوفرة في الاقتصاديات النامية.[12]

مراجع وهوامش الفصل السابع

1 ــ Jhingan M.L.، المرجع السابق ص 167

2 ــ طالما ان α تعبر عن الميل الحدي للادخار فانه يمكن التعبير عن 1/α بالشكل التالي: 1/(1-MPC) حيث MPC = يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك.

3 ــ اذا قمنا بضرب طرفي المعادلة بالمقدار 1/α عندئذ نحصل على المقدار (ΔI= I/σ (1/α) وهو يساوي ΔY أيضا.

4- R.F.Harrod, second essay in economics, economic journal, June 1960, في أيضا 169.

5 ــ Towards adynamic economics, p.81 في أيضا 170، يعرف راو Cr على أنه قيمة رأس المال، المطلوب لانتاج وحدة إضافية من الانتاج.

6- A.O Hirshman ; The strategy of economic devlopment, pp. 71-72 في M.L. Jhingan ص 178.

7 ــ K.Kurihara , pp.71-72 في أيضا ص 178.

8 ــ A.O Hirshman ; نفس المرجع، ص 33، في أيضا ص 178.

9 ــ K.Kurihara, chapters 09- 11 في أيضا ص 179.

10 ــ جون روبنسون، المرجع السابق، ص ص 84 ــ 90

11 ــ أيضا، ص 97

12 ــ M.L. Jhingan ، نفس المرجع ص 174.



8 التبادل التجاري الدولي
نظريات التجارة الدولية

ينشأ التبادل التجاري بين الدول، لأنها تحصل من جراء ذلك على منفعة، اذ ان التخصص يؤدي الى زيادة الإنتاجية. ويتحتم على الدول ـ حكمها في ذلك حكم الأفراد ـ ان تتخصص في انتاج السلع التي تستطيع ان تنتجها بأعلى كفاية نسبيا، أو بارخص تكلفة ممكنة. وبهذا التخصص والتبادل التجاري تستطيع الدول أن تحصل على قدر من السلع التي تستهلكها أكثر مما كانت تستطيع أن تحصل عليه من دون تبادل تجاري.

تكلم آدم سميث في كتابه: ثروة الأمم عن الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، ثم تم تطوير نظرية آدم سميث وأدخلت اضافات عليها من قبل عدة اقتصاديين، منهم ديفيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وجون ايليوت كارنيس، وجارلس.ف. بلستبلو، وفرانك، د. كراهام، وآخرون.

تقول النظرية التقليدية ان يقوم كل بلد بانتاج تلك السلع التي يكون له فيها الانتاج مناسبا جدا من حيث الموارد الطبيعية ـ الطقس، الأرض.. الخ، وكذلك مهارات العمال، ورأس المال الحقيقي ـ المباني، الالآت والأدوات، ووسائل الانتاج المتوفرة لديه.

وقد اعتمد الكلاسيكيون نظرية تكلفة قيمة العمل عند تبادل السلع بعضها ببعض، أي على مقدار العمل الداخل في انتاجها. وعلى ذلك يقوم التبادل التجاري بين الدول على أساس اختلاف تكاليف الانتاج بين الدول المتعددة، عندما يكون متوسط تكلفة انتاج الوحدة من سلعة ما أرخص في ذلك البلد من البلد الآخر، أو عندما يتمتع البلد بميزة في انتاج تلك السلعة على البلدان الأخرى.

نظرية آدم سميث ـ نظرية الميزة المطلقة

يرى آدم سميث ان تقسيم العمل هو مبدأ كل تقدم اقتصادي. غير ان هذا التخصص مرتبط بمدى سعة السوق، أي امكانيات تبادل منتوجات النشاطات المتخصصة. ويترتب على حرية التبادل الدولي توسيع هذه الامكانيات، بحيث يعم نفعها الجميع.

ان التخصص الجغرافي ليس سوى تطبيق للتخصص بشكل عام. ومن الواضح ان من مصلحة الفرد أن يتخصص، أي أن يستعمل الحد الأقصى من عدد ضئيل من الكفاءات، بدلا من استثمار مجموعة امكاناته. واذا كانت فائدة التبادل بين الأفراد تنشأ عن تنوع الكفاءات الفردية، فان نفع التبادل بين الدول ينشأ عن استعمال أصلح لموارد جغرافية متنوعة.(1)

يقوم تحليل آدم سميث للتبادل التجاري على أساس الميزة المطلقة، بمعنى ان تقوم الدولة بتصدير السلع التي تمتلك في انتاجها ميزة مطلقة على الدول المستوردة لها. يرى آدم سميث ان الاختلاف في التكاليف المطلقة بين البلدان يؤدي الى قيام التجارة بينها، حيث يقوم كل بلد بانتاج سلعة واحدة تكون تكاليف انتاجها أخفض من تكاليف انتاجها في البلد الآخر. وعلى سبيل المثال، اذا كان بامكان الهند ان تنتج طن واحد من القمح باستخدام10 ساعات عمل، وانتاج وحدة واحدة من الأقمشة باستخدام 20 ساعة عمل. وفي انكلترا، اذا كان انتاج نفس الكمية من القمح يكلفها 20 ساعة عمل، وانتاج نفس الكمية من الأقمشة يكلفها 10 ساعات عمل. في هذه الحالة يكون من مصلحة البلدين ان يتخصص كل واحد منهما في انتاج تلك السلعة التي تتمتع بارخص التكاليف لديه، فتتخصص الهند بانتاج القمح في حين تتخصص انكلترا بانتاج الأقمشة، ثم يتم التبادل بينهما، باستيراد انكلترا القمح من الهند واستيراد الهند الأقمشة من انكلترا. وفي هذا المثال توجد ميزة مطلقة في اختلاف تكاليف الانتاج، طالما ان أي من

البلدين يستطيع انتاج سلعة واحدة ــ القمح في الهند والأقمشة في انكلترا، عندما يتمتع أي من هذين البلدين بميزة مطلقة في متوسط تكاليف انتاج منخفضة.[2] من الواضح في هذا المثال ان التخصص الدولي في الانتاج والتبادل بين البلدين يؤدي الى زيادة انتاج السلعتين، عما لو قام كل بلد بانتاج السلعتين معا.

نظرية التكاليف النسبية ــ ريكاردو

وضع ريكاردو أساس النظرية الحديثة للتجارة الدولية، اذ اثبت انه يترتب على أسعار" الكلفة النسبية" لا على أسعار الكلفة المطلقة، ان تحدد اختيار المنتجات القومية الخاصة، وطبيعة المبادلات الدولية. وان من مصلحة أي بلد ان يستورد ويصدر، رغم تفوقه على غيره انتاجا في جميع قطاعات النشاط والفعالية. فاذا كان تفوقه في بعض المجالات أكثر من غيرها، فمن مصلحته ان يتخصص فيها.[3]

يبين ريكاردو ان قيام التجارة يحقق مكاسب بين بلدين حتى ولو كانت احداهما تنتج كلتا السلعتين بكمية من العمل أقل من الدولة الأخرى. وقد ضرب ريكاردو مثلا على بلدين يتم التبادل التجاري بينهما، انكلترا والبرتغال، وعلى سلعتين يتم التبادل بينهما، النبيذ والأقمشة. تنتج البرتغال كلتا السلعتين بتكاليف مطلقة أقل من انكلترا، أي ان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة على انكلترا في انتاج كل من النيذ والأقمشة. إلا ان ريكاردو يرى ان الميزة النسبية تكون أكبرعند قيام البرتغال بانتاج النبيذ. وعلى العكس، ان انكلترا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في انتاج السلعتين، النبيذ والأقمشة، وان تكاليف انتاجهما أعلى مما هو عليه في البرتغال. ورغم ان البرتغال تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين، إلا ان منفعتها المطلقة في انتاج النبيذ هي الأكبر. وفي هذه الحالة يرى ريكاردو ان من مصلحة البلدين ان يتم تخصص كل واحد منهما في انتاج سلعة واحدة ثم التبادل بينهما،

أي ان تتخصص البرتغال بانتاج النبيذ ومبادلة الفائض لديها مع الفائض من الأقمشة لدى انكلتر التي تتخصص بتصنيع الأقمشة.

المثال الذي يضربه ريكاردو حول التبادل التجاري بين البرتغال وانكلترا متوسط تكلفة الانتاج(محسوبة بعدد ساعات العمل)

الأقمشة	النبذ	البلد
90	80	البرتغال
100	120	انكلتر

يتضح من الجدول، في البرتغال، متوسط تكلفة الوحدة من النبيذ تساوي 80 ساعة عمل، ومتوسط تكلفة انتاج الوحدة من الأقمشة تساوي 90 ساعة عمل. وفي انكلترا، متوسطة تكلفة انتاج وحدة النبيذ تساوي 120 ساعة عمل، ومتوسط تكلفة انتاج وحدة الأقمشة تساوي 100 ساعة عمل.

يتضح من المثال ان لدى البرتغال ميزة مطلقة متفوقة على انكلترا في انتاج النبيذ والأقمشة، وان هذا التفوق يكون أكبر في انتاج النبيذ منه في انتاج الأقمشة. وعلى ذلك، تتمتع البرتغال بميزة نسبية في انتاج النبيذ، مقارنة بانتاج الأقمشة.

ويتضح من الجدول:

$$\left[\frac{80}{120} < \frac{90}{100} < 1\right]$$

ومعنى هذا ان انتاجية العمل في البرتغال لانتاج النبيذ تساوي 1.5 مرة(120/80) من انتاجية العمل في انكلترا لانتاج نفس السلعة. في حين ان انتاجية العمل في البرتغال لانتاج الأقمشة تساوي1.1 مرة(100/90) من انتاجية العمل في انكلترا. وطالما ان كلا من النسبتين 1.5 و1.1 أكبر من الواحد عدد صحيح، يترتب على ذلك ان

انتاجية العمل في البرتغال أكبر من انتاجية العمل في انكلترا لانتاج كل من النبيذ والأقمشة. وبالمثل يمكن القول، طالما ان المقدار 1.5 أكبر من المقدار 1.1، فان انتاجية العمل لانتاج النبيذ أكبر من انتاجية العمل لانتاج الأقمشة في البرتغال. وبعبارة اخرى، ان البرتغال تتمتع بميزة نسبية في انتاج النبيذ بالنسبة الى انتاج الأقمشة. أوان انكلترا تعاني من قصور أكبر في انتاج النبيذ بالنسبة الى انتاج الأقمشة.

والسؤال، اعتمادا على الأرقام في هذا الجدول، كيف يمكن ان يحصل كل من البرتغال وانكلترا على منافع من التبادل بينهما؟ عند عدم قيام تبادل تجاري بين البلدين، فان وحدة واحدة من النبيذ يتم تبادلها بمقدار 88,0 وحدة من القماش داخل البرتغال، في حين ان وحدة واحدة من النبيذ في انكلترا يتم تبادلها بمقدار 1.2 وحدة من القماش. أما في حالة قيام تبادل تجاري بين البلدين، فسيكون من صالح البرتغال تصدير النبيذ الى انكلترا، طالما ان الوحدة الواحدة من النبيذ يتم تبادلها بمقدار 1.2 وحدة من الأقمشة. وعلى افتراض توفر حرية التحول في الصناعة داخل البلد، فان البرتغال ستقوم بانتاج النبيذ فقط وتستغني عن انتاج الأقمشة. وبالنسبة الى انكلترا، فسيكون من مصلحتها ان تتخصص في صناعة الأقمشة، لأن بامكانها ان تحصل على النبيذ من البرتغال بتكاليف أقل عند مبادلة الفائض من الأقمشة لديها مع الفائض من النبيذ لدى البرتغال. ان هذه الحالة توفر الدافع لدى البلدين للدخول في تبادل تجاري. البرتغال تستفيد من مبادلة الفائض لديها من النبيذ مقابل حصولها على الأقمشة من انكلترا، طالما يكون بامكانها الحصول على مقدار أكبر من 0.88 وحدة من الأقمشة مقابل وحدة واحدة من النبيذ، في حين تستفيد انكلترا، طالما ان عليها ان تدفع أقل من 1.2 وحدة من القماش مقابل حصولها على وحدة واحدة من النبيذ. ويترتب على ذلك، ان أي معدل تبادل بين 0.88 و1.2 وحدة من الأقمشة مقابل وحدة واحدة من النبيذ، يعتبر مقبولا لكل من البلدين، وان من شأنه ان يجعل التجارة بينهما ممكنا. وعلى ذلك فان

فائدة نظرية التكلفة النسبية تكمن في ان كل بلد سيتخصص في انتاج تلك السلعة التي يتمتع في انتاجها بمنفعة نسبية أكبر، طالما سيكون بامكانه الحصول على عائد أكبر من عوامل الانتاج الداخلة في انتاجها.[4]

نظرية القيمة الدولية ـ جون ستيوارت ميل

ان نظرية التكاليف النسبية تركت معدل التبادل الدولي دون تحديد، ففي المثال السابق تركت مساحة واسعة بين الحد الأدنى والحد الاعلى لتبادل النبيذ والقماش بين البرتغال وانكلترا. لم يوضح ريكاردو أين يتحدد معدل التبادل عندما تقع فجوة المبادله بين 0.88 و1.2 وحدة من القماش مقابل وحدة واحدة من النبيذ. فالواقع يشير الى وجود فجوه كبيرة بين الحدين. وجاءت مداخلة جون ستيوارت ميل لتحل هذه المشكلة. يرى ستيوارت ميل ان تحديد معدل التبادل يعتمد ضمن هذه المساحة الواقعة بين الرقمين على كثافة الطلب لدى أي بلد على انتاج البلد الآخر، أو على مدى كثافة الطلب المتبادل. ويقصد بالطلب المتبادل: كمية الصادرات التي يوفرها البلد عند مستويات التبادل المختلفة مقابل الكميات المختلفة من الاستيرادات. وعند مستوى توازن معدلات التبادل ستتساوى الصادرات الكلية لكل بلد مع الاستيرادات الكلية من البلد الآخر.[5]

نظرية هيكشير ـ أوهلين(Heckscher – Ohlin)

صاغ أوهلين نظرية للتجارة الدولية على نفس منوال نظرية الأسعار، التي تم تطويرها من قبل ليون والراس، كارل منجر، ووليم ستالني جيفونز، وفليفريدو باريتو، وارفنك فيشر، والفريد مارشال، وكوستاف كاسيل، وآخرون. رافضا اعتماد نظرية قيمة العمل الكلاسيكية كأساس في بناء نظرية التجارة الدولية.

وتقوم هذه النظرية على أساس الاختلافات في أسعار السلع في منطقتين متباعدتين داخل البلد الواحد. اذ يدعي أصحاب هذه النظرية ان

نظرية التجارة الخارجية لاتختلف عن النظرية العامة للتبادل المحلي التي تتناول مشكلة تحديد الأسعار على النطاق المحلي بين المقاطعات المختلفة داخل البلد الواحد. ويعزو أصحاب هذه النظرية الى ان السبب الأساسي في قيام التجارة الدولية يعود الى عاملي الطلب والعرض للسلع والخدمات بين بلدين وأكثر.

ويمكن ايجاز نظرية أوهلين بالنقاط التالية:

1 - ان السبب المباشر في قيام التجارة الدولية يعود الى الاختلافات في الاسعار النسبية للسلع والخدمات بين البلدين، كما هو الحال بالنسبة للتبادل المحلي بين منطقتين متباعدتين. بعبارة أخرى ان مفتاح قيام التجارة يكمن في وجود عدم التساوي في الأسعار النسبية للسلع في البلدين.

2 - تعود الاختلافات في أسعار السلع الى الاختلافات في العرض النسبي لعوامل الانتاج المختلفة في البلدين، أي نتيجة الاختلافات في الامكانيات المتوفرة في البلدين. وللتوضيح ان بعض البلدان تتمتع بوجود وفرة من الأراضي الخصبة، في حين تتمتع بلدان أخرى بوفرة في رأس المال، ومجموعة ثالثة من البلدان لديها وفرة في عنصر العمل. ونظرا لأن سعر عنصر الانتاج يتناسب عكسيا مع عرضه، فان الوفرة من كمية العنصرالانتاجي تجعل سعره رخيصا نسبيا، في حين ان الندرة تجعل سعره عاليا نسبيا.

3 - اضافة الى الاختلافات في اسعار عناصر الانتاج، لآبد من وجود اختلافات في دوال الانتاج للسلع المختلفة في البلدان المتعددة حتى تقوم التجارة بينها.

هذه الشروط الثلاثة بالاضافة الى النظرية العامة للاسعار تكون بؤرة نظرية هيكشيرـ أوهلين في نظرية التجارة الدولية.[6]

الميزان التجاري وميزان المدفوعات

يقصد باصطلاح الميزان في علم الاقتصاد، المساواة بين الأصول والخصوم، وأشهر الموزين الاقتصادية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ويمثل ميزان المدفوعات الفرق بين المدفوعات الكلية التي يؤديها بلد معين للبلاد الخارجية والمتحصلات الكلية من الأخيرة خلال فترة زمنية معينة.

أما الميزان التجاري فهو عبارة عن الفرق بين القيمة النقدية لكلا واردات البلد وصادراته المنظـورة(السلع المادية). ويعتبر الميزان التجاري في صالح البلد أو ملائما أو ايجابيا اذا ما زادت قيمة الصادرات المنظورة على قيمة الواردات المنظورة خلال فترة زمنية معلومة. أما اذا أربت قيمة الواردات المنظورة على قيمة الصادرات المنظورة، فان الميزان التجاري يكون في غير صالح البلد أو سلبا. في الحالة الأولى يسفر الميزان عن فائض وفي الحالة الثانية عن عجز. ويشكل الميزان التجاري أحد العناصر التي يتكون منها ميزان المدفوعات. إلا أنه ليس من الضروري أن يكون ميزان المدفوعات في صالح (أو في غير صالح) البلد لأن الميزان التجاري في صالح البلد أو في غير صالج البلد، وذلك بسبب العناصر الأخرى التي تدخل في تكوين ميزان المدفوعات. وبرغم هذا تحاول الدول تصحيح مايطرأ على الميزان التجاري من اختلال فتتخذ تدابير مختلفة مثل الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير.

ويصطلح مفهوم ميزان المدفوعات(أو الميزان الحسابي) على مجموع معاملات البلد مع الخارج، سواء كانت تجارية أو مالية أو رأسمالية. أو هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد ما والخارج نتيجة كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين الطرفين خلال فترة معينة جرى العرف بتحديدها بسنة واحدة.

ولميزان المدفوعات أهمية في دراسة الأحوال الاقتصادية للبلد، فاذا اقتصرنا على الميزان بالنسبة الى سنة واحدة أمكن أن نعرف أسباب طلب وعرض العملات الأجنبية والوطنية، وتوزيع عناصر الانتاج المتاحة لدى البلد بين مختلف فروع الانتاج وما لهذه الفروع المختلفة من أهمية نسبية في الاقتصاد القومي. فاذا كان البلد صناعيا بوجه خاص تجلى ذلك في ناحيتين أحدهما غلبة المنتجات الصناعية على الصادرات وغلبة المنتجات الزراعية على الواردات.

وبالمقانة بين موازين المدفوعات في سنوات أو فترات مختلفة نستطيع أن نتعرف على التغيرات في الطلب على السلع والخدمات الأجنبية مثلا، وفي الطلب الخارجي على السلع والخدمات الوطنية، كما تكشف لنا المقارنة عن الآثار الناجمة من انتهاج سياسة اقتصادية معينة أو من تطبيق خطة للتنمية الاقتصادية استغرقت فترة معينة.

ويتعرض ميزان المدفوعات لأنواع من الاختلال حسب الاسباب المؤدية اليه. فقد يكون الاختلال عارضا كأن يصاب محصول زراعي بآفة ويكون هذا المحصول هو عماد الصادرات ومن ثم المصدر الرئيس للحصول على العملات الأجنبية. أما الاختلال الموسمي فواضح في البلاد الزراعية بوجه خاص. ففي موسم تصدير المحاصيل الرئيسية يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات. بينما يظهر عجز بعد انتهاء الموسم اذ تربو الواردات على الصادرات. وأحيانا يسبب الانفاق العسكري الزائد عن الحد اختلالا ربما يطول أمده، كما تبقى آثاره فترة تطول أو تقصر. كما ان عملية التنمية الاقتصادية في البلاد النامية غالبا ما يصحبها اختلال في ميزان المدفوعات وخاصة اذا كانت واسعة النطاق، ذلك انها تتطلب استيراد الكثير من السلع الرأسمالية والوسيطة، بل ومن المواد الأولية. وهذه قد تزيد قيمتها على قيمة صادرات البلد الذي يضطر ازاء هذه الحالة، وحتى لا تتوقف عملية التنمية، الى الاقتراض من الخارج. وهناك أنواع أخرى من الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهناك أساليب كثيرة تسعى بها الدول الى معالجة ما يطرأ على موازين مدفوعاتها من اختلال بالعجز، ومن ذلك تنشيط الانتاج القومي وهو الطريق الصحيح للعلاج. وقد يعمد البلد على فرض الرقابة على الاستيراد في الوقت الذي يعمل فيه على تشجيع الصادرات، والى تقييد خروج رؤوس الأموال الى الخارج. ويمكن في حالات العجز المؤقت الالتجاء الى الاقتراض من الخارج أو من صندوق النقد الدولي مثلا.[7]

ميزان المدفوعات وتسوية الأرصدة

يتألف هذا الميزان من حساب العمليات الجارية ومن حساب رأس المال. فالنفقات الجارية هي التي تتم تسديدا لاستيراد السلع والخدمات، ودفع الفوائد وحصص الأرباح، والمنح المقدمة الى الخارج.

والواردات الجارية مايقابل تصدير السلع والخدمات والفوائد وحصص الأرباح التي تدفعها البلاد الأجنبية الى المواطنين الذين يمتلكون سندات مالية أجنبية، كما أنها حصيلة الهبات التي تأتي من الخارج.

إن الميزان التجاري هو جزء من الميزان الحسابي، لأنه يضم الواردات الناشئة عن تصدير السلع، والنفقات المترتبة من جراء استيراد السلع. ومقابل هذه الصفقات التجارية المنظورة، فان باقي عناصر ميزان المدفوعات تشكل ميزان الأموال غير المنظورة.

ان النفقات المسجلة في حساب رأس المال ناشئة عن إقدام الأشخاص غير المقيمين، عن بيع سندات تملك، ولا سيما الأسهم المالية أو سندات الديون، كالسندات المالية، الى أشخاص يقيمون في البلاد. وهناك أيضا الاستثمار(المباشر) كشراء العقارات والتجهيزات من الخارج، وشراء سندات مالية.

وتتألف واردات رأس المال من نتيجة بيع عقارات أو سندات مالية يمتلكها المواطنون الأجانب.

ويكون الميزان الاجمالي للمدفوعات، أسوة بالميزانيات الجزئية، إما في حالة توازن أو في حالة فائض أو عجز. ويقال أن الميزان الاجمالي للمدفوعات في عجز، اذا كانت النفقات الخارجية تتجاوز الواردات. ويقال انه فائض اذا كان الوضع عكس ذلك.

وقد ينشأ توازن الميزانية الاجمالية للمدفوعات عن حالات عدم التوازن التي يتم تعويضها بواسطة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فالميزان التجاري في كندا هو في الغالب في حالة عجز كبير، خاصة في حقل الصفقات غير المنظورة. وتم تغطية هذا العجز بواسطة استيراد رؤوس الأموال التي تأخذ شكل استثمارات مباشرة(امريكية، بريطانية، بلجيكية، والفرنسية، والمانية) في كندا، أو شراء سندات مالية كندية.

كانت بريطانيا العظمى، قبل عام 1914، أكبر دولة تصدر رؤوس المال، وكانت الولايات المتحدة أكبر دولة تستقرض الأموال. ومنذ ذلك الوقت انقلب موقف الولايات المتحدة وأصبحت دولة كبيرة تقدم رؤوس الأموال لآجال بعيدة.

والسؤال الذي يرد في هذا الشأن كيف يتم تسديد رصيد الميزانية الاجمالية للمدفوعات؟

ففي نظام النقد الذهبي بواسطة القطع أو السبائك، يعد الذهب وسيلة تسديد رصيد ميزانية المدفوعات. وفي نظام النقد الذهبي ـ الأجنبي، يمكن ان تتم التسوية أيضا عن طريق تسليم كميات من النقد الأجنبي من المدينين الى الدائنين. وسلطات النقد تختزن الآن الذهب والنقد الأجنبي، ولاسيما دولارات اميركيةوجنيهات استرلينية. وعندما يكون الميزان الاجمالي للمدفوعات في بلد ما في حالة عجز، فان سلطة النقد تبيع نقدا أجنبيا أو تصدر كميات من الذهب.

وتستطيع البلاد ذات النقد الأساسي، تسديد عجز عن طريق الاستدانة لأجل قصير من سلطات النقد الاجنبية. وبهذه الطريقة تمكنت

بريطانيا العظمى من تمويل استيراداتها من البلاد الأخرى كالولايات المتحدة وكندا خلال الحرب العالمية الثانية.فالبلاد الموردة، كالأرجنتين، ومصر، والهند، كدست لديها الجنيهات الاسترلينية بأمل التمكن من استعمالها بعد الحرب. وخلال الفترة التي أعقبت، استثمرت الولايات المتحدة الثقة العالمية في الدولار لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها عن طريق الاستدانة بصورة متزايدة لآجال قصيرة، أي عن طريق تصدير الدولار.

وعندما تكون الموجودات الرسمية لبلد ما من الذهب أو النقد الأجنبي، غير كافية لتسديد عجز الميزانية، فباسطاعته أن يلجأ الى قروض قصيرة الأجل من البلاد الأخرى أو من صندوق النقد الدولي.

وفي حالة وجود خلل خطير في الميزان، كالذي شهدته دول أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، فان الهبات التي تتم بين الحكومات تستطيع ان تمول فائض النفقات على الواردات. الولايات المتحدة مولت العجز الأوربي وفق برنامج مارشال. وقد أخذت، منذ ذلك الحين، تقدم الهبات الى البلاد النامية، بالاشتراك مع الدول الغنية الأخرى.[8]

مثال عملي: ميزان المدفوعات الامريكية لعام 1978

الميزان الأمريكي للتسديدات الدولية 1978 (بمليارات الدولارات

أ البنود	ب الدائنة	ج المدينة	د الأرصدة	الدائنة(+) المدينة(-)
1 – العمليات الجارية:				
1- الميزان التجاري للبضائع الخاصة الغير مرئية	141.844	175,988	43,144-	
2- السفر والنقل			3,135-	
3 داخل الاستثمارات			32,106+	
4 خدمات أخرى			6,243-	
5- ميزان السلع والخدمات الأخرى				11,416-
6- عمليات عسكرية			0,531	
7- تحويلات أموال للأفراد، تقاعد وتحويلات أخرى صافية			2048	
8- هبات الحكومة الأمريكية (باستثناء الهبات العسكرية)			3,028	
9- العمليات الحكومية الجارية				4,545-
10– ميزان العمليات الجارية				15,961-
ب – حساب رأس المال: (التسليف (–) والاقتراض (+)				
11- تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بعيدة المدى.			8,070-	
12- تدفقات رؤوس الأموال الخاصة قريبة المدى			17,600-	
13- عمليات حكومية صافية			1,847-	
14- ميزان عمليات رأس المال:				27,517-
15- الخطأ والسهو				11,449+
16- المجموع الواجب التعويض				32,029-
ج – التسديدات الرسمية:				
17– ديون تجاه الوكالات الرسمية الأجنبية		31,157+		
18– خروج صافي لموجودات الاحتياطات الرسمية الأمريكية.			0,872+	
19– ميزان التسديدات الرسمية				32,029+
20– المجموع النهائي الإجمالي الصافي				0000000

الجدول أعلاه يمثل ميزان المدفوعات الأمريكية لعام 1978، ويتكون من ثلاثة أقسام:

(1) العناصر الجارية:

- **الخاصة:**
  - البضائع(أو الميزان التجاري)
  - السلع غير المرئية(الخدمات):
    - النقل(الخدمات البحرية، والجوية...)، ونفقات السياحة وغيرهم من المسافرين
    - دخول التوظيفات الخارجية(الفوائد، والعوائد، والمتوجبات)
    - الخدمات المختلفة

- **العامة:**
  - النفقات ذات الاستعمال العسكري التي تقدمها الدولة.
  - الهبات الحكومية(تحويلات آحادية الجانب)

(2) حركات الرساميل:

- طويلة الأجل:
  - خاصة
  - عامة
- قصيرة الأجل:
  - خاصة
  - عامة

(3) التسديدات الرسمية

ميزان العمليات الجارية

تسمى هكذا عادة، مجموع البنود المدرجة في "1". وتلخص هذه الفئة الهامة بالفرق بين الصادرات الكلية من البضائع والخدمات، والواردات الكلية منها.

في العمود "أ" تدرج أولا مختلف البنود، وفي العمود "ب" تسجل العمليات الدائنة، أي قيم البنود المماثلة للصادرات التي تؤمن القطع الأجنبي للولايات المتحدة. وفي العمود "ج»تسجل العمليات المدينة، أي قيم البنود التي تستهلك القطع الأجنبي، كالواردات من المنتجات التي يجب تسديدها، وهكذا...

وهكذا، في العام 1978، فقد أمنت الصادرات من البضائع للولايات المتحدة 141.844مليار دولار من الاستحقاقات الدائنة، في حين ان وارداتها قد تمثلت بمبلغ 175.988 مليار دولار من الديون. والفرق الصافي بين البنود الدائنة والبنود المدينة يعادل في هذه الحالة + 34.144 مليار دولار... ان هذا العجز في ميزان المدفوعات غير الملائم يظهر في العمود "د" من السطر الأول.

ولتصفية مثل هذا الرصيد، اذا كان سالبا، على البلد اللجوء، سواء للتسديدات الرسمية الحكومية (انظر القسم الثالث من الجدول)، أو الاقتراض من الخارج، أكثر مما تقرضه (انظر القسم الثاني من الجدول)

حركات الرساميل

تشمل على عمليات الاستثمار في الأمدين القصير والطويل، والجارية بين المواطنين الأمريكيين والأجانب، وخاصة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للمتعاقدين(وعلى سبيل المثال، عندما تشتري شركة جنرال موترز مصنعا للسيارات في الخارج، أو حينما يشتري أحد الأمريكيين سندا على الخزينة الفرنسية، أو يودع أموالا في مصرف سويسري، أو حينما يشتري أحد العرب بناية في نيويورك، أو سندات الخزينه الأمريكية). وعلى عمليات الأقراض أو التسليف، في الأمدين القصير والطويل، الجارية بين الحكومات، التي تقترض عبر القنوات المختلفة المباشرة أو غير المباشرة.

ملاحظة: حينما يقرض بلد للخارج، من السهل جدا القبول باعتبار هذه العملية كتصدير للرساميل، وفي نفس الوقت تأمين رصيد دائن. والواقع ليس كذلك: في مثل هذه الحالة، فان البلد تستورد اقرارات ديون، وهذه الواردات تشكل خصوما معدلة، تسمح له باسترداد استحقاقات التصدير على شكل عمليات في الحساب الجاري.

ويشير السطر الحادي عشر الى ان الولايات المتحدة كانت في عام 1978 بلدا مقرضا في المدى الطويل، فقد أقرضت أو استثمرت في الخارج أكثر مما استدانت أو استثمر فيها. وكانت وارداتها الصافية من اقرارات الديون 8.070 مليار دولار.

أما السطر الثاني عشر، فيشير الى حالة مديونية حقيقية، تتعلق بالقروض في المدى القصير. فالولايات المتحدة استوردت اقرارات ديون صافية في المدى القصير، بمعدل 17.600 مليار دولار. وحسابات رؤوس الأموال الخاصة لم تعمل إلا على تعميق العجزفي الحساب الجاري.

وكذلك فان العمليات الرأسمالية الحكومية، لم تفعل شيئا سوى زيادة المشكلة، فالسطر الثالث عشر، يشير الى خروج صافي لرأس المال، بمبلغ يصل الى 1.847 مليار دولار، قامت به الحكومة، وزاد في حاجة الولايات المتحدة للقطع الأجنبي.

ويشير البند "الأخطاء والسهو" في السطر الخمس عشر، الى وجود تباينات احصائية ناشئة عن معلومة احصائية غير دقيقة. ففي عام 1978 بلغت هذه التباينات 11.449 مليار دولار، وهكذا، وبأخذ هذا الأصل في الاعتبار، وبأخذ بالاعتبار أيضا بعجز العمليات الجارية، وبعجز حساب رأس المال، نبين، في السطر السادس عشر، قيدا مدينا اجماليا يبلغ 32.029 مليار دولار، وهو مبلغ يجب تعويضه في النهاية.

التسديات الرسمية

عندما كانت الولايات المتحدة سايره على نظام الذهب، فان كل عجز لم تكن الولايات المتحدة قادرة على تمويله، فانها لم تكن تستطيع الأقتراض من أجله، كان يجب تسديده بواسطة صادرات الذهب من الولايات المتحدة. والآن، وبعد تخليها عن نظام الذهب، فان الحكومة الامريكية ملزمة بتأمين "تسديدات رسمية" لاحترام التوازن النهائي للجدول. ففي الأصل، ان الحكومة الامريكية، تدرج التزاماتها الصافية تجاه المستحقين الرسميين الأجانب. ويمكن ان يحدث مع ذلك، وفي حدود ضيقة، دعم الأصول بقسم من موجودات التغطية الامريكية الرسمية، كما يشير الى ذلك السطر الثامن عشر، الذي يظهر مبلغ 0.872 مليار دولار.

ويمكن ان تكون هذه الموجودات، من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، أو قسما من احتياطيات الذهب العائدة للولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي. وكما يشير اليه السطر الأخير من الجدول، فان التوازن النهائي الضروري محاسبيا يكون محققا في النهاية.[9]

هوامش ومراجع الفصل الثامن

1 ـ روجيه دوهيم، المرجع السابق، ص ص 150ـ151

2- M.V.vaish, Money, banking and international trade, 4th edition, Vikas Publishing, House PVT LTD, 1977، ص 608

3 ـ روجيه، أيضا

4 ـ M.V.vaish، ص ص.607-611

5 ـ أيض، ص 611

6 ـ أيضا، ص ص 619 ـ 620

7 ـ راشد البروي، المرجع السابق، ص ص 474 ـ 478

8 ـ روجيه دوهيم، أيضا، ص ص 180 ـ 183

9 ـ بول ساملسون: علم الاقتصاد، ترجمة د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،الجزء 6، ص ص 33 ـ 42

9 دالة الطلب، جدول الطلب، ومنحنى الطلب.

دالة الطلب

دالة الطلب عبارة عن طريقة مختصرة للتعبير عن المتغيرات التي تحدد الطلب، فهي تبين العلاقة بين الكميات المختلفة من السلعة الممكن شرائها والعوامل المحددة لتلك الكميات في أي لحظة من الزمن. وتتضمن هذه المتغيرات كل من **1- سعـر السلعة نفسها 2- الدخول التي يتقاضاها المستهلكين 3- أذواق المستهلكين 4- أسعار السلع المكملة والبديلة.** فمن المعلوم أن دخول المستهلكين تؤثر على مشترياتهم من السلعة. كما أن كلمة ذوق تتفق تماما وسلوك المستهلكين الذين يحصلون على مشترياتهم بالفرد. ومن الواضح أيضا أنه عند وجود ارتباط وثيق بين سلعة وأخرى ففي هذه الحالة تعتبر هذه السلعة إما بديلة أو مكملة. فالبدائل لأي سلعة عبارة عن السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محلها، أي أنها تمثل الاختيار المتوفر أمام المستهلك، وعلى سبيل المثال يعتبر أحد الأنواع المتوفرة من الجبنة بديلا للنوع الآخر. أما المكملات فهي السلع التي تطلب سوية كالحذاء ورباط الحذاء. ولكل سلعة بدائلها الخاصة بها والتي بدورها تمتلك بدائل لها هي أيضا... وهكذا. ويمكن أن تكون المشتريات على درجة كبيرة من التأثير للتغيرات الحاصلة في أسعار البدائل والمكملات وكل هذا يعتمد بشكل كبير على كيفية تعريف السلعة.

فقد ينظر إلى كلمة "سلعة" بالمنظار الضيق أو أن ينظر إليها بالمنظار الواسع. فالمقصود بكلمة سلعة سواء بالمعنى الواسع أو الضيق يعتمد على المشكلة موضوع البحث. إذ يمكن النظر إلى التبوغ،

السيارات، والبيوت السكنية على أنها أمثلة للمفهوم الواسع للسلعة، ومع ذلك يمكن تجزئتها إلى أصناف ذات مفهوم ضيق. وعندما يتم تجزئة السلع بنجاح إلى نطاق ضيق، عندئذ سيتغير الطلب عليها لأن بدائلها ستأخذ أشكال أخرى. فعندما تكون السلعة متمثلة بمادة التبغ مثلا، عندئذ لا يكون لها بديل قريب. أما إذا تمثلت السلعة بالسكاير، عندئذ تتمثل البدائل بالسيكار وتبغ الغليون. ولكن إذا كانت السلعة متمثلة بسكاير فلتر ففي هذه الحالة سيكون لها بدائل متعددة وقد تكون قريبة جدا كالأنواع الأخرى من السكاير.

التمثيل الرياضي لدالة الطلب

يمكن أن تأخذ دالة الطلب عدة أشكال. ويقتصر الشرح هنا على الشكل الخطي البسيط. وتلعب دالة الطلب الخطية دورا كبيرا في الاقتصاد ويتضح سلوكها بالمعادلة التالية:

$$QD = a - bp$$

حيث a: يشير إلى الكمية المطلوبة عندما يكون السعر صفرا، أي أن a تتمثل بالنقطة التي عندها يقطع منحنى الطلب محور الكميات المطلوبة.[1]

b: قيمة ثابتة، عبارة عن التغير في الكمية المطلوبة نتيجة التغير الحاصل في السعر. وعندما تأخذ b العلاقة السالبة(b -) عندئذ تعبر قيمتها عن انحدار دالة الطلب.[2]

ويمكن استخدام الأرقام للتعبير عن دالة طلب السوق كالآتي:

$$QDx = 6000 - 1000\ Px$$

حيث QDx: الكمية المطلوبة من السلعة x في السوق[3] في فترة من الزمن[4]

Px: سعر السلعة.

دالة الطلب الفردي

يمكن التعبير عن دالة الطلب الفردي بالتالي:

$$Qdx = f(Px, M, Po, T)$$

حيث Qdx: الكمية المطلوبة من السلعة x من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

f: دالة، أو تعتمد على

Px: سعر السلعة

M: الدخل النقدي الفردي

Po: أسعار السلع المكملة والمعوضة

T: الذوق

وتعتمد دقة هذه الدالة على الكيفية التي يستجيب بها المستهلك للتغيرات الحاصلة في قيمة كل من المحددات في الدالة، أي: سعر السلعة نفسها، أسعار السلع المكملة والمعوضة، الدخل، والذوق.

فإذا افترضنا ثبات كل من الدخل، الذوق، وأسعار السلع المكملة والمعوضة، عندئذ تصبح الدالة كالآتي:

$$Qdx = f(Px, \overline{M}, \overline{Po}, \overline{T})$$

حيث يعبر الخط المستقيم(—) الواقع فوق كل من T, Po, M عن ثبات كل من هذه المحددات(5). وبالتالي تأخذ الدالة الشكل المبسط التالي:

$$Qdx = f(Px)$$

أي أن الكمية المطلوبة من السلعة x في فترة زمنية معينة تعتمد على سعر السلعة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

ومن الممكن توضيح العلاقة بين دالة الطلب الفردي $Qdx = f(Px)$ ومعادلة الطلب الفردي $Qdx = a - bp$. فالدالة $Qdx = f(Px)$ عبارة

عن علاقة دالية عامة تشير إلى أن Qdx دالة في(أو تعتمد على) Px عند بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

أما المعادلة $Qdx = a - bp$ فهي عبارة عن علاقة دالية محددة تبين كيف تعتمد Qdx على Px. وبعبارة أخرى، عند إحلال أسعار متعددة في دالة الطلب نحصل على الكمية المطلوبة من السلعة x من قبل الفرد عند مستويات الأسعار المختلفة عند فترة زمنية معينة.

جدول الطلب

تمثل العلاقة بين الطلب والسعر نقطة الارتكاز في نظرية السعر. إذ يمثل كل من جدول الطلب[6] ومنحنى الطلب الوسيلتين المستخدمتين لتوضيح العلاقة بين السعر والطلب. وهنا يفترض ثبات المحددات الأخرى للطلب أي: الذوق وأسعار السلع المكملة والمعوضة، والدخل، عند الكلام عن العلاقة بين الطلب والسعر.[7]

ويعرف جدول الطلب بأنه عبارة عن قائمة من الأسعار والكميات المطلوبة المناظرة لها. إذ توجد أمام كل سعر كمية تعبر عن مقدار السلعة التي يتم شراؤها عند ذلك السعر. فعند استخدام أسعار افتراضية متعددة وإحلالها في دالة طلب السوق نحصل على جدول الطلب. فعند افتراض أن معادلة الطلب الفردية تتمثل في:

$$Qdx = 8 - Px$$

عندئذ بإحلال أسعار مختلفة ومتعددة للسلعة x في هذه المعادلة نحصل على جدول الطلب أدناه:

السعر($)	صفر	1	2	3	4	5	6	7	8
الكميات المطلوبة	8	7	6	5	4	3	2	1	صفر

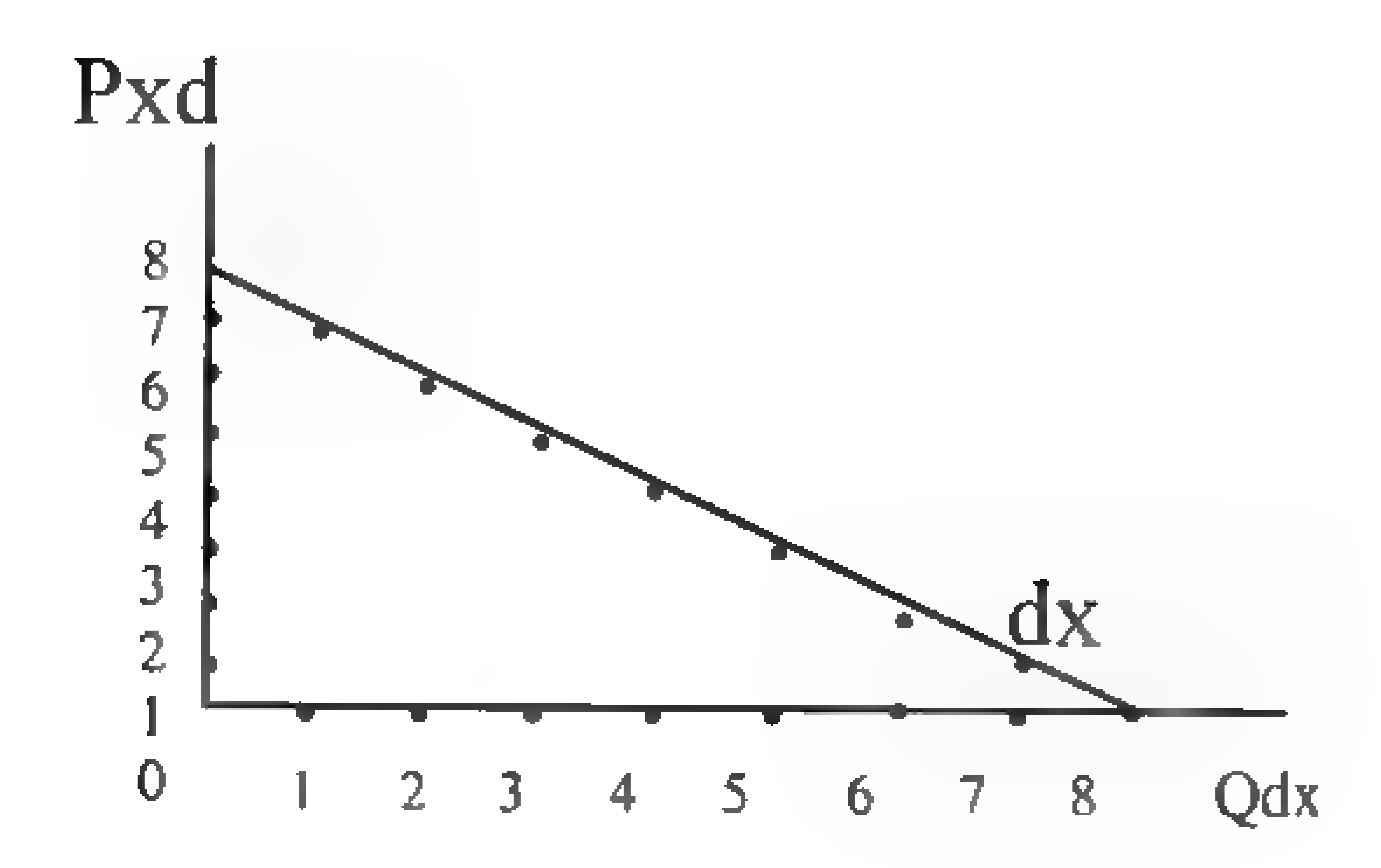
يبين جدول الطلب أعلاه العلاقة بين متغيرين، السعر والكمية. فهو يبين الكميات المختلفة من السلعة x التي يرغب الفرد الحصول عليها عند مستويات الأسعار المختلفة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. ويجب أن يقرأ جدول الطلب بالشكل التالي: إذا كان السعر ثمانية دولارات تكون الكمية المشتراة صفرًا، وإذا انخفض السعر إلى سبعة دولارات($7) تصبح الكمية المشتراة وحدة واحدة. أما إذا انخفض السعر إلى($6) فتزداد الكمية المشتراة لتصبح وحدتين.. وهكذا. ومن هذا التحليل يتضح أن جدول الطلب لا يبين ماذا يجب أن يكون عليه السعر بل يبين الكميات المشتراة عند الأسعار المختلفة. فعند مستوى سعر منخفض تزداد الكميات المشتراة في حين تقل هذه الكميات عند مستوى سعر مرتفع.

ويطلق على العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة اسم "قانون الطلب".

ويوضح هذا القانون أنه عند دخول الناس سوقا معينة في وقت معين فإنه لا يقدمون على شراء كميات أكبر من السلعة ما لم ينخفض سعرها. فالانخفاض في سعر السلعة يجعلها جذابة عند الذين سبق لهم شراء شيء منها في وقت سابق فيندفعون نحو شراء المزيد منها. كما يحفز انخفاض سعر السلعة أفرادا آخرين على اقتناء بعض منها.[8]

منحنى الطلب

نحصل على منحنى الطل [9] وذلك بالتمثيل البياني لجدول الطلب، أي برسم المجموعات المختلفة من السعر والكمية. ويوضح منحنى الطلب العلاقة بين السعر والكمية هندسيا، كما في الشكل أدناه:



في الشكل أعلاه السعر مقاس على المحور العمودي والكمية المطلوبة على المحور الأفقي.(10) وباستخدام الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تم الحصول على منحنى الطلب الفردي على السلعة مشارا إليه بالرمز dx. ويتضح من هذا الشكل أنه عند مستوى سعر 8$ تكون الكمية المشتراة صفرا وعند انخفاض السعر إلى 7$ تصبح الكمية المطلوبة وحدة واحدة من السلعة، وهكذا تزداد الكمية المطلوبة بانخفاض السعر، وبربط هذه النقاط التي تعبر عن المجموعات من السعر والكمية المطلوبة نحصل على منحى الطلب dx في الشكل أعلاه. وتعبر المجموعات المختلفة من السعر والكمية الواقعة على المنحنى dx عن الاختيارات البديلة التي يواجهها المستهلك في فترة زمنية معينة. فعند انخفاض السعر إلى 6$ تزداد الكمية المطلوبة إلى وحدتين خلال تلك الفترة. ويمكن أن تحدد الفترة الزمنية بيوم، أسبوع، شهر، سنة، أو فترة أطول.

انحدار منحنى الطلب

يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة بالانحدار السالب لمنحنى الطلب.(11) فينحدر منحنى الطلب إلى الأسفل متجها من اليسار إلى اليمين، مع وجود حالات استثنائية غير مهمة.

هوامش الفصل التاسع

1- تستخدم الرموز c, b, a الخ للتعبير عن المعامل Coefficient أو لتعبر عن الثوابت Permanents في الدالة.

2- تستخدم كلمة انحدار عموما للتعبير عن النسبة بين التغيير العمودي إلى التغيير الأفقي.

3- بشكل عام يعرف السوق على أنه المكان الذي يلتقي فيه المشترون والبائعون. ويمكن أن يتمثل السوق بمساحة جغرافية محددة إلا أنه ليس من الضروري أن يكون كذلك. فالسوق الخاصة بأساتذة الجامعات لا يوجد في مكان واحد وأنه غير مقيد بالحدود الجغرافية للدولة. إلا أنه عند تحديد مفهوم السوق بالرقعة الجغرافية، عندئذ يصبح السوق محليا، إقليميا، قوميا، أو دوليا.

4- لابد من تحديد الفترة الزمنية للطلب على السلعة. فاختلاف الفترة الزمنية يؤدي حتما إلى حصول اختلاف في الطلب. فهناك اختلاف في الطلب اليومي، أو الشهري، أو السنوي، أو لفترة أطول.

5- عند عدم افتراض ثبات باقي المحددات، عندئذ يجب استخدام الدالة الحركية كي يتم الأخذ بجميع المتغيرات. ويعتبر الاقتصاد القياسي هو الأسلوب الذي يجمع بين الاقتصاد والإحصاء من أجل قياس العلاقات الاقتصادية الفعلية.

6- يعتبر جدول الطلب أحد الانجازات العديدة التي قدمها الفريد مارشال في نظرية الطلب.

7- يمكن النظر إلى السعر كمحدد للكمية المطلوبة على أنه عبارة عن القيمة النقدية لكل وحدة مادية، أي عشرة دولارات لكل رطل من الحنطة مثلا. أما المعنى الواسع للسعر فيتضمن الشروط التي تتوفر بموجبها السلعة. وعلى سبيل المثال، تتوفر سلع الاستهلاك الدائم الغالية الثمن بشروط لا تتضمن السعر المعلن عنه فحسب بل عند توفر شروط أخرى مثل الدفع بالتقسيط، أو الخصم التجاري، طول فترة القرض.. الخ. وتؤثر هذه الشروط على الطلب. وللتبسيط ينظر إلى هذه الشروط على أساس قيمتها النقدية والتي تمثل جزءا من السعر.

8- هناك استثناءان لقانون الطلب وكلاهما غير مهم. وقد اقترن أحدهما باسم ثومتين فيبلين(1857ـ1929) الناقد الاجتماعي الذي تكلم عن الاستهلاك لغرض التباهي(Conspicuous Consumption) فقال إن المشترين يقدمون على شراء

كميات أقل من هذا النوع من السلع عند مستوى سعر أخفض وكمية أكبر عند مستوى سعر أعلى. وينظر إلى الماس كمثل على هذه الظاهرة. أما الاستثناء الآخر فقد اقترن باسم السيد روبرت جيفن(1837 ـــ 1910) الذي لاحظ أن الزيادة في سعر الخبز دفع ذوي الدخول المنخفضة في بداية القرن التاسع عشر إلى شراء المزيد من الخبز وليس القليل منه، لأن الأجيرين يعتمدون على الخبز كمادة أساسية في تغذيتهم، فارتفاع أسعار الخبز يستوجب منهم إنفاق المزيد من النقود للحصول على نفس الكمية من الخبز، وعندئذ لن يكون بمقدورهم شراء نفس الكمية من اللحم التي كان باستطاعتهم الحصول عليها قبل ارتفاع سعر الخبز. ولتغطية حاجتهم إلى الطعام عليهم شراء المزيد من الخبز عند مستويات الأسعار المرتفعة للخبز. وهناك استثناءات أخرى لقانون الطلب إلا أنها ظاهرية وليست حقيقية. ومن أمثالها أنه عندما يلاحظ أصحاب السيارات حصول انخفاض في أسعار البنزين فإنهم يتوقعون حصول انخفاض أكبر في سعره مستقبلا، وبذلك لا يقدموا على شراء البنزين إن وجدت كميات منه في خزانات سياراتهم تكفيهم لسد حاجتهم لأيام قلائل، بل قد ينتظروا حتى يحصل الانخفاض المتوقع في سعر البنزين، وعلى ذلك تتحول منحنيات طلبهم إلى اليسار. والعكس صحيح، فعند مستويات الأسعار المرتفعة وإذا توقع حصول ارتفاع أكبر فان ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنيات الطلب إلى اليمين مشيرا إلى تحقيق زيادة في الكمية المشتراة.

9- تستخدم عبارة منحنى الطلب حتى وإن كان منحنى الطلب خطا مستقيما.

10- يقوم البعض من الاقتصاديين باستخدام المحاور بالشكل المقلوب على أساس أن الكمية تمثل متغيرا تابع يقاس على المحور العمودي إلا أن قياس السعر على المحور العمودي والكمية على المحور الأفقي تعتبر طريقة ملائمة وقد استخدمها الفريد مارشال.

11- لا فرق بين انحدار منحنى الطلب وميل منحنى الطلب، وعموما يطلق على انحدار منحنى الطلب بالميل.

10 دالة العرض، جدول العرض، ومنحنى العرض.

دالة العرض

تبين دالة العرض العلاقة بين الكميات المعروضة في السوق والمتغيرات المحددة لهذه الكميات. ويمكن أن تتمثل دالة العرض بالمعادلة التالية:

$$QS = 1000\ P$$

حيث QS: الكمية المعروضة في السوق في فترة زمنية معينة

P: سعر السلعة

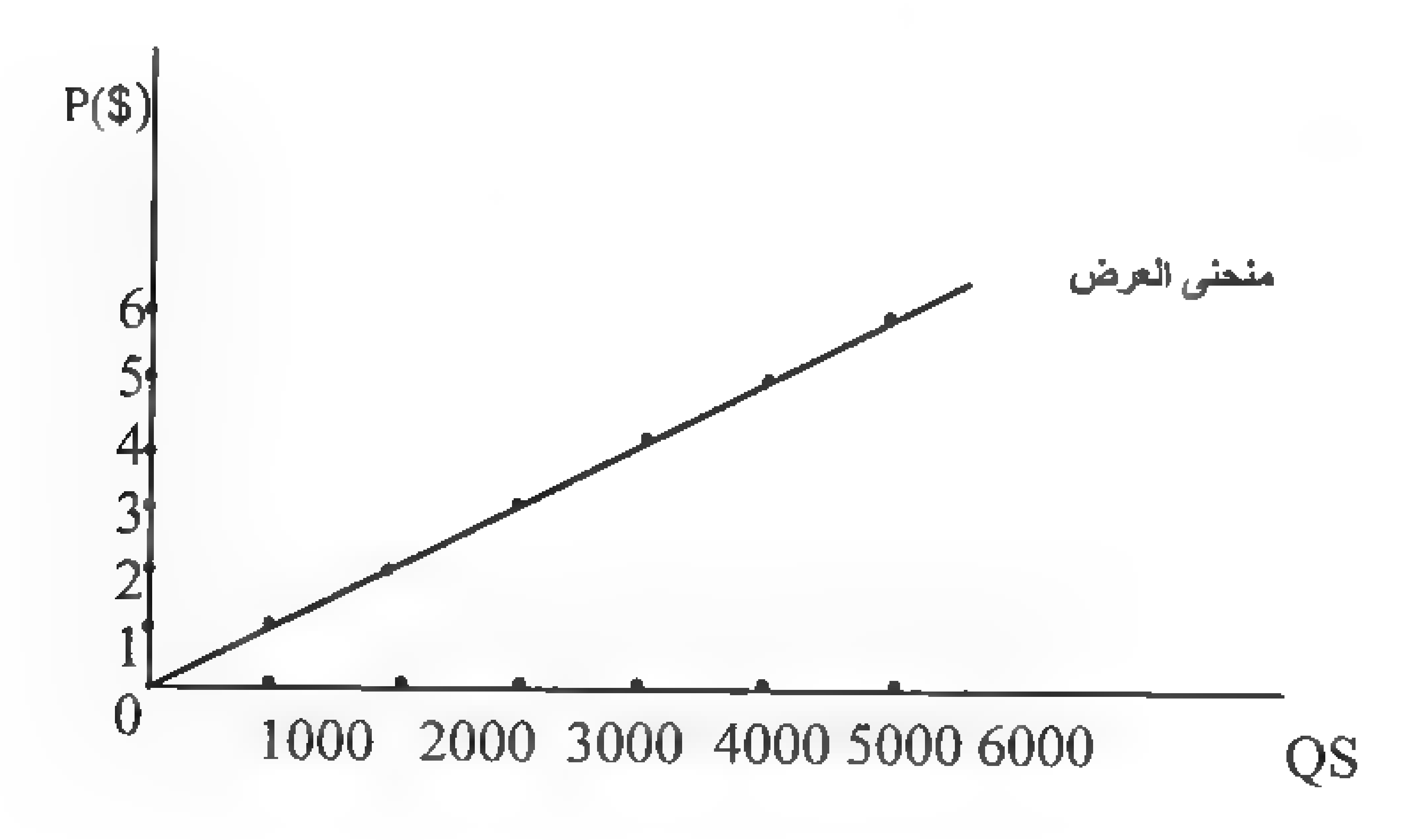
وعند استخدام أسعار افتراضية متعددة وإحلالها في دالة عرض السوق نحصل على جدول العرض أدناه:

السعر	صفر	1	2	3	4	5	6
الكميات المعروضة في كل فترة زمنية	0	1000	2000	3000	4000	5000	6000

وبالمفهوم الاقتصادي يعبر عن العرض بجدول العرض الذي يبين العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة من سلعة معينة في سوق معينة في فترة زمنية معينة: وتعتمد الكميات المعروضة من السلعة على سعرها، على افتراض ثبات المحددات الأخرى التي من شأنها التأثير على الكمية المعروضة. وتتضمن المحددات الأخرى غير السعر كلا من أسعار السلع ذات العلاقة، وعلى سبيل المثال يتــأثر عرض الأبقار بأسعار العلف الحيواني. وعموما يتأثر عرض أي إنتاج معين بأسعار المنتجات الأخرى ذات العلاقة. كما يتأثر عرض السلعة بعامل الزمن. ففي الأمد

القصير يصبح من الممكن السيطرة على عرض السلعة من خلال توقعات الباعة حول السعر في المستقبل. أما في الأمد الطويل فإن التغيرات الحاصلة في الفن التكنولوجي من شأنها أن تقود إلى إحداث تغيرات في التكاليف التي بدورها تؤثر على عرض السلعة. كذلك تتأثر عروض الكثير من السلع بعوامل شتى من مثل حالة الطقس، الاضطرابات العمالية، وحوادث وقتية أخرى سريعة الزوال.

ويمكن النظر إلى الأرقام الواردة في الجدول أعلاه على أنها تعبر عن سلوك الباعة لبعض أنواع الحبوب في سوق معينة وفي يوم معين. ومن الملاحظ أن الكميات المعروضة تكون كبيرة عندما تكون الأسعار عالية. وهو ليس من الضروري حصول مثل هذه العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة دائما. إذ يمكن أن توجد جداول للعرض تبين أن الكميات المباعة تكون كبيرة عند المستويات المنخفضة للأسعار. وبالتمثيل البياني للجدول السابق أعلاه، وذلك بالتعبير بيانيا عن المجموعات المختلفة من السعر والكمية المعروضة، نحصل على منحنى عرض السوق كما في الشكل أدناه:



منحنى العرض الفردي للسلعة:

تعتمد الكمية التي يرغب المنتج(البائع) عرضها في فترة زمنية معينة على(دالة في) سعر السلعة نفسها، وتكاليف الإنتاج التي يتحملها. ومن أجل الحصول على جدول العرض الفردي للسلعة ومن ثم منحنى العرض الفردي لها، نفترض ثبات بعض المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على تكاليف الإنتاج. فنفترض ثبات كل من الفن التكنولوجي، وكذلك عرض عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة. كما يؤخذ بافتراض ثبات الظروف الجوية والمناخية في حالة الإنتاج الزراعي. وبافتراض ثبات كل من هذه المتغيرات مع الأخذ بافتراض تغير السعر نحصل على كل من جدول العرض الفردي ومنحنى العرض الفردي.

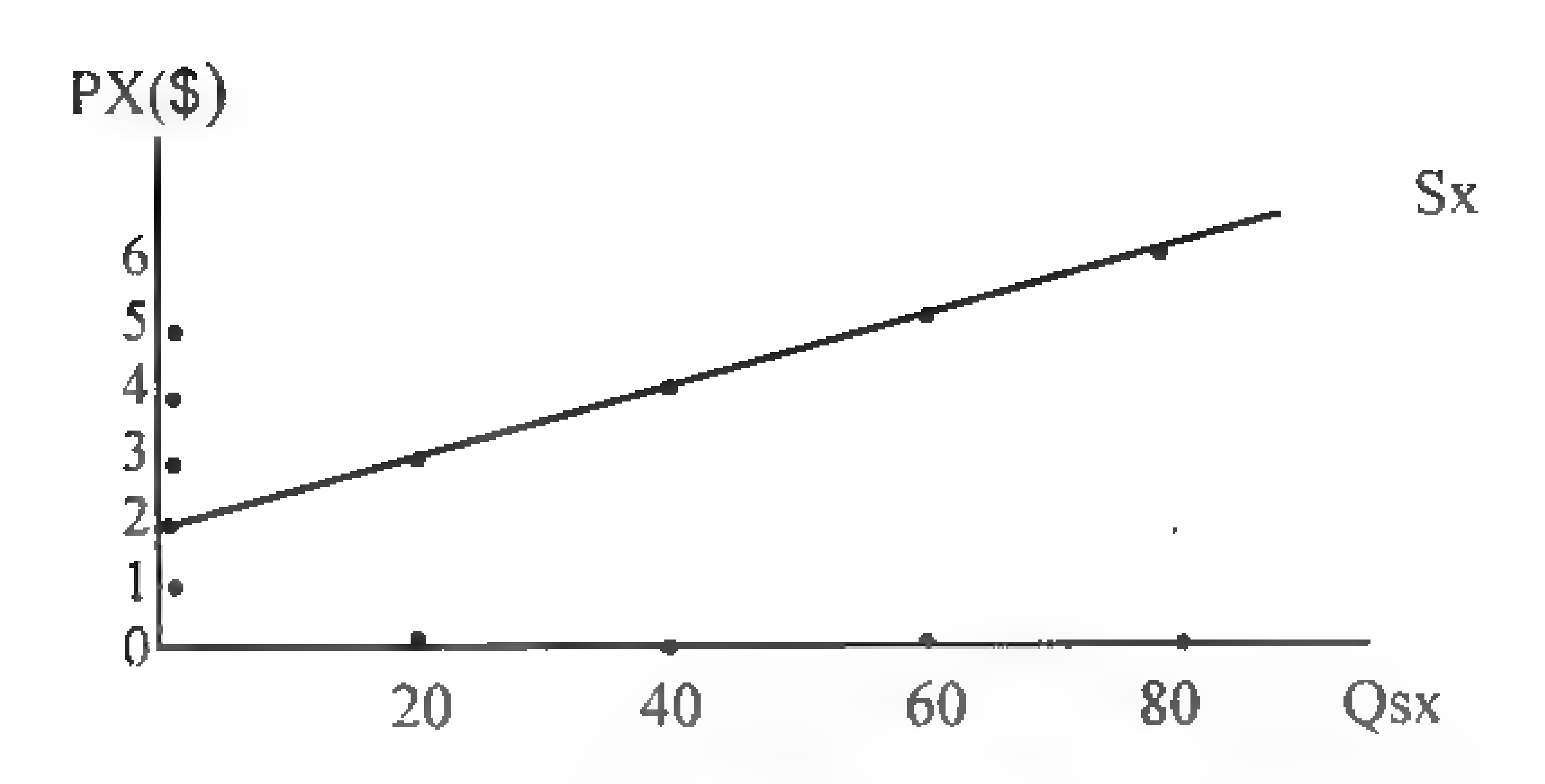
والآن لنفترض أن دالة العرض الفردي[1] للسلعة x تتمثل بالمعادلة:

$$QSx = -40 + 20\,Px$$

وبإحلال أسعار متعددة للسلعة x في هذه الدالة نحصل على جدول العرض الفردي أدناه:

السعر (Px) بالدولار	6	5	4	3	2
الكميات المعروضة(QSx)	80	60	40	20	0

وبالتمثيل البياني للجدول أعلاه المعبر عن المجموعات المختلفة من السعر والكمية المعروضة بيانيا نحصل على منحنى العرض الفردي، كما في الشكل أدناه:



تعبر المجموعات المختلفة الواقعة على منحنى العرض عن الاختيارات البديلة التي يواجهها المنتج(البائع) في فترة زمنية معينة.

واعتياديا يمكن التعبير عن دالة العرض الفردي بالشكل التالي:

$$QSx = ø(Px, \overline{T}ech, \overline{Si}, \overline{Fn})$$

حيث يعبر الخط المستقيم(—) الواقع فوق المتغيرات الثلاثة الأخيرة في الدالة عن ثبات كل من المتغيرات. وبذلك يمكن إعادة كتابة الدالة كالآتي: $QSx = ø(Px)$

حيث QSx: الكمية المعروضة من السلعة x من قبل المنتج الواحد خلال فترة زمنية معينة،

ø: دالة أو تعتمد على. وقد استخدم الرمز ø بدلا من F لمجرد التمييز بين QSx، Qdx، Tech: الفن التكنولوجي، Si: عرض عوامل الإنتاج، Fn: الظروف الطبيعية من ظروف جوية ومناخية.

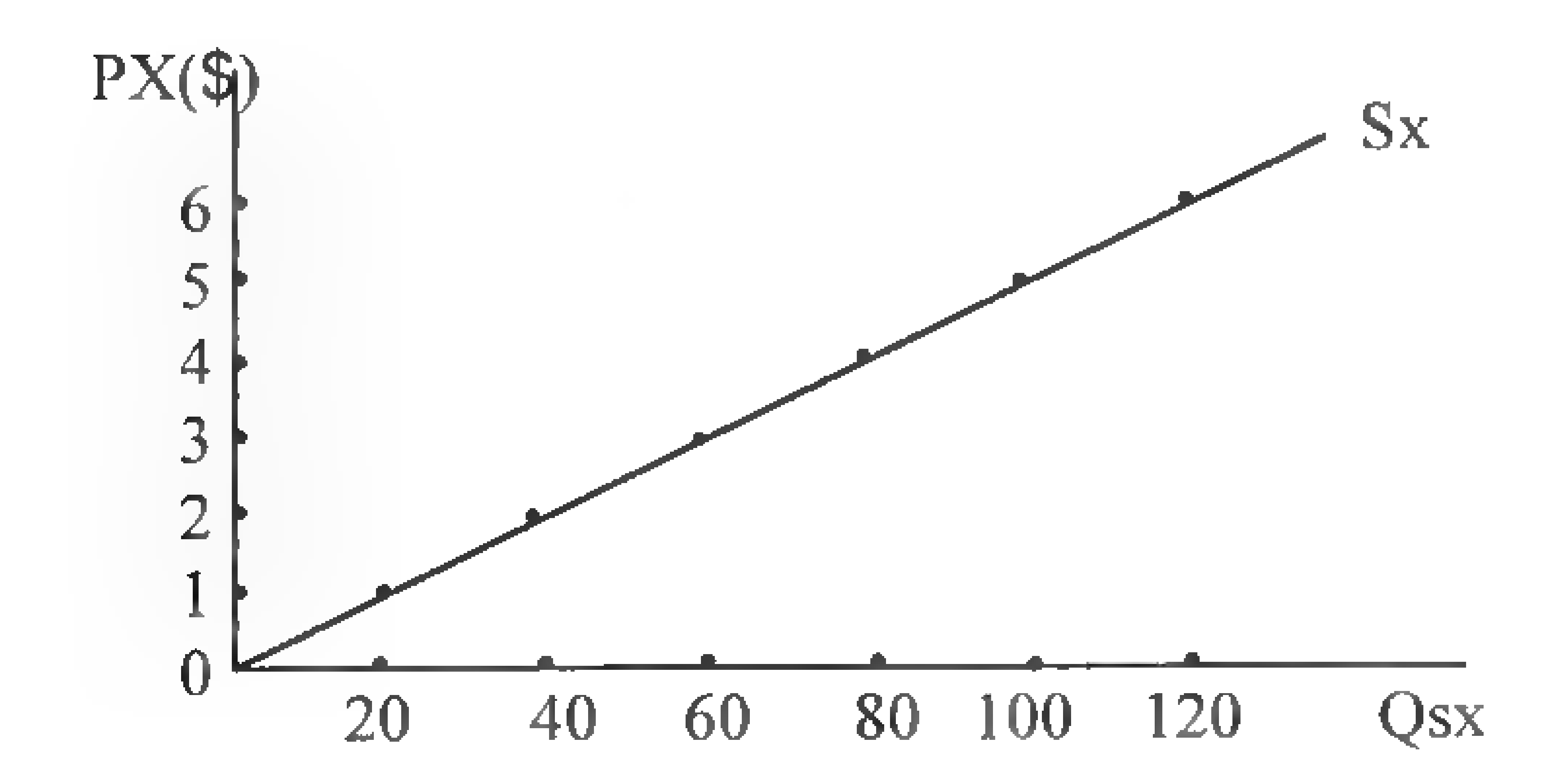
ويصبح المقصود بالدالة$QSx = Q\ (Px)$ هو أن الكمية المعروضة من السلعة x من قبل المنتج الواحد خلال فترة زمنية معينة تعتمد على سعرها، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. ويمكن الاستفادة من دالة العرض أعلاه للحصول على جدول العرض الفردي للسلعة x ومن ثم منحنى

العرض الفردي للسلعة x. ويعبر كل منهما عن الكميات المختلفة التي يرغب المنتج(البائع) عرضها عند المستويات المختلفة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

ومن الملاحظ أن الدالة $QSx = ø(Px)$ عبارة عن علاقة دالية عامة. وحتى نتمكن من الحصول على جدول العرض الفردي وكذلك منحنى العرض الفردي لابد من معرفة الدالة الخاصة بالمنتج ولنفترض أن دالة العرض الخاصة هذه تتمثل بالمعادلة: $QSx=20\ Px$ وبإحلال أسعار متعددة في هذه المعادلة نحصل على جدول العرض الفردي أدناه:

السعر(Px)	6	5	4	3	2	1	0
الكميات المعروضة(Qx)	120	100	80	60	40	20	0

وبالتمثيل البياني للجدول أعلاه نحصل على منحنى العرض الفردي، كما في الشكل التالي.



وهنا نكتفي بالقول أن الشكل الاعتيادي لمنحنى العرض الفردي يكون موجب الميل. فإنه من الملاحظ أن شكل وموقع منحنى العرض يعتمد على شروط الإنتاج والتكاليف، وكذلك على طبيعة التنظيم السائد في السوق.

شكل منحنى العرض الفردي

تشبه منحنيات العرض منحنيات الطلب، فهي أيضا تعبر عن العلاقة بين السعر والكمية، إذ يتضح من الشكل أعلاه أن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة علاقة طردية. فعند مستوى سعر منخفض تقل الكمية المعروضة من السلعة، وعلى ذلك فإن منحنى العرض الفردي يكون موجب الميل. وهذا هو الشكل الاعتيادي لمنحنى العرض.[2] فإنه يمكن أن يكون انحداره صفرا، أو ما لا نهاية، أو حتى سالب الميل. وبالتالي لا يمكن أن تكون هناك قاعدة عامة تحدد انحدار منحنى العرض الفردي.

هوامش الفصل العاشر

1- يمكن أن تأخذ دالة العرض عدة أشكال. إن الشرح هنا يقتصر على الشكل الخطي البسيط. وتكتب دالة العرض كالآتي:$q = a + bp$، حيث q: الكمية المعروضة، p: سعر السلعة، وكل من b, a ثوابت، حيث يشير a إلى القاطع على محور الكمية، في حين يعبر b عن انحدار منحنى العرض. وهنا يفترض وجود منحنى عرض اعتيادي، أي أنه موجب الميل، وعلى ذلك تكون b موجبة دائما، فان a ليست كذلك، إذ يمكن أن تكون $a > \leq o$. فإذا كانت $a = o$، عندئذ يبدأ منحنى العرض من نقطة الأصل مشيرا إلى أن الكمية المعروضة تكون صفرا عندما يكون السعر صفرا. وإذا كانت $a < o$ عندئذ يبدأ منحنى العرض من نقطة على محور السعر مشيرا إلى أنه عند مستوى سعر معين تكون الكمية المعروضة صفرا. وإذا كانت $a > o$ فان منحنى العرض يبدأ من نقطة على محور الكمية مشيرا إلى أنه سيتم عرض كمية معينة حتى وان كان السعر صفرا.

2- يمكن أن يأخذ منحنى العرض خط مستقيم، ومع ذلك يطلق عليه منحنى العرض. فقد يأخذ منحنى العرض الفردي شكل خط مستقيم نابع من نقطة الأصل مشيرا إلى أنه عند أي سعر يفوق مستوى سعر صفر يكفي لتحفيز المنتج على القيام بإنتاج بعض الشيء من السلعة. كما يمكن أن يأخذ منحنى العرض شكل خط غير مستقيم. وفي الواقع يمكن أن يأخذ منحنى العرض الفردي أيا من الشكلين، سواء كان على شكل خط مستقيم أو كان على شكل منحنى. واستنادا إلى منحنى العرض الفردي يبدأ المنتج بالإنتاج عندما يكون السعر أكبر من صفر.

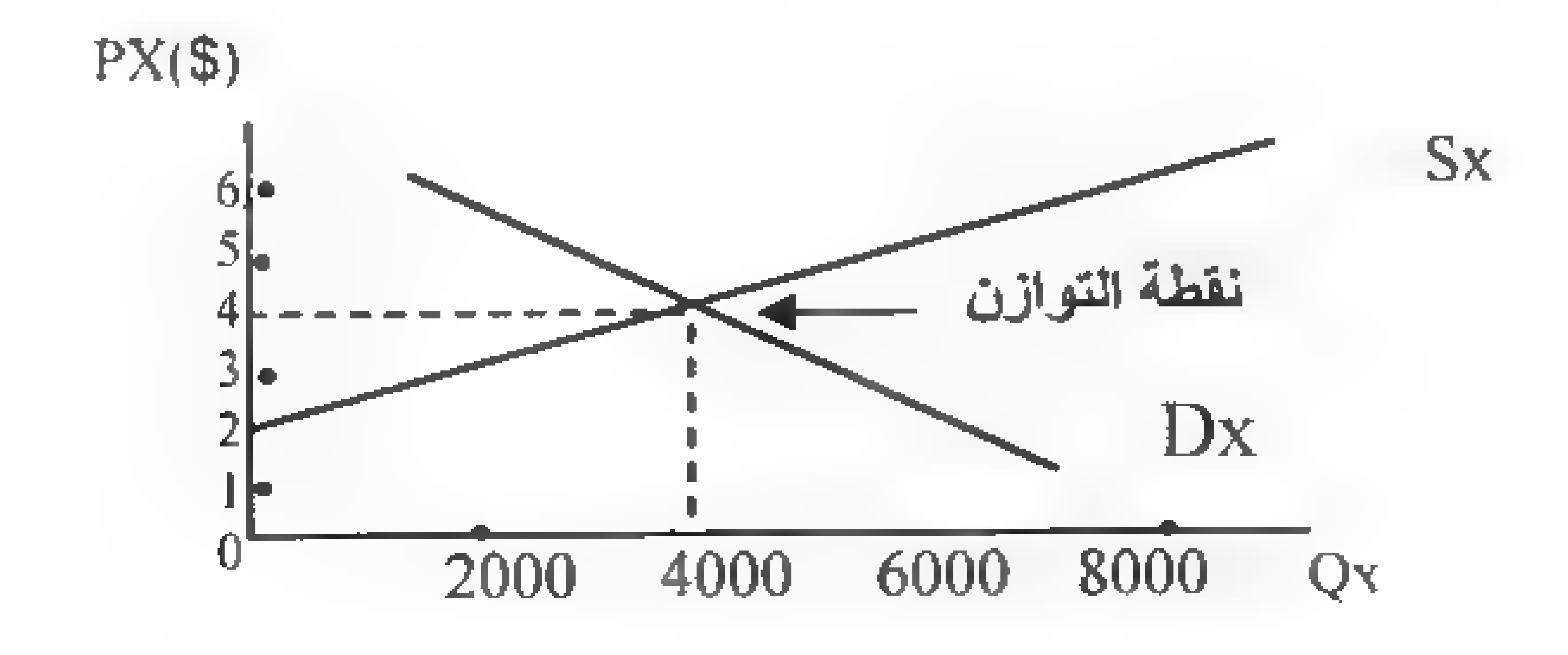


11 تـــوازن الســـوق

مفهوم التوازن

يقصد بتوازن السوق الحالة التي عندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة. وبعبارة أخرى يتحقق توازن السوق عندما يرغب المشترون في شراء كمية معينة من السلعة ويرغب الباعة في بيع نفس الكمية خلال فترة السوق. وعندئذ يخلو السوق من السلعة، فلا فائض ولا شحة في السوق.[1] ويعبر عن توازن السوق هندسيا بتقاطع منحنى طلب السوق مع منحنى عرض السوق للسلعة، كما يتّضح من الجدول أدناه والتمثيل البياني له في الشكل أدناه:

السعر (Px) بالدولار	الكمية المطلوبة من السلعة (QDx)	الكمية المعروضة من السلعة (Qsx)	
6	2000	8000	
5	3000	6000	
→ 4	—— 4000	4000	← التوازن
3	5000	2000	
2	6000	0	



في الشكل أعلاه يتحقق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة x عند تقاطع منحنى طلب السوق مع منحنى عرض السوق للسلعة x حيث السعر 4$ والكمية المعروضة والمطلوبة 4000 وحدة. ويعبر عن هذا السعر بسعر التوازن، وعن هذه الكمية بكمية التوازن.

ولتوضيح كيفية تحقيق التوازن نبدأ من حالة عدم توازن السوق ومنها ننتقل إلى حالة توازن السوق ولنفترض أنه في حالة عدم التوازن يكون السعر أكبر من 4$ وهو سعر التوازن المذكور، وأنه عند مستوى سعر أكبر من 4$ تكون الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة مما يؤدي إلى وجود فائض من السلعة. وسيؤدي هذا الفائض إلى انخفاض السعر نحو مستوى سعر التوازن 4$. أما إذا كان السعر أقل من سعر التوازن 4$ فستكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة وسيحصل نقص في الكمية المعروضة من السلعة، وسيؤدي هذا النقص إلى دفع السعر نحو الأعلى باتجاه مستوى سعر التوازن 4$. وعند سعر التوازن[2] سوف لا يكون هناك فائض أو نقص في السوق.[3]

فإذا كانت دالة الطلب الفردي متمثلة في المعادلة $Qdx = 8 - Px$ وأن عدد المستهلكين للسلعة x، 1000 شخص عندئذ بضرب دالة الطلب الفردي في عدد الطالبين للسلعة x نحصل على دالة طلب السوق متمثلة في المعادلة:

$QDx = 8000 - 1000\ Px = QDx = 1000(Qdx)$ وإذا تمثلت دالة العرض الفردي بالمعادلة: $Qsx = -40 + 20\ Px$ وكان عدد العارضين للسلعة x 100 منتج أو بائع، عندئذ نحصل على دالة عرض السوق متمثلة في المعادلة:

$$QSx = -4000 + 2000\ Px = 100(Qsx)$$

ويتحقق شرط التوازن عندما تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة.($QDx = QSx$) وعندها يصبح في الإمكان تحديد كل من سعر التوازن وكمية التوازن كالآتي:

$$QDx = QSx$$
$$8000 - 1000\ Px = -4000 + 2000\ Px$$
$$12000 = 3000\ Px$$

سعر التوازن: $P = \$4$

وبإحلال سعر التوازن في أي من معادلة الطلب أو معادلة العرض نحصل على كمية التوازن كالآتي:

$QDx = 8000 - 1000(4)$ ← أو $QSx = -4000 + 2000(4)$

$= 8000 - 4000$ ← أو $= -4000 + 8000$

$= 4000$ ← أو $= 4000$

وحدة من x ← أو وحدة من x

أنواع التوازن

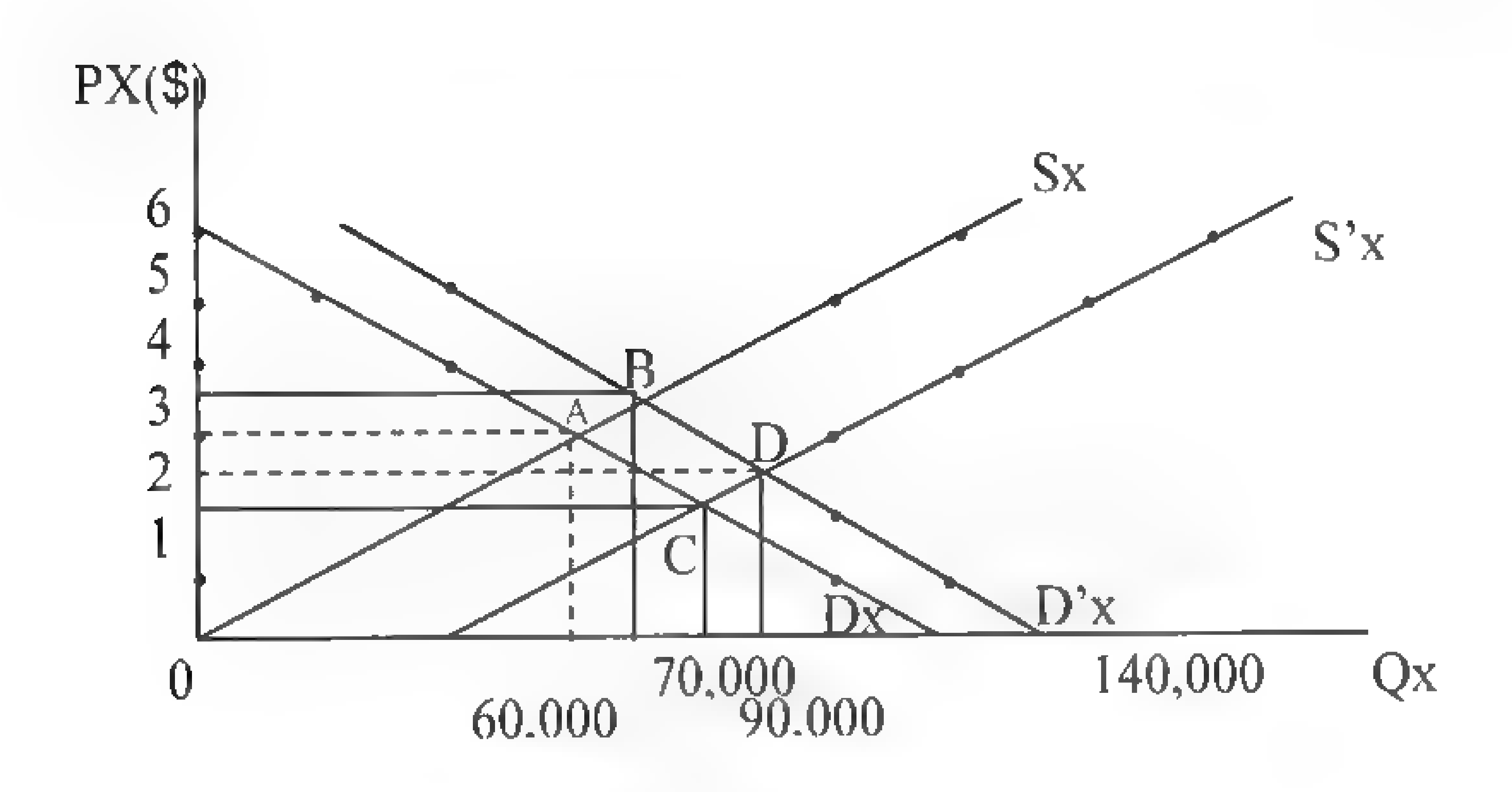
يعرف التوازن بأنه توازن مستقر إذا أدّى الانحراف عن حالة التوازن إلى خلق قوى اقتصادية من شأنها إعادة التوازن إلى حالته الأولى. وبالعكس يطلق على التوازن بأنه توازن غير مستقر إذا ابتعدنا عن حالة التوازن الأولى.

انتقال منحنى العرض والطلب وتغير حالة التوازن في السوق

ننتقل لنرى كيف يؤثر التغيير في المتغيرات الداخلة في كل من دالة العرض ودالة الطلب(عدا سعرالسلعة نفسها) على انتقال منحنى العرض ومنحنى الطلب ومن ثم تغير حالة التوازن.

لنبـــدأ من مستوى توازن الســـوق حيث تتمثل دالة الطلب الفـــردي في المعـــادلـــة: $Qdx = 12 - 2\ Px$ ودالة العرض الفردي في المعادلة: $Qdx = 20\ Px$ وأن الطالبين للسلعة x يبلغ عددهم 10000 مستهلك، وأن العارضين لها يبلغ عددهم 1000 بائع.

والآن لنفترض ارتفاع دخول المستهلكين، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، معبرا عن هذه الزيادة في الدخول بمعادلة طلب السوق الجديدة $QD'x = 140000 - 20000\ Px$ ومن ثم انتقال منحنى طلب السوق كما في الشكل أدناه:



يتضح من الشكل أعلاه أن انتقال منحنى طلب السوق من Dx إلي D'x مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، يؤدي إلي ارتفاع سعر التوازن للسلعة x من 3$ إلى 3,30$، وكذلك ارتفاع كمية التوازن من 60000 وحدة إلى 70000 وحدة.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن التطور التكنولوجي المستخدم في إنتاج السلعة x مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. إذ يؤدي التطور التكنولوجي إلى انتقال منحنى عرض السوق معبرا عنه بدالة عرض السوق الجديدة:

$Q'Sx = 40000 + 20000\ Px$ كما هي في الشكل أعلاه، إذ يتضح من هذا الشكل أن انتقال منحنى عرض السوق نحو الأسفل من Sx إلى 'Sx، أي زيادة العرض بسبب التطور التكنولوجي مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، يؤدي إلى انخفاض سعر التوازن للسلعة x من 3$ إلى 2$.

والآن ننتقل لنرى ماذا يحصل لحالة التوازن عند الأخذ بكل من التغير الحاصل في دخول الأفراد معبرا عنه بالمعادلة: $QD'x = 140000 - 20000\ Px$، والتغير الحاصل في التكنولوجيا معبرا عنه بالمعادلة:

$Q'Sx = 40000 + 20000\ Px$، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. ويمكن ملاحظة أثر التغيرين في آن واحد على حالة التوازن، كما في الشكل أعلاه. إذ يتضح من هذا الشكل أنه عند انتقال منحنى الطلب من Dx إلى D'x وكذلك انتقال منحنى العرض من Sx إلى 'Sx ينخفض سعر التوازن للسلعة x من 3$ إلى 2,50$، وتزداد كمية التوازن من 60000 وحدة إلى 90000 وحدة، كما هو معبر عنها بالانتقال من نقطة التوازن A إلى نقطة التوازن D في الشكل السابق. كذلك يتضح من هذا الشكل أنه عندما يكون منحنى طلب السوق سالب الميل ومنحنى عرض السوق موجب الميل، فإن سعر التوازن قد يزداد أو ينخفض أو يبقى ثابتا عند نفس المستوى. إذ أن التغير في السعر يعتمد على حجم الزيادة في الطلب بالنسبة للزيادة في العرض.

أثر الضرائب والإعانات على توازن السوق

في سوق المنافسة التامة يكون عدد المنتجين للسلعة كبيرا بحيث أن إنتاج الواحد منهم لا يمثل إلا جزءا قليلا من العرض الكلي في السوق.

كما أن عدد المستهلكين للسلعة يكون كبيرا جدا بحيث أن الزيادة أو النقصان في طلب الواحد منهم لا يؤثر على سعر السلعة في السوق طالما أن طلب الواحد منهم لا يمثل إلا جزءا قليلا من الطلب الكلي. فلا العارضين ولا الطالبين كأفراد يمكن أن يؤثروا بتصرفاتهم الفردية على سعر السلعة في السوق. ففي ظل توفر حالة المنافسة التامة في السوق يتحدد كل من السعر التوازني والكمية التوازنية بقوى العرض والطلب فقط.

إن أي تدخل في هذا السوق من شأنه أن يؤثر على التفاعل الحر لعاملي العرض والطلب في السوق وسيحول دون حصول التوازن التلقائي. وعلى سبيل المثال، تدخل الحكومة وفرض سعر أدنى للسلعة x وليكن 4$ بدلا من سعر التوازن 3$، وعدم السماح لانخفاض السعر دون مستوى سعر 4$ سيؤدي إلى خلق فائض من السلعة قدره 40000 وحدة. أما إذا تدخلت الدولة لتحديد سعر أعلى وليكن 2$ للوحدة من السلعة x، وعدم السماح لارتفاع السعر عن السعر الأعلى، سيؤدي هذا الإجراء إلى خلق نقص في عرض السلعة x قدره 40000 وحدة.

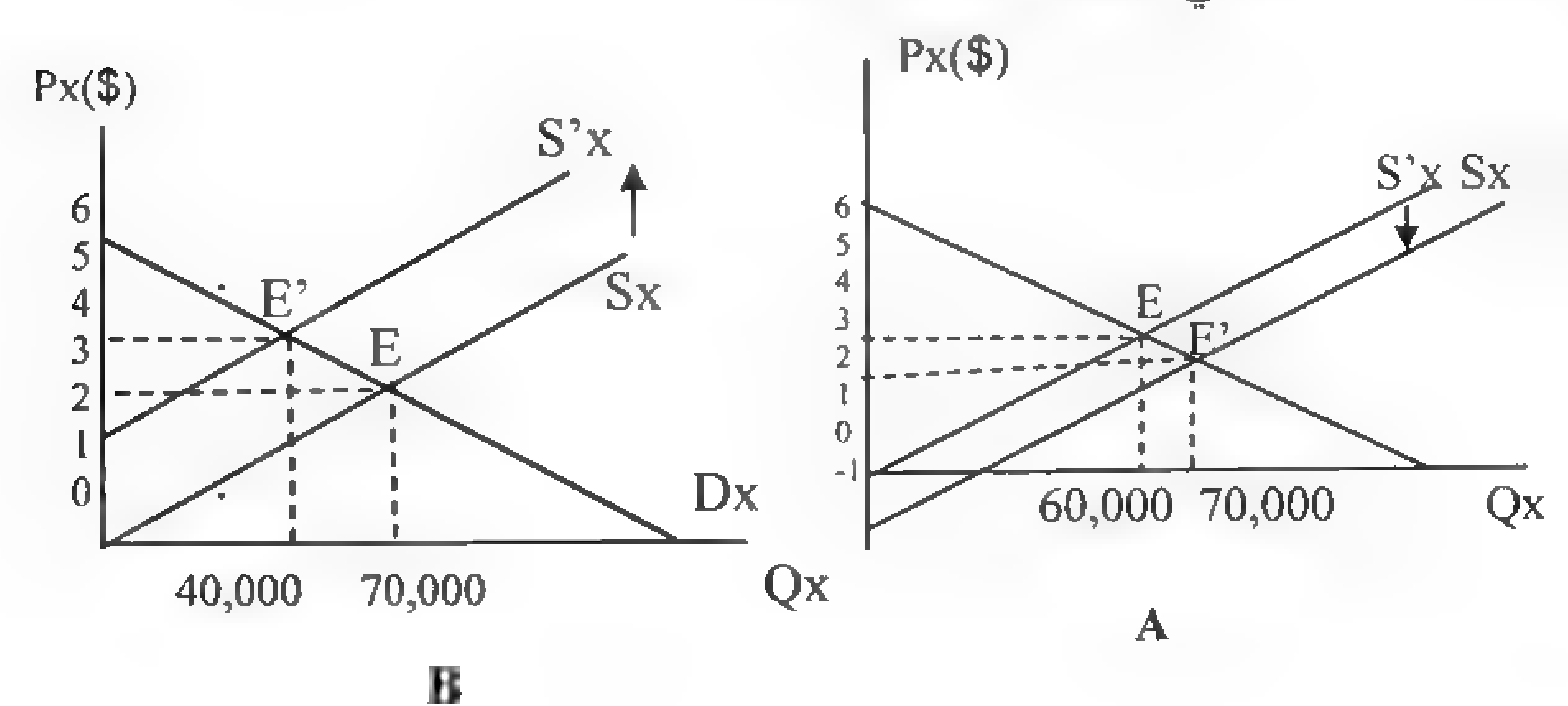
والآن ننتقل لنرى كيف يؤثر تدخل الدولة على سعر السوق إذا قامت الحكومة بمنح الإعانات عن كل وحدة منتجة من السلعة x ولجميع المنتجين لها. في هذه الحالة سيؤدي دفع هذه الإعانات إلى انتقال منحنى عرض السوق إلى الأسفل وبشكل مواز لمنحنى العرض الأول وستكون المسافة بين المنحنيين مساوية تماما لمقدار الإعانة المقدمة عن كل وحدة من الإنتاج. وفي هذه الحالة سيكون أثر هذه الإعانة مشابها لحالة حصول تخفيض في تكاليف الإنتاج، ومن ثم سيكون أثرها على منحنى العرض الفردي وبالتالي على منحنى عرض السوق مشابها لأثر التطور التكنولوجي.

كذلك يمكن أن تتدخل الحكومة للتأثير على حالة السوق وذلك عن طريق قيامها بفرض ضريبة مشتريات عن كل وحدة منتجة وعلى جميع

المنتجين لتلك السلعة. وفي هذه الحالة ستحقق نتيجة مغايرة تماما للنتيجة الحاصلة عند تقديم الإعانات.

فهناك فرق بين تدخل الحكومة لتحديد سعر أعلى أو أدنى للسلعة وبين تدخلها لتقديم إعانة أو لفرض ضريبة مشتريات عن كل وحدة منتجة من السلعة. ففي الحالة الأولى قد لا يتحقق التوازن في السوق وقد يسود السوق حالات من الفائض أو النقص في سوق السلعة. أما في الحالة الثانية فسيؤدي فرض الضريبة أو تقديم الإعانة إلى تغير نقطة التوازن التي ستتحدد أيضا بتقاطع كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض في سوق السلعة. وبعبارة أخرى يمكن القول أن عمل الحكومة في الحالة الثانية يكون ضمن إطار عملية السوق بدلا من قيامها بإعاقة التفاعل الحر لعملية السوق عن طريق تحديد أسعار قصوى أو دنيا.

ولتوضيح أثر دفع الإعانة إلى المنتجين بيانيا نبدأ من حالة توازن في الشكل A ومن ثم نفترض أن الحكومة قررت تقديم إعانة إلى منتجي السلعة x البالغ عددهم 1000 منتج وقدرها 1$ عن كل وحدة. فستؤدي هذه الإعانة إلى انتقال منحني العرض الفردي إلى الأسفل بشكل مواز لمنحني العرض الأول وتكون المسافة بينهما مساوية لمقدار الإعانة المدفوعة، كما في الشكل ــ A ــ أدناه:



A

B

ففي الشكل A أعلاه يشار إلى منحنى العرض الجديد بالرمز 'Sx، ويتحدد التوازن الجديد عند النقطة 'E، وعندها يكون سعر التوازن الجديد 2,50$ وكمية التوازن 70000 وحدة.

وهنا قد يثار السؤال هل سيستفيد المستهلك للسلعة x من الإعانة الممنوحة إلى المنتجين لهذه السلعة ؟ رغم أن الإعانة قدمت إلي المنتجين فان المستهلكين سيستفيدون منها أيضا. فقد استفاد المستهلك بعد دفع الإعانة إلى المنتجين، نظرا لأن هذه الإعانة أدت إلى انخفاض سعر السلعة x من 3$ إلى 2,50$ عن كل وحدة مشتراة من السلعة x، فازدادت مشترياتها من 60.000 إلى 70.000 وحدة.

والآن ننتقل لتوضيح أثر فرض الضريبة بيانيا. وهنا نفترض أن الحكومة قامت بفرض ضريبة مبيعات عن كل وحدة مباعة على جميع المنتجين للسلعة x. إن فرض هذه الضريبة سيؤدي إلى انتقال منحني عرض كل بائع من البائعين إلى الأعلى بشكل مواز لمنحني العرض السابق وستكون المسافة بينهما مساوية تماما لمقدار فرض الضريبة، أي 2$. وبالتالي سيتحول منحنى العرض الكلي لسوق السلعة x أيضا. كما يتضح من الشكل B أعلاه.

ففي الشكل B يشار إلى منحنى عرض السوق الجديد بالرمز'Sx ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة 'E، حيث عندها يكون سعر التوازن 4$ وكمية التوازن 40000 وحدة من السلعة x.

وبالطبع يتأثر المستهلكون نتيجة الضريبة المفروضة على المنتجين طالما أن المستهلكين سيتحملون جزءا من عبئ الضريبة. إذ يتضح من الشكل B أن فرض الضريبة على المنتجين أدى إلى رفع السعر من 3$ إلى 4$ وعلى ذلك، فقد تحمل المستهلك نصف عبئ الضريبة البالغة 2$ فانخفضت مشترياتهم من 60000 إلى 40000 وحدة.

هوامش الفصل الحادي عشر

1- هنا نفترض وجود عدد كبير من البائعين والمشترين الراغبين في بيع وشراء السلعة. على أن كل فرد داخل السوق يعمل بحرية تامة وان حصة الواحد من البائعين والمشترين داخل السوق لا تمثل إلا جزءا صغيرا من الكمية المتعامل بها داخل السوق، بحيث أن المقدار الذي يتعامل به الفرد الواحد ليس له تأثير ملموس على الكمية الكلية في السوق.

2- يعرف سعر التوازن بأنه عبارة عن السعر الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من السلعة خلال فترة السوق.

3- من الملاحظ أن الفوائض والنواقص من السلع تبرز هنا وهناك كظاهرة مميزة لاقتصاد أي بلد في أغلب الأحيان. فقد توحي كلمة"فائض»إلى حالة ارتفاع أسعار المنتجات، أما كلمة"نقص"، فقد توحي إلى حالة انخفاض أسعار المنتجات. وتحصل الفوائض والنواقص في حالة تدخل الدولة للسيطرة على السعر، وكذلك في حالة عدم تدخل الدولة نتيجة التوقعات الخاطئة للمؤسسات الصناعية أو التجارية حول الأسعار في المستقبل.



12 نظرية طلب المستهلك: نظرية المنفعة القياسية

مفهوم المنفعة

عند معرفة كل من دخل المستهلك وأسعار السلع والخدمات، عندئذ ستعتمد مشتريات المستهلك على ذوق المستهلك. فقد يرغب المستهلك في الحصول على وحدة واحدة من السلعة x بدلا من حصوله على وحدة من السلعةY، نظرا لأنه يحصل على منفعة أكبر من تناوله للوحدة من السلعة x. وبهذا يصبح المقصود بالمنفعة القدرة على إشباع حاجة.[1]

وقد استعير المصطلح "قياسية" من مفردات لغة الرياضيات، إذ يطلق على الأرقام 1،2،3،... الخ بالأرقام القياسية. فالرقم 2 مثلا يساوي ضعف الرقم 1. كذلك يستخدم عند الكلام عن المنفعة مصطلح "ترتيبية"، وهو أيضا مستعار من لغة الرياضيات. إذ أن الأرقام من مثل الأول، الثاني، الثالث،..الخ عبارة عن أرقام ترتيبية، فهي موضوعة بالتسلسل الترتيبي ولا توجد وسيلة لمعرفة حجم العلاقة بين هذه الأرقام من حيث الترتيب، فالرقم الثاني قد يكون ضعف الرقم الأول من حيث الحجم أو قد لا يكون كذلك فالأرقام الترتيبية قد تساوي من حيث الحجم 10،20،30 أو قد تساوي 10،11،40. فكل ما نستمده من الأرقام الترتيبية هو أن الثاني أكبر من الأول، والثالث أكبر من الثاني، وهلم جرا.

فالفرق بين المنفعة القياسية والمنفعة الترتيبية هو أنه عند الكلام عن المنفعة القياسية نفترض أن تحمل كميات المنفعة معنى خاصا بها، أي أن يكون هناك معنى عند القول، مثلا، بأن الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من تناوله لكوب القهوة يساوي ضعف الإشباع الذي يحصل عليه من تناوله لكأس الحليب. فإنـــه استنادا إلى مفهوم المنفعة الترتيبيـــة

لا يمكن القول أكثر من أن المستهلك يفضل كوب القهوة على كأس الحليب.[2]

يستخدم الكلاسيكيون الجدد، أصحاب المنفعة القياسية الحديثة وحدات قياس اعتباطية Arbitrary

يطلق عليها اسم "وحدات المنفعة" Utils لقياس المنفعة. فقد يحصل المستهلك على أربع وحدات من وحدات المنافع عند تناوله التفاحة في حين قد يحصل على وحدتين من وحدات المنافع من تناوله البرتقالة. وبعبارة أخرى أن منفعة التفاحة تساوي ضعف منفعة البرتقالة.

المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية

يقدم المستهلك على شراء سلعة معينة بغية الحصول منها على منفعة، على افتراض ألاّ يكون الحصول على وحدات هذه السلعة لفترات زمنية متعاقبة، بل في فترة زمنية معينة. فالوحدة الأولى من السلعة تزود المستهلك بمقدار معين من المنفعة لكنه يحصل على منفعة أكبر من تناوله وحدتين. وهكذا تزداد المنفعة عند تناوله لثلاث وحدات....الخ. وسيؤدي زيادة عدد الوحدات المستهلكة وحتى حد معين، إلى زيادة المنفعة الكلية عند المستهلك الفرد، فإن الزيادة في المنفعة الكلية تكون بمعدلات متناقصة. ويقصد بعبارة الزيادة بمعدل متناقص هو أن الزيادات المتتالية في المنفعة الكلية تأخذ في الانخفاض فتصبح أصغر فأصغر. وعلى ذلك عند تناول ثلاث وحدات من سلعة معينة تكون المنفعة أكبر من المنفعة المستحصلة من تناول وحدتين، وأن منفعة أربع وحدات تكون أكبر من منفعة ثلاث وحدات لكن الزيادة في المنفعة من الوحدة الرابعة تكون أقل من الزيادة في المنفعة المستحصلة من الوحدة الثالثة، وبعبارة أخرى أن المنفعة الإضافية من الوحدات المتتالية، أي المنفعة الحدّية[3] التي يحصل عليها المستهلك من الوحدة الإضافية تأخذ في التناقص.

فعندما تبلغ المنفعة الكلية أقصى درجة لها تصبح المنفعة الحدية صفرا. ويطلق على هذا المستوى من الاستهلاك بعبارة حد أو نقطة الإشباع Saturation point وبعد الوصول إلى مستوى حد الإشباع يؤدي تناول المستهلك لوحدات إضافية من السلعة إلى انخفاض المنفعة الكلية ومن ثم تصبح المنفعة الحدية سالبة.

ويقصد بالقول أن المنفعة الحدية تساوى صفرا هو أن الفرد قد حصل على كل ما يحتاجه من السلعة موضوع البحث. فهو لا يريد الحصول على مزيد منها، أي الحصول على وحدة إضافية أو وحدتين أخريين لأن لديه ما يسدّ حاجته منها. كما يقصد بعبارة المنفعة الحدية السالبة هو أن يكون لدى الفرد الكثير من سلعة معينة بحيث يكون من الأفضل للفرد أن يمتلك مقدارا أقل منها كالسيارات مثلا.

وللتوضيح يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

كمية(Qx)	المنفعة الكلية(TUx)	المنفعة الحدية(MUx)
0	0	....
1	10	10
2	18	8
3	24	6
4	28	4
5	30	2
6	30	0
7	28	2 −

في الجدول أعلاه يشير الحقلان 1،2 إلى مقدار المنفعة الكلية(TUx) المستحصلة من استهلاك كميات مختلفة من السلعة x، على افتراض إمكانية قياس المنفعة باستخدام وحدات المنفعة Utils. فالمنفعة الكلية تزداد بازدياد عدد الوحدات المستهلكة، لكنها تبدأ بالتناقص بعد

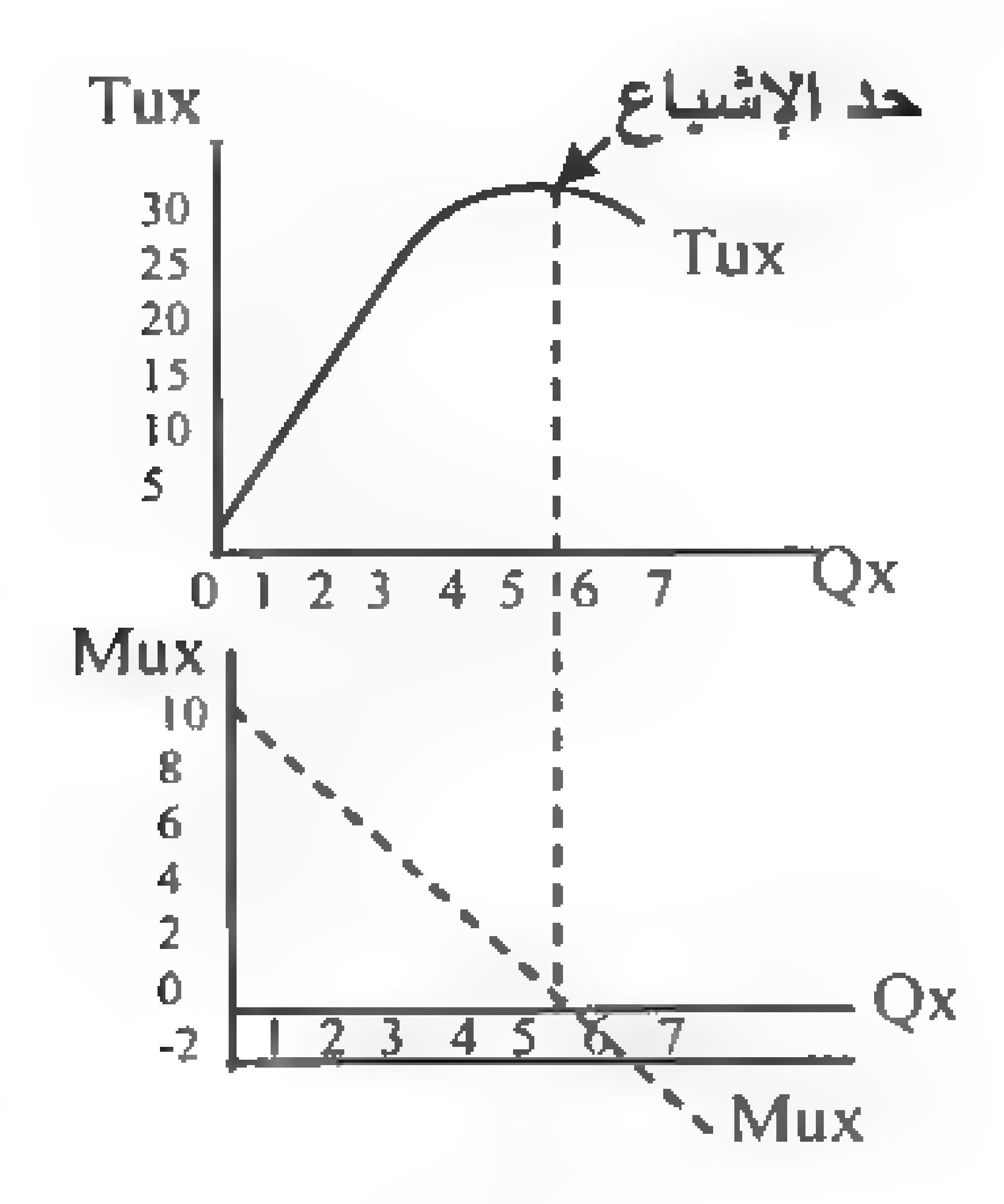
بلوغ حد معين من الاستهلاك. ويشير الحقلان 1،3 إلى المنفعة الحدية(MUx) المستحصلة من استهلاك السلعة x فالحقل رقم 3 عبارة عن الفرق بين القيم المتتالية الواردة في الحقل رقم 2. وعلى سبيل المثال يؤدي زيادة استهلاك الفرد للسلعة x من وحدة إلى وحدتين إلى زيادة المنفعة الكلية من 10 إلى 18 وحدة من وحدات المنفعة، وبالتالي تصبح المنفعة الحدية مساوية لـ 8 من وحدات المنفعة. وهكذا يؤدي زيادة استهلاك الفرد من وحدات السلعة إلى تناقص المنفعة الحدية.

وعلى أي حال فإن العلاقات بين أي نفع حدي وكلّي تكون متشابهة، ويتضمن الجدول أدناه إيجازا لهذه العلاقات.

العلاقات بين الكميات الكلية والكميات الحدّية	
عندما يكون الكلي	يكون الحدّي:
يتزايد بمعدل ثابت	ثابت
يتزايد بمعدل متناقص	يتناقص
يتزايد بمعدل متزايد	يتزايد
في أقصاه	صفر
متناقص	سالب

انحدار منحنى المنفعة الكلية

بالتمثيل البياني للجدول أعلاه نحصل على كل من منحنى المنفعة الكلية ومنحنى المنفعة الحدّية كما في الشكل التالي:

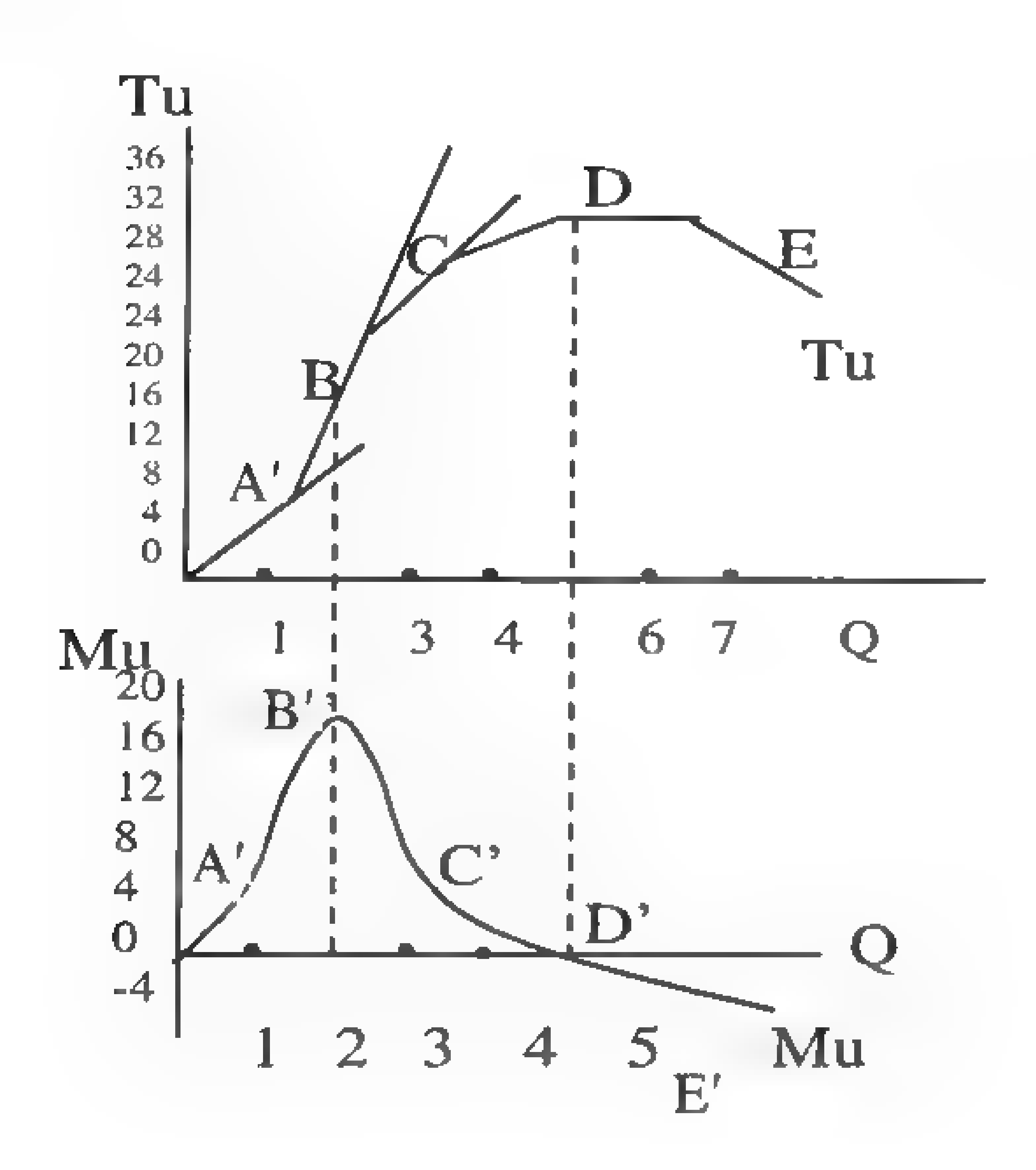


يوضح الشكل أعلاه العلاقات بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدّية حيث يشير الجزء الأعلى منه إلى تزايد المنفعة الكلية. أما الجزء الأسفل منه فيشير إلى الزيادات الحاصلة في المنفعة الكلية، أي المنافع الحدّية للكميات المختلفة من السلعة. وتتمثل الصفة المهمة لأي منحنى منفعة حدّية لأي كمية في أن المساحة الواقعة تحت منحنى المنفعة الحدّية تساوي المنفعة الكلية لنفس الكمية.

ويتضح من الجزء الأسفل من الشكل أعلاه أن قيمة المنفعة الحدّية قد تم تحديدها عند منتصف المسافة بين المستويات المختلفة للاستهلاك، نظرا لأن المنفعة الحدية تعرف بأنها عبارة عن التغير في المنفعة الكلية الناجم عن التغير في الاستهلاك بوحدة واحدة. كذلك يتضح من الجزء

الأعلى من الشكل أعلاه أن حد الإشباع(MUx = O) يتحقق عند زيادة استهلاك الفرد للسلعة x من 5 إلى 6 وحدات.

ويمكن توضيح كيفية اشتقاق منحنى المنفعة الحدّية(MUx) من منحنى المنفعة الكلية(TUx) هندسيا، كما في الشكل أدناه:



يتضح من الشكل أعلاه أن دالة المنفعة الكلية(TU) عبارة عن منحنى أملس أو مستمر. وأن المنفعة الحدّية عند أي نقطة واقعة على منحنى(TU) تتمثل بانحدار المماس لمنحنى(TU) عند تلك النقطة. وعلى ذلك، فإن انحدار منحنى(TU) أو المماس له عند النقطة A يكون مساويا للمقدار 6. وتناظر النقطة A النقطة A' الواقعة على منحنى المنفعة الحدّية، أي المنحنى(MU). وبالمثل يكون انحدار المنحنى(TU) عند

النقطة B أي المنفعة الحدّية، مساويا للمقدار 20 معبرا عنه بالنقطة 'B على المنحنى(MU). ونفس الشيء يقال عن النقاط C، D، E حيث عندها يكون انحدار منحنى(TU) مساويا لـــ 7، صفر، ـــ 4 على التوالي، معبرا عنها بالنقاط 'C، 'D، 'E على المنحنى(MU). وعند ربط النقاط 'O، 'A، 'B، 'C، 'D، 'E نحصل على منحنى) (MU) المناظر لمنحنى(TU).

ويمكن توضيح العلاقة بين منحنى(TU) ومنحنى(MU). ففي الشكل أعلاه يأخذ منحنى(TU) بالارتفاع الحاد من النقطة O إلى النقطة B، حيث تتزايد المنفعة الكلية بمعدلات متزايدة مؤدية إلى تزايد المنفعة الحدية أيضا. وعند النقطة B يكون انحدار منحنى(TU) في أقصاه، وبالتالي تكون المنفعة الحدّية في أعلاها، أي أن منحنى المنفعة الحدية يكون عند أعلى نقطة عليه، أي النقطة 'B. ويطلق على النقطة B بنقطة الانعكاس. وبعد النقطة B يأخذ المنحنى(TU) في الارتفاع التدريجي، أي أن المنفعة الكلية تتزايد بمعدلات متناقصة مؤدية إلى انخفاض المنفعة الحدّية. وعند النقطة D تبلغ المنفعة الكلية أقصاها حيث عندها يصبح انحدار منحنى(TU) مساويا للصفر مشارا إليه بالخط الأفقي المماس لأعلى نقطة عليه. وعندما تبلغ المنفعة الكلية أقصاها تكون المنفعة الحدّية صفرا، مشارا إليه بالنقطة 'D على المنحنى(MU). وبعد النقطة D تأخذ المنفعة الكلية بالتناقص فيبدأ المنحنى(TU) في الانخفاض. وعندما تتناقص المنفعة الكلية تصبح قيمة المنفعة الحدية سالبة.

ويتمثل سلوك المستهلك في العمل على ذلك الجزء من المنحنى(TU) الذي تأخذ عنده المنفعة الكلية في التزايد بمعدلات متناقصة، أي الجزء الواقع بين النقطتين: B، D، ويناظره على المنحنى(MU) الجزء الواقع بين النقطتين 'B،'D الذي يشير إلى تناقص المنفعة الحدّية ويكون موجب الميل.

تناقص المنفعة الحدّية

لنبدأ التحليل من الافتراض بوجود مستهلك يعتزم الحصول على السلع التي يحتاجها، وأنه يفكر في الحصول على كلّ منها بكميات مختلفة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مبدأ تناقص المنفعة الحدّية ينطبق على كل سلعة من هذه السلع. إذ كلما زادت الكمية التي يحصل عليها الفرد كلما قلّت أهمية الوحدات المستحصلة من تلك السلعة. وتعتبر هذه الظاهرة عامة لأنها توضح السلوك العام للبشر، ويشار إليها غالبا بقانون تناقص المنفعة الحدّية.

وحتى يكون قانون تناقص المنفعة الحدّية نافذ المفعول لابد من توفر بعض الشروط المتمثلة في النقاط الآتية:

1- لابد من تحديد وحدات السلعة، إذ لا يمكن أن يسري هذا القانون على زوج واحد من الأحذية بل يسري على أزواج منها.

2- يعتبر هذا القانون ساري المفعول على السلع الفردية Individual التي تطلب من قبل المستهلكين الذين يتمتعون بأذواق معينة، فإذا تغير ذوق المستهلك وأصبح راغبا في الحصول على مزيد من هذه السلع، عندئذ ستزداد المنفعة الحدّية لأي كمية من تلك السلعة.

3- يكون تناقص المنفعة الحدّية واضحا بالنسبة للكميات الكبرى من السلعة عندما يتم شراؤها بوحدات صغيرة كشراء البرتقال أسبوعيا، باوندات من اللحم أسبوعيا... الخ، حيث تتمتع هذه السلع بقدرتها على التجزئة. وهنا يطرح السؤال ماذا عن السلع غير القابلة للتجزئة التي يتم شراء وحدة واحدة منها مرة عبر فترات طويلة من الزمن كالسيارة، التلفزيون،...الخ. وماذا عن السلع التي تشترى مرة واحدة في العمر مثل كيكة الزواج.(4)

والإجابة عن مثل هذه الأسئلة هو أن ينظر إلى معظم السلع غير القابلة للتجزئة على أنها من سلع الاستهلاك الدائم التي تزود المستهلك بوحدات خدمية عبر فترات زمنية مقاسة بعدد الأميال المقطوعة بالسيارة، عدد ساعات الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون...الخ. هنا ينظر المستهلك الرشيد(5) إلى المنافع الحدّية المستحصلة من عدد الأميال التي تقطعها السيارة في كل سنة، وإلى المنافع الحدّية لعدد ساعات الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون في كل سنة...الخ. ونفس الشيء يقال عن باقي السلع غير القابلة للتجزئة.

لماذا تتناقص المنفعة الحدّية؟

هناك العديد من التفسيرات يعود البعض منها إلى اعتبارات نفسية ووظيفية Physiological. فتناول الكثير من وحدات السلعة يتسبب في حصول إشباع نفسي، أو أن الاستجابة إلى التكرار تتناقص عند المستهلك. وبالرغم من تمسك الاقتصاديين بهذه التفسيرات، فإنها تفتقر إلى عنصر التعميم، كما أن الحاجة إلى تقديم مثل هذا التفسير تكاد تكون قليلة. والتفسير الثاني لتناقص المنفعة الحدّية هو أنه إذا كان باستطاعة المستهلك الحصول على كل شيء مجانا فسيختار تلك الكميات من كل سلعة، التي عندها تصبح المنفعة الحدّية صفرا، أي أنه سيحقق أقصى منفعة كلية من كل سلعة. لذلك لابد من تناقص المنفعة الحدّية حتى تصبح صفرا، وإلاّ فسيكون بوسع المستهلك الذي يحصل على كل شيء مجانا الاستمرار في الحصول على كميات لا نهاية من كل شيء، وهو أمر غير مقبول. والتفسير الثالث والأفضل هو أن ينظر إلى كل سلعة على أنها ذات استعمالات متعددة وأن كل مستهلك يقوم بترتيب هذه الاستعمالات بنفسه. فعندما يكون باستطاعته الحصول على وحدة واحدة من السلعة، عندئذ

سيخصص هذه الوحدة لأهم الاستعمالات. وفي حالة حصوله على وحدتين فسيخصص الوحدة الثانية للاستعمال المهم الثاني، وهكذا. وعلى ضوء هذا التحليل يعود تناقص المنفعة الحدية إلى قلة أهمية الاستعمالات المتتالية للوحدات الإضافية من السلعة.

توازن المستهلك

يؤدي تناقص المنفعة الحدّية للسلعة إلى تحديد رغبة المستهلك في الحصول على كميات مختلفة من السلعة كما يؤدي حجم الدخل النقدي إلى تحديد منفعة الدولار الواحد.[6]

وعلى ضوء هذه المعلومات يحاول المستهلك تعظيم المنفعة التي يحصل عليها من إنفاقه للدخل. ويقال عن المستهلك إنه في حالة توازن عندما يتم له تحقيق هذا الهدف، أي عندما يحصل على إشباع متكافئ من أخر دولار لديه منفق على السلع المختلفة ويمكن التعبير عن توازن المستهلك بالصيغة التالية[7]:

$$\frac{MUX}{Px} = \frac{MUY}{PY} = \ldots$$

بشرط أن يكون: $PXQX + PYQY + \ldots = M$

حيث M: الدخل النقدي للفرد

ويمكن الاستعانة بالجدول أدناه لتوضيح كيفية وصول المستهلك إلى حالة التوازن:

المنفعة الحدية للسلعة(MUY)	المنفعة الحدّية للسلعة(MUx)	كمية(Q)
11	16	1
10	14	2
9	12	3
8	10	4
7	8	5
6	6	6
5	4	7
4	2	8

يفترض في الجدول أعـــلاه وجود سلعتين تتمثلان في Y،X، وأن سعر السلعةX = $2 (PX = $2) ، وسعر السلعةY = $1 (PY= $1)، كما يفترض أن دخل الفرد يساوي $12 عن كل فترة زمنية معينة. وأن المستهلك يقوم بإنفاق جميع دخله على شراء السلعتين Y،X.

يتضح من الجدول أعلاه أنه عند استمرار تناقص المنفعة الحدّية فإن أقصـى منفعة كلية مستحصلة من استهلاك السلعتين Y،X تتحقق عند قيام المستهلك بإنفاق دخله الكلي على شراء ثلاث وحدات من X و 6 وحدات منY. وفي هذه الحالة يحصل المستهلك على 93 وحدة من وحدات المنافع وهي عبارة عن مجموع المنافع الحدية المستحصلة من استلاك 3وحدات من X و 6 وحدات منY(16 14 12 11 10 9 8 7 6 = 93). وعند هذا المستوى من الاستهلاك يتحقق شرط توازن المستهلك كالآتي:

$$\frac{MUX}{Px} = \frac{MUY}{PY} = \longrightarrow \frac{12}{\$2} = \frac{6}{\$1} \quad (1)$$

$$PXQX + PYQY = M \text{ أو } \quad (\$2)(3) + (\$1)(6) = \$12 \quad (2)$$

وهذا معناه أن المنفعة الحدّية لآخر دولار منفـق على السلعـة X(6 من وحدات المنافع) تساوي المنفعة الحدّية لآخر دولار على السلعة Y. وأن كمية النقود المنفقة على السلعة X($6) زائدا كمية النقود المنفقة على السلعة Y($6) تساوي تماما مجموع الدخل النقدي للفرد($12). وهنا لابد من الإشارة إلى أنه إذا قام هذا المستهلك بإنفاق دخله بطريقة أخرى فسيحصل على منفعة كلية أقل.

هوامش ومراجع الفصل الثاني عشر

1- من الملاحظ أن المنفعة ذات صفة ذاتية وليست موضوعية Subjective not objective، إذ لا يستوجب بالسلعة أن تكون نافعة بالمفهوم الاعتيادي لكلمة نافعة. فقد تشبع السلعة حاجة تافهة في نظر البعض أو قد تكون غير أخلاقية.

2- يعتقد الاقتصاديون الذين يؤكدون على الأخذ بفكرة المنفعة الترتيبية بأن كميات المنفعة غير قابلة للقياس الكمي أصلا.

3- ملاحظة حول كلمة حدي: لقد مر على استخدام هذا المصطلح عدة عقود من الزمن لتحمل نفس المعنى دائما، أي أن الحدي هو عبارة عن التغير في الكلي. لكن هناك استخدام آخر لكلمة حدي، حيث تستخدم للتعبير عن الأشياء الدنيا أو الرديئة أو المشكوك في أمرها.

4- وعلى كل حال يجد الفرد نفسه مضطرا إلى القول بان قانون تناقص المنفعة الحدية يسري في الواقع على كيكة الزواج، لأنه يستوجب من التي ستتزوج وأمها أن يقررا، من بين القرارات الأخرى، حجم الكيكة التي ستشترى. فكلما كانت الكيكة كبيرة الحجم كلما زاد عدد القطع الممكن توزيعها على المدعوين. فانه كلما زاد عدد القطع، وعلى الأقل بعد الوصول إلى عدد معين، كلما قلت المنفعة لكل قطعة.

5- يمكن وصف السلوك الرشيدة بأنها تلك السلوك التي تقود إلى اتخاذ القرار الأمثل. ويتحقق القرار الأمثل عندما يحصل المستهلك على أقصى منفعة ممكنة. ويحصل المستهلك على الحد الأمثل عن طريق اختيار الطريقة المثلى وقيامه بالحسابات الدقيقة. ولا يقتصر مفهوم المستهلك الرشيد على الشخص الذي يتخذ القرار للوصول إلى الحد الأمثل، بل يمكن أن يتعداه إلى المدير العام في الشركة التجارية، أو الوكالة الحكومية، أو في المؤسسة التي لا تبغي تحقيق الربح، الذي يعمل للوصول إلى القرارات المثلى من خلال السلوك الرشيدة.

6- يسري قانون تناقص المنفعة الحدية على الدخل النقدي مثلما يسري على السلع والخدمات. وبالطبع يكون من الأفضل الحصول على 10000 دولار بدلا من 5000 دولار سنويا. والسؤال هنا، هل أهمية الدولار الواحد عندما يكون لدى المستهلك 10000 دولار كما هي عندما يكون لديه 5000 ؟ ففي حالة حصوله على 5000 دولار تكون المنفعة الحدية للنقود أعلى مما لو كان يحصل على

10000 دولار سنويا. فعند مستوى دخل 5000 دولار سنويا تصبح أهمية الدولار الواحد عنده أكبر، وعلى ذلك قد لا يقوم باستخدام التاكسي إلا عند الضرورة فقط. لكنه عند مستوى دخل 10000 دولار سنويا قد يصبح عنده استئجار التاكسي أمرا مألوفا. وعادة تتمثل المنفعة الحدية للنقود بمنفعة الدولار الواحد، فانه لبعض الأغراض قد يكون من الملائم النظر إلى النقود بوحدات أكبر كمائة دولار مثلا.

7- البرهان: على افتراض أن المستهلك يتناول سلعتين Y, X، وان سعريهما PY, PXعلى التوالي:. فإذا افترضنا ان المنفعة الحدية للدخل النقدي للمستهلك تساوي λ، عندئذ نحصل على:

$$1)\ MUX = \lambda PX$$

$$2)\ MUY = \lambda PY$$

وعند قسمة المعادلة رقم(1) على المعادلة رقم(2) نحصل على:

$$3)\ \frac{MUX}{MUY} = \frac{PX}{PY}$$

ومن ثم يمكن وضع المعادلة(3) بالصيغة التالية:

$$4)\ \frac{MUX}{PX} = \frac{MUY}{PY} = \lambda$$

حيث λ: المنفعة الحدية للنقود

يتضح من المعادلة(4) أن الدولار الأخير المنفق على السلعة X يعطي نفس المنفعة الحدية للدولار(λ) الأخير المنفق على السلعة Y.

13 المنفعة الترتيبية وتحليل السواء

مفهوم المنفعة الترتيبية

يقصد بالمنفعة الترتيبية افتراض قيام المستهلك بترتيب المنافع المستحصلة من تناوله لوحدات من سلعة معينة أو وضعها على شكل عمود. وهنا تختلف المنفعة الترتيبية عن المنفعة القياسية في عدم افتراض معرفة المستهلك بكميات المنافع المستحصلة.[1]

ويطلق عادة على تحليل المنفعة الترتيبية بتحليل منحنى السواء لأن منحنيات السواء تعتبر الوسيلة التحليلية الأساسية في هذه النظرية.[2].... ويقوم تحليل السواء على أساس الخيار بين المجموعات المعروضة أمام المستهلك. فإذا عرض عليه الخيار بين مجموعتين B،C فسيكون مترددا في الاختيار بينهما. طالما يستوي لديه الحصول على أيّ منهما.

وعلى ضوء هذا التحليل يمكن توضيح أذواق المستهلكين وفقا لفكرتي التفضيل والتفاضل في الاختيار. فإذا استطاع المستهلك الاختيار بين مجموعتين من السلع فسيقال عنه أنه يفضل أحد المجموعتين عن الأخرى أو أنه يفاضل بينهما. فالمستهلك إما أن يكون قادرا على القيام بعملية التفضيل أو أنه يكون مترددا في الاختيار بينهما. ففي ظل تحليل السواء لا يطرح السؤال حول مقدار تفضيل المستهلك. والإجابة عن مثل هذا السؤال موجودة في تحليل المنفعة القياسية. ففي ظل تحليل المنفعة الترتيبية يكتفي بالقول أن المستهلك يفضل المجموعة A على المجموعة B دون النظر إلى مقدار هذا التفضيل.

تعريف منحنيات السواء

حتى نتفهم منحنيات السواء يفضل البدء بجداول السواء. ويعرف جدول السواء بأنه عبارة عن قائمة من التراكيب المختلفة من سلعتين حيث يكون المستهلك مترددا في الاختيار بين هذه التراكيب المتعددة، فهو لا يفضل أيًا منها على الأخرى فأي مجموعة من هذه التراكيب تتساوى من حيث الأهمية مع المجموعة الأخرى عند المستهلك، وعلى ذلك فإن أيًا من هذه المجموعات تعود عليه بنفس الإشباع. وللتوضيح نستعين بالجدول التالي:

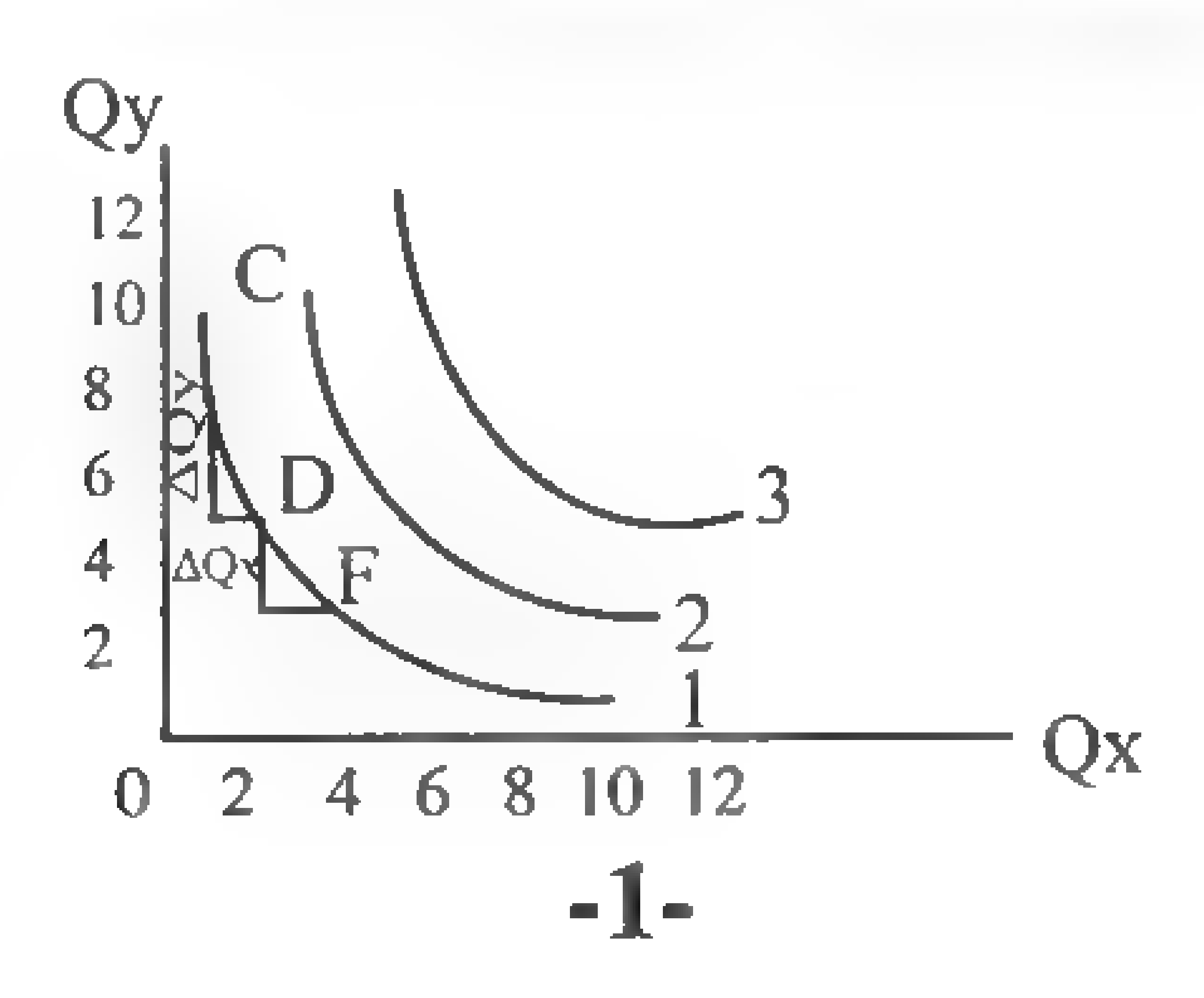
B		A	
Y	X	Y	X
0	12	0	10
1	10	1	7
2	8	2	5
4	6	4	4

يحتوي جدول السواء أعلاه على جدولين A، B يتضمن كل منهما وجود سلعتين X، Y.[3] وفي كل من الجدولين يواجه المستهلك تراكيب مختلفة من وحدات السلعتين X، Y. ففي الجدول A تتكون هذه التراكيب من عدة مجموعات من السلعتين، فهي تتمثل في المجموعات 10 وحدات من X ولا شيء(صفر) منY، 7 وحدات من X مع وحدة واحدة من Y... وهكذا. ونفس الشيء يقال عن الجدول B حيث كل مجموعة فيه تتساوى في الأهمية مع أي من المجموعات الأخرى. غير أن الجدولB يتضمن مجموعات تختلف من حيث الكمية عن المجموعات الواردة في الجدول A. فالجدول B يبدأ بالمجموعة 12 من X مع صفر من وحدات Y. وهذا معناه أن أيًا من المجموعات في الجدولB تفضل علي أيّ من المجموعات في الجدول A على افتراض أن المستهلك يفضل الأكثر على الأقل. ويمكن أن يحتوي جدول السواء أعلاه على أكثر من جدولين.

وتتمثل الخطوة الأخرى في الانتقال من جداول السواء إلى محنيات السواء. وهنا يتم التحول من موضوع الحساب إلي موضوع الهندسة،

حيث يتم استخدام المنحنيات الملساء.[4] وتعرف منحنيات السواء بأنها تلك المنحنيات التي تبين مجموعات مختلفة من سلعتين يتمثلان على سبيل المثال، بالسلعتين X، Y، وتكون هذه المجموعات ذات إشباع متكافئ، بحيث يكون المستهلك مترددا في الاختيار بين هذه المجموعات ذات الإشباع المتكافئ. ومن خواص منحنيات السواء أن منحنى السواء الذي يقع إلى الأعلى يعبر عن إشباع أكبر في حين يعبر المنحني الذي يقع إلى الأسفل عن إشباع أقل.

يتضمن الشكل أدناه توضيحا بيانيا للسواء،[5] إذ يحتوى على ثلاثة منحنيات للسواء تتمثل في كل من 1،2،3. فعند منحنى السواء رقم 1 يكون المستهلك مترددا في الاختيار بين النقطتين C، D الواقعتين عليه، لأن كلا منهما تعطي نفس الإشباع. فهو يحصل على إشباع واحد سواء تناول المجموعة 10 من Y مع وحدة واحدة من X معبرا عنها بالنقطة C أو أنه تناول المجموعة المكونة من 5 من Y مع 2 وحدة من X معبرا عنها بالنقطة D. كذالك يتضح من الشكل ـــ1ـــ أدناه:



-1-

أن المجموعات الواقعة على منحنى السواء رقم 2 تعبر عن إشباع أكبر من المجموعات الواقعة على منحنى السواء رقم 1. ونفس الشيء يقال عن المجموعات الواقعة على منحنى السواء رقم 3. فالمجموعات

الواقعة على منحنى السواء رقم 2 تعبر عن إشباع أقل من المجموعات الواقعة على منحنى السواء رقم 3.[6]

المعدّل الحدي للإحلال

يتخذ منحنى السواء الشكل المبين في الشكل أعلاه، حيث يكون منحدرا نحو الأسفل.[7] ويكون انحداره شديدا نسبيا عند البداية ومنبسطا عند النهاية ومحدبا نحو نقطة الأصل. ولتوضيح انحدار منحنى السواء نفترض أن المستهلك يتحرك إلى الأسفل على منحنى السواء رقم 1 في الشكل أعلاه. وهذا معناه أنه يتخلى عن وحدات من Y مقابل حصوله على وحدات من X، أي أنه يقوم باستبدال وحدات من Y بوحدات من X. فابتداء من أعلى المنحنى عندما يتحرك المستهلك إلى أسفل منحنى السواء رقم 1 فإنه بذلك يتخلى عن المقدار ΔQY من Y مقابل حصوله على المقدار ΔQX من X. ويعود السبب في مثل هذا التحرك إلى أن لدى المستهلك كميات أكبر من Y وكميات أقل من X، ولهذا السبب يكون راغبا في استبدال كمية أكبر من Y مقابل حصوله على كمية أقل من X، كما يتضح من منحنى السواء رقم 1 حيث المستقيم ΔQY أطول من المستقيم ΔQX. ولكن كلما انحدر المستهلك إلى الأسفل على منحنى السواء كلما تغيرت الكميات النسبية لكل من Y، X. إذ يتضح من منحنى السواء رقم 1 أن طول المستقيم ΔQX يبقى ثابتا. فإن أطوال المستقيمات ΔQY تصبح أقصر فأقصر كلما تحرك المستهلك إلى الأسفل على هذا المنحنى.

يتضح من هذا التحليل أنه عندما تقل وحدات السلعة Y عند المستهلك وتزداد وحدات السلعة X عنده، عندئذ يصبح مستعدا فقط لأن يضحي بالقليل من وحدات Y مقابل حصوله على نفس وحدات X وعلى

ذلك يصبح طول المستقيم ΔQY أقصر كلما تحرك المستهلك إلى الأسفل على منحنى السواء رقم 1.

ويطلق على معدل ما يتخلى عنه المستهلك من وحدات Y مقابل حصوله على وحدات من X اسم المعدل الحدّي للإحلال، ويشار إليه بالرمز MRSxy. فكلما تحرك المستهلك إلى الأسفل على منحنى السواء يصبح تنازله عن وحدات من Y أقل فأقل مقابل حصوله على وحدات محددة كمًّا من X، وعلى ذلك يكون المعدل الحدّي للإحلال متناقصا.[8] إذ يتضح من الشكل أعلاه أنه عند التحول من النقطة C إلى النقطة D على منحنى السواء رقم 1 يتنازل المستهلك عن 5 وحدات من Y مقابل حصوله على وحدة واحدة من X، أي أن MRSxy = 5، لكنه عند التحول من النقطة D إلى النقطة F تنخفض قيم MRSxy فتصبح مساوية لـ 2(MRSxy = 2).

ومعنى هذا أن المستهلك كلما تحرك على منحنى السواء نحو الأسفل أصبح تنازله عن وحدات من Y أقل فأقل مقابل حصوله على وحدة جديدة من X. وهذا هو المقصود بتناقص المعدل الحدّي للإحلال بين السلعتين X، Y. وتفسير هذا التناقص هو أن المستهلك بعد تنازله عن وحدات منY تقلّ عنده كمية Y فتزداد قيمتها عنده في حين أن حصوله على وحدات إضافية من X يؤدي إلى زيادة كمية X فتنخفض قيمتها عنده. وعلى ذلك فإن تنازله عن Y يصبح أقل فأقل مقابل استمرار حصوله على وحدة جديدة من X.

وصفوة القول، وكما يتضح من الشكل ـ1ـ أعلاه أن المعدل الحدّي للإحلال بين نقطتين على منحنى السواء ما هو إلاّ عبارة عن انحدار ذلك الجزء الواقع بين نقطتين على المنحنى. وعلى ذلك، فإن المعدل الحدّي للإحلال بين النقطتين C، D على منحنى السواء رقم 1 عبارة عن قيمة الانحدار المطلق(القيمة الموجبة) للجزء CD وتساوي 5.

خواص منحنيات السواء

حتى الآن تناول الشرح منحنى سواء واحد. فإنه عند استخدام خارطة السواء نحصل على توضيح كامل لتحليل سلوك المستهلك. وخارطة السواء عبارة عن مجموعة من منحنيات السواء يتضمنها شكل بياني واحد، كما في الشكل السابق حيث يتضمن ثلاثة منحنيات للسواء، وأن مجموع هذه المنحيات يكوّن خارطة سواء المستهلك. ويبين كل منحنى من هذه المنحنيات المجموعات المختلفة من السلعتين Y، X ذات الإشباع المتكافئ عند المستهلك، أي أن المنفعة المستحصلة من أيّ من هذه المجموعات الواقعة على نفس منحنى السواء تكون مساوية. وفي خارطة السواء يطلق على المنحنى الذي يقع إلى يمين المنحنى الآخر بالمنحنى الأعلى، وهو يعبر عن إشباع أكبر. ومعني هذا أن أي مجموعة تقع على منحنى السواء الأعلى تكون مفضلة على أي مجموعة تقع على منحنى السواء الأسفل، وعلى ذلك يصبح الاختلاف بين التفضيل والتفاضل متمثلا بين الانتقال على نفس منحنى السواء من جهة والتحول إلى منحنى سواء جديد من جهة أخرى. فالتفاضل يعني التردد في الاختيار المتمثل في التحرك إلى الأسفل على نفس منحنى السواء، أما التفضيل فيقصد به الانتقال كليا إلى الأعلى، أي الانتقال من منحنى سواء أسفل إلى منحنى سواء أعلى يتضمن حصول المستهلك على منفعة أكبر.

ومن خواص منحنيات السواء أنها:

1- ذات انحدار سالب

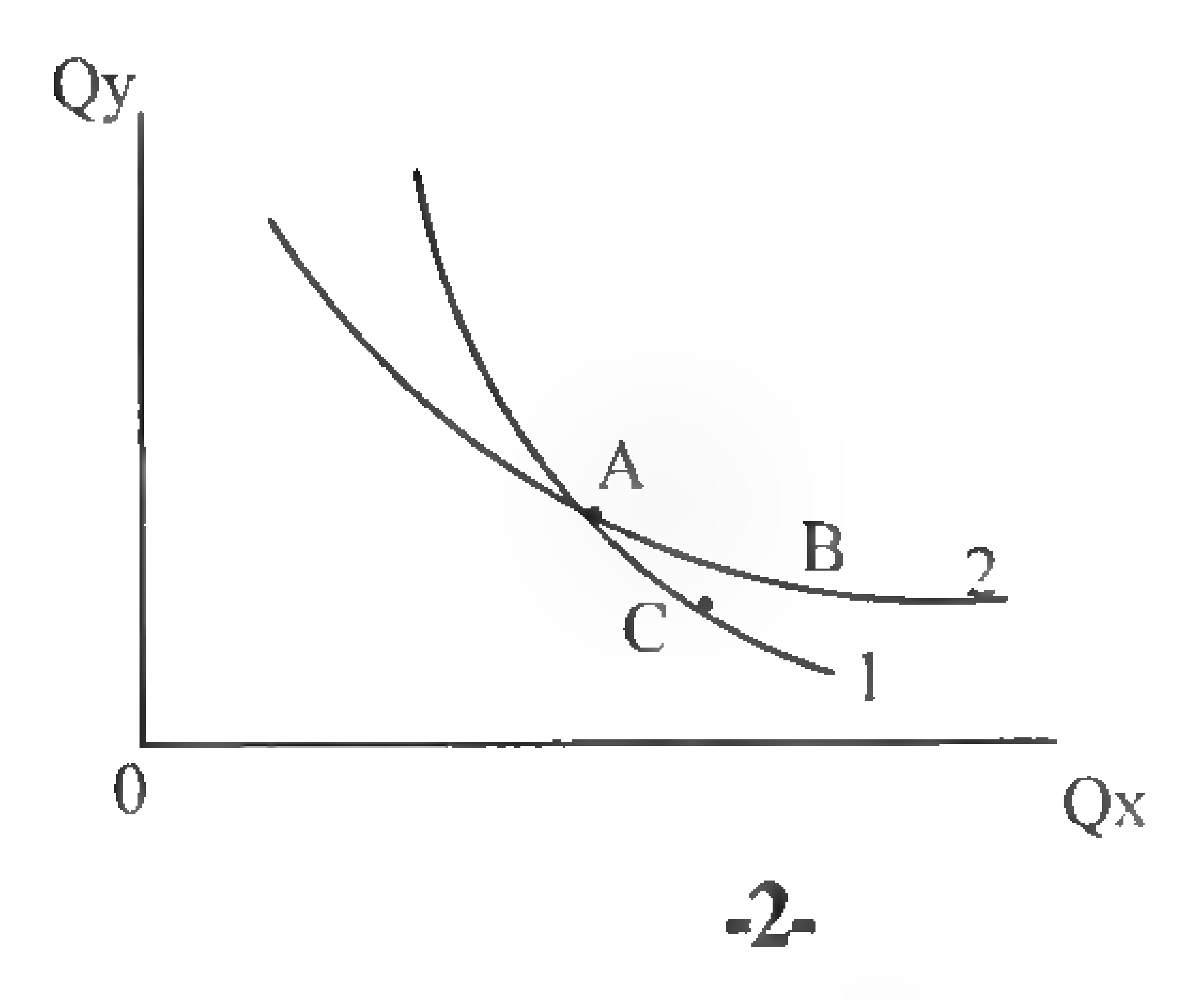
2- محدّبة نحو نقطة الأصل

3- لا تتقاطع ولا تلامس الواحدة الأخرى

وتفسير الانحدار السالب لمنحنى السواء هو أنه، حتى يتمكن المستهلك من تناول المزيد من وحدات السلعة X، لابد له من التنازل عن وحدات من السلعة Y لكي يبقى على نفس مستوى الإشباع.

أما كون منحنى السواء محدب نحو نقطة الأصل فيعود إلى تناقص المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين X، Y، مثلا. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى الفرق بين المعدل الحدي للإحلال بين(MRSxy) والمنفعة الحدّية للسلعة(X (MUX). فالمعدل الحدّي للإحلال بين X، Y يعبر عن رغبة المستهلك في التنازل عن وحدات من Y مقابل حصوله على وحدة إضافية من X حتى يبقى عند نفس المستوى من الإشباع، أي يبقى على نفس منحنى السواء. وبتعبير آخر أن:(ΔQY/ΔQX) - = MRSxy أما MUx فتعبر عن التغيير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة من X أي أن ΔTUX /ΔQX = MUX. ففي حالة MRSxy تتغير كمية كل من X، Y. أما بالنسبة إلى MUX فتتغير كمية X فقط، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة وتتضمنها كمية السلعة Y. وعلى ذلك فإن MRSxy تستخدم لقياس شيء يختلف عن الذي تقيسه MUX.

والخاصية المهمة الثالثة لمنحنيات السواء هي أنها لا تتقاطع. وقد تم استخدام كلمة عبور Transitive كمصطلح فني للتعبير عن ظاهرة عدم تقاطع منحنيات السواء. ويقصد بمصطلح عبور أنه إذا كان المستهلك يفضل A على B وفي نفس الوقت يفضل B على C، فهو بذلك يفضل Aعلى C أيضا. وبمفهوم آخر، إذا كان المستهلك يفاضل بين A، B وفي نفس الوقت بين B، C فإنه في هذه الحالة يفاضل بين A، C ويمكن الاستعانة بالشكل ـــ2ـــ أدناه للبرهنة على صحة عدم تقاطع منحنيات السواء:



-2-

يحتوي الشكل ــ2ــ أعلاه على منحنيين للسواء يتقاطعان عند النقطة A، ويتضمن المنحنى رقم 1 المجموعتين A، C ذات الإشباع المتكافئ، كما يتضمن المنحنى رقم 2 المجموعتين A، B ذات الإشباع المتكافئ أيضا. ويتضح من هذا الشكل أن المستهلك يفاضل بين المجموعتين A، B وفي نفس الوقت يفاضل بين المجموعتين A، C. وعلى ذلك فإنه لابد وأن يفاضل بين المجموعتين B، C لكن مثل هذه الاختيارات تعتبر غير منطقية،[9] طالما أن المجموعة B مفضلة على المجموعة C نظرا لاحتوائها على وحدات أكثر من X، Y. وعلى ضوء هذا التحليل لا يمكن القول أن المجموعة B ذات إشباع أكبر من المجموعة C وفي نفس الوقت القول إن المجموعتين B، C ذات إشباع واحد.

أشكال منحنيات السواء

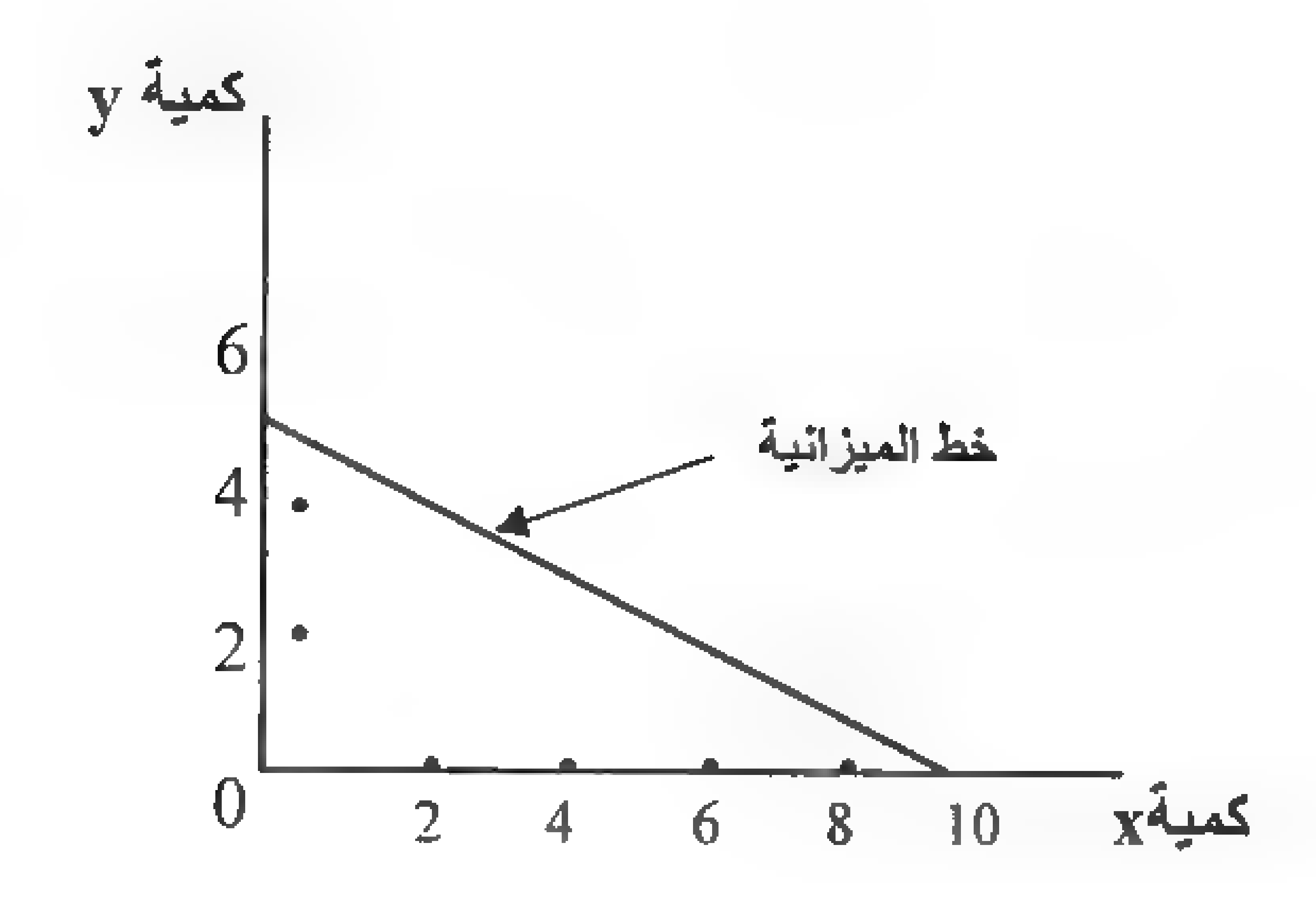
يشترط في منحنى السواء أن يكون محدّبا نحو نقطة الأصل، نظرا لتناقص المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين X، Y مثلا. فإنه يمكن ضمن هذا الشرط أن تتخذ منحنيات السواء أشكالا متعددة. ومثل هذا الاختلاف يعكس رغبة المستهلك الواحد تجاه المجموعات المختلفة من السلعتين. ولنأخذ على سبيل المثال سلعتين تعتبران بديلين قريبين جدا

تتمثلان في وحدات نقدية من فئة 10 سنتات ووحدات نقدية من فئة 5 سنتات. وتعتبران بدائل تامة عند معدل ثابت يساوي اثنين إلى واحد. ولكن عند افتراض وجود شخص ما يقوم باستعمال عدادات وقوف السيارات وأنه لهذا الغرض يحتاج إلى استعمال وحدات نقدية من فئة 10 سنتات وأنه يرغب دائما في الاحتفاظ على الأقل، بوحدتين نقديتين من فئة 10 سنتات. فبالنسبة لهذا الشخص لا تعتبر الوحدات النقدية من فئة 5 سنتات بدائل تامة للوحدات النقدية من فئة 10 سنتات وعلى ذلك لا يكون انحدار منحنى السواء لهذا الشخص بين الوحدات النقدية من فئة 10 سنتات وفئة 5 سنتات يساوى 2 إلى 1 بالضبط بل يكون انحداره أقل من هذه النسبة.

أما إذا كانت العلاقة بين سلعتين علاقة مكملة بنسبة ثابتة، ففي هذه الحالة تأخذ منحنيات السواء شكل محورين متعامدين بزاوية قائمة. ومثال ذلك الفردة اليمني والفردة اليسرى من زوج الحذاء إذ لا يمكن أن يكون المستهلك في حالة أفضل عند حصوله على وحدتين أو أكثر من الفردة اليمنى لزوج الحذاء طالما لا يمتلك إلا فردة يسرى واحدة منه. لكنه سيكون في حالة أفضل لو تمكن من الحصول على عدد اكبر من أزواج الأحذية، أي أنه يتحول إلى الشمال الشرقي من خارطة السواء.[10]

السـعر والميزانية

تتناول الخطوة التالية التعرف على أسعار السلع وميزانية المستهلك. فعند معرفة كل من الأسعار، ميزانية المستهلك، وذوق المستهلك يصبح في الإمكان تحديد مشتريات المستهلك، كما يتضح من الشكل ـ3ـ أدناه:



-3-

الشكل ـ3ـ أعلاه مبني على افتراض أن سعر الوحدة من السلعة X = 5$، و أن سعر الوحدة من السلعة Y = 10$، وأن دخل المستهلك = 50$. وعلى ضوء هذه الافتراضات تم الحصول على خط الميزانية(11) في الشكل أعلاه. أما كيفية الحصول عليه فهو أن نفترض أن المستهلك إذا قام بإنفاق جميع دخله البالغ 50$ على شراء وحدات من X فسيحصل على 10 وحدات من X، كما أنه يحصل على 5 وحدات من Y إذا أنفق جميع دخله على شراء وحدات من Y. وبربط النقطتين المتمثلتين في 10 من X على المحور الأفقي و5 من Y على المحور العمودي نحصل على خط الميزانية.

ويبين هذا الخط جميع الإمكانيات المتوفرة لإنفاق الدخل على السلعتين X، Y تبعا لأسعارهما. أي أن بإمكان المستهلك الحصول على 10 من X ولاشيء من Y، أو أن يحصل على 8 من X مع وحدة واحدة من Y، أو 4 من X مع 3 من Y..الخ.

كذلك يتضح من الشكل ـ3ـ أعلاه أن بإمكان المستهلك الحصول على أي كمية داخل المساحة المحددة بخط الميزانية لكنه في هذه الحالة لا يقوم بإنفاق جميع دخله على شراء السلعتين X، Y.(12)

يعبر خط الميزانية عن النسبة بين ثمن السلعتين، أي أنه يساوي سعر السلعة X مقسوما على سعر السلعة Y. وقد لا يبدو الأمر واضحا عند القارئ في البداية، لأن الانحدار عبارة عن الجزء العمودي مقسوما على الجزء الأفقي، فإن على القارئ أن يتذكر أنX،Y عبارة عن كميات طبيعية، ولهذا يمكن التعبير عن انحدار خط الميزانية بالصيغة التالية:

$$\text{الانحدار} = \frac{\text{كمية}Y}{\text{كمية}X} = \frac{\text{الدخل}}{\text{سعر}Y} \div \frac{\text{الدخل}}{\text{سعر}X} = \frac{\text{سعر }X}{\text{سعر}Y}$$

وعند التعويض بالأرقام نحصل على:

$$\text{الانحدار} = \frac{5}{10} = \frac{50}{10} \div \frac{50}{5} = \frac{5}{10}$$

فإذا كان سعر X مساويا سعر Y فسنحصل على كميات متساوية من السلعتين بنفس الدخل. وفي هذه الحالة تكون زاوية خط الميزانية مساوية لـ 45 درجة. وإذا كان سعر X أقل من سعر Y فتكون زاوية خط الميزانية أقل من 45 درجة. أما إذا كان سعر Y هو الأقل فستكون زاوية خط الميزانية أكبر من 45 درجة.

ويعتمد انحدار وموقع خط الميزانية على حجم الدخل وأسعار السلع. فزيادة الدخل تؤدي إلى انتقال خط الميزانية نحو جهة اليمين، كما يؤدي اختلاف أسعار السلع إلى تغير انحدار خط الميزانية.[13]

ويمكن استخدام الصيغ الرياضية للتعبير عن خط الميزانية. وهنا نفترض أن الدخل المعطى معبرا عنه بالحرف M وكذلك سعر كل من السلعتين X، Y معبرا عنهما بالرمزين PX، PY على التوالي. فعندما يقوم المستهلك الفرد بإنفاق جميع دخله على السلعة Y يحصل على:

$$\frac{M}{PY} = QYo \text{ عندما ، } QX = \text{صفر}$$

وإذا قام بإنفاق جميع دخله على السلعة X يحصل على:

$$QXo = \frac{M}{PX}$$ عندما ، QY = صفر

ويمكن التعبير عن انحدار خط الميزانية بمعيار سعر كل من X، Y كالآتي:

$$\text{(الانحدار) Slope} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{QYo}{QXo} = - \frac{M / PY}{M / PX}$$

$$= - \frac{M}{PY} \cdot \frac{PX}{M} = - \frac{PX}{PY}$$

المعادلة العامة للخط المستقيم تأخذ الصيغة التالية:

$$Y = a + bx$$

حيث يعبر a عن تقاطع الخط المستقيم للمحور Y، أي أن تقاطعY = a، أو قيمة Y عندما X = 0، ... وأن b تمثل انحدار الخط المستقيم.

فمن المعادلة $QYo = \frac{M}{PY}$ نحصل على: $a = M / PY$

ومن معادلة انحدار خط الميزانية، نحصل على: $b = - px / py$

وعلى ذلك فإن المعادلة العامة لخط الميزانية تكتب بالصيغة التالية:

$$QY = \frac{M}{PY} - \frac{PX}{PY} QX$$

وبضرب طرفي المعادلة في المقدار PY ومن ثم إعادة ترتيب متغيراتها نحصل على:

$$(PY)(QY) = \frac{M}{PY} - \frac{PX}{PY} Q X)$$

$$= PYQY = M - PXQX$$

وبتحويل الحد الأخير(PXQX -) إلى جهة اليسار، نحصل على:

$$PXQX + PYQY = M$$

ويمكن تطبيق هذه المعادلة على مثالنا السابق لإيجاد المعادلة الخاصة Specific equation بخط الميزانية. ففي مثالنا السابق،

$$a = M/PY = \frac{50}{10} = 5$$

وأن انحدار خط الميزانية $b = -px/py = -5/10$. وعلى هذا فإن المعادلة الخاصة بخط الميزانية في مثالنا السابق تتمثل بالمعادلة:

$$QY = 5 + 0,5\ QX$$

وبإحلال قيم مختلفة لكميةX (QX) في المعادلة أعلاه نحصل على القيم المناظرة لكميةY (QY). وعلى ذلك، فعنـدما تكـون 0 = QX تصبح QY = 5، وعندما QX = 2 تصبح QY = 4، وعندما 4 = QX تصبح QY = 3 وعندما QX = 10 تصبح QY = 0.

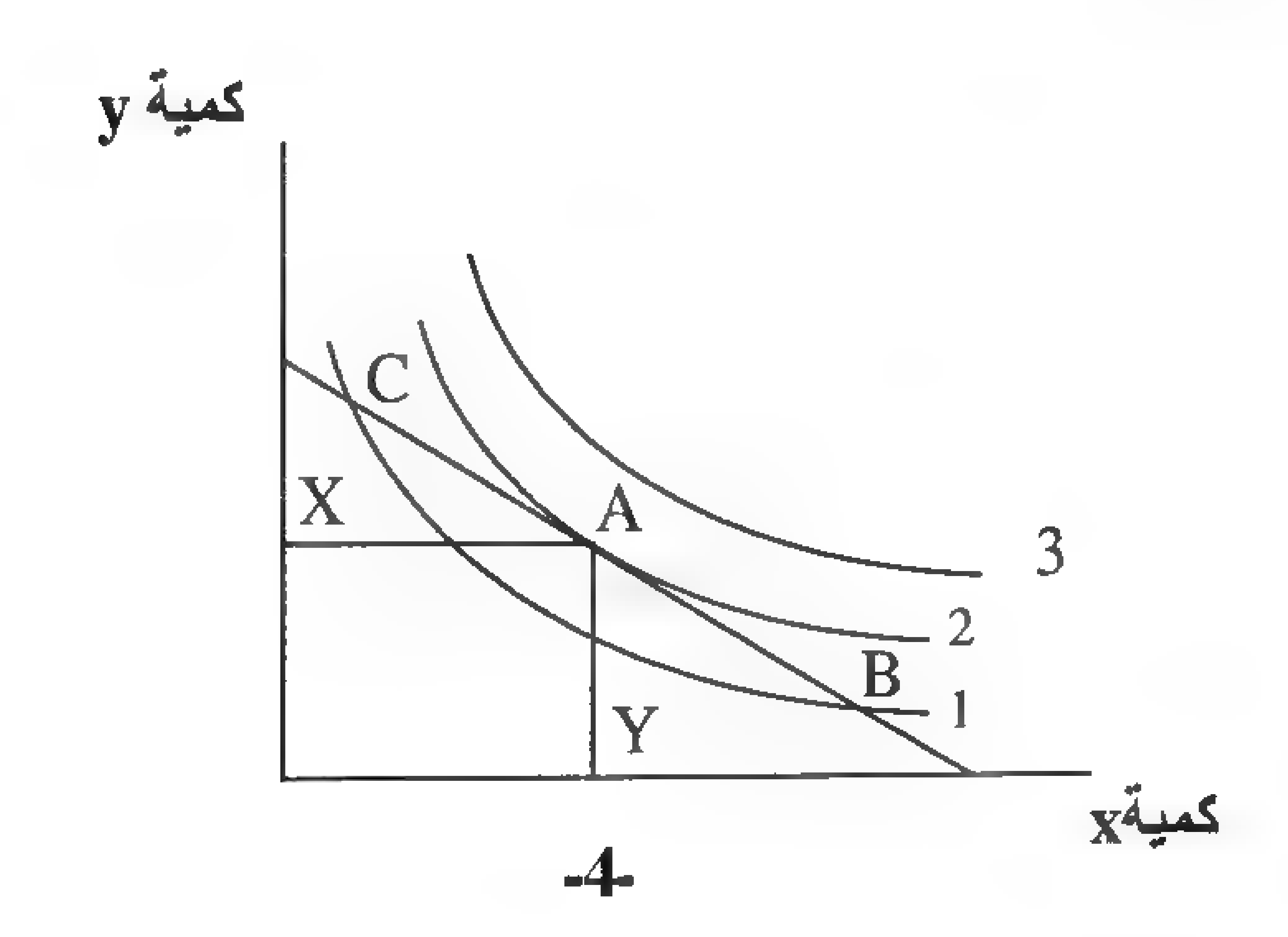
ويتمثل الأسلوب الآخر لكتابة المعادلة الخاصة بخط الميزانية في مثالنا أعلاه كالآتي:

$$(\$5)(QX) + (\$10)(QY) = \$50$$

وبإحلال كميات مختلفة من إحدى السلعتين في هذه المعادلة نحصل على الكميات المناظرة للسلعة الأخرى التي يمكن أن يحصل عليها المستهلك إذا أراد البقاء على نفس خط الميزانية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت QX = 2 فإن المستهلك سيتمكن من شراء 4 وحدات من Y إذا أراد البقاء على نفس خط الميزانية، أي أن ينفق جميع دخله البالغ 50$ على السلعتين X، Y.

توازن المستهلك

يحاول المستهلك شراء تلك الكميات من السلعتين X،Y التي يحصل من تناولهما على أكبر إشباع ممكن بحيث لا يرى بعد اختياره لتلك الكميات سببا في إجراء تغيرات جديدة على مشترياته منها. وفي هذه الحالة يقال عن المستهلك أنه في حالة توازن، كما يتضح من الشكل ـ4ـ أدناه:



-4-

يحتوي الشكل ــ4ــ أعلاه على خط الميزانية وثلاثة منحنيات للسواء. ويشير انحدار خط الميزانية إلى النسبة بين سعري السلعتين X،Y، كما يشير موقعه إلى حجم ميزانية المستهلك. ويتحقق توازن المستهلك عند النقطة A الواقعة على منحنى السواء رقم 2 حيث عندها يكون مماسا لخط الميزانية. وتتمثل الإمكانيات المادية لدى المستهلك بتلك المجموعات الواقعة على خط الميزانية، أو عند أي نقطة واقعة تحت خط الميزانية. وتعتبر المجموعة المتمثلة بالنقطة A أفضل هذه المجموعات عند المستهلك. فالمستهلك يحاول بلوغ أعلى منحنى سواء ممكن بدخله المحدود. ويتمثل هذا المنحنى بمنحنى السواء رقم 2 الذي يكون مماسا لخط الميزانية عند النقطة A. كما يتضح من الشكل أعلاه أنه في غير صالح المستهلك العمل عند النقطتين C، B الواقعتين علي منحنى السواء رقم 1 لأنهما لا يحققان أقصى منفعة كلية أو إشباع من دخله المحدود. فعند النقطة C يكون الانحدار المطلق لمنحنى السواء رقم 1 أكبر من الانحدار المطلق لخط الميزانية.[14] كما أنه عند النقطة B يكون الانحدار المطلق لمنحنى السواء رقم 1 أقل من الانحدار المطلق لخط الميزانية.[15] وعند التوازن يتساوى الانحدار المطلق لكل من منحنى السواء رقم 2 وخط الميزانية عند النقطة A، فبعد النقطة A إذا أراد المستهلك الحصول على القليل من X والكثير من Y منتقلا إلى النقطة C فسيكون على منحنى سواء أدنى، أي عند منحنى السواء رقم 1. أما إذا أراد المستهلك الحصول على مزيد من X وقليل من Y منتقلا إلى النقطة B فسيكون على نفس منحنى السواء الأدنى رقم 1. وبالطبع يرغب المستهلك في بلوغ أعلى منحنى سواء، مثل منحنى السواء رقم 3 لكنه لا يستطيع بلوغ هذا المنحنى نظرا لانخفاض الميزانية أو لارتفاع أسعار السلع أو بسبب الاثنين.

وعندما يتحقق توازن المستهلك يصبح أعلي منحنى سواء يمكن أن يصله المستهلك مماسا لخط الميزانية، وعندئذ يتساوى انحدار كل من منحنى السواء وخط الميزانية.

والسؤال هنا ما هو المعنى الاقتصادي لهذا الانحدار؟ يعبر انحدار منحنى السواء عن مقدار التغير في Y مقسوما على مقدار التغير في X، أي $\frac{\Delta Y}{\Delta X}$ ويطلق على هذا الانحدار بالمعدل الحدي للإحلال(MRSxy).
فعند افتراض أن التغير عبارة عن تحول بسيط نحو الأسفل على منحنى السواء، عندئذ يشير(MRSxy) إلى خسارة بسيطة في Y مقسومة على زيادة بسيطة في X.فإن منفعة الخسارة تساوى منفعة الزيادة وفقا لتعريف منحنى السواء. وعلى ذلك نحصل على الصيغة التالية:

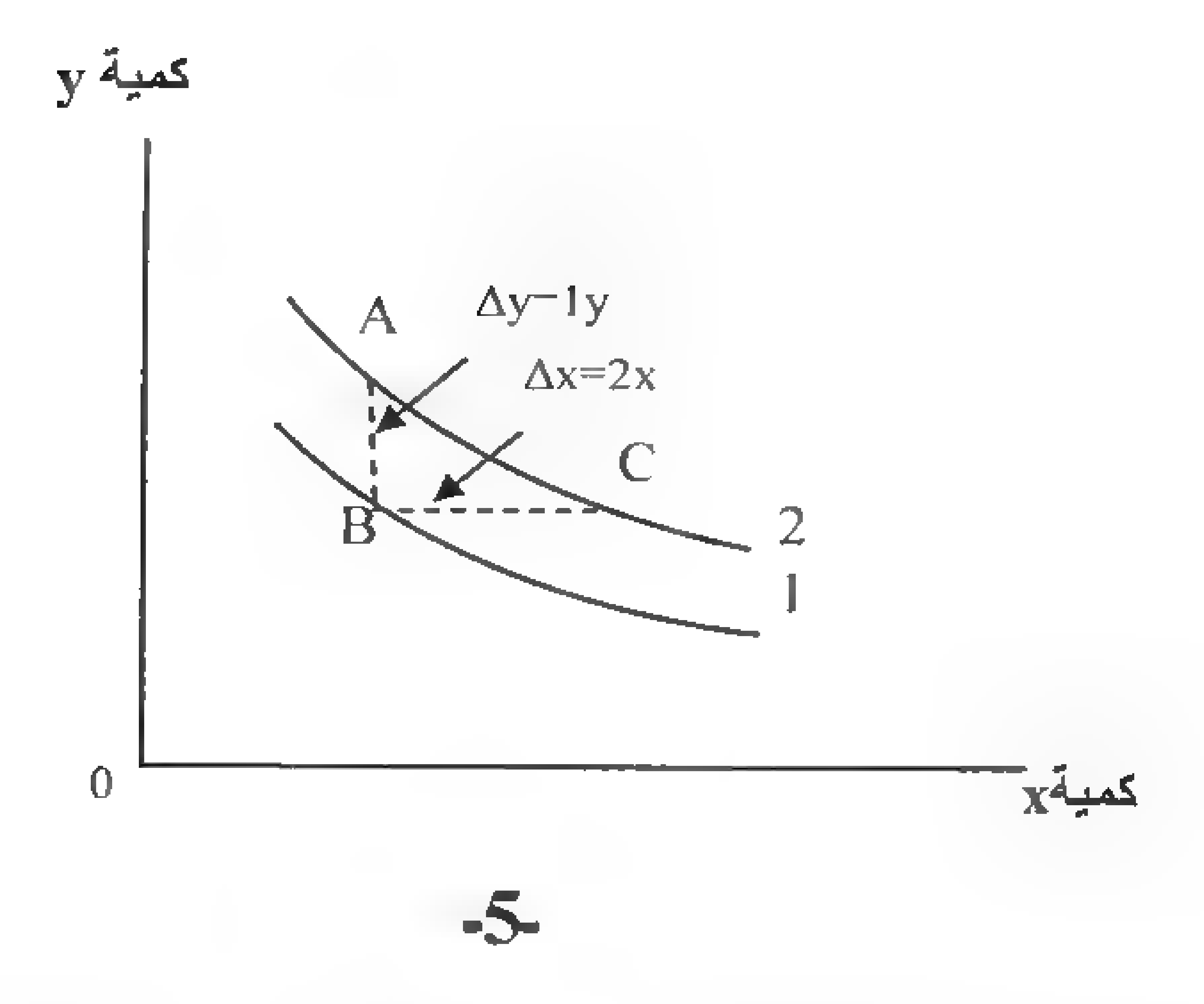
$$\Delta Y\ MUY = \Delta X.\ MUX$$

أي أن الخسارة في Y مضروبة في المنفعة الحدّية المستحصلة من Y تساوى الزيادة في X مضروبة في المنفعة الحدّية المستحصلة من X. وبإعادة ترتيب المتغيرات في الصيغة أعلاه نحصل على صيغة جديدة كالآتي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MUX}{MUY}$$

أي أن ميل المنحنى يساوى النسبة بين المنافع الحدية.[16]

ويمكن التعبير عن هذه الصيغة بيانيا، كما في الشكل ــ5ــ أدناه:



-5-

يتضح من الشكل ــ5ــ أعلاه انه عند النقطة A يكون ميل منحنى السواء رقم 2 مساويا للمقدار

$$\frac{Y1}{X2} = \frac{\Delta Y}{\Delta X}$$

وهذا معناه أن المستهلك عندما يتخلى عن وحدة من Y عند النقطة A فإنه بذالك يتحول إلى الأسفل فيكون عند النقطة B الواقعة على منحنى السواء رقم 1. وطالما أن منحنى السواء رقم 1 يقع إلى أسفل منحنى السواء رقم 2 فهذا يعني أن التحول من النقطة A.إلى النقطةB يحمل معه خسارة في المنفعة.

لكن هذه الخسارة تعوض عند تحول المستهلك إلى النقطة C على منحنى السواء رقم 2 حيث يحصل بالمقابل على وحدتين من. Xومعنى هذا أن المنفعة المضحى بها عند التخلي عن وحدة من Y ثم التعويض عنها مقابل حصول المستهلك على وحدتين من X أي أن المنفعة الحدية

من تناول وحدة واحدة من X تساوي نصف المنفعة الحدية المستحصلة من تناول وحدة واحدة من Y أو بتعبير آخر أن:

$$\frac{\text{المنفعة الحدّية من X}}{\text{المنفعة الحدية من Y}} = \frac{1}{2}$$

وهذا معناه أنه عندما يريد المستهلك الحصول على وحدتين من X لتعويضه عن وحدة من Y، ففي هذه الحالة تكون المنفعة الحدية للوحدة من X مساويا لنصف المنفعة الحدية للوحدة من. Yوعند نقطة التوازن يصبح ميل خط الميزانية مساويا النسبة بين السعرين، أي $\frac{\text{سعر X}}{\text{سعر Y}}$ وبعبارة أخرى أن:

$$MRSxy = \frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{MUX}{MUY} = \frac{PX}{PY}$$

وعلى ذلك فإن: $\frac{MUX}{PX} = \frac{MUY}{PY}$

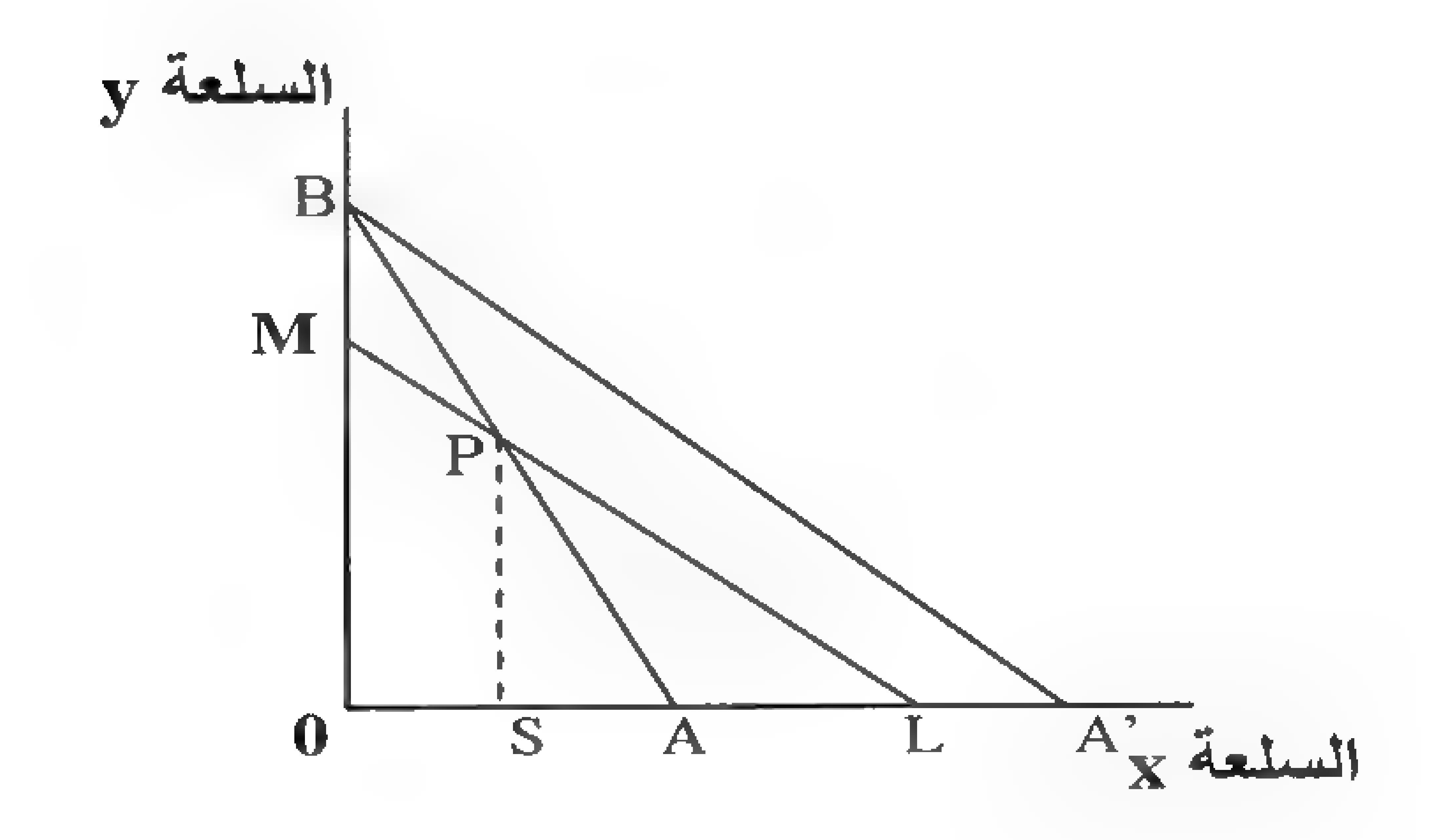
وهذا يعنى أنه عندما يكون المستهلك في حالة توازن يكون المعدل الحدي للإحلال مساويا للنسبة بين السعرين. وبعبارة أخرى تشير المعادلة الأخيرة إلى تساوي المنافع الحدية المستحصلة من آخر دولار منفق على أي من السلعتين.

نظرية التفضيل المستبان

في البنود السابقة أخذ بافتراض أن المستهلك يواجه دالة منفعة يستطيع عن طريقها القيام بالمفاضلة بين البدائل المختلفة المتاحة له. فإن نظرية التفضيل المسبتان تبين أنه يمكن استنباط دالة منفعة المستهلك من

اختياراته الملحوظة بين مختلف السلع.[17] وقد وضع الأستاذ ساملسون هذا الأسلوب البديل لخارطة سواء المستهلك الذي لا يتطلب من المستهلك أساسا أن يمدنا بأية معلومات عن نفسه، إذ يمكن من واقع تصرفات هذا المستهلك استنباط كل من وجود وطبيعة خارطة السواء المعبرة عن دالة المنفعة.[18]

تبين نظرية التفضيل المستبان أنه إذا شوهد المستهلك وهو يقدم بشراء المزيد من سلعة معينة عند ازدياد دخله، مع افتراض ثبات سعر هذه السلعة، فإن سلوكه هذا يعني أنه سيقوم بشراء المزيد من هذه السلعة عند انخفاض سعرها، عند افتراض ثبات دخله، طالما يمكن أن يفسر انخفاض السعر على أنه يمثل زيادة في دخله الحقيقي.[19] ويمكن التعبير عن هذا الكلام بيانيا، كما في الشكل ـ6ـ أدناه:



-6-

من الشكل ــ6ــ أعلاه يتبين لنا أن المستهلك يفضل المجموعة P من السلعتين X، Y، عند ثبات كل من دخله وأسعار السلعتين.[20] إذ كان في إمكان المستهلك اختيار أي مجموعة من المجموعات الواقعة ضمن المثلث OAB، غير أنه رفضها جميعا ما عدا المجموعة P.

والآن لنفترض انخفاض سعر السلعة X، ومن ثم انتقال خط الثمن إلى جهة اليمين مشيرا إلى اتساع مجال اختيار المستهلك، وبذلك يصبح في إمكانه التحرك بحدود مساحة المثلث OA'B وهو أكبر من المثلث OAB وطالما سبق له القيام برفض اختيار بعض المجموعات، لذلك فإن مجال اختياره سيقع ضمن المثلثABÁ.

وقبل القيام بتحديد اختياره للمجموعة المفضلة لديه بعد انخفاض سعر السلعة X، نقوم أولا بتخفيض دخل المستهلك إلى ذلك المستوى من الدخل الذي يمكنه من الحصول على المجموعة المفضلة لديه قبل انخفاض السعر، أي المجموعة P، مع الحفاظ على الأسعار النسبية الجديدة. ومن أجل ذلك نقوم برسم خط ثمن مواز لخط الثمن الجديد BÁ مارا بالنقطة P، متمثلا بخط الثمن LM في الشكل أعلاه. وهنا يثار السؤال ما هي المجموعة التي سيختارها المستهلك بعد تغيير الأسعار النسبية بين السلعتين X، Y؟ طالما تبين لنا أن المستهلك سبق وأن رفض اختيار المجموعات الواقعة على الجزء MP من خط الثمن LM لأنها أقل تفضيلا من المجموعة P، لذلك فإنه سيقوم باختيار مجموعة تقع على الجزء PL من نفس خط الثمن، وستتمثل بتلك المجموعة التي تتضمن قيامه بشراء المزيد من السلعة X بعد انخفاض سعرها، أو أنه سيستمر في اختياره للمجموعة P.

استخدام نظرية التفضيل المستبان لإثبات سالبية ميل منحنى الطلب

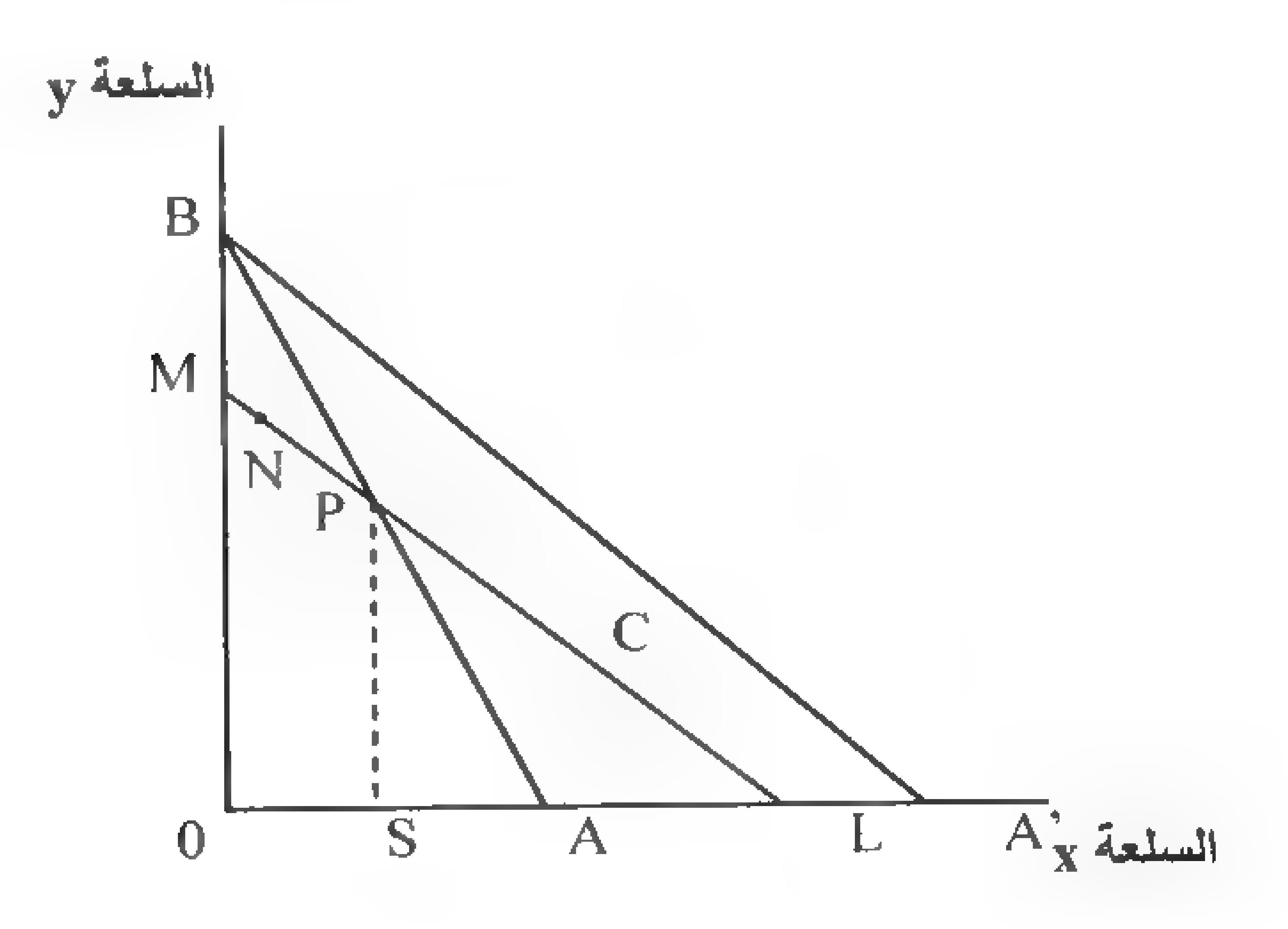
عندما ينظر إلى أثر الإحلال دون أثر الدخل، ففي هذه الحالة لا يقوم المستهلك بتقليل مشترياته من السلعة التي انخفض سعرها، أي أن

أثر الإحلال غير موجب .Non positiveويستفاد من مفهوم غير موجب لمعرفة حالة الطلب عند تغيير السعر طالما أن السعر والكمية المطلوبة يتحركان في الاتجاه المعاكس، أي أن التغيير في الكمية ينجم عن التغيير في السعر، كما في الحالتين أدناه:

1- **حالة انخفاض السعر:** حيث يكون التغيير في السعر سالبا والتغيير في الكمية المطلوبة موجبا أو مساويا للصفر. وبهذا يصبح أثر الإحلال سالبا أو صفرا(غير موجب). طالما أنه عبارة عن حاصل ضرب سالب في موجب أو في صفر.

2- **حالة ارتفاع السعر:** حيث يكون التغيير في السعر موجبا والتغيير في الكمية سالبا أو مساويا للصفر. وبهذا يصبح أثر الإحلال سالبا أو صفرا(غير موجب).

ويمكن استخدام نظرية التفضيل المستبان للبرهنة على أن منحنى الطلب عند الأخذ بأثر الإحلال مع استبعاد أثر الدخل، سالب الميل، كما في الشكل ـ7ـ أدناه:



-7-

في الشكل ـ7ـ أعلاه، النقطة P تمثل مجموعة السلع المشتراة قبل انخفاض سعر السلعة X . كما يتضح من هذا الشكل أن انحدار خط الثمن ML المار بالنقطة P يكون أقل انحدارا من خط الثمن BA بعد انخفاض سعر السلعة X، وذلك لانخفاض سعرها.

وحتى نتمكن من إثبات أن نقطة التوازن الجديدة الواقعة على خط الثمن ML، في حالة اختلافها عن النقطة P، لابد وأن تتمثل بنقطة واقعة إلى يمين النقطة P مثل النقطة C، نقوم بأخذ نقطة واقعة على يسار النقطة P على خط الثمن ML مثل النقطة N. وطالما سبق أن تبين لنا أن المجموعات الواقعة على يسار P على خط الثمن BL أقل تفضيلا من المجموعة P، كما أن المجموعات الواقعة أسفل خط الثمن BL تمثل كمية أقل من السلعتين، لذلك لا يمكن للمستهلك اختيار المجموعة N. أما إذا قام المستهلك باختيار المجموعة N فيتبين لنا أنه يفضل N على P، وفي نفس الوقت يفضل P على N. وهذا بالطبع تستبعده نظرية التفضيل المستبان.[21] وعلى ذلك لا يمكن اختيار أي نقطة على خط الثمن ML واقعة على يسار النقطة P مثل النقطة N عند انخفاض سعر السلعة X.

هوامش ومراجع الفصل الثالث عشر

1- في الثلاثينات من القرن الماضي أظهر الاقتصادي هيكس وآخرون الكثير من الاختلاف بين المنفعة الترتيبية والمنفعة القياسية. لكن التفكير الذي ساد خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تضييق(فجوة) الاختلاف بينهما. وعلى سبيل المثال، يواجه المستهلكون في الغالب صعوبة عند قيامهم بعملية الاختيار. فالمستهلك على سبيل الفرض، يفضل A على B وأنه يفضل B على C لكن عملية تفضيله للسلعة A على B تكون أصعب من تفضيله للسلعة B على C ومن ثم يمكن القول بأن الاختلاف في المنفعة القياسية بين أقل من الاختلاف بين B, A أقل من الاختلاف بين B, C. كما أن المستهلك في بعض الأحيان يكون غير منطقي في عملية تفضيله للسلع. وعلى سبيل الفرض يفضل المستهلك A على B بمقدار 10% من الوقت، لكنه يفضل B على C بمقدار 90% من الوقت. وهنا أيضا يمكن القول بأن الاختلاف في المنفعة القياسية بين B, A أقل مما هو عليه بين C, B.

2- لم يكن منحنى السواء بالشيء الجديد، فقد ابتكر وجوده الاقتصادي الانكليزي ف.ي.إيجورث Edgwrith في نهاية القرن التاسع عشر، وقد تم نقل تحليل منحنى السواء إلى القارة الأوربية عندما أخذ باستخدامه الاقتصادي فريدو باريتو Fredo parato وانتقل استخدامه إلى العالم المتكلم بالانكليزية في الثلاثينات من هذا القرن حين أطلق كل من جي.ر.هيكس J.R. Hicks والاقتصادي ر.ج.ألين R.G. Allen نيران بنادقهما على المنفعة القياسية. إذ اعتقد كل منهما أنه من الضروري بناء نظرية جديدة لسلوك المستهلك تقوم على أساس المنفعة الترتيبية. فانتشر رأيهما وحل تحليل السواء على المنفعة الحدية المتناقصة.

3- يعود السبب في اختيار سلعتين Y, X حتى يصبح في الإمكان التعبير عن متغيرين في شكل بياني ذي محورين. في حين يتطلب التحليل لأكثر من متغيرين استخدام رياضيات عالية.

4- يقصد بالمنحنى الأملس أن تكون السلعة موضوعة البحث قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة جدا.

5- من الملاحظ أن هذا الشكل لا يشبه الأشكال البيانية في الفصول السابقة. ففي تلك الأشكال يقاس السعر أو المنفعة على المحور العمودي وتقاس الكمية على المحور الأفقي. لكن في شكل السواء تقاس الكمية على المحورين، حيث تقاس على المحور الأفقي الوحدات الطبيعية من السلعة X وعلى المحور العمودي تقاس الوحدات الطبيعية من السلعة Y. وعلى ذلك فان أي نقطة تقع ضمن مجال السواء تعبر عن مجموعة من السلعتين Y, X .

6- يجب ملاحظة أن منحنيات السواء لا تعبر عن كمية مطلقة من المنفعة التي يحصل عليها المستهلك كما في نظرية المنفعة الحدية، بل مجرد أنها تشير إلى ترتيب تفضيلات المستهلك.

7- لا خطورة من النظر إلى المستهلك صعودا أو نزولا على نفس منحنى السواء، طالما أنه سيحصل على نفس مستوى الإشباع عند أي نقطة على منحنى السواء.

8- كذلك يكون المعدل الحدي للإحلال متناقصا عند التحرك من الأسفل إلى الأعلى على منحنى السواء، لأن المستهلك في هذه الحالة يكون راغبا في التخلي عن كميات متناقصة من X مقابل حصوله على كميات محددة من Y .

9- يمكن أن يعبر الشكل 2 عن اختيارات منطقية إذا افترض وجود المنحنين في فترتين مختلفتين من الزمن، حيث تكون تفضيلات المستهلك قد تغيرت خلال الفترتين. وفي هذه الحالة يعبر الانتقال من المنحنى رقم 1 إلى المنحنى رقم 2 عن زيادة رغبة المستهلك في الحصول على وحدات أكبر من Y. ففي الفترة الثانية يصبح المنحنى رقم 2 أقل انحدارا نظرا لتغير رغبة المستهلك واستعداده لاستبدال وحدات أقل من Y بوحدات أكبر من X.

10- في الغالب ترسم خارطة السواء بحيث تكون منحنيات السواء متوازية الواحد للآخر. لكن حالة توازي منحنيات السواء لا تعبر عن أي أهمية اقتصادية. إذ يمكن أن يتغير الشكل العام لمنحنى السواء في الأماكن المختلفة لخارطة السواء، طالما يمكن أن تتغير العلاقة بين السلعتين تبعا للكميات المتوفرة منهما. فعندما تصبح الكميات المتوفرة منهما كبيرة تصبح العلاقة بينهما غير ما هي عليه عند توفر كميات قليلة منهما.

11- المصطلحات العلمية لخط الميزانية غير محددة. فهو يعرف أيضا بخط الميزانية، خط الثمن، خط إمكانية الاستهلاك، خط النفقات، خط سعر الدخل.

12- مما هو جدير بالذكر أن خط الميزانية يبين فقط الكميات الطبيعية من السلعتين Y, X. أما الأسعار والدخل فتتمثلان بشكل غير مباشر من خلال الكميات المحددة على المحورين لكل منY, X. ويعبر خط الميزانية عن حدود إمكانية المستهلك للحصول على السلعتين Y, X.

13- قد يكون من الأوفق، في بعض الحالات، أن يعبر المحور الأفقي عن كميات السلعة، والمحور العمودي عن مقدار الدخل النقدي. ومن ثم تتمثل X بالسلعة وتتمثلY بالدخل النقدي. وعندئذ تصبح المقارنة بين سلعة واحدة، أي السلعة X مع جميع السلع الأخرى التي تتمثل بالدخل النقديY.

14- ينظر هنا إلى القيمة المطلقة للميل، أي لا تؤخذ بنظر الاعتبار العلاقة السالبة لميل منحنى السواء. ويعتبر مثل هذا العمل أمرا اعتياديا في التحليل الاقتصادي.

15- يعبر منحنى السواء عن السلوك الذي يرغب المستهلك نهجه في السوق، في حين يعبر خط الميزانية عن السلوك الواجب إتباعه من قبل المستهلك في السوق.

16- قد يكون أكثر دقة القول بأن الانحدار يساوي معكوس نسب المنافع الحدية لكل منهما.

17- هندسون وكواندت: نظرية اقتصاد الوحدة، أسلوب رياضي، دار ماكجروهيل للنشر،1980، الطبعة العربية، 1983، ترجمة الدكتور متوكل عباس مهلهل، ص 68.

18- الدكتورة هناء خير الدين: الاقتصاد الرياضي، دار الجامعات المصرية 1979، ص178.

19- J. Mc Cormick. P. D.KITCHIN, G. P. MARSHLL, A. A. SAMPSON, R.SEDGWICK INTRODUCING ECONOMICS, PENGUIN MODERN ECONOMICS TEXTS, 2nd edition,1977.pp-198-200

20- عند قيام المستهلك باختيار مجموعة وليس أي من المجموعات البديلة بالرغم من إن أي من تلك المجموعات ليست أغلى من المجموعة التي اختارها، ففي هذه الحالة نقول أنه قد تبين لنا أن المجموعة المعينة تفضل على غيرها، أو أنه قد تبين لنا أن المجموعات الأخرى أقل تفضيلا من تلك المجموعة.

21- تقوم نظرية التفضيل المستبان على افتراض أن المستهلك لن يسلك سلوكا متناقضا بحيث يتبين مثلا أن المجموعة N تفضل على المجموعة P، ثم يتبين أن المجموعةP أفضل من المجموعةN. فيشترط أن يعمل اختياراته بطريقة موضوعية ومنطقية.

14 نظـريـــة الإنتـــاج

مفهوم الإنتاج

يقصد بالإنتاج عملية تحويل المدخلات Imputs إلى مخرجات Outputs، أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشترى من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها.[1] ومن الملاحظ أن التعبيرين المدخلات وعوامل الإنتاج يحملان معنى واحدا. وفي كثير من الحالات يستخدمان كمرادفين الواحد للآخر. رغم أن المدخلات ذات مفهوم أوسع من مفهوم عوامل الإنتاج. فالمدخلات تشتمل على جميع الأشياء التي تقوم المؤسسة بشرائها، أما عوامل الإنتاج فتشتمل عادة على كل من عنصر العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم. كذلك ينظر إلى مصطلحات الخدمات الإنتاجية على أنها مرادفا لمصطلح عوامل الإنتاج.

دالة الإنتاج

تطلق دالة الإنتاج على العلاقة بين المدخلات والمخرجات عند المؤسسة. ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج لمشروع يقوم بإنتاج 100 كرسي خشبي كل ثماني ساعات عمل بأنها عبارة عن أقل الكميات المستخدمة من العمل المبذول في ذلك الوقت، الخشب، الصمغ، نفقات تصليح وصيانة الماكينات والمباني، استهلاك الماكينات والمباني في تلك الفترة من الزمن، نفقات الماء والكهرباء...الخ المطلوبة لإنتاج 100 كرسي أو أن يعبر عن دالة الإنتاج لنفس المشروع بأنها عبارة عن أكبر عدد من الكراسي التي يمكن إنتاجها بكميات معينة من العمل، الخشب، الصمغ، نفقات الصيانة والتصليح... وباختصار تعرف دالة الإنتاج بأنها عبارة عن المدخلات التي ينجم عن استخدامها مخرجات خلال فترة زمنية معينة.

ولكل مؤسسة هناك دالة إنتاج خاصة بها يتحدد شكلها بالظروف الفنية للإنتاج.[2] وهنا نلاحظ أن التطور التكنولوجي يقود إلى خلق دالة إنتاج جديدة من شأنها تحقيق كمية أكبر من الإنتاج باستخدام نفس كمية المدخلات. أو أن تؤدي الدالة الجديدة إلى تحقيق نفس كمية الإنتاج باستخدام كمية أقل من المدخلات.

هناك العديد من دوال الإنتاج. وتعتبر دالة إنتاج كوب دولكس[3] من الدوال المشهورة، إذ يؤخذ بتطبيقها على المشاريع الصناعية. وتتضمن دالة كوب دوكلس المدخلات من العمل ورأس المال وتبين أن العمل يساهم في تحقيق ثلاثة أرباع الزيادة الحاصلة في الإنتاج، في حين تبلغ مساهمة رأس المال بحوالي الربع. ومن الملاحظ أنه بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت الرغبة لدى الاقتصاديين في استخدام دالة كوب دوكلس نظرا لبساطتها، ولتوفر الإمكانيات العديدة لاستخدامها، وبسبب إمكانية الحصول على نتائج إحصائية جيدة عند استخدامها.

ويمكن التعبير رياضيا عن دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$q = F(a, b, c, \ldots)$$

حيث q: كمية الإنتاج

c, b, a: المدخلات

وقد لا يتطلب توضيح خواص دوال الإنتاج استخدام أكثر من متغيرين، وفي هذه الحالة يتم إعادة كتابة الدالة أعلاه بالشكل التالي:

$$q = F(a , b)$$

حيث a: العمل

b: رأس المال

فعند ثبات رأس المال مع تغير كمية العمل نحصل على الإنتاجية الحدّية للعمل كمشتقة جزئية كالآتي:

$$\frac{dq}{da} = F\,a(a\,,\,b)$$

فإذا تم التعبير عن دالة الإنتاج بالآتي:

$$q = 10\,a - a^2 + ab$$

عندئذ نحصل على الإنتاجية الحدية للعمل(a) كالآتي:

$$\frac{dq}{da} = 10 - 2a + b$$

فإذا كانت a = 3، b = 6، عندئذ الإنتاجية الحدية للعمل تساوي 10.

أما دالة إنتاج كوب دولكس فتأخذ الشكل التالي: $Q = KL^{\alpha}C\ (1\text{-}\alpha)$

حيث: $K > O$

وأن: $O < \alpha < 1$

في دالة كوب دولكس أعلاه يشار إلى كمية الإنتاج بالحرف Q وإلى العمل بالحرف L وإلى كمية رأس المال بالحرف C. أما الحرف K والحرف α. فهي عبارة عن ثوابت موجبة. وتعتبر دالة إنتاج كوب دولكس دالة خطية موجبة.

والآن لنفترض زيادة كل من كمية العمل وكمية رأس المال بنفس النسبة، وليعبر عن L بالمقدار gL وعن C بالمقدار gC. (4) عندئذ تأخذ دالة إنتاج كوب دولكس الشكل التالي:

$$K(gL)^{\alpha}(gC)^{1-\alpha} = g_g{}^{\alpha}(1\text{-}\alpha)\ KL^{\alpha}\ C^{1-\alpha} = gKL^{\alpha}\ C^{1-\alpha} = gQ$$

وعلى ذلك فإن الإنتاج يزداد بنفس النسبة، وهذا معناه ثبات غلة الحجم.

ومن الملاحظ أن النظرية الاقتصادية تأخذ بنوعين من العلاقات بين المدخلات والمخرجات في دوال الإنتاج. الأولى عندما تكون كميات بعض المدخلات ثابتة في حين تكون كميات المدخلات الأخرى متغيرة. والثانية عندما تكون جميع المدخلات متغيرة.

الإنتاج عند توفر عامل إنتاجي متغير واحد

وهنا نتناول دالة إنتاج مؤسسة على افتراض أنها تتضمن كميات ثابتة من جميع المدخلات ماعدا واحد منها. ولنفترض أن العامل الثابت يتمثل بعنصر الأرض وأن العامل المتغير يتمثل بعنصر العمل.(5) فإذا أرادت المؤسسة زيادة إنتاجها في الأمد القصير فستقوم باستخدام المزيد من وحدات العمل. وسيؤدي استخدامها للمزيد من وحدات العمل إلى تغيير النسب بين العامل الثابت والعامل المتغير. ويطلق على هذه العلاقة بين العامل الثابت والعامل المتغير اسم قانون النسب المتغيرة أو قانون الغلة المتناقصة. ويعرف قانون النسب المتغيرة بالشكل التالي: عند إضافة وحدات متتالية من العامل المتغير إلى العامل الثابت فإن الإنتاج الكلي من السلعة يزداد بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات ثابتة، ومن ثم بمعدلات متناقصة، بعد الوصول إلى حد معين. وهنا نلاحظ أن الإنتاج الكلي يتزايد ولا يتناقص. فالذي يتناقص هو حجم الزيادات في الإنتاج الكلي. وعلى ذلك فإن قانون الغلة المتناقصة(الحدية) يشبه تماما قانون تناقص المنفعة الحدية. ففي كلتا الحالتين يأخذ الكلي في التزايد، ولكن بنسب متناقصة.

ويمكن الاستعانة بالجدول أدناه لتوضيح قانون الغلّة المتناقصة:

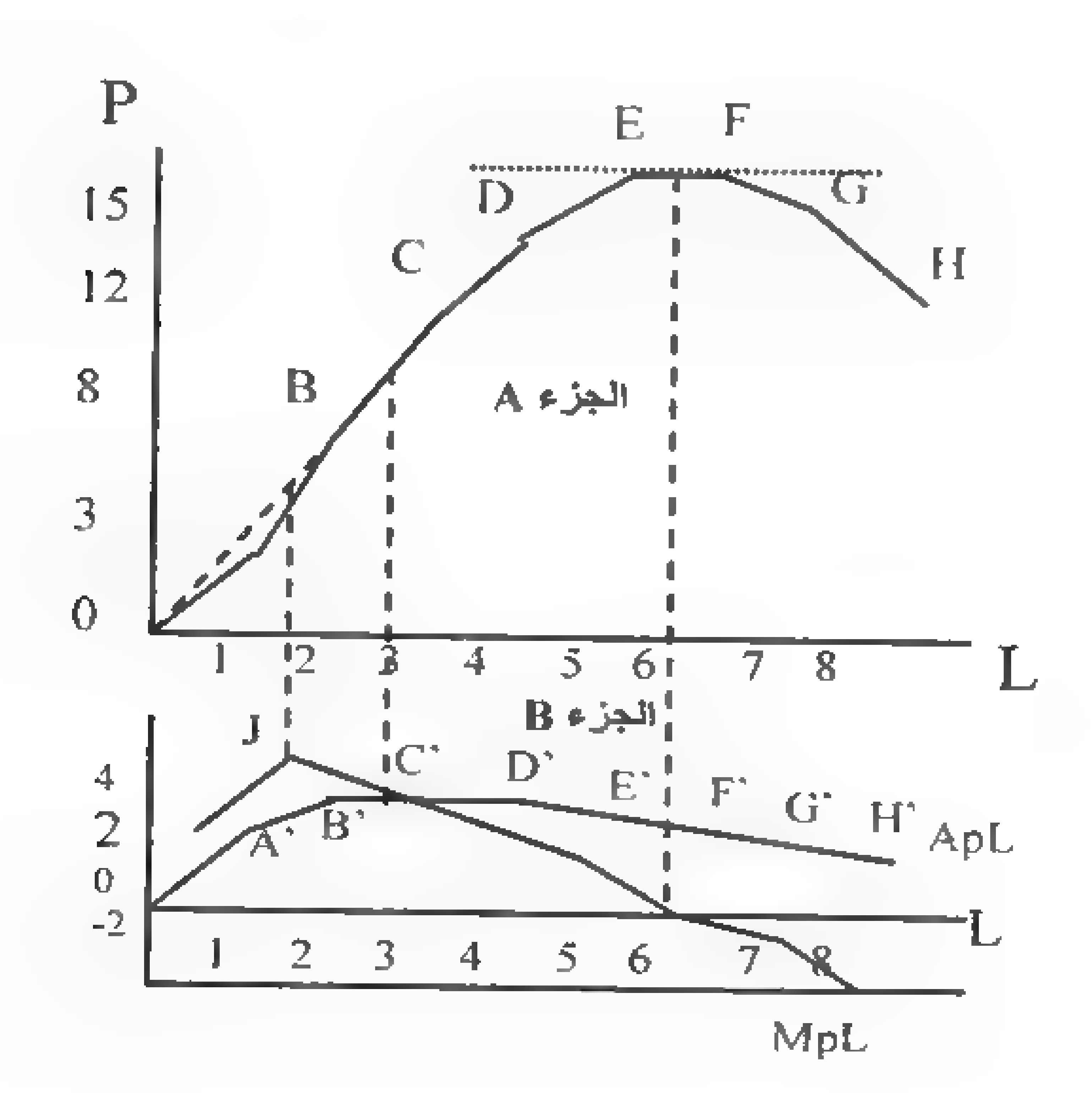
1 الأرض	2 العمل	3 الإنتاج الكلي TP	4 معدل إنتاج العمل (APL)	5 الإنتاج الحدّي للعمل(MPL)
1	0	0	0	..
1	1	3	3	3
1	2	8	4	5
1	3	12	4	4
1	4	15	$3\frac{3}{4}$	3
1	5	17	$3\frac{2}{5}$	2
1	6	17	$3\frac{5}{6}$	0
1	7	16	$2\frac{2}{7}$	1-
1	8	13	$1\frac{5}{8}$	3-

يتضح من الجدول أعلاه أنه عند قيام الفلاح باستئجار عامل واحد فسيحصل على إنتاج كلي قدره 3 وحدات.[6] أما إذا استأجر عاملين فسيبلغ إنتاجه الكلي 8 وحدات... وهكذا. وتشير القيم المتوفرة في الحقول الثلاثة 1، 2، 3، إلى دالة إنتاج القمح في الأمد القصير. وقد تم الحصول على معدّل إنتاج العمل(APL) في الحقل رقم 4 عن طريق قسمة الإنتاج الكلي على عدد وحدات العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية. أما الحقل رقم 5 الذي يشير إلى الإنتاج الكلي الحدّي للعمل(MPL) فهو عبارة عن

التغير الحاصل في الإنتاج الكلي الناجم عن التغير في كمية العمل المستخدمة بمقدار وحدة واحدة.(7)

يتضح من الجدول أن كلا من معدل الإنتاج والإنتاج الحدّي يزداد في البداية، ومن ثم يأخذ كل منهما في الانخفاض، ويكون انخفاض الإنتاج الحدي أسرع من الانخفاض في معدل الإنتاج. أما الإنتاج الكلي فيبلغ أعلاه عند استخدام 5 عمال، لكنه لا يزداد عند استخدام العامل السادس، وعلى ذلك فإن الإنتاج الحدي للعامل السادس يساوي صفرا.(8) أما الإنتاج الحدي للعامل السابع فيساوي ناقصا واحد(-1). ومن هذا التحليل يتضح أنه عندما يصبح عدد العمال سبعة فإنهم ينتجون أقل مما ينتجه العمال الستة أو الخمسة.

وبالتمثيل البياني للجدول السابق نحصل على الشكلرقم ــ1ــ أدناه:



-1-

في الجزء B من الشكل أعلاه تم وضع قيم الإنتاج الحدّي عند منتصف المسافات بين كميات العمل المستخدمة، طالما أن الإنتاج الحدّي للعمل عبارة عن التغير في الإنتاج الكلي الناجم عن التغير في كمية العمل بمقدار وحدة واحدة.

منحنى معدل الإنتاج ومنحنى الإنتاج الحدّي

يتضمن الشكل ـ1ـ أعلاه دالة الإنتاج التي تحتوي على عنصر ثابت مع عنصر متغير واحد. كما يوضح هذا الشكل خواص هذه الدالة. ففي البداية يأخذ منحنى الإنتاج الكلي TP في الارتفاع بمعدلات متزايدة بعدها يستمر في الارتفاع لكن بمعدلات متناقصة حتى يبلغ أعلاه، ومن ثم يأخذ في الانخفاض.(9)

يعتمد شكل كل من منحنى معدل إنتاج العمل (APL) ومنحنى الإنتاج الحدّي للعمل (MPL) على شكل منحنى الإنتاج الكلي للعمل (TPL). فمعدل إنتاج العمل عند أي نقطة على منحنى الإنتاج الكلي للعمل عبارة عن قيمة انحدار الخط الواصل بين تلك النقطة ونقطة الأصل. ففي البداية يأخذ منحنى معدل إنتاج العمل في الارتفاع حتى يبلغ أعلاه ثم يأخذ في الانخفاض لكنه يبقى موجبا طالما أن الإنتاج الكلي أكبر من واحد.

أما الإنتاج الحدي للعمل بين نقطتين على منحنى الإنتاج الكلي فهو عبارة عن قيمة انحدار منحنى الإنتاج الكلي بين النقطتين، أي ميل الخط المستقيم الواصل بينهما. ففي البداية يأخذ منحنى الإنتاج الحدي للعمل في الارتفاع حتى يبلغ أقصاه، وبعدها يأخذ في الانخفاض. ويصبح الإنتاج الحدّي صفرا عندما يكون الإنتاج الكلي في أعلاه، ويصبح سالبا عندما يأخذ الإنتاج الكلي في الانخفاض. ويشير الجزء المنخفض من منحنى الإنتاج الحدي للعمل إلى قانون تناقص الغلة.

يتضح من الشكل ـ1ـ أعلاه أن معدل إنتاج العمل عند النقطة A على المنحنى TP يساوي انحدار الخط OA وقيمته 3 معبرا عنها بالنقطة Á في الجزء B من هذا الشكل. وعند النقطة B على المنحنى TP يكون معدل إنتاج العمل مساويا لـ انحدار الخط OB وقيمته 4 معبرا عنها بالنقطة 'B في الجزء B من هذا الشكل. كذلك تكون قيمة معدل إنتاج العمل عند النقطة C، أي أنها تساوي 4 أيضا معبرا عنها بالنقطة 'C. وهذا هو أعلى مستوى يبلغه معدل إنتاج العمل. فبعد النقطة 'C يأخذ معدل إنتاج العمل في الانخفاض لكنه يبقى موجبا، طالما أن الإنتاج الكلي أكبر من واحد.

أما الإنتاج الحدي للعمل عند النقطة A على منحنى الإنتاج الكلي TP فهو عبارة عن قيمة انحدار الخط المستقيم الواصل بين النقطة A ونقطة الأصل O، أي انحدار الخط المستقيم OA وقدره 3، وقد وضعت عند منتصف المسافة بين الصفر والواحد، أي عند مستوى $\frac{1}{2}$ في في الجزء B من الشكل رقم ـ1ـ.

كذلك يكون الإنتاج الحدي للعمل بين النقطتين A، B، فهو عبارة عن انحدار الخط المستقيم الواصل بينهما أي الخط AB وقيمته 5 وقد وضعت عند مستوى $1\frac{1}{2}$ على الجزء B من الشكل رقم ـ1.

ونفس الشيء يقال عن الإنتاج الحدي للعمل بين النقطتين B، C، فهو عبارة عن قيمة انحدار الخط المستقيم BC وقيمته 4. وهنا يكون الإنتاج الحدي للعمل مساويا أعلى قيمة بلغها معدل إنتاج العمل (انحدار الخطين OB، OC) ويصبح الإنتاج الحدي صفرا عندما يبلغ الإنتاج الكلي أعلاه عند النقطتين E، F حيث

يبقى الإنتاج ثابتا عندها وبعد النقطة F يأخذ المنحنى TP في الانخفاض ويصبح منحنى MPL سالبا.

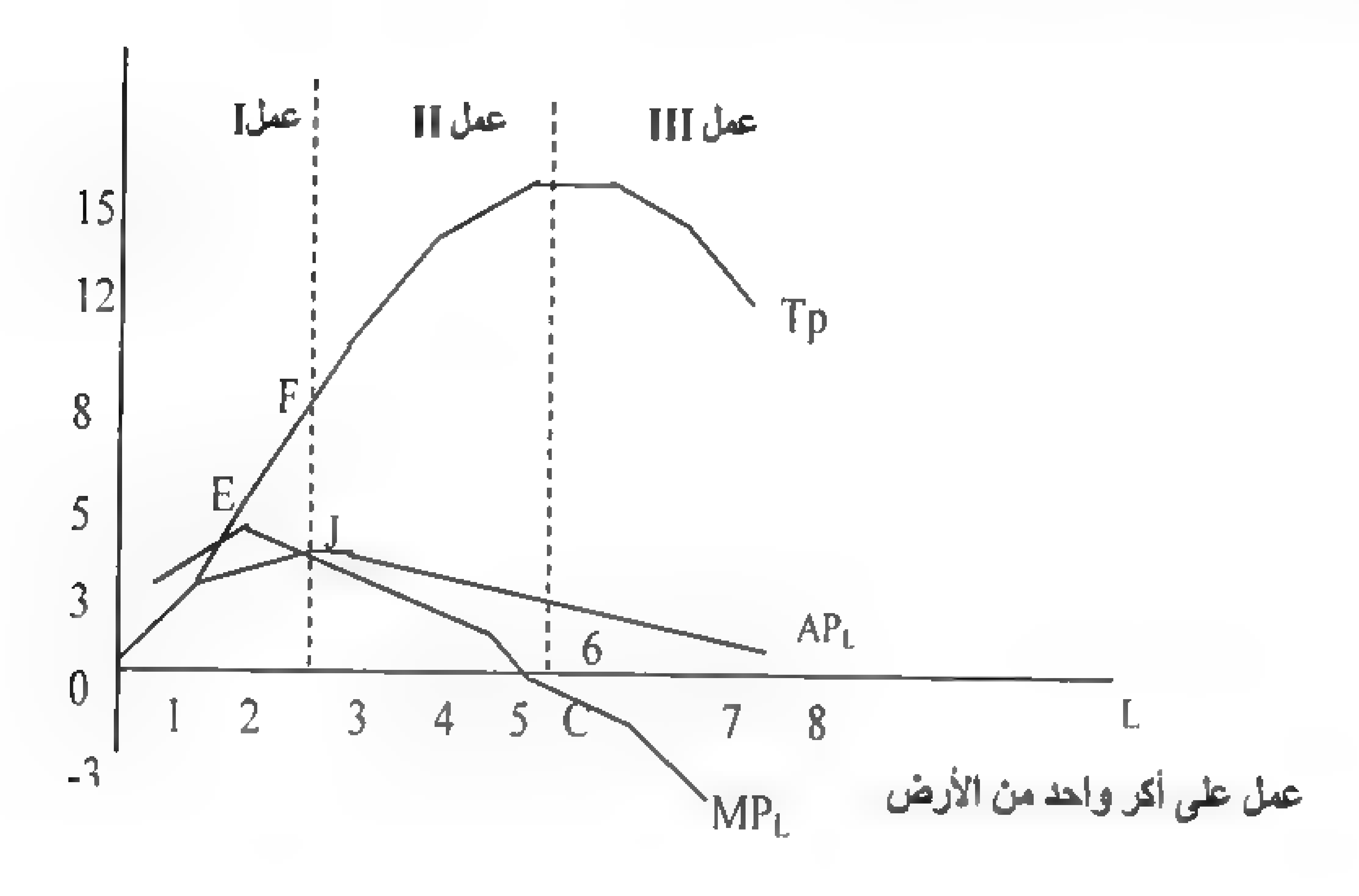
ويمكن توضيح العلاقة بين منحنى MPL ومنحنى APL، كما في الشكل السابق. فعندما يأخذ المنحنى APL في الارتفاع يكون المنحنى MPL أعلى منه، لكن المنحنى MPL يقع أسفل المنحنى APL عندما يأخذ الأخير في الانخفاض. ويقوم هذا التحليل على أساس أنه لكي يزداد الإنتاج الحدي للعمل يجب أن تكون الإضافة إلى الإنتاج الكلي، أي الإنتاج الحدي، أكبر من معدل إنتاج العمل السابق، وحتى ينخفض معدل إنتاج العمل يجب أن تكون الإضافة إلى الإنتاج الكلي، أي الإنتاج الحدي للعمل، أقل من معدل إنتاج العمل السابق. وحتى يبقى معدل إنتاج العمل ثابتا دون تغير لابد أن تكون الإضافة إلى الإنتاج الكلي مساوية لمعدل إنتاج العمل السابق.

ويتضح من الشكل ــ1ــ أعلاه أن قانون تناقص الغلة يبدأ مفعوله عند النقطة J في الجزء B، أو عندما يبدأ المنحنى MPL في الانخفاض. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى زيادة عدد وحدات العمل المستخدمة مع آكر الأرض الثابت المقدار. وعند استخدام وحدات أكثر من العمل مع آكر الأرض الثابت يصبح المنحنى MPL صفرا، ومن ثم سالبا.

مراحل الإنتاج

عندما يكون أحد عناصر الإنتاج متغيرا، ففي هذه الحالة يمكن تجزئة العلاقة بين العامل المتغير والإنتاج إلى ثلاث مراحل. ويمكن الاستفادة من العلاقة بين منحنى معدل إنتاج العمل(APL) ومنحنى

الإنتاج الحدي للعمل(MPL) لمعرفة مراحل الإنتاج الثلاثة للعمل، كما في الشكل ــ2ــ أدناه:



-2-

يتضح من الشكل ــ2ــ أعلاه أن المرحلة الأولى(I) تبدأ من نقطة الأصل وتنتهي عند النقطة التي يصبح عندها منحنى APL في أعلاه، ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية (II) و تنتهي عندما يصبح MPL صفرا. أما المرحلة الثالثة(III) فتبدأ عندما يصبح MPL سالبا.

فعند مرحلة الإنتاج(I) يزداد معدل إنتاج كل عامل. وتنتهي المرحلة(I) عندما يتساوى الإنتاج الحدّي مع معدل الإنتاج، حيث يكون معدل الإنتاج في أعلاه. وفي المرحلة(II) تستمر الزيادة في الإنتاج الكلي لكنها تزيد بمعدلات متناقصة. وتنتهي المرحلة(II) عندما يكون الإنتاج الكلي في أعلاه، حيث يكون الإنتاج الحدي صفرا. كما أنه في المرحلة الثانية يأخذ كل من معدل الإنتاج والإنتاج الحدي في التناقص علما بأن كلاًّ منهما يبقى موجبا. فعندما يكون الإنتاج الحدي أقل من معدل الإنتاج

يؤدي ذلك إلى سحب معدل الإنتاج نحو الأسفل. وفي المرحلة(III) يأخذ الإنتاج الكلي في التناقص.

ويمكن الاستعانة بالجدول الآتي لإعطاء مزيد من التوضيح على الشكل رقم ــ2ــ

خواص منحنيات الإنتاج الكلي، الإنتاج الحدّي، ومعدل الإنتاج في الشكل أعلاه:

الإنتاج الكلي	الإنتاج الحدّي	معدل الإنتاج
المرحلةI في البداية يزداد بمعدلات متزايدة يستمر في الزيادة ولكن بمعدلات متناقصة	يزداد يصل أعلاه ثم يأخذ في التناقص	يزداد حتى النقطة E يستمر في الزيادة بعد النقطة E
المرحلة II يستمر في الزيادة بمعدلات متناقصة أخيرا يصل أعلاه ثم يأخذ في النقصان	يستمر في التناقص يصبح صفرا	يصل أعلاه(MPL=) ثم يأخذ في التناقص عند النقطتينJ,F يستمر في النقصان عند النقطتينC,G
المرحلة III ينخفض	سالبا	يستمر في النقصان إلى يمين النقطتين C,G

القرارات الرشيدة عند المرحلة الثانية

إن تناقص الغلّة في المرحلة II لا يعبر عن وجود خطأ في هذه المرحلة. فالتناقص مستمر في هذه المرحلة بيد أن الإنتاج الحدي مازال موجبا. كما لا يقصد بتناقص الغلّة انعدام الكفاءة. فالمنتج الرشيد يقوم دائما باختيار ذلك المستوى من الإنتاج الذي يقع ضمن المرحلة الثانية. بيد أنه لا يمكننا تحديد ذلك المستوى بالضبط ما لم ندخل عامل السعر في الصورة، وسيتم ذلك في الفصل القادم.

ومن الواضح أن المنتج لا يقوم بالإنتاج عند المرحلة III، لأن إنتاجه سيكون أقل رغم أن استخدامه من وحدات العنصر المتغير سيكون أكبر. فهو لا يقوم بالإنتاج في المرحلة III حتى وإن حصل على وحدات عمل مجانية طالما يمكن زيادة الإنتاج الكلي بتخفيض وحدات العمل المستخدمة. وعلى ذلك ينظر إلى الحد الفاصل بين المرحلتين III،II على أنها تشكل قيدا يؤخذ به عند اتخاذ قرارات الإنتاج الرشيدة.

ويقع الفاصل الآخر بين المرحلتين II،I. فهو لا ينتج عند المرحلة I طالما يمكن زيادة الإنتاج عند استخدام المزيد من وحدات العمل. فاستمرار المنتج على الإنتاج في المرحلة I يؤدي إلى تزايد أرباحه طالما أن استخدام المزيد من العامل المتغير[10] يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر. وعلى ذلك يتوفر الحافز لدى المؤسسة على التوسع عند المرحلة I. وفي الحقيقة يستمر التوسع خلال المرحلة كلها.[11]

الاختلاف والتشابه في مراحل الإنتاج عندما تصبح الأرض هي العامل المتغير ويصبح العمل هو العامل الثابت

والآن ننتقل لنرى ماذا يحصل عند تغيير الكمية المستخدمة من وحدات الأرض مع عنصر العمل الثابت، أي عكس الحالة السابقة تماما. وحتى نتمكن من توضيح الاختلاف والتشابه في مراحل الإنتاج بين الحالتين لابد من الاستعانة بالجدول الآتي:

الجزء الأول: العمل					الجزء الثاني: الأرض				
1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
الأرض	العمل	عمل TP	عمل AP	عمل MP	الأرض	العمل	أرض TP	أرض AP	أرض MP
1	0	0	0	..	1	1	3	3	2−
1	1	3	3	3	$\frac{1}{2}$	1	4	8	0
1	2	8	4	5	$\frac{1}{3}$	1	4	12	3
1	3	12	4	4	$\frac{1}{4}$	1	$3\frac{3}{4}$	15	7
1	4	15	$3\frac{3}{4}$	3	$\frac{1}{5}$	1	$3\frac{2}{5}$	17	17
1	5	17	$3\frac{2}{5}$	2	$\frac{1}{6}$	1	$2\frac{5}{6}$	17	23
1	6	17	$2\frac{5}{6}$	0	$\frac{1}{7}$	1	$2\frac{2}{7}$	16	37
1	7	16	$2\frac{2}{7}$	1−	$\frac{1}{8}$	1	$1\frac{5}{8}$	13	
1	8	13	$1\frac{5}{8}$	3−					

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزء الأول منه مطابقا تماما لما بالجدول السابق ذكره. أما الجزء الثاني منه فيلاحظ أن الإنتاج الكلي للأرض(أرض TP) في الحقل 3 قد تم اشتقاقه من الجزء الأول. وذلك عند افتراض ثبات كمية العمل عند مستوى وحدة واحدة مع استخدام كميات مختلفة من الأرض تتراوح بين $\frac{1}{8}$ إلى آكر واحد، مع الأخذ بافتراض ثبات غلة الحجم Constant Return to Scale.

وحتى نرى كيف تم اشتقاق قيم(أرضTP) نبدأ من نهاية الجزء الأول في الجدول أعلاه، حيث نلاحظ أنه عند استخدام 8 وحدات من العمل مع وحدة من الأرض(آكر) تم الحصول على 13 وحدة من الإنتاج. ومعنى هذا أنه عند استخدام $\frac{1}{8}$ كمية العمل مع الأرض نحصل على $\frac{1}{8}$ الإنتاج البالغ 13 وحدة وقدره $1\frac{5}{8}$ وحدة من الإنتاج. وهو الرقم الأخير في الحقل 3 من الجزء الثاني في الجدول أعلاه. وبالمثل تم الحصول علي الأرقام الأخرى في الحقل 3 من الجزء الثاني في هذا الجدول. ومن الملاحظ أن الأرقام الواردة في حقل الإنتاج الكلى للأرض تتطابق تماما مع الأرقام الواردة في حقل معدل إنتاج الأرض(أرض AP) في الحقل 4 من الجزء الأول في الجدول أعلاه.

ومن الإنتاج الكلي للأرض تم الحصول علي قيم معدل الإنتاج للأرض (أرض AP) في الحقل 4 وكذلك قيم الإنتاج الحدي للأرض (أرض MP) في الحقل 5 من الجزء الثاني في الجدول السابق. فالقيم الواردة في الحقل 4 عبارة عن خارج قسمة القيم الواردة في الحقل 3 على الكميـات المناظرة لها في الحقل رقـم 1. فعنـد قسمة الإنتـاج الكلي للأرض البالغ $1\frac{5}{8}$ في نهاية الحقل 3 على الرقم المناظر له من الأرض والبالغ $\frac{1}{8}$ الوحدة من الأرض نحصل على معدل إنتاج الأرض(أرض AP) البالغ 13 وحدة من الإنتاج

$$\left(\frac{1\frac{5}{8}}{1/8} = \frac{13/8}{1/8} = \frac{13}{8} \cdot \frac{8}{1} = 13 \right)$$

وبالمثل تم الحصول على الأرقام الأخرى الواردة في حقل(أرض AP) مطابقة تماما للأرقام الواردة في حقل(عمل TP)، أي الحقل 3 في الجزء الأول من الجدول السابق.

كذلك تم الحصول على قيم الإنتاج الحدي للأرض(أرض MP)، وهو عبارة عن التغير في الإنتاج الكلي للأرض مقسوما على التغير في كميـة الأرض المستخدمة في العملية الإنتاجية. فعند زيادة كمية الأرض $\frac{1}{8}$ آكر إلى $\frac{1}{7}$ آكـر يزداد الإنتـاج الكلـي للأرض من $1\frac{5}{8}$ إلى $2\frac{2}{7}$ وحدة من الإنتاج. ويعبر هذا التغير في كمية الإنتاج، عن تغير قــدره 37/56 وحدة من الإنتاج:

$$(2\frac{2}{7} - 1\frac{5}{8} = \frac{16}{7} - \frac{13}{8} = \frac{128-91}{56} = \frac{37}{56})$$

في حين أن التغر في كمية الأرض المستخدمة من $\frac{1}{8}$ إلى $\frac{1}{7}$ آكر يعبر عن تغير قدره $\frac{1}{56}$ وحدة من الأرض.

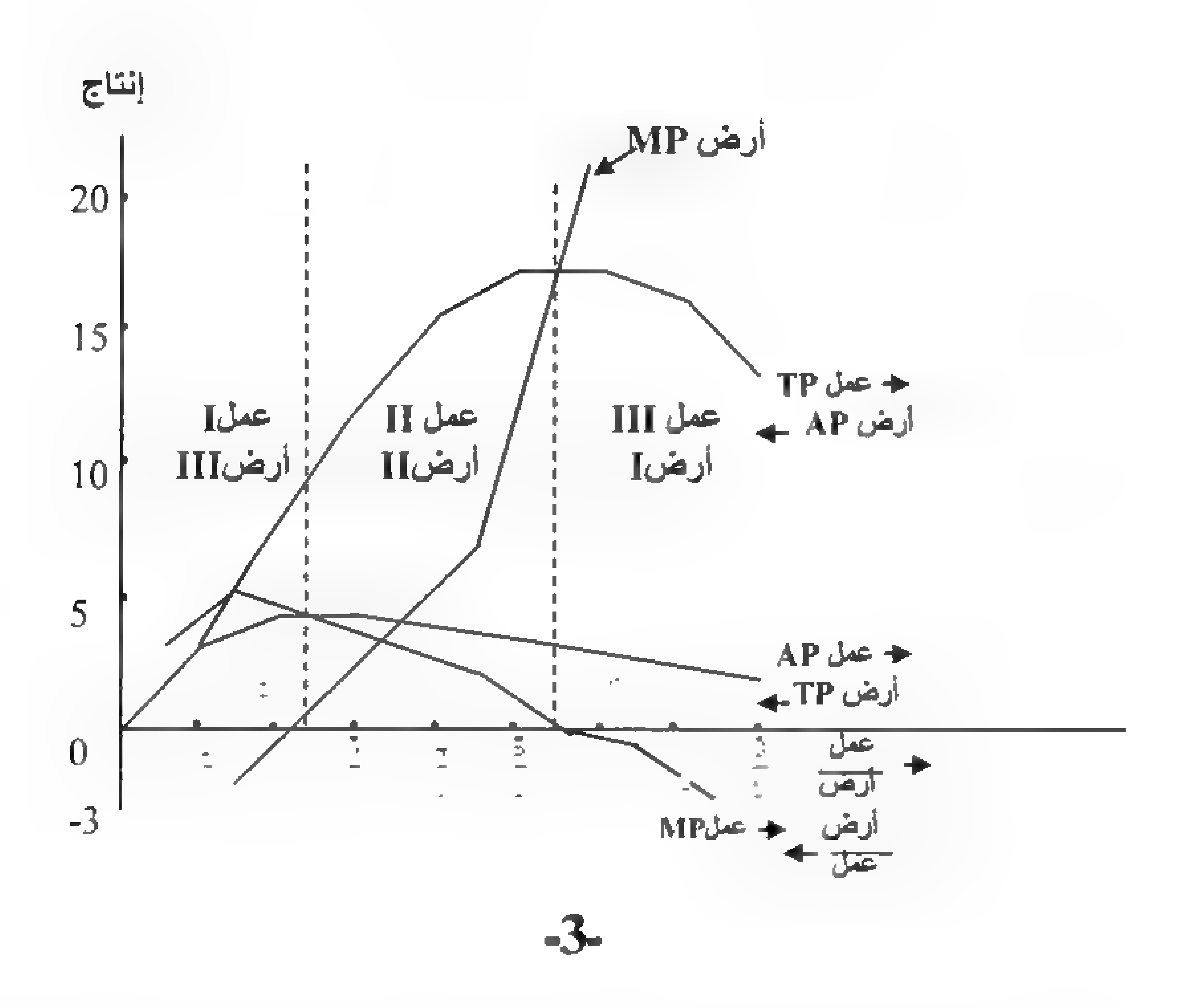
$$(\frac{1}{7} - \frac{1}{8} = \frac{8-7}{56} = \frac{1}{56})$$

وبقسمة التغيير في الإنتاج الكلي للأرض ($\frac{37}{56}$) على التغيير المناظر له في كمية الأرض ($\frac{1}{56}$) نحصل على الإنتاج الحـدّي للأرض (أرض MP) وقدره 37.

$$(\frac{37}{56} \div \frac{1}{56} = \frac{37}{56} \quad \frac{56}{1} = 37 .)$$

وهو الرقم الأخير في الحقل 5 من الجزء الثاني في الجدول أعلاه.
وبالمثل تم الحصول على الأرقام الأخرى في الحقل 5.

وبالتمثيل البياني للجدول السابق نحصل على الشكل البياني رقم ـ3ـ التالي:



-3-

تشير قراءة الشكل رقم ـ3ـ أعلاه من اليسار إلى اليمين إلى زيادة نسب العمل / الأرض، كما هي موضحة من التحول إلى الأسفل في الحقلين 2، 1 في الجزء الأول. كما أن قراءة الشكل من اليمين إلى اليسار تبين انخفاض

نسب العمل / الأرض، كما هي موضحة من التحول إلى الأعلى في الحقلين 2، 1 من الجزء الثاني من الجدول أعلاه.

فالتحول من الأعلى إلى الأسفل في الجزء الأول من الجدول أعلاه يناظر التحرك من اليسار إلى اليمين في نفس الشكل، ومن ثم الحصول على كل من الإنتاج الكلي، معدل الإنتاج، والإنتاج الحدّي للعمل (عمل TP، عمل AP، عمل MP). ومن ناحية أخرى، فإن التحرك من الأسفل إلى الأعلى في الجزء الثاني من الجدول السابق يناظر التحرك من اليمين إلى اليسار في نفس الشكل، ومن ثم الحصول على كل من الإنتاج الكلي، معدل الإنتاج، والإنتاج الحدّي للأرض (أرض TP، أرض AP، أرض MP). ويشير التحرك من اليمين إلى اليسار في الشكل رقم -3- أعلاه إلى انخفاض نسب العمل/ الأرض، أي من $\frac{8}{1}$ إلى $\frac{7}{1}$، $\frac{6}{1}$، ..، ..، $\frac{1}{1}$، وهو الشيء نفسه عندما تزداد نسبة العمل/الأرض، أي من / $\frac{1}{8}$ إلى $\frac{1}{7}$، $\frac{1}{6}$، .....، $\frac{1}{1}$، وتعبر الأسهم في الشكل ـ3ـ أعلاه عن اتجاه هذه التحركات.

وفيما يتعلق بعملية الاختلاف والتشابه بين مراحل الإنتاج في الحالتين، أي عندما يكون العمل هو العنصر المتغير تارة والأرض هو العنصر المتغير تارة أخرى، نلاحظ من الشكل ـ3ـ أن الإنتاج الكلي للأرض(أرض TP) يتطابق مع معدل إنتاج العمل(عمل AP) وأن معدل إنتاج الأرض(أرض AP) يتطابق مع الإنتاج الكلي للعمل(عمل TP). وعلى ذلك فإن في المرحلة I عندما يكون العمل هو العامل المتغير يتطابق مع المرحلة III عندما تكون الأرض هي

العامل المتغير. وأن المرحة II تكون في حالة تطابق في الحالتين. على ذلك فإن المرحلة III تتطابق مع المرحلة I عندما يكون العمل هو العامل المتغير الأول وعندما تكون الأرض هي العامل المتغير في الأخيرة.

الإنتاج عند توفر عاملين متغيرين

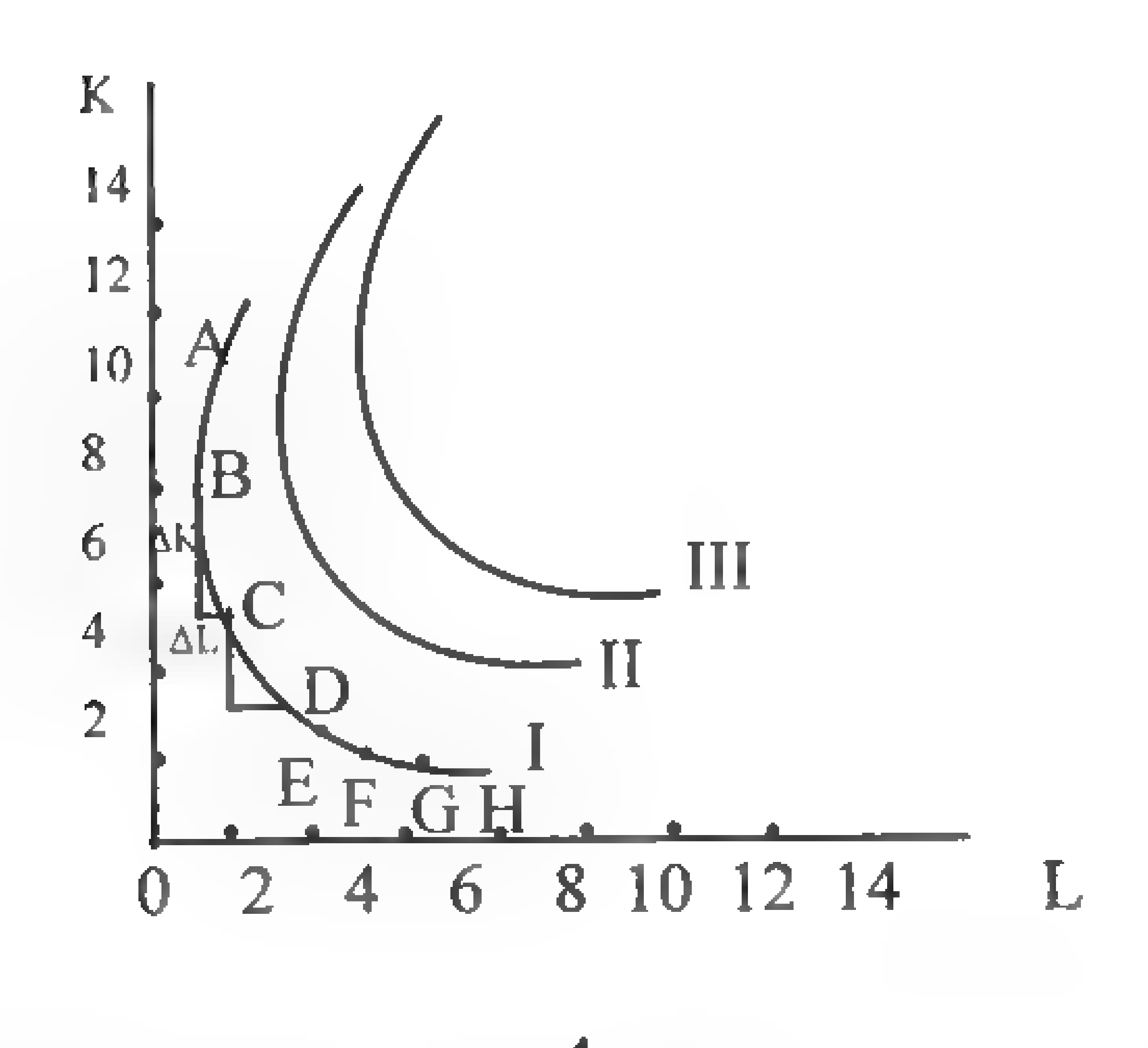
وحتى الآن ينظر إلى المؤسسة على أن تزايد الإنتاج فيها يتم عن طريق استخدام المزيد من أحد عوامل الإنتاج. والآن ننتقل إلى دراسة المؤسسة التي يزداد إنتاجها عن طريق استخدامها المزيد من عنصرين إنتاجيين يعتبر كل واحد منهما بديلا للآخر.

يمكن التعبير عن دالة الإنتاج التي تتضمن استخدام عنصرين إنتاجيين متغيرين بمجموعة من منحنيات الناتج المتساوي[12]. ويبين منحنى الناتج المتساوي المجموعات المختلفة من العمل ورأس المال للحصول على نفس الكمية من الإنتاج، كما في الجدول التالي:

منحنى ناتج متساوي I			منحنى ناتج متساوي II			منحنى ناتج متساوي III		
(L)	(K)	$MRTS_{LK}$	(L)	(K)	$MRTS_{LK}$	(L)	(K)	$MRTS_{LK}$
2	11		4	13		6	15	
1	8		3	10		5	12	
2	5	3.0	4	7	3.0	6	9	3.0
3	3	2.0	5	5	2.0	7	7	2.0
4	2.3	7.	6	4.2	8.	8	6.2	8.
5	1.8	5.	7	3.5	7.	9	5.5	7.
6	1.6		8	3.2		10	5.3	
7	1.8	2.	9	3.5	3.	11	5.5	2.

في الجدول أعلاه يشير الحرف L إلى عنصر العمل والحرف K إلى عنصر رأس المال، كما يشير الرمز $MRTS_{LK}$ إلى المعدل الحدّي للإحلال بين L، K.

يحتوي الجدول أعلاه على ثلاثة منحنيات ناتج متساوي I، II، III على التوالي. وبالتمثيل البياني لهذا الجدول نحصل على مجموعة من النقاط الخاصة بكل منحنى ناتج متساوي في الجدول أعلاه. وبربط هذه النقاط نحصل على منحنيات الناتج المتساوي[13]، كما في الشكل رقم ــ4ــ أدناه:



-4-

في الشكل ــ4ــ أعلاه يبين منحنى الناتج المتساوي I التراكيب المختلفة من العمل ورأس المال للحصول على نفس كمية الإنتاج. فعند النقطة B يمكن للمؤسسة الحصول على مقدار معين من الإنتاج عند استخدام 8 وحدات من رأس المال(8k) مع وحدة واحدة من العمل(1L)،

كما تبين النقطة C أن بإمكان المؤسسة الحصول على نفس كمية الإنتاج عند استخدامها 5 وحدات من رأس المال مع 2 وحدة من العمل. ونفس الشيء ينطبق على باقي النقاط الواقعة على منحنى السواء.

المعدل الحدّي الفني للإحلال

يعبر شكل منحنى الناتـج المتساوي عن إمكانية الإحلال بين عنصري الإنتاج.[14] ويعبر انحدار منحنى الناتـج المتساوي عند أي نقطة عن معدل التنازل عن أحد العناصر مقابـل الحصول على العنصر الثاني عند تلك النقطة.[15] ويطلق على معدل التنازل هذا اسم المعـدل الحدي الفني للإحلال Marginal rate technical substitution

يشير المعدل الحدي الفني للإحلال بين العمل(L) ورأس المال(K) إلى مقدار التخلي عن K مقابل الحصول على زيادة في كمية L بمقدار وحدة واحدة للبقاء على نفس منحنى الناتج المتساوي. وعادة يشار إلى المعدل الحدي الفني للإحلال بين K, L بالرمز($MRTS_{LK}$).

والآن لنتحرك قليلا إلى أسفل منحنى الناتج المتساوي I في الشكل -4- أعلاه. فعند الانتقال من النقطة B̀ إلى النقطـة C ثم التخـلي عن 3 وحدات من K مقابل الحصول على وحدة واحدة من L وبذلك يصبح $MRTS_{LK} = 3$. وبالمثل عند التحول من النقطةC إلى النقطة D يصبح $MRTS_{LK} = 2$. واستنادا إلى تعريف منحنى الناتج المتساوي، أي ثبات كمية الإنتاج، أن الزيادة في الإنتاج المتأتية من زيادة قليلة في العمل تساوي الخسارة في الإنتاج الناجمة عن خسارة قليلة من رأس المال. فالإضافة في الإنتاج عبارة عن الإضافة في الإنتاج الناجمة عن الزيادة في العمل،

أي الإنتاج الطبيعي الحدي للوحدات الإضافية من العمل($MPL\Delta L$.) والخسارة في الإنتاج عبارة عن الإنتاج الحدي الطبيعي السابق للوحدات المطروحة من رأس المال($MPK. \Delta K$). وعلى ذلك نحصل على الصيغة التالية:

$$\text{(الانحدار) Slope} = MRTS_{LK} = \frac{\Delta K}{\Delta L}$$

الخسارة في الإنتاج = الزيادة في الإنتاج

$$MPL. \Delta L = MPK. \Delta K$$

وعليه فإن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta L} = \frac{MPL}{MPK}$$

وعلى ذلك، فإن انحدار منحنى الناتج المتساوي عند أي نقطة عليه يساوي النسبة بين الإنتاج الحدّي الطبيعي للعمل والإنتاج الحدّي الطبيعي لرأس المال.

ومن خواص المعدل الحدّي الفني للإحلال أن يكون متناقصا. وهذا معناه عند التحول إلى أسفل منحنى الناتج المتساوي، أي كلما تم استخدام المزيد من العمل مع القليل من رأس المال، يتناقص الإنتاج الحدّي للعمل. وهنا توجد قوتان تعملان معا على تحقيق الظاهرة. الأولى هي أن استخدام المزيد من العمل مع مقدار ثابت من رأس المال يؤدي إلى تناقص الإنتاج الحدّي للعمل. والثانية أن استخدام المزيد من العمل مع القليل من رأس المال يؤدي إلى الإسراع في تناقص الإنتاج الحدي للعمل.

وكما لاحظنا من أعلاه أن $MRTS_{LK}$ يساوي أيضا MPL/MPK.
وعلى سبيل المثال إذا كان $MPK = \frac{1}{2}$ وأن MPL = 2 عند نقطة معينة على منحنى الناتج المتساوي، فمعنى هذا أن إنتاجية وحدة من L تساوي 4 مرات إنتاجية وحدة من K عند نفس النقطة. وعلى ذلك يمكن للمؤسسة أن تتخلى عن 4 وحدات من K مقابل استخدام وحدة إضافية من L مع البقاء عند نفس مستوى الإنتاج، أي على نفس منحنى الناتج المتساوي. وبعبارة أخرى أن $MRTS_{LK}$ عند تلك النقطة يساوي:

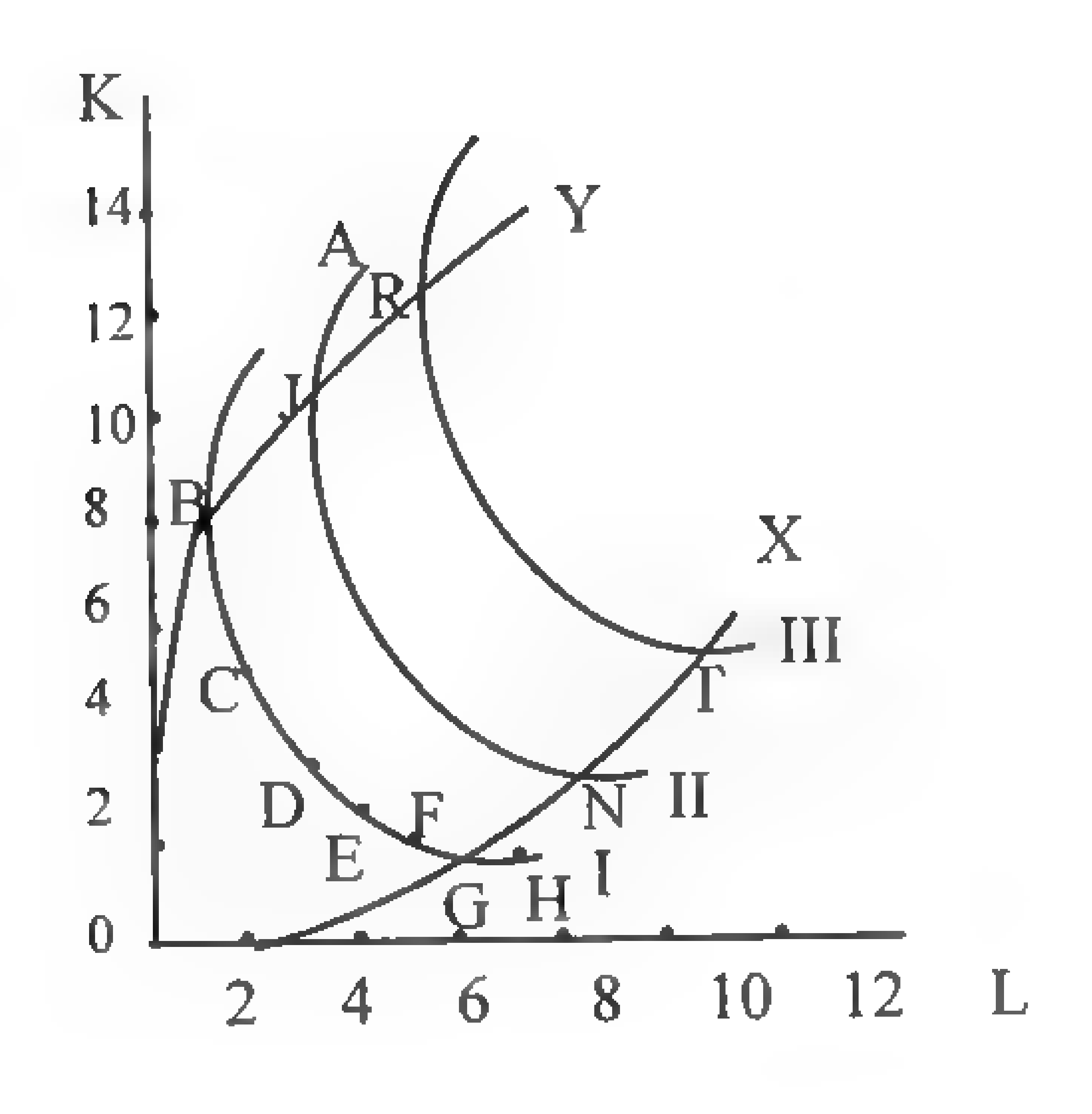
$$MRTS_{LK} = \frac{MPL}{MPK} = \frac{2}{\frac{1}{2}} = 4$$

خواص منحنيات الناتج المتساوي

تحمل منحنيات الناتج المتساوي نفس خواص منحنيات السواء، فهي ذات انحدار سالب، محدبة نحو نقطة الأصل، ولا يمكن أن تتقاطع.

فالانحدار السالب لمنحنى الناتج المتساوي يعني أن المؤسسة عند استعمالها القليل من K تقوم باستخدام المزيد من L لتتمكن من الحفاظ على نفس مستوى الإنتاج، أي البقاء على نفس منحنى الناتج المتساوي. فالمؤسسة لا يمكن أن تعمل على الجزء الموجب من منحنى الناتج المتساوي طالما يمكنها الحصول على نفس مستوى الإنتاج باستخدامها كميات أقل من العمل ورأس المال. ففي الشكل ـ4ـ أعلاه تتضمن النقطة A الواقعة على منحنى الناتج المتساوي كميات أكبر من العمل ورأس المال مما تتضمنه النقطة B الواقعة على نفس منحنى الناتج المتساوي. وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أنه إذا عمدنا إلى فصل

الجزء الموجب عن الجزء السالب لجميع منحنيات الناتج المتساوي في الشكل ــ4ــ أعلاه نحصل على خطين للتقاطع OY، OX. فالأجزاء الواقعة بين الخطين OY، OX تناظر مرحلة الإنتاج II لكل من K،L، كما في الشكل ــ5ــ أدناه:



-5-

في الشكل أعلاه خط التقاطع OX يصل النقاطT، G،N التي عندها يكون الانحدار صفرا لجميع منحنيات الناتج المتساوي I، II، III. وهذا معناه أن $MRTS_{LK}$ يساوى صفرا عند جميع هذه النقاط. وإلى يسار الخط OXيصبح انحدار منحنيات الناتج المتساوي سالبا وإلى يمين الخط يصبح انحدار منحنيات الناتج المتساوي موجبا. والانحدار الموجب معناه إذا قامت المؤسسة باستخدام المزيد من L ابتداء من النقطة G الواقعة على منحنى الناتج المتساوي I فإن ذلك سيتطلب منها استخدام المزيد من K أيضا للإبقاء على نفس منحنى الناتج المتساوي I. أما إذا استخدمت

المزيد من العمل مع نفس الكمية من رأس المال، ابتداء من النقطة G، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج لدى المؤسسة. وينطبق الكلام نفسه على النقاط N، T الواقعتين على منحنى الناتج المتساوي II، III، على التوالي. وبالنتيجة فإن الإنتاج الحدي للعمل يكون سالبا إلى يمين الخط OX. وبالمقارنة مع قانون الغلة المتناقصة نلاحظ أن المجال الواقع إلى يمين الخط OX يناظر مرحلة الإنتاج III عندما يكون العمل هو العنصر الإنتاجي المتغير، أو مرحلة الإنتاج I عندما يكون رأس المال هو العنصر الإنتاجي المتغير. كما يلاحظ أن المعدل الحدي الفني للإحلال بين العمل ورأس المال يساوى صفرا عند النقاط G ، N، T كالآتي:

$$MRTS_{LK} = \frac{MPL}{MPK} = \frac{0}{MPL} = 0$$

كما يتضح من الشكل -5- أعلاه أن خط التقاطع OY يربط النقاط R ، J، P حيث عندها يكون الانحدار لا نهائي لجميع منحنيات الناتج المتساوي I ، II، .IIIوعلى ذلك فإن $MRTS_{LK}$ يكون لا نهائي الانحدار. فإلى الأعلى من خط التقاطع OY تكون منحنيات الناتج المتساوي ذات انحدار موجب وعلى ذلك إذا قامت المؤسسة باستخدام المزيد من رأس المال ابتداء من النقطة B على منحنى السواء I فإن ذلك يتطلب منها استخدام المزيد من العمل كي تبقى على نفس منحنى السواء. أما إذا قامت باستخدام المزيد من رأس المال مع نفس كمية العمل فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لدى المؤسسة. والتحليل نفسه ينطبق على النقطتين J، R الواقعتين على منحنى الناتج المتساوي II، III على التوالي. وعلى ضوء هذا التحليل فإن الإنتاج الحدي لرأس المال يجب أن يكون سالبا فوق خط التقاطع OY.

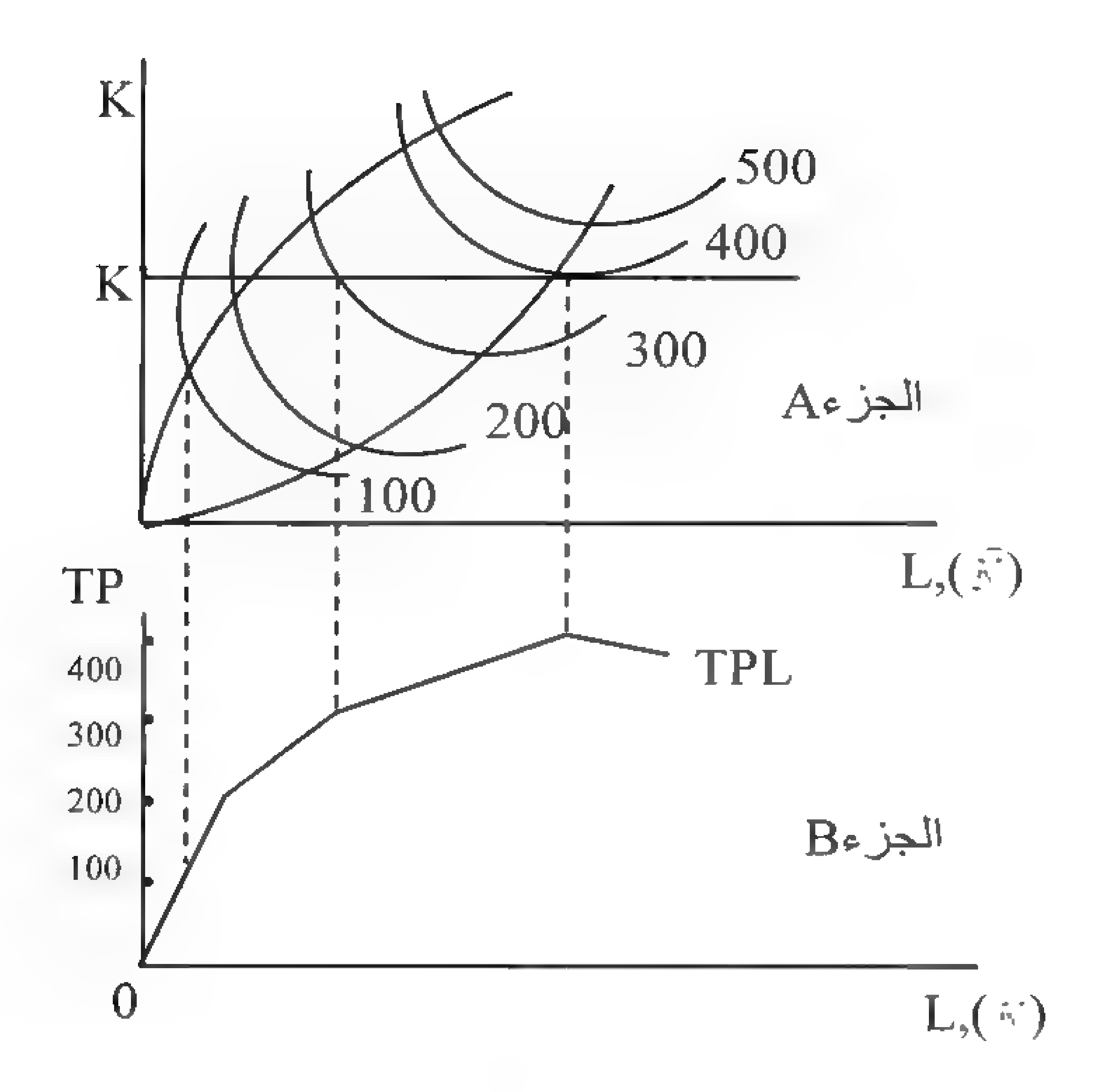
وبالمقارنة مع قانون تناقص الغلة فإن المجال الواقع فوق الخط OY يناظر مرحلة الإنتاج III عندما يكون رأس المال هو العامل المتغير، أو مرحلة الإنتاج I عندما يكون العمل هو العامل المتغير. ومن الملاحظ أيضا أن المعدل الحدي للإحلال بين العمل ورأس المال يساوي ما لا نهاية عند النقاط B، J، R كالآتي:

$$MRTS_{LK} = \frac{MPL}{MPK} = \frac{MPL}{O} = \text{ما لا نهاية}$$

أما الخاصية الثانية فهي أن منحنى الناتج المتساوي يكون محدبا نحو نقطة الأصل. ويعود سبب التحدب إلى تناقص $MRTS_{LR}$. والخاصية الثالثة هي أن منحنيات الناتج المتساوي لا يمكن أن تتقاطع فإذا تقاطع منحنيان للناتج المتساوي فإن نقطة التقاطع تعني أن بإمكان المؤسسة الحصول على مستويين مختلفين للإنتاج عند استخدام نفس المجموعة من L، K وهذا افتراض غير ممكن طالما نأخذ بافتراض أن المؤسسة تقوم باستخدام أحسن مستوى تكنولوجي متوفر خلال فترة القيام بعملية الإنتاج.

اشتقاق منحنى الإنتاج الكلي من خارطة منحنيات الناتج المتساوي

وعلى ضوء تحليل منحنيات الناتج المتساوي يمكن الاستفادة من خارطة منحنيات الناتج المتساوي للحصول منها على كل من الإنتاج الكلي للعمل، والإنتاج الكلي لرأس المال، كما في الشكل ـ6ـ أدناه:



-6-

يتضح من الشكل ـــ6ـــ أعلاه أنه للحصول على منحنى الإنتاج الكلي للعمل TPL نقوم بتحديد كمية رأس المال عند مستوى معين، أي المستوى 'K، كما في الجزء A من الشكل ـــ6ـــ أعلاه، ومن ثم نقوم برسم خط مستقيم اعتبارا من النقطة 'K ويكون موازيا للقاعدة. ويقطع هذا الخط المستقيم المار من اليسار إلى اليمين منحنيات الناتج المتساوي في خارطة السواء في الجزء A من الشكل ـــ6ـــ أعلاه. وعند تحديد كمية العمل المستخدمة مع الكمية الثابتة من رأس المال اللازمة لإنتاج كميات الإنتاج المشار إليها بمنحنيات الناتج المتساوي نحصل على منحنى الإنتاج الكلي للعمل TPL في الجزء B من الشكل ـــ6ـــ أعلاه. وعلى ضوء هذا

التحليل نكون قد انتقلنا إلى تحليل عملية الإنتاج في الأمد القصير. ويمكن الحصول على منحنيات متعددة للإنتاج الكلي وذلك بتحديد كميات مختلفة من رأس المال.

وباتباع نفس الأسلوب يمكن الحصول على منحنى الإنتاج الكلي لرأس المال TPK وذلك برسم خط عمودي تتحدد عنده كمية العمل. وعند تحديد كمية رأس المال المستخدمة مع المقدار الثابت من العمل للحصول على الكميات المختلفة من الإنتاج الكلي نحصل على منحنى الإنتاج الكلي لرأس المال.

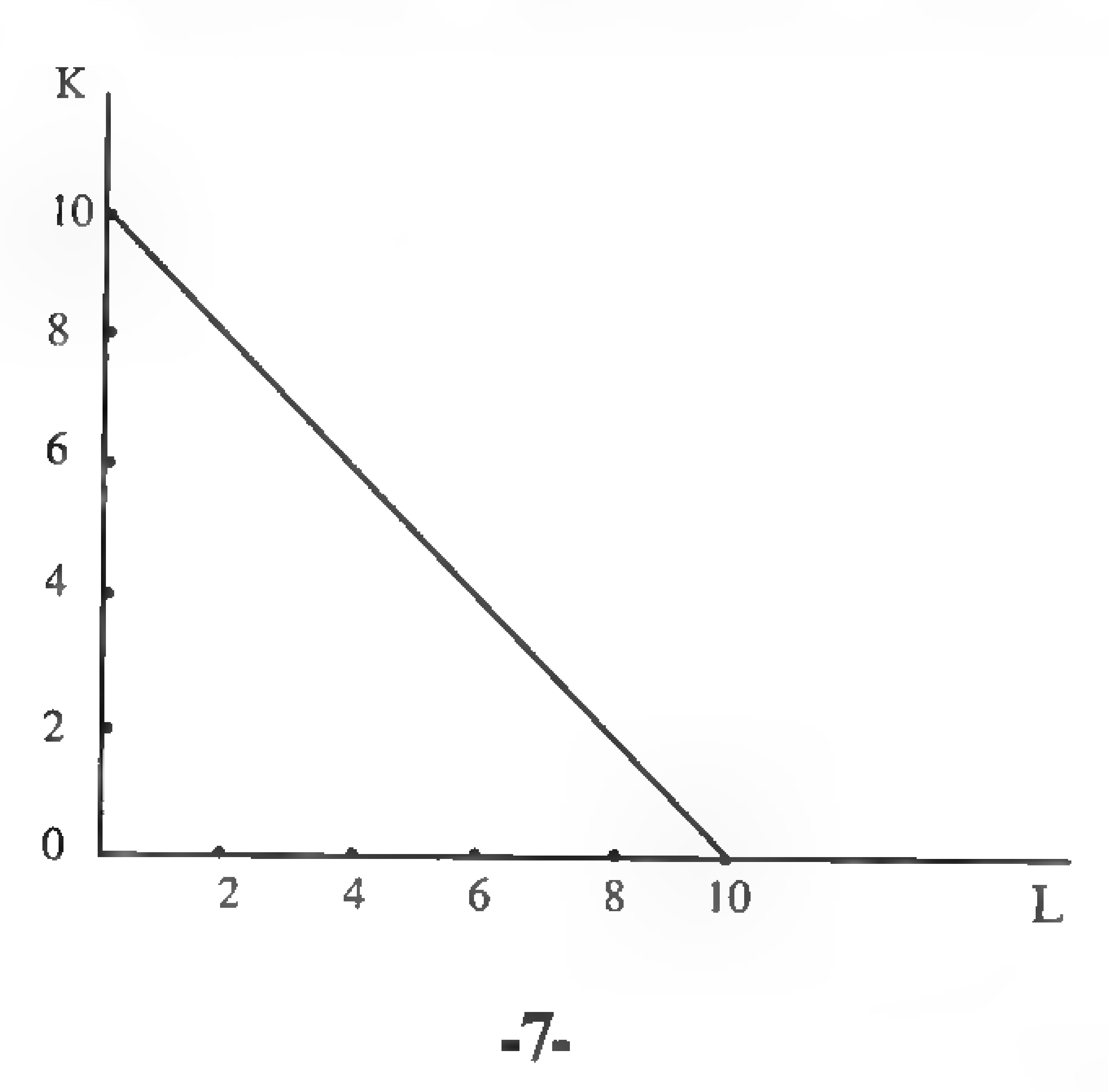
خط التكلفة المتساوي

يبين خط التكلفة المتساوي المجموعات المختلفة من العمل ورأس المال التي يمكن للمؤسسة شراؤها عند معرفة كل من أسعار عناصر الإنتاج والدخل أو الإنفاق الكلي(T.O) Total out lay. ويشار إلى انحدار خط التكلفة المتساوي بالمقدار PL / PK، حيث يشير PL إلى سعر العمل، في حين يشير PK إلى سعر رأس المال.

وحتى نتمكن من الحصول على خط التكلفة المتساوي نفترض أنه لو قامت المؤسسة بإنفاق جميع الدخل لديها على شراء وحدات من رأس المال لتمكنت من الحصول على وحدات من رأس المال تساوي خارج قسمة الدخل على رأس المال أي الدخل على PK . وإذا قامت المؤسسة بإنفاق جميع الدخل على شراء العمل لحصلت على وحدات من العمل تساوي خارج قسمة الدخل على سعر العمل، أي الدخل على PL. وعند ربط النقطتين بخط مستقيم نحصل على خط التكلفة المتساوي للمؤسسة. ويتضح من خط التكلفة المتساوي أن بإمكان المؤسسة الحصول على أي مجموعة من العمل ورأس المال واقعة على هذا الخط. ويعبر عن انحدار خط التكلفة المتساوي بالمعادلة التالية:

$$-\frac{TO/PK}{TO/PL} = \frac{-TO}{PK} \cdot \frac{PL}{TO} = -\frac{PL}{PK}$$

وعلى سبيل المثال إذا كان سعر العمل يساوي سعر رأس المال ويساوي دولارا واحدا، أي $1 = PK = PL$ وأن الإنفاق الكلي(T.O) يساوي 10$، ففي هذه الحالة يتم الحصول على خط التكلفة المتساوي متمثلا بالشكل ـ7ـ أدناه، حيث يكون انحداره مساويا لـ(- 1):



-7-

توازن المنتج:

يتحقق توازن المنتج عندما يحصل على أقصى إنتاج ممكن من دخله المحدود. وبعبارة أخرى يتحقق توازن المنتج عندما يبلغ أعلى منحنى ناتج متساوي بخط التكلفة المتساوي، أي عندما يصبح خط التكلفة المتساوي مماسا لمنحنى الناتج المتساوي. وعند نقطة التماس يتساوى الانحدار المطلق لمنحنى الناتج المتساوي مع الانحدار المطلق لخط التكلفة المتساوي، أي يتحقق الشرط التالي:

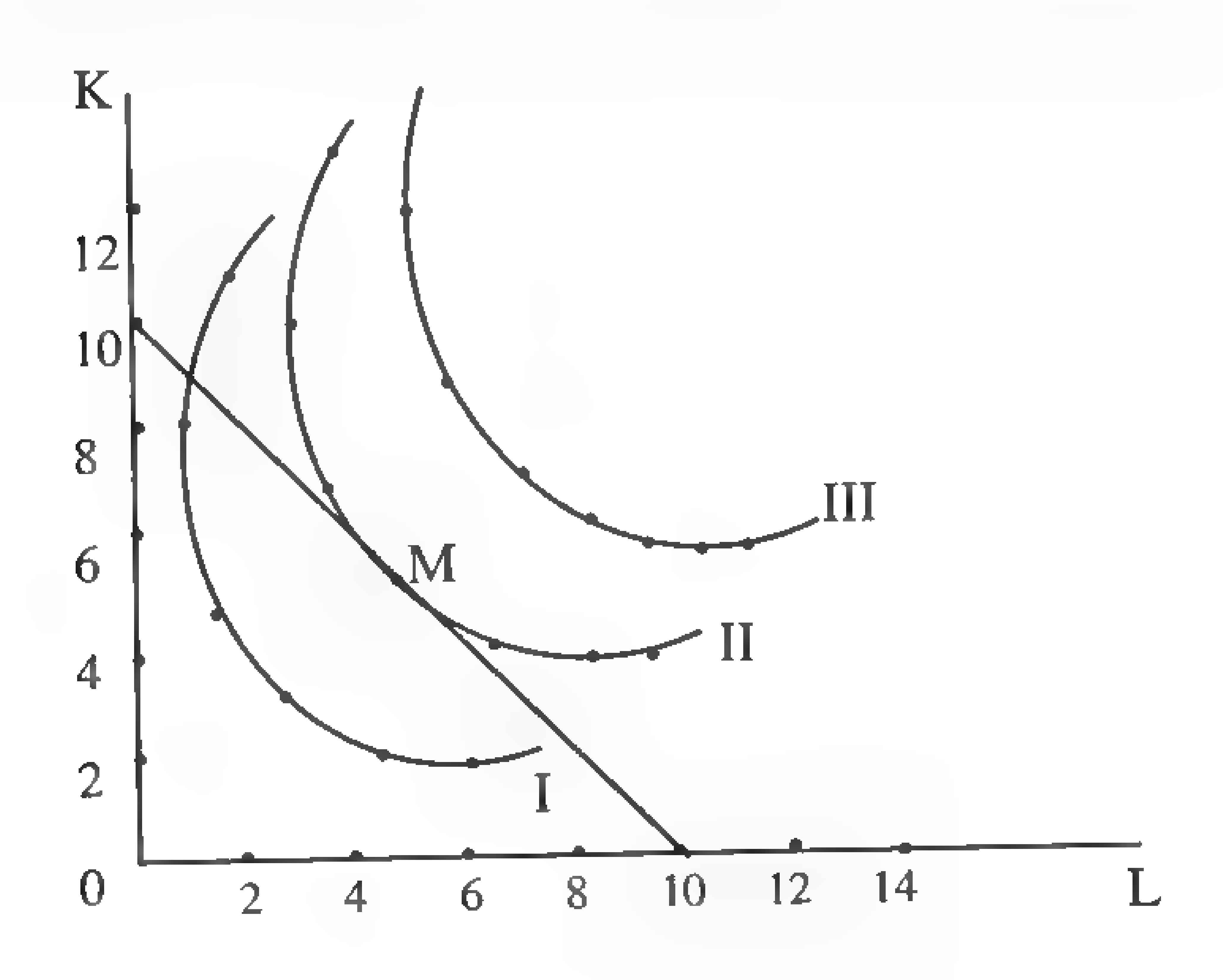
$$MRTS_{LK} = \frac{PL}{PK}$$

وطالما أن $MRTS_{LK} = \frac{MPL}{MPK}$ لذلك يتحقق عند نقطة التوازن الشرط التالي:

$$\frac{PL}{PK} = \frac{MPL}{MPK} \quad \text{أو} \quad \frac{MPK}{PK} = \frac{MPL}{PL}$$

ومعنى هذا الشرط أنه عند نقطة التوازن يكون الإنتاج الحدّي لآخر دولار منفق على العمل مساويا تماما الإنتاج الحدي لآخر دولار منفق على رأس المال. ويصح القول نفسه على باقي عناصر الإنتاج إذا كانت المؤسسة تستخدم أكثر من عنصرين إنتاجيين.

وعند الجمع بين الشكلين ـ7ـ، ـ4ـ يصبح في الإمكان تحديد توازن المنتج. فيتحقق التوازن عند النقطة M في الشكل ـ8ـ أدناه:



-8-

يتضح من الشكل أعلاه أن المؤسسة لا تستطيع بلوغ منحنى الناتج المتساوي III بخط التكلفة المتساوي لديها، كما أنها لا تقوم بالإنتاج عند منحنى الناتج المتساوي I طالما لا تتمكن من تحقيق أقصى إنتاج عند هذا المنحنى. وعلى ذلك فإن منحنى الناتج المتساوي II يمثل أعلى منحنى ناتج متساوي يمكن للمؤسسة بلوغه بخط التكلفة المتساوي لديها في هذا المثال. وبذلك تقوم المؤسسة بإنفاق 5$ من دخلها الكلي على شراء 5 وحدات من رأس المال والباقي، أي 5$ على شراء 5 وحدات من العمل وعند نقطة التماس M يتحقق شرط التوازن التالي:

$$MRTS_{LK} = \frac{MPL}{MPK} = \frac{PL}{PK} = 1$$

هوامش ومراجع الفصل الرابع عشر

1- تعرف المؤسسة بأنها عبارة عن وحدة اقتصادية تقوم بالإنتاج بهدف تحقيق أقصى الأرباح. ومن الملاحظ أن كلمة مؤسسة تتضمن مفهوم أوسع من المشروع التجاري Business enterprise لأن المؤسسة تشتمل أيضا على مشاريع زراعية، وكذلك على النشاطات المهنية، الفنية، وعلى الخدمات. وكلها تعمل كوحدات إنتاج. وعلى ذلك فالكلام عن المؤسسة يكون عاما تماما، أي لا يؤخذ بالاختلافات العديدة الموجودة بين المؤسسات حتى يصبح بالإمكان توضيح الخواص العامة لجميع المؤسسات. ولأسباب معينة ينظر إلى الأقسام والفروع المتعددة لشركة كبيرة على أنها مؤسسة قائمة بذاتها.

2- بالإضافة إلى دوال الإنتاج الخاصة بالمؤسسات هناك دوال إنتاج خاصة بالوحدات غير الربحية non protif من مثل الكليات، المعاهد العلمية، الجامعات، المؤسسات الخيرية، التعاونيات، النقابات العمالية... الخ. وتقوم الوحدات الاقتصادية غير الربحية باستخدام المدخلات من أجل تحقيق المنتجات التي تتضمن الخدمات بشكل رئيسي.

3- تحمل دالة نتاج كوب دوكلس اسم كل من الاقتصادي بول.ج. دوكلس، ومساعده سي.دبليو.كوب.

4- إذا كانت g= 1.10 فان الزيادة تساوي 10% من كل عنصر إنتاجي.

5 - يطلق على حالة الإنتاج التي يوجد فيها عنصر إنتاجي ثابت بحالة الإنتاج في الأمد القصير.

6- في الجدول يشار إلى الأرض بالآكر والى عنصر العمل بعدد الرجال المستخدمين والى الإنتاج الكلي بعدد البوشلات عن كل سنة. وهنا يفترض تجانس وحدات العمل، وكذلك تجانس وحدات الأرض، وتجانس وحدات القمح أيضا.

7- لقد تم استخدام مصطلح الإنتاج الحدي بدلا من مصطلح الإنتاج الطبيعي الحدي علما بأن المصطلحين يحملان نفس المعنى. ولكن يؤخذ بالمصطلح الأقصر عندما يتناول البحث الإنتاج مقاسا بوحدات طبيعية فقط في حين يؤخذ بالمصطلح الأطول عندما يراد به التأكيد والتوضيح، خاصة عندما يراد تميز المنتجات الطبيعية مقاسة بالأطنان، الياردات، البوشلات.. الخ، عن القيم المعطاة لها بالدولار.

8- يعتمد الإنتاج الحدي لأي كمية من العنصر المتغير على نوع التكنولوجيا المستخدمة وعلى كميات ونوعيات العناصر الثابتة. وعلى ذلك عند استخدام الأساليب المتطورة للإنتاج تأخذ قيم الأرقام الواردة في حقل الإنتاج الكلي في الازدياد.

9- يتضمن الشكل 1 وجود منحنى واحد للإنتاج الكلي، فإننا لو تصورنا زيادة كمية العناصر الثابتة أي استخدام مزيد من الماكينات، مزيد من الأرض.. الخ، ومن ثم ارتفاع إنتاجية العمل. ففي هذه الحالة سنحصل على منحنى إنتاج كلي جديد يعلو منحنى الإنتاج الكلي السابق. وعلى ذلك، فعند كل كمية من العناصر الثابتة يوجد منحنى إنتاج كلي خاص بها.

10- من الملاحظ أنه في الفترة I يتم استخدام الكثير من العنصر الثابت.

11- ينطبق هذا التحليل على المؤسسة في ظل المنافسة التامة، حيث يتم بيع الإنتاج وشراء عناصر الإنتاج بأسعار محددة. أما في حالة الاحتكار والمنافسة غير التامة، فقد تجد المؤسسة مستوى الإنتاج الأكبر ربحا في المرحلة I.

12- بالمفهوم المبسط يقصد بمصطلح منحنيات الناتج المتساوي التساوي في الكميات.

13- تختلف منحنيات الناتج المتساوي عن منحنيات السواء بالرغم من أنه يطلق عليها أحيانا اسم منحنيات سواء الإنتاج. فمنحنى الناتج المتساوي يشير إلى الإنتاج كما، وعلى سبيل المثال، قد يبين منحنى الناتج المتساوي في الشكل 4 أعلاه وحدات طبيعية من الإنتاج ولتكن 60 وحدة مثلا، أو قد يشير منحنى الناتج المتساوي I إلى 100 وحدة من الإنتاج.. وهكذا. وفي الواقع تشبه منحنيات الناتج المتساوي منحنيات السواء، كما أنها تحمل نفس المواصفات الهندسية لهذه المنحنيات. لكن هناك اختلافا واحدا كبيرا يميز أحدهما عن الآخر. ويتمثل هذا الاختلاف في أن منحنيات الناتج المتساوي موضوعية، يمكن وجودها عمليا ونظريا، أما منحنيات السواء فتعتبر وهمية لا وجود لها إلا عن طريق الافتراض، فيما يدور بمخيلة المستهلك.

14- عندما تعتبر عوامل الإنتاج بدائل تامة، عندئذ تأخذ منحنيات الناتج المتساوي شكل خطوط مستقيمة. أما إذا كانت هذه العناصر بدائل جيدة، ففي هذه الحالة تصبح منحنيات الناتج المتساوي قليلة التحدب. وعندما يتم استخدام العنصرين بنسب ثابتة، عندئذ تأخذ منحنيات الناتج المتساوي شكل زاوية قائمة.

15- هنا يؤخذ بالقيمة المطلقة للانحدار، أي إهمال الإشارة السالبة للانحدار السالب لمنحنى الناتج المتساوي.

15 تكاليف الإنتـــاج

تكاليف المؤسسة

تحاول المؤسسة دائما تحقيق أقصى ربح. والربح يساوي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة ناقصا التكاليف التي تتحملها.[1] فأما إيراد المؤسسة فهو عبارة عن سعر البيع مضروبا في عدد الوحدات المباعة.[2] أما تكاليف المؤسسة فتتضمن كلا من التكاليف الظاهرة[3] Explicit cost والتكاليف الضمنية[4] Implicit cost.

التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية(تكلفة الفرصة أو التكلفة البديلة)

تعتبر التكلفة البديلة Alternative cost أو تكلفة الفرصة Opportunity cost من المفاهيم الأساسية للتكلفة. ويقصد بالتكلفة البديلة الفرصة المضحى بها لإنتاج البديل. فتكلفة إنتاج أي شيء عبارة عن قيمة أفضل بديل، أو فرصة مضحى بها. فالتكلفة البديلة لإنتاج النفط الأبيض عبارة عن قيمة البنزين الذي كان بالإمكان إنتاجه باستخدام نفس النفط الخام، كما أن الفرصة البديلة لممارسة الفرد العمل الخاص تساوي التضحية بالدخل الذي في إمكانه الحصول عليه عند قيامه بالعمل لدى شخص آخر. وكذلك على ما يمكن أن يحصل عليه من استثمار رأس ماله في مشروع آخر. كذلك عند الكلام عن الدخل القومي يمكن النظر إلى ملايين الدولارات المخصومة لميزانية الدفاع الوطني بأنها عبارة عن التضحية في الحصول على السلع المدنية. ويطلق على هذه المشكلة اسم "مشكلة البنادق والزبدة" Guns and Butter.

وعلى العكس من ذلك يمكن القول بأن التكلفة البديلة للإنفاق في المشاريع العامة Public-wroks projets التي يتم إنشاؤها في فترة الركود تساوي صفرا أو ما يقارب ذلك[5].

فبالنسبة للمؤسسة تشير التكلفة الضمنية إلى قيمة عوامل الإنتاج التي تمتلكها المؤسسة وتقوم باستعمالها في العملية الإنتاجية. وتحتسب قيمة هذه العوامل على ضوء ما يمكن أن تحصل عليه هذه العوامل عند استخدامها في الاستعمالات البديلة الأخرى.

أما التكاليف الظاهرة التي تتحملها المؤسسة فهي عبارة عن مجموع النفقات النقدية. وتتضمن هذه النفقات جميع المدفوعات والالتزامات التعاقدية التي تقوم بها المؤسسة مضافا إليها التكاليف الدفترية لاندثار المباني والتجهيزات.

التكاليف الكلية

تتضمن التكاليف الكلية كلا من التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية. وفي الواقع أن التكاليف الكلية تتضمن إضافة إلى التكاليف الظاهرة كلا من التكاليف الضمنية والأرباح الاعتيادية. والأرباح الاعتيادية عبارة عن المقدار المضاف لدفع المنظم على الاستثمار في العملية الإنتاجية. فإذا لم يتوقع المنظم الحصول على إيراد في المدى الطويل يعتبر كافيا لتغطية التكاليف الظاهرة والتكاليف الضمنية مع تحقيق إضافة بسيطة(الأرباح الاعتيادية) لمكافأته على أتعابه المبذولة في العملية الإنتاجية، فإنه في هذه الحالة لن يستمر أو يقدم على الإنتاج. كذلك يمكن النظر إلى الأرباح الاعتيادية كتكلفة من وجهة نظر المستهلك. فحتى يتمكن المستهلك من الحصول على السلع باستمرار لابد له من دفع الأسعار التي تعتبر كافية لتغطية التكاليف الكلية. وأن جزءا من هذه التكاليف الكلية يتضمن أدنى حافزا لاستمرار المنتج على الإنتاج. ويتمثل

هذا الحافز الأدنى بالأرباح الاعتيادية[6]. وقبل الكلام عن التكاليف الكلية في كل من الأمد القصير والأمد الطويل سنتطرق بإيجاز عن مفهوم كل من الأمد القصير والأمد الطويل.

الأمد القصير والأمد الطويل

في الأمد القصير تعتبر بعض عناصر الإنتاج ثابتا كما، ويكون باستطاعة المؤسسة التوسع أو التقلص في إنتاجها وذلك بتغييرها الكميات المستخدمة من العناصر غير الثابتة. وفي الأمد القصير يمكن أن تتراوح كمية الإنتاج بين الصفر عند إغلاق المؤسسة كليا وبين الحد الأعلى الذي تسمح به العناصر الثابتة. أما في الأمد الطويل فتعتبر جميع عناصر الإنتاج متغيرة كميا. وفي الأمد الطويل تتراوح كمية الإنتاج بين الصفر وكمية كبيرة لا نهائية.

يعتبر من غير الممكن تحديد الأمد الطويل والأمد القصير بفترات زمنية معينة. فكل من الفترتين تتضمن مجموعة من الشروط ويمكن اعتبار عنصر الزمن أحد هذه الشروط، إذ لا يمكن استبعاده عند تحليل الأمد القصير والأمد الطويل. ففي الأمد القصير تتضمن العناصر الثابتة لدى المؤسسة كل من المباني والتجهيزات وكذلك الأنواع النادرة من العمل الماهر في بعض الصناعات. فعندما تكون المباني والتجهيزات كبيرة ومعقدة التركيب ويتطلب توفرها الكثير من الاستثمارات، كما يستغرق إنشاؤها فترة من الزمن قد تكون سنتين أو أكثر، عندئذ يتمثل الأمد القصير بعدة سنوات. أما إذا كان من السهل على المؤسسة الحصول على معدات جديدة وعمل ماهر وكان احتياجها للمباني بسيطا، ففي هذه الحالة يمكن أن يتمثل الأمد القصير بأسابيع قليلة. وقد تعتبر عملية توفير وسائل النقل المختلفة خير مثال على ذلك.

وكذلك الحال بالنسبة للأمد الطويل إذ يمكن أن تكون الفترة الزمنية للأمد الطويل قصيرة أو طويلة، وبذلك قد يختلف الأمد الطويل من فترة عقدين أو ثلاثة عقود إلى مجرد بضعة أسابيع. ويمكن اعتبار عملية القيام بصناعة العلاقات العامة Public Relation industry خير مثال على الأمد الطويل ذات الفترة الزمنية القصيرة. كل ما يتطلبه القيام بهذه الصناعة لا يتعدى استئجار محل والقيام بتأسيسه وشراء الماكينات والمعدات اللازمة واستخدام عمال وموظفين من ذوي الاختصاص معظمهم من الصحفيين. ففي كل مدينة يفترض في مثل هذه الصناعة أن تتوسع أو أن تتقلص بسرعة كبيرة وبسهولة.

ليس من الصحيح دائما أن ينظر إلى العمل على أنه عامل إنتاجي متغير أو أن ينظر إلى المعدات على أنها تمثل عاملا إنتاجها ثابتا. ففي مجال النقل الجوي يمكن التوسع في الأسطول الجوى بفترة أقصر من الفترة المطلوبة لإعداد الطيارين. فشراء الطيارات أو استئجارها يحتاج فترة أقصر من إعداد الطيارين ومساعديهم. صحيح أنه يمكن استئجار الطيارين بسرعة، لكن قبل أن يكون باستطاعتهم الطيران بكفاءة عليهم كطيارين جدد أن يتدربوا على خطوط الطيران المطلوب منهم اختراقها، ويتمرسوا على استخدام نوع الطيارة المستخدمة، ويتقنوا التعليمات الخاصة بالطيران على الخطوط الداخلية والخارجية. وكل هذا يتطلب وقتا أطول بكثير مما يتطلبه الحصول على مزيد من الطيارات سواء عن طريق الشراء أو الاستئجار. وعلى ضوء هذا التحليل يعتبر العمل في هذا المثال عاملا ثابتا.

وعلى كل حال لا يمكن الفصل تماما بين الأمد القصير والأمد الطويل سواء تم النظر إليهما على أنهما يمثلان مجموعة من الشروط أو أنهما يعبران عن فترات زمنية. فهناك تداخل بين الاثنين.

منحنيات التكاليف الكلية في الأمد القصير

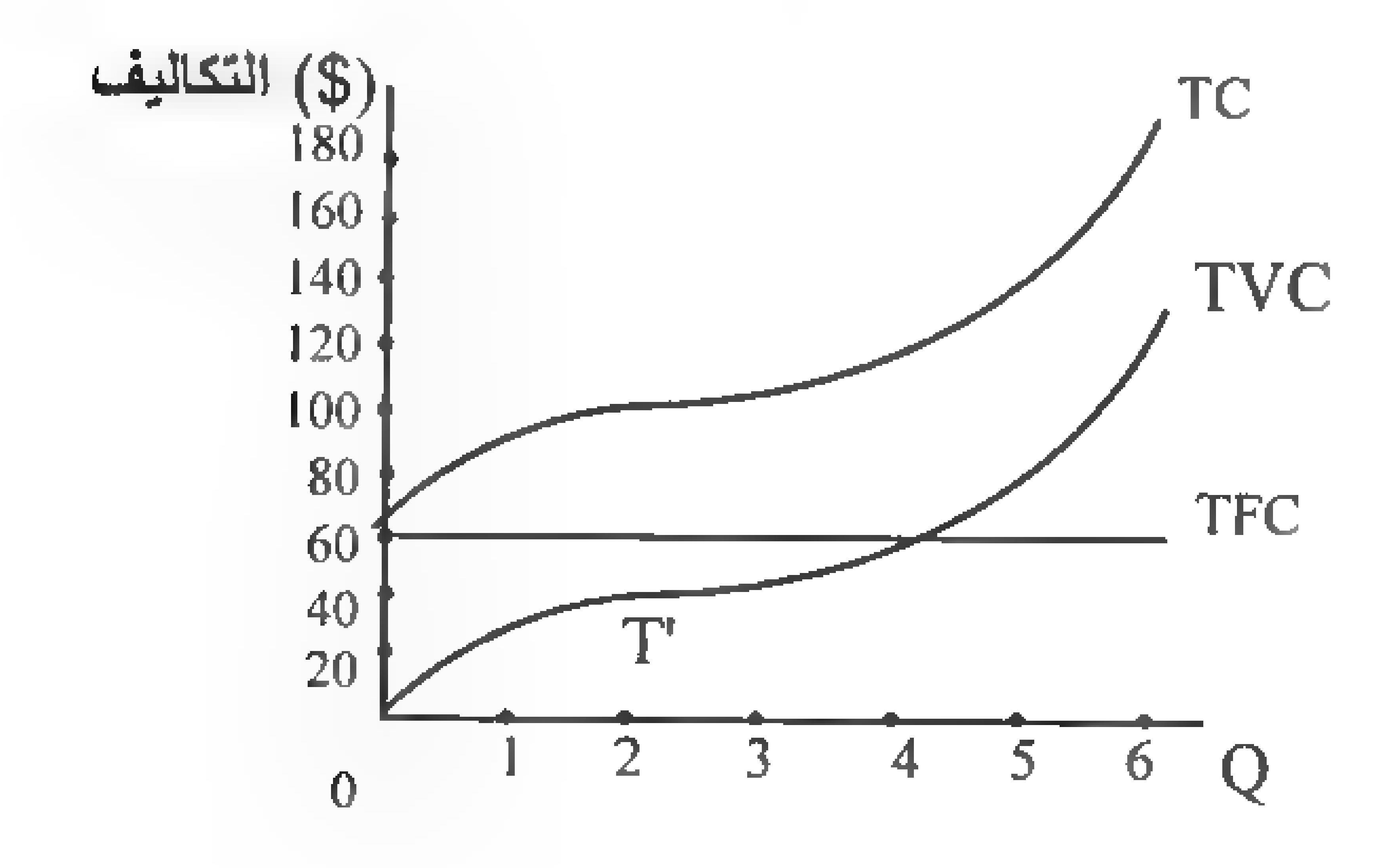
تتضمن التكاليف الكلية للمؤسسة في الأمد القصير كلا من التكاليف الظاهرة المتمثلة في الأسعار التي تدفعها المؤسسة لقاء حصولها على العمل المستأجر، المواد الأولية، الفوائد المدفوعة على القروض، والريع مقابل استخدام الأرض والبنايات. وكذلك التكاليف الضمنية المتمثلة في الرواتب التي يمكن أن يحصل عليها المنظم المسئول عن إدارة مؤسسته لو عمل مديرا في مؤسسة أخرى مشابهة مثلا. إضافة إلى المكافآت التي يمكن أن يحصل عليها لو قام باستثمار رأس ماله في مشروع آخر. ونفس الشيء يصح قوله على الأرض وباقي عوامل الإنتاج التي يمتلكها ويقوم باستخدامها داخل مؤسسته. ومعنى هذا أن عناصر الإنتاج التي يمتلكها المنتج ويقوم باستخدامها في العملية الإنتاجية لا تعتبر سلعا حرة لا سعر لها، وأن التكلفة الضمنية لمثل هذه العوامل تساوي المكافآت التي يمكن الحصول عليها لو استعملت في استخدامات أخرى.

ففي الأمد القصير تنقسم التكليف الكلية إلى تكاليف كلية ثابتة وتكاليف كلية متغيرة. وتشير التكاليف الكلية الثابتة (TFC) إلى المدفوعات الكلية التي تتحملها المؤسسة نتيجة استخدامها لعوامل الإنتاج الثابتة، في حين تشير التكاليف الكلية المتغيرة (TVC) إلى المدفوعات الكلية التي تتحملها المؤسسة لقاء استخدامها عوامل الإنتاج المتغيرة. وبشكل رئيسي تتضمن التكاليف الثابتة: المباني والتجهيزات. وخير تعريف للتكاليف الثابتة هو أنها تلك التكاليف التي تستمر المؤسسة في تحميلها حتى لو كان إنتاجها صفرا، أي عند إغلاق المؤسسة بشكل مؤقت. وتتضمن التكاليف الثابتة الفقرات مثل الفائدة على استثمارات المؤسسة للمباني والتجهيزات، معظم أنواع التأمين، ضرائب الملكية، الاندثار والصيانة...الخ. وكذلك أجور ورواتب الأشخاص الذين يستمر استخدامهم حتى عند إغلاق المؤسسة بشكل مؤقت. كذلك تتضمن التكاليف الثابتة تكاليف الفرص البديلة المتاحة أمام مالك المؤسسة. أما التكاليف

المتغيرة فهي تلك التكاليف التي تتغير بتغيير حجم الإنتاج وتتضمن هذه التكاليف الأجور، المواد الأولية والسلع الأخرى المشتراة من قبل المؤسسة، نفقات الوقود، الضرائب على الإنتاج إن وجدت.(7)

وصفوة القول أن التكاليف الكلية في الأمد القصير تساوي التكاليف الثابتة الكلية زائدا التكاليف المتغيرة الكلية، كما يتضح من الجدول أدناه والتمثيل البياني له في الشكل رقم ـ1ـ الآتي:

كمية الإنتاج (Q)	التكاليف الثابتة الكلية(TFC)	التكاليف المتغيرة الكلية(TVC)	التكاليف الكلية (TC)
0	60	0	60
1	60	30	90
2	60	40	100
3	60	45	105
4	60	55	115
5	60	75	135
6	60	120	180



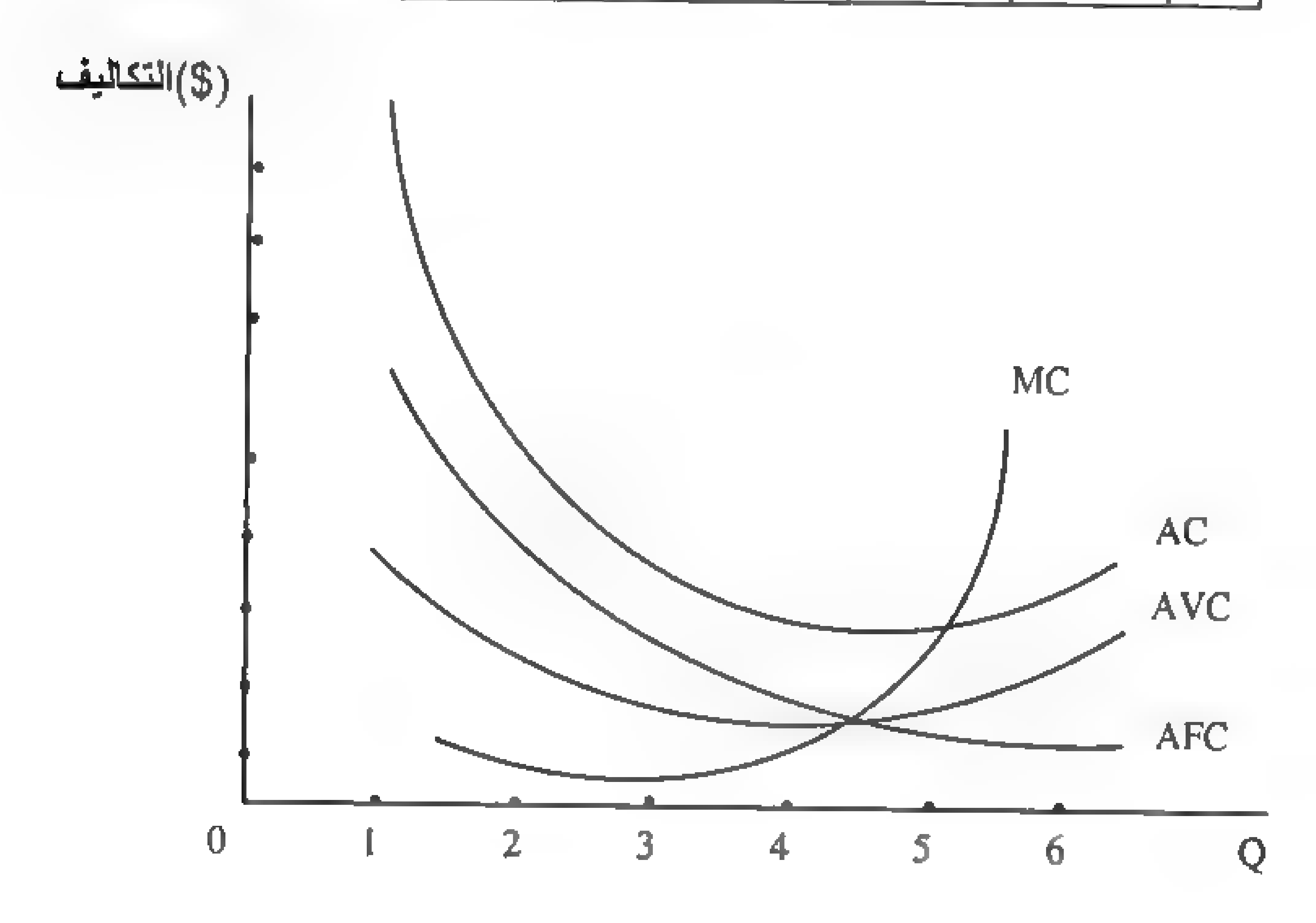
-1-

يتضح من الشكل ـــ1ـــ أعلاه أن منحنى التكاليف الثابتة(TFC) يأخذ شكل خط مستقيم مواز للمحور الأفقي ويعلوه بمقدار التكاليف الثابتة الكلية وقدره 60$. كما يتضح من هذا الشكل أن التكاليف المتغيرة الكلية(TVC) تساوي صفرا عندما يكون الإنتاج صفرا وتزداد هذه التكاليف بازدياد الإنتاج كما يتضح ذلك من المنحنى(TVC) الذي يبدأ من نقطة الصفر. ويعتمد انحدار منحنى(TVC) على قانون تناقص الغلة. فقبل أن يبدأ قانون تناقص الغلة مفعوله، أي قبل نقطة الانعكاس T تكون المؤسسة قد استعملت القليل من العامل المتغير مع العامل الثابت. وعلى ذلك يكون المنحنى(TVC) مقعرا نحو الأسفل مشيرا إلى تزايد التكاليف المتغيرة الكلية(TVC) بمعادلات متناقصة. ويبدأ قانون تناقص الغلة مفعوله اعتبارا من النقطة 'T وإلى اليمين من هذه النقطة يصبح المنحنى (TVC) محدبا نحو الأسفل أو متجها نحو الأعلى مشيرا إلى أن التكاليف المتغيرة الكلية(TVC) تأخذ بالتزايد بمعدلات متزايدة. كذلك يبين الشكل منحنى التكاليف الكلية(TC) وهو يأخذ نفس شكل منحنى(TVC) لكنه يقع إلى الأعلى منه بمقدار 60$. وبعبارة أخرى أن التكاليف الكلية لأي مستوى من الإنتاج تكون مساوية للتكاليف الكلية المتغيرة زائدا التكاليف الكلية الثابتة.[8]

منحنيات معدل التكاليف في الأمد القصير

تواجه المؤسسة في الأمد القصير منحنيات تكاليف ملساء ومستمرة Smooth and continuous عن كل وحدة من الإنتاج ويمكن التمييز بين أربعة من هذه المنحنيات متمثلة في كل من منحنى معدل التكاليف الثابتة (AFC)، منحنى معدل التكاليف المتغيرة(AVC)، منحنى معدل التكاليف الكلية(AC) ،ومنحنى التكاليف الحدية(MC). كما يتضح من الجدول التالي والتمثيل البياني له في الشكل ـــ2ـــ أدناه:

8	7	6	5	4	3	2	1
MC	AC	AVC	AFC	TC	TVC	TFC	Q
..	90.00	30.00	60	90	30	60	1
10	50.00	20.00	30	100	40	60	2
5	35.00	15.00	20	105	45	60	3
10	28.75	13.75	15	115	55	60	4
20	27.00	15.00	12	135	75	60	5
45	30.00	20.00	10	180	120	60	6



-2-

يتضمن الجدول السابق كلا من معدل التكاليف الثابتة (AFC)، معدل التكاليف المتغيرة (AVC)، معدل التكاليف الكلية(AC)، والتكاليف الحدّية MC. فقد تم الحصول على قيم(AFC) في الحقل 5 عن طريق قسمة التكاليف الثابتة الكلية(TFC) في الحقل 2 على كمية الإنتاج المناظرة في الحقل رقم1. كما تم الحصول على قيم(AVC) في الحقل 6 عن طريق قسمة التكاليف المتغيرة الكلية(TVC) في الحقل 3 على

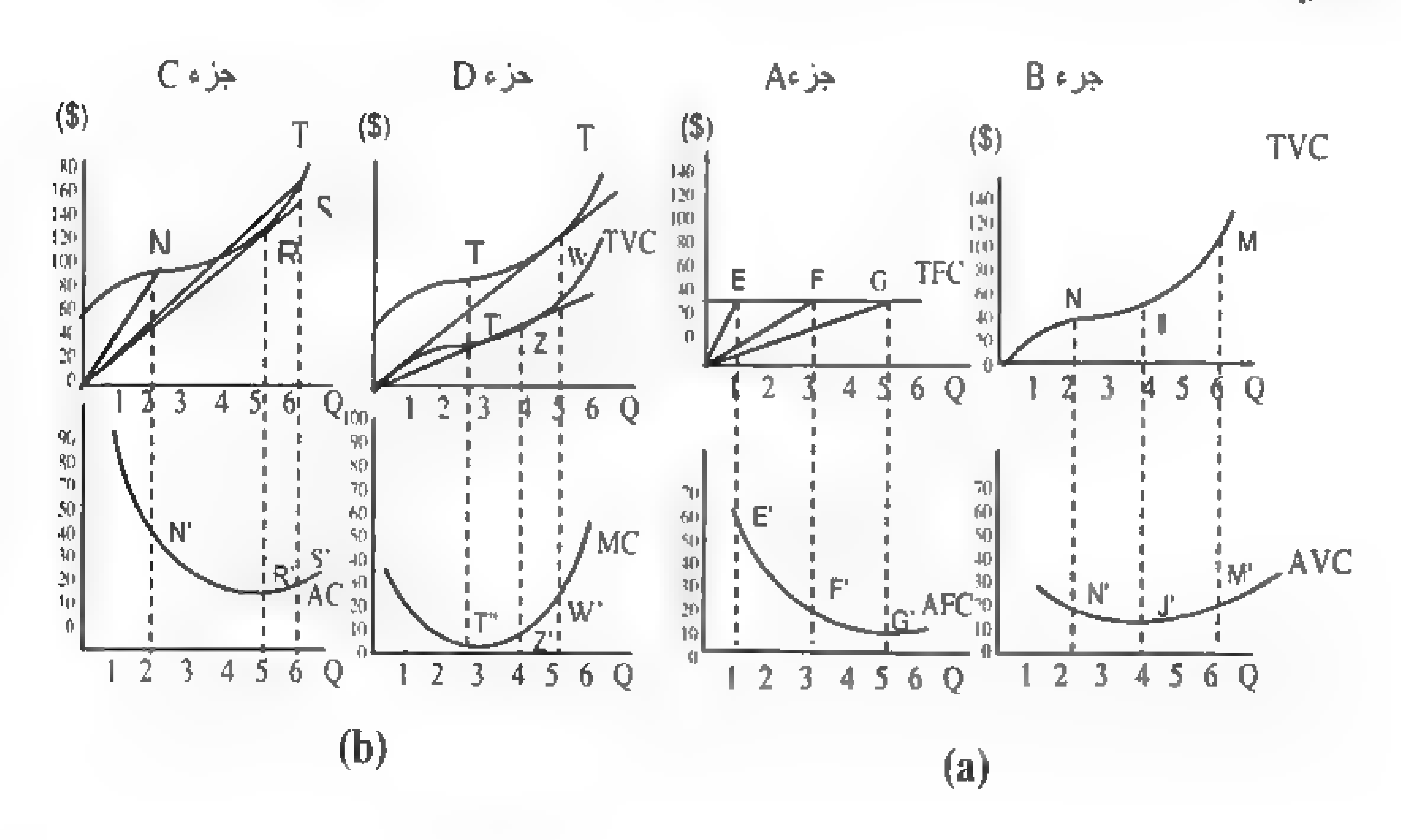
كميات الإنتاج المناظرة في الحقل رقم 1. أما قيم معدل التكاليف الكلية (AC) في الحقل 7 فقد تم الحصول عليها بقسمة التكاليف الكلية(TC) في الحقل 4 على كمية الإنتاج المناظرة في الحقل رقم 1، أو عن طريق جمع(AFC) في الحقل 5 زائدا (AVC) في الحقل 6. كذلك تم الحصول على قيم(MC) في الحقل 8 عن طريق الطرح، أي الفرق بين القيم المتتالية في الحقل رقم 4 أو الحقل رقم 3.

وبالتمثيل البياني للجدول السابق تم الحصول على الشكل البياني ــ2ــ أعلاه. ويتضمن هذا الشكل كلا من منحنى AFC، AVC، AC، MC. وقد تم رسم قيم(MC) عند منتصف المسافة بين مستويات الإنتاج المتتالية. ويتضح من الشكل ــ2ــ أعلاه أن منحنى(AFC) آخذ في الانخفاض باستمرار، إذ كلما ازداد حجم الإنتاج كلما انخفضت التكاليف الثابتة عن كل وحدة من الإنتاج نظرا لقسمة التكاليف الثابتة الكلية على عدد أكبر من وحدات الإنتاج. ويأخذ منحنى(AFC) شكل القطع الزائد القائم Rectangular Hyperbola حيث تقترب إحدى نهايتيه من المحور الأفقي في حين تقترب نهايته الأخرى من المحور العمودي. فعندما يكون مستوى الإنتاج منخفضا يصبح معدل التكاليف الثابتة عاليا، لكنه ينخفض عندما يصبح الإنتاج كبيرا. ويعود السبب في أن يأخذ منحنى(AFC) شكل القطع الزائد القائم إلا أنه عند ضرب معدل التكاليف الثابتة في كمية الإنتاج نحصل على نفس المقدار من التكاليف الثابتة دائما. أما المنحنيات الأخرى فتأخذ شكل حرف U بالانجليزية. ويتضمن الشكل ــ2ــ أعلاه وجود علاقة بين منحنى(MC) وباقي المنحنيات. فمنحنى (MC)يصل أدنى نقطة عليه عند مستوى من الإنتاج أقل من مستويات الإنتاج المناظرة إلى أدنى نقطة على كل من منحنى (AVC) ومنحنى(AC)، وأن الجزء المرتفع من منحنى(MC) يقطع كلا من منحنى(AVC) ومنحنى (AC)عند أدنى نقطة على كل منهما.

انحدار منحنيات معدل التكاليف في الأمد القصير

يمكن اشتقاق منحنيات معدل التكاليف في الأمد القصير من منحنيات التكاليف الكلية في الأمد القصير وذلك بإتباع نفس الأسلوب عند اشتقاق كل من منحنى معدل إنتاج العمل(APL) والإنتاج الحدي للعمل (MPL) من منحنى الإنتاج الكلي (TP) في الفصل السابق. وعلى هذا الأساس يصبح (AFC) عند أي مستوى من الإنتاج عبارة عن قيمة انحدار الخط المستقيم الواصل بين نقطة الأصل وأي نقطة على منحنى(TFC) كذلك فإن (AVC) يساوي انحدار الخط المستقيم الواصل بين نقطة الأصل وأي نقطة على منحنى. (TVC)وبالمثل يكون (AC) عبارة عن انحدار الخط المستقيم الواصل بين نقطة الأصل وأي نقطة على منحنى. (TC)أما التكاليف الحدية عند أي مستوى من الإنتاج تساوي قيمة انحدار منحنى(TC) أوانحدار منحنى (TVC) عند ذلك المستوى من الإنتاج.[9]

ويمكن الاستعانة بالشكل ــ3ــ(b - a) التالي لمعرفة كيفية اشتقاق كل من المنحنيات AFC، AVC، AC، MC.



-3-

يتضح من الجزءA في الشكل ـ3ـ أعلاه أن (AFC)عند مستوى وحدة واحدة من الإنتاج يساوي قيمة انحدار الخـط المستقيـم(OE) الواصل بين نقطة الأصل والنقطة E الواقعة على منحنى (TFC) وأن قيمـة هـذا الانحدار تسـاوي:

$$(TFC = \frac{\$60}{1} = \$60)\$60$$

معبرا عنها بالنقطة 'E على منحنى. (AFC)وبالمثل تعبرالنقطة 'F على منحنى (AFC)عن قيمة انحدار الخط (OF) في الجزء A من الشكل ـ3ـ (a) وقيمته تسـاوي $\$20$ ،($\frac{\$60}{3}$) ، وهكـذا تم الحصول على النقطة 'F على المنحنى.(AFC)

ومن كل هذا التحليل يتضح أن انحدار الخط المستقيم الواصل بين نقطة الأصل والنقاط الواقعة على منحنى(TFC) يأخذ في الانخفاض كلما ازدادت كمية الإنتاج.

وفي الجزء B من الشكل ـ3ـ(a) يعبر انحدار الخط المستقيم (OH الواصل بيـن نقطة الأصل والنقطة H على منحنى(TVC) عن قيمة (AVC)عند مستوى إنتاج وحدتين، وأن قيمة هذا الانحدار تساوي، $\$20$،($\frac{\$40}{2}$) معبرا عنها بالنقطة 'H على منحنى(AVC).

كذلك يعبر انحدار الخط (OM)الواصل بين نقطة الأصل والنقطة Mعلى منحنى (TVC) عن قيمة (AVC)عند مستوى إنتاج 6 وحدات وأن قيمة هذا الانحدار تساوي $\$20$،($\frac{\$120}{6}$)، معبرا عنها بالنقطة 'M على منحنى.(AVC)

يتضح من الجزء B في الشكل ــ3ــ(a) أن انحدار الخط الممتد من نقطة الأصل إلى منحنى(TVC) يأخذ في الانخفاض حتى النقطة J ومن ثم يأخذ في الارتفاع، وعلى ذلك فإن منحنى(AVC) ينخفض حتى النقطةJ ثم يرتفع. كذلك يبين الشكل ــ3ــ (b) كيفية اشتقاق كل منAC ، MC. إذ نلاحظ من الجزء C أن (AC) عند مستوى وحدتين من الإنتاج يساوي انحدار الخط المستقيم (ON) وقيمته $50 معبرا عنها بالنقطة 'N على منحنى .(AC)كذلك يعبر انحدار الخط المستقيم (OS)عن قيمة (AC) عند مستوى إنتاج 6 وحدات، وأن قيمة هذا الانحدار تساوي $30 مشارا إليها بالنقطة 'S على منحنى .(AC)ويتضح من الجزء C في الشكل ــ3ــ(b) أن انحدار الخط المستقيم الممتد من نقطة الأصل إلى منحنى(TC) يأخذ بالانخفاض حتى النقطة R ومن ثم يأخذ في الارتفاع. وعلى ذلك فإن منحنى(AC) ينخفض حتى النقطة 'R ومن ثم يأخذ في الارتفاع.

كذلك يتضح من الجزء D في الشكل ــ3ــ (b) كيفية الحصول على منحنى (MC) إذ يظهر من هذا الشكل أنه عند أي مستوى من الإنتاج يتساوى انحدار كل من منحنى(TC) ومنحنى. (TVC)وعلى ذلك فإن (MC)عند أي مستوى من الإنتاج يساوي انحــدار منحنى (TC) أو انحدار منحنى(TVC)، أي أن (MC) تســاوي قيمة انحدار الخط المستقيم(OW) الواصل بين نقطة الأصل والنقطة W الواقعة على منحنى(TC)، أو انحدار الخط المستقيم (OZ) الواصل بين نقطة الأصل والنقطة Z على منحنى(TVC). فعند ازدياد الإنتاج يأخذ انحدار الخطين المستقيمين(OW، OZ) في الانخفاض ويستمر هذا الانخفاض حتى نقطتي الانعكاس T، 'T الواقعتين على منحنى TC، TVC على التوالي، ومن ثم يأخذ انحدارهما في الازدياد. وعلى ذلك يأخذ المنحنى(MC) في

الانخفاض حتى بلوغ مستوى إنتاج 2,5 وحدة، مشارا إلى هذا الانخفاض بالنقطة 'T الواقعة على منحنى(MC) ومن ثم يأخـذ منحنى(MC) في الارتفاع. فعند مستوى إنتاج 4 وحدات تكون(MC) مساوية لانحدار منحنـى(TVC) عند النقطـة Z وأن قيمة هذا الانحـدار تسـاوي. 13.75$، ($\frac{\$55}{4}$) وعند هذا المستوى من الإنتاج تكون(MC) مساوية لأدنى(AVC).

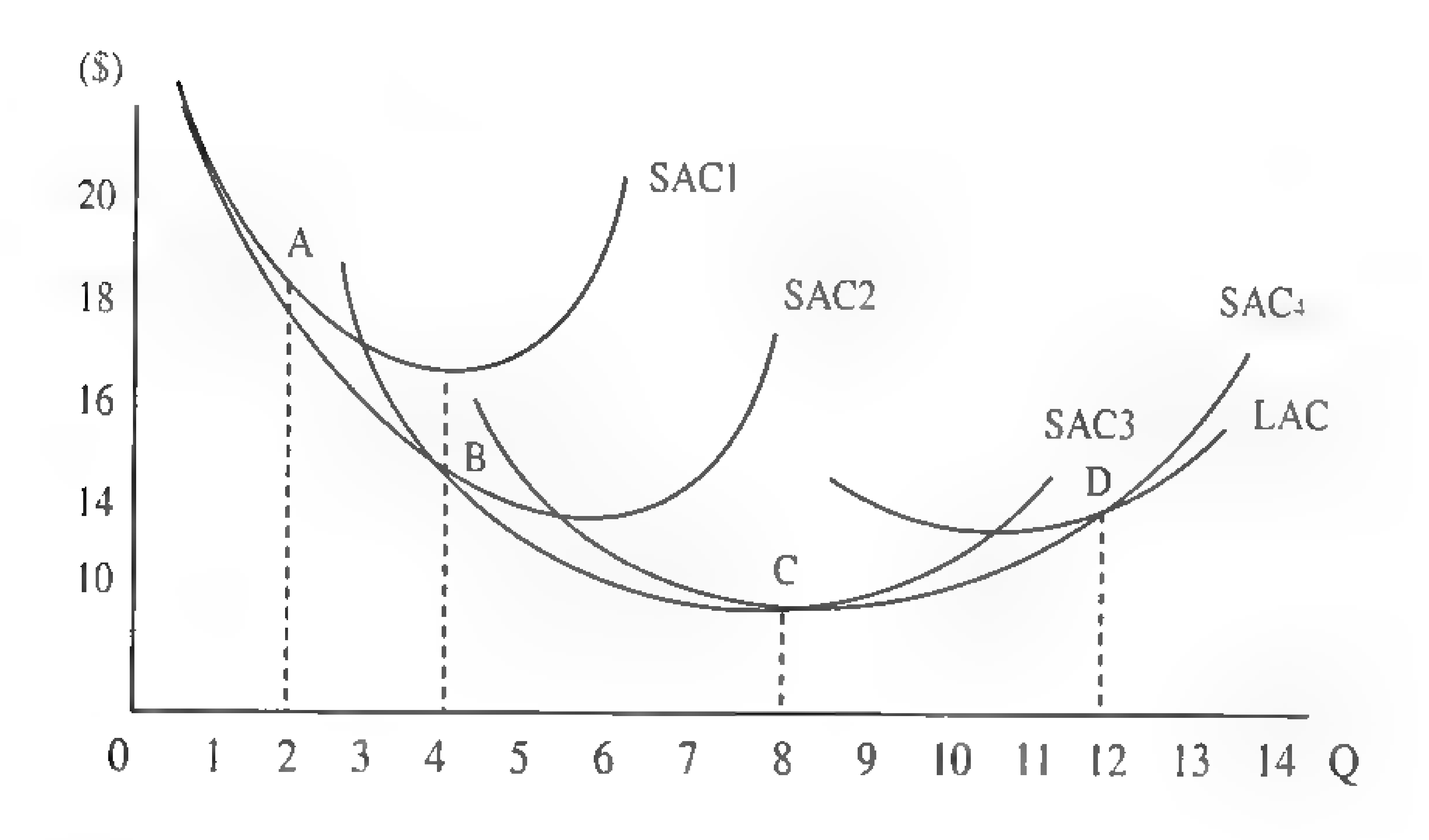
كما نلاحظ من الجزء D في الشكل ــ3ــ(b) أنه عند مستـوى إنتـاج 5 وحـدات تكون(MC) مساوية لانحدار المنحنى(TC) عند النقطـة W، وأن قيمـة هذا الانحـدار يساوي 27$، ($\frac{\$135}{5}$) وعند هذا المستوى من الإنتاج تكون (MC) مساوية لأقصى(AVC).

منحنيات التكاليف في الأمد الطويل

في الأمد الطويل تعتبر جميع التكاليف متغيرة، إذ لا تتضمن دالة إنتاج المؤسسة في الأمد الطويل عناصر إنتاج ثابتة، ومن ثم لا تواجه المؤسسة تكاليف ثابتة. فيكون بمقدور المؤسسة التوسع في إنتاجها وذلك بإنشاء الجديد من المباني واستخدامها التجهيزات ذات الطاقة الإنتاجية الكبرى. ففي الأمد الطويل تصبح علاقات المستخدم – المنتج في دالة إنتاج المؤسسة مقيدة بعلاقات الحجم.[10]

يمكن الاستعانة بالجدول التالي والتمثيل البياني له في الشكل ــ4ــ أدناه لتوضيح عملية توسع الإنتاج في الأمد الطويل:

SAC 4		SAC 3		SAC 2		SAC 1	
AC	Q	AC	Q	AC	Q	AC	Q
12.00	9	13.00	5	16.00	3	20.00	1
11.50	10	11.50	6	13.00	4	17.00	2
11.70	11	10.50	7	12.20	5	15.50	3
12.00	12	10.00	8	12.00	6	15.00	4
13.50	13	10.50	9	13.00	7	16.00	5
		11.00	10	15.00	8	18.00	6
		12.00	11				



-4-

يبين منحنى معدل التكاليف في الأمد الطويل LAC أدنى تكلفة يمكن أن تتحملها المؤسسة عن كل وحدة من الإنتاج عند مستويات الإنتاج المختلفة ويكون مماسا لمنحنيات التكاليف في الأمد القصير SAC. وبالتعبير الهندسي يشار إلى منحنى LAC بأنه عبارة عن غطاء Envelop لمنحنيات SAC. ففي الشكل أعلاه توجد أربعة منحنيات

تكاليف في الأمد القصير، كل منها يعبر عن حجم معين من الإنتاج. وبعبارة أخرى أنه بإمكان المؤسسة تحقيق أربعة أحجام مختلفة في الأمد الطويل معبرا عنها بالمنحنيات SAC 1، SAC 2، SAC 3، SAC 4. فإذا أرادت المؤسسة الحصول على مستوى إنتاج وحدتين فستقوم ببناء واستغلال حجم إنتاج وحدتين. وعند هذا المستوى من الإنتاج ستواجه المؤسسة منحنى معدل تكاليف SAC 1 ، وستعمل المؤسسة عند النقطة A حيث عندها يكون معدل التكاليف في الأمد القصير مساويا لـ 17$. أما إذا تطلب من المؤسسة الحصول على مستوى إنتاج 4 وحدات، ففي هذه الحالة ستعمل عند النقطة B على المنحنى SAC 2 وستتحمل معدل تكاليف في الأمد القصير قدرها 13$. من الملاحظ أنه بإمكان المؤسسة الحصول على مستوى إنتاج 4 وحدات عند أدنى نقطة على منحنى SAC 1 لكنها في هذه الحالة ستتحمل معدل تكاليف قدره 15$، لذلك تفضل المؤسسة التوسع في الطاقة الإنتاجية للمشروع لتحقيق مستوى إنتاج 4 وحدات، رغم أن المشروع سيستغل بأقل من طاقته. وإذا أرادت المؤسسة الحصول على مستوى إنتاج 8 وحدات فستعمل عند النقطة C على المنحنى SAC 3 الذي يعبر عن حجم إنتاج أكبر من السابق. وأخيرا لتحقيق مستوى إنتاج 12 وحدة ستعمل المؤسسة عند النقطة D على المنحنى SAC 4. وبربط النقاط A، B C، D سنحصل على منحنى LAC في الأمد الطويل الذي يكون مماسا لجميع المنحنيات SAC1، SAC 2، SAC 3، SAC 4 (11)

قد يقع الاقتصاديون التحليليون في أخطاء. ومن هذه الأخطاء الشائعة في النظرية الاقتصادية كان الخطأ الذي ارتكبه جاكوب فاينر J.Viner في مقالته المشهورة عام 1931 التي تضمنت تطوير النظرية

الحديثة لمنحنيات تكاليف المؤسسة. فقد قام فاينر برسم أشكال بيانية لمقالته بحيث يكون منحنى LAC مماسا لمنحنيات معدل التكاليف في الأمد القصير SAC عند أدنى نقطة عليها فإن مثل هذا التحليل يكون صحيحا فقط إذا أخذ منحنى LAC شكل خط أفقي. ولكن عندما يأخذ منحنى LAC في الانخفاض، عندئذ يصبح مماسا لمنحنيات SAC إلى اليسار من أدنى النقاط الواقعة عليها. وعندما يأخذ منحنى LAC في الارتفاع، عندئذ يصبح مماسا لمنحنيات SAC إلى اليمين من أدنى النقاط الواقعة عليها. وأخيرا أدرك فاينر خطأه عن اقتناع تام.

شكل منحنى معدل التكاليف في الأمد الطويل:

من الواضح تماما أن منحنى معدل التكاليف الذي تواجهه المؤسسة في الأمد القصير يأخذ شكل حرف U بالانجليزية. ففي البداية يأخذ في الانخفاض ثم يأخذ في الارتفاع نتيجة مفعول قانون الغلة المتناقصة الناجم عن وجود عناصر ثابتة في الأمد القصير. فعندما تتوسع المؤسسة في إنتاجها باستخدام نفس المباني والتجهيزات، عندئذ ستتحرك على منحنى SAC.

أما في الأمد الطويل فلا توجد عناصر ثابتة. وأن شكل منحنى LAC يتحدد بعلاقات غلة الحجم. فهو يأخذ شكل حرف U بالانجليزية مشيرا إلى أنه يأخذ في الانخفاض في البداية نتيجة مفعول تزايد غلة الحجم عندما يزداد الإنتاج اعتبارا من مستويات منخفضة، ومن ثم يأخذ في الارتفاع بعد الوصول إلى مستوى معين من الإنتاج، نتيجة مفعول تناقص غلة الحجم عندما يصبح الإنتاج كبيرا. ففي الحالة الأولى تحصل المؤسسة على "وفورات اقتصادية" Economics of scale أما

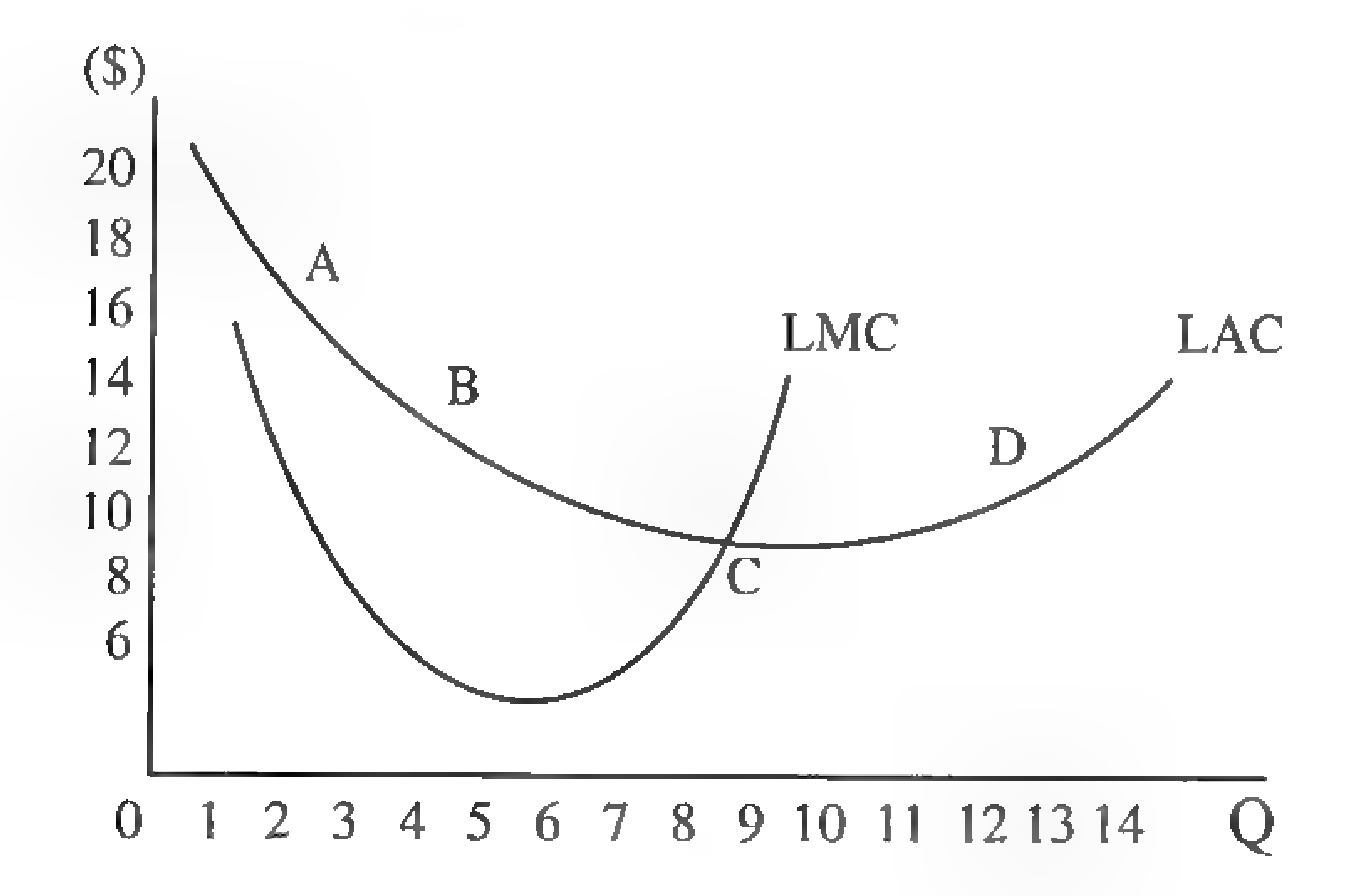
في الحالة الثانية فإنها تواجه "لاوفورات اقتصادية" diseconomics of scale.

في الغالب يأخذ منحنى معدل التكاليف شكل حرف L بدلا من الحرف U بالانجليزية، كما أثبتت البحوث التطبيقية ذلك. فالكل متفقون على أن منحنى التكاليف في الأمد الطويل ينحدر في البداية نحو الأسفل نظرا لتحقيق وفورات الحجم. ولكن هل يجب أن يصل منحنى معدل التكاليف أدنى نقطة بعدها يأخذ في الارتفاع ؟ في الواقع يعبر الحرف L عن الشكل الاعتيادي لمنحنى LAC ويدعم هذا الرأي معظم الفكر الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية. يعتقد الكثير من الاقتصاديين أنه ضمن مجال معين من مستويات الإنتاج يصبح منحنى LAC مسطحا بشكل تام، وعنده تتساوى أدنى التكاليف لجميع حجوم الإنتاج. وهذا يعني وجود العديد من أحجام الإنتاج المثلى بدلا من وجود حجم واحد أمثل للإنتاج، أي أن الجزء المستقيم من منحنى LAC يتكون من أدنى النقاط الواقعة على عدد من منحنيات SAC مشيرا إلى عدم وجود اللاوفورات الاقتصادية.

منحنى التكاليف الحدية في الأمد الطويل

تعرف التكاليف الحدية بأنها عبارة عن الزيادات الحاصلة في التكاليف الكلية الناجمة عن إضافة وحدة جديدة من الإنتاج. ويعبر منحنى LMC عن التغير الحاصل في LTC نتيجة التغيير الحاصل في الإنتاج بمقدار وحدة واحدة. ويمكن الاستعانة بالجدول التالي والتمثيل البياني له في الشكل ــ5ــ أدناه لتوضيح كيفية الحصول على منحنى LMC وتبيان العلاقة بينه وبين المنحنى LAC.

4 LMC	3 LTC	2 LAC	1 Q
..	19.60	19.60	1
14.60	34.00	17.00	2
10.70	44.70	14.90	3
7.30	52.00	13.00	4
6.50	58.50	11.70	5
6.30	64.80	10.80	6
6.60	71.40	10.20	7
8.60	80.00	10.00	8
11.80	91.80	10.20	9
15.20	106.00	10.60	10

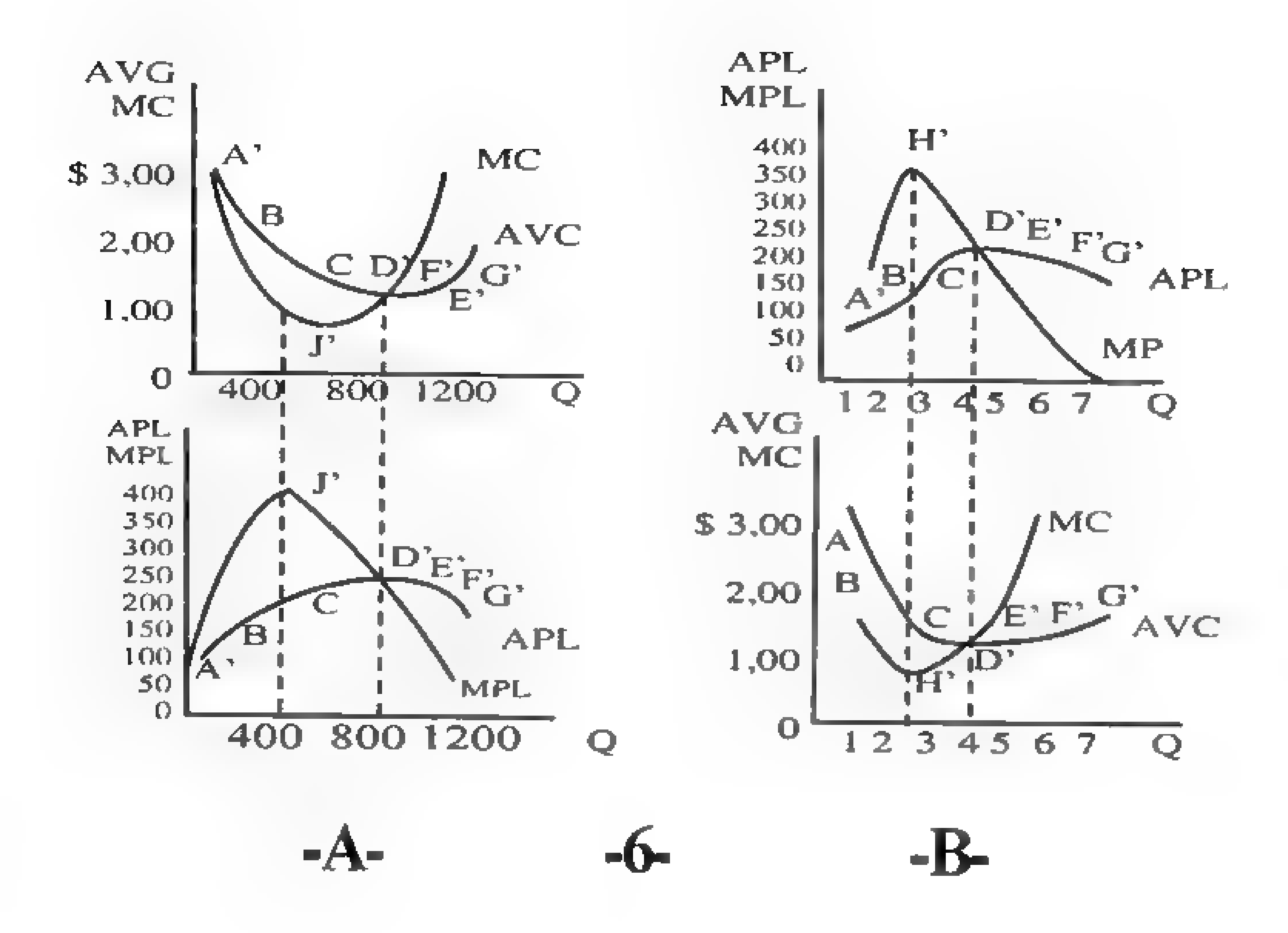


-5-

فقد تم الحصول على منحنى LMC عن طريق رسم قيمة LMC الواردة في الجدول أعلاه عند منتصف المسافات بين مستويات الإنتاج المتتالية ومن ثم القيام بربط هذه النقاط. ويتضح من هذا الشكل أن منحنى LMC يأخذ شكل حرف U بالانجليزية، فهو يأخذ في الانخفاض أولا ثم يأخذ في الارتفاع، ويقطع منحنى LAC عند أدنى نقطة عليه. فعندما يأخذ منحنى LAC في الانخفاض يكون منحنى LMC أدنى منه، وعندما يأخذ منحنى LAC في الارتفاع يصبح منحنى LMC أعلى منه، ويتقاطع المنحنيان عندما يكون منحنى LAC عند أدنى نقطة عليه. ويعود السبب في هذا التحليل إلى أنه كي ينخفض LAC لابد وأن تكون الإضافات إلى LTC،(LMC أي للحصول على وحدة إضافية من الإنتاج) أقل من LAC السابقة. وبالمثل لكي يتحقق الارتفاع في LAC لابد أن تكون الإضافات إلى LTC(أي LMC، للحصول على وحدة إضافية من الإنتاج) أكبر من LAC السابقة. وحتى يبقى LAC عند نفس المستوى فلابد أن يتساوى LMC مع LAC.

الازدواجية بين دوال الإنتاج ودوال التكاليف

ينظر إلى دوال التكاليف ودوال الإنتاج على أنهما شيئان مترادفان Duals أي أنه في الإمكان تحويل الواحدة إلى الأخرى، كما يتضح من الشكل ـ6ـ أدناه:



-A- -6- -B-

فسواء تم قياس الإنتاج على المحور الأفقي كما في الجزء A أو تم قياس العمل على المحور الأفقي كما في الجزء B من الشكل ـ6ـ أعلاه. ففي كلتا الحالتين يكون منحنى AVC عبارة عن الصورة المقلوبة لمنحنى APL، كما أن منحنى MC عبارة عن الصورة المقلوبة لمنحنى MPL. ومعنى هذا أنه عندما يأخذ منحنى APL في الارتفاع فان منحنى AVC يأخذ في الانخفاض، وعندما يكون APL عند أقصاه يكون AVC في أدناه، وعندما يأخذ منحنى APL في الانخفاض فإن منحنى AVC يأخذ في الارتفاع. ونفس التحليل ينطبق على العلاقة بين منحنى MPL ومنحنى MC. كما يتضح من الشكل أعلاه. ويتضح من هذا الشكل أن مرحلة الإنتاج II للعمل تبدأ عند النقطة 'D، أي عندما يبدأ منحنى APL في الانخفاض يبدأ منحنى AVC في الارتفاع.

يتضمن الجدول التالي خلاصة العلاقات بين دوال الإنتاج ودوال التكاليف:

الازدواجية بين دوال الإنتاج ودوال التكاليف المتغيرة	
دوال الإنتاج	**دوال التكاليف**
الأجـزاء المناظـرة	
الإنتاج الكلي معدل الإنتاج الإنتاج الحدّي	التكاليف المتغيرة الكلية معدل التكاليف المتغيرة التكاليف الحدّية
العـلاقـات	
1- في البداية يأخذ الإنتاج الكلي في الازدياد بمعدلات متزايدة ومن ثم بمعدلات متناقصة. 2- يأخذ معدل الإنتاج في الازدياد حتى يصل أعلاه ومن ثم يأخذ في الانخفاض. 3- يأخذ الإنتاج الحدي في الارتفاع ثم يأخذ في الانخفاض ويقطع منحنى معدل الإنتاج عند أعلى نقطة عليه ويستمر في الانخفاض بمعدل أسرع من الانخفاض في منحنى معدل الإنتاج.	1- في البداية تأخذ التكاليف المتغيرة الكلية في الازدياد بمعدلات متناقصة ومن ثم بمعدلات متزايدة. 2- يأخذ معدل التكاليف المتغيرة في الانخفاض حتى يصل إلى أدنى مستوى له ومن ثم يأخذ في الارتفاع. 3- يأخذ التكاليف الحدية في الانخفاض ثم تأخذ في الارتفاع وتقطع منحنى معدل التكاليف المتغيرة في أدنى نقطة عليها، وتستمر في الارتفاع بسرعة تفوق سرعة الانخفاض في معدل التكاليف المتغيرة.

هوامش ومراجع الفصل الخامس عشر

1- افتراض تحقيق أقصى ربح يشبه افتراض تحقيق أقصى منفعة في حالة المستهلك.

2- كما تستخدم عبارات من مثل الإيصالات الإجمالية gross receipts والدخل الإجمالي gross income كمصطلحات بديلة لكلمة إيراد.

3- يطلق عليها أيضا بالتكاليف التجارية

4- يطلق عليها أيضا بالتكلفة البديلة أو تكلفة الفرصة

5- مما هو جدير بالملاحظة إن النقود تنفق عند القيام بالمشاريع، ولكن إذا اتخذ استثمار النقود في هذه المشاريع صفة الجمود، عندئذ لا يمكن القول عن وجود منافع بديلة للموارد المضحى بها على صعيد الاقتصاد الكلي

6- Noman R.Collins and des. E.Priston. Price. Cost margings and industry structure, Review of Economics and statistids 31,Auguest, 1969/271.

7- هناك العديد من الطرق المستخدمة لتصنيف التكاليف لكنه يظل من الصعب أحيان تحديد الصنف الذي تعود إليه تكلفة معينة، هل تدخل ضمن مجموعة التكاليف الثابتة أم المتغيرة. بيد أن التحليل الاقتصادي استبعد جميع هذه الصعوبات وأقام توضيحاته على أساس التقسيم الثنائي البسيط.

8- تقوم العلاقة البسيطة بين التكلفة والإنتاج cost-output في الأمد القصير على افتراض ثبات معدل التكاليف المتغيرة، أي أنها لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج. وهذا معناه إن دالة الإنتاج التي تتضمن عناصر إنتاج متغيرة ـــ عمل ومواد أولية ـــ تقع ضمن مرحلة ثبات الغلة. وفي هذه الحالة تصبح الفجوة متساوية بين منحنى TC ومنحنى TVC عند جميع مستويات الإنتاج.

9- التكاليف الحدية مستقلة عن التكاليف الثابتة. فلا تأثير للتكاليف الثابتة على التكاليف الحدية مهما كان مقدار التكاليف الثابتة. وتتمثل التكاليف الحدية بالإضافات الحاصلة في التكاليف الكلية الناجمة عن إضافة وحدة جديدة من الإنتاج. وطالما إن إضافة وحدة جديدة من الإنتاج لا تتسبب في أي إضافة إلى التكاليف الثابتة، لذلك فان التكاليف الحدية تتعلق بالتكاليف المتغيرة فقط.ويستخدم البرهان التالي لتوضيح استقلال التكاليف الحدية عن التكاليف الثابتة، حيث q تعبر عن أي مستوى من الإنتاج:

$$
\begin{aligned}
MC(q) &= Tc(q)-c(q-1)\\
&=[\ TVC(q) + TFC\ ]-[\ TVC(q-1) + TFC\ ]\\
&= TVC(q) - TVC(q-1)
\end{aligned}
$$

10- يعرف الأمد الطويل بأنه عبارة عن توفر الوقت الكافي أمام المؤسسة للقيام بتغير الكمية المستعملة من جميع عناصر الإنتاج.

11- لا تقوم المؤسسة ببناء درازن من الأحجام لمجرد التعرف على ما يتحقق من تغير على تكاليف إنتاجها. بل يجب على المؤسسة أن تقرر حجم الإنتاج الذي تريد القيام به، ومن ثم تقوم بدراسة المجال الذي تكون عنده التكاليف في أدناها. وتتعرف المؤسسة على هذا المجال نتيجة الخبرة المكتسبة لديها أو من خلال إطلاعها على التطور التكنولوجي للماكينات الجديدة.



16 السعر والإنتاج في ظل المنافسة الكاملة

في هذا الفصل يتم الجمع بين العرض والطلب لتحديد كل من كمية الإنتاج وسعر السلعة في سوق المنافسة الكاملة في كل من الأمد القصير والأمد الطويل

مفهوم المنافسة الكاملة

تسود السوق حالة المنافسة الكاملة[1] إذا توفرت فيه الشروط التالية: 1- وجود عدد كبير من الباعة والمشترين للسلعة. 2- تجانس إنتاج جميع المؤسسات في الصناعة. 3- حرية انتقال عوامل الإنتاج. 4- توفر المعلومات التامة لدى المستهلكين والمنتجين وأصحاب عوامل الإنتاج حول السعر في الحاضر وفي المستقبل.

والسؤال هو كم هذا العدد الكبير؟ الجواب هو أنه أي عدد بحيث لا يمثل إنتاج أي من هذه المؤسسات داخل الصناعة إلا جزءا صغيرا جدا من الإنتاج الكلي في الصناعة، بحيث أن مقدار ما تبيعه المؤسسة الواحدة لا يؤثر على السعر السائد في السوق. وعلى ذلك يقال عن المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة بأنها قابلة للسعر Price taker وليست محددة له، إذ بإمكان أي مؤسسة بيع أي كمية من إنتاجها بالسعر السائد في السوق. كما ينظر إلى المستهلكين كأفراد يقومون بشراء القليل جدا من أي سلعة بحيث أن ما يشتريه الواحد منهم لا يؤثر على السعر السائد في السوق.

أما المقصود بتجانس الإنتاج فهو أن يكون إنتاج أي مؤسسة، في نظر المشترين، معوضا تاما لإنتاج باقي المؤسسات في الصناعة. كما أن المقصود بتوفر المعلومات التامة لدى البائعين والمشترين أن يكونوا على علم تام بالسعر السائد في السوق والسعر الذي تباع به نفس السلعة في الأسواق الأخرى إن وجدت مثل هذه الأسواق. وعلى كل حال فإن توفر المعلومات التامة والصحيحة يتحقق في الأسواق، التي تتمتع بمستوى عال من التنظيم، حيث أن توفر الآلات الحاسبة الالكترونية والوسائل الأخرى تساعد كثيرا على توفر مثل هذه المعلومات إلا أنه في كثير من الأسواق الأخرى التي لا تتمتع بمثل هذا المستوى العالي من التنظيم لا يمكن توفر المعلومات التامة فيها، نظرا لصعوبة الحصول على مثل هذه المعلومات، كما أن الحصول عليها يتطلب تكاليف كبيرة. فالكثير من البائعين والمشترين لا تتوفر لديهم المعلومات التامة حول جميع العروض المطروحة في مثل هذه الأسواق وعلى ذلك يمكن أن تسود هذه الأسواق عدة أسعار في وقت واحد.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار المنافسة الكاملة أمرا حقيقيا، ولا يمكن لأحد الادعاء بذلك. وعلى ذلك تعتبر كلمة كاملة عبارة عن افتراض مبسط يؤخذ به من أجل معالجة المشاكل الاقتصادية المعقدة. علما بأنه إذا نظرنا إلى المنافسة بمفهوم تامة، أي عندما يكون عدد المؤسسات كبيرا وإنتاجها متجانسا فقط، عندئذ يمكن القول بأن المنافسة التامة تسود معظم أسواق المنتجات الزراعية وبعض أسواق المنتجات الاستخراجية. ولا يستبعد وجود المنافسة التامة في حياتنا العملية، بل هي حقيقة تحصل يوميا. فهي تتوفر أيضا بين المستهلكين الذين ينظر إليهم على أنهم قابلين للسعر.

كما ينظر إليهم كأفراد يقومون بشراء القليل جدا من أي سلعة بحيث أن ما يشتريه الواحد منهم لا يؤثر على السعر السائد في السوق.

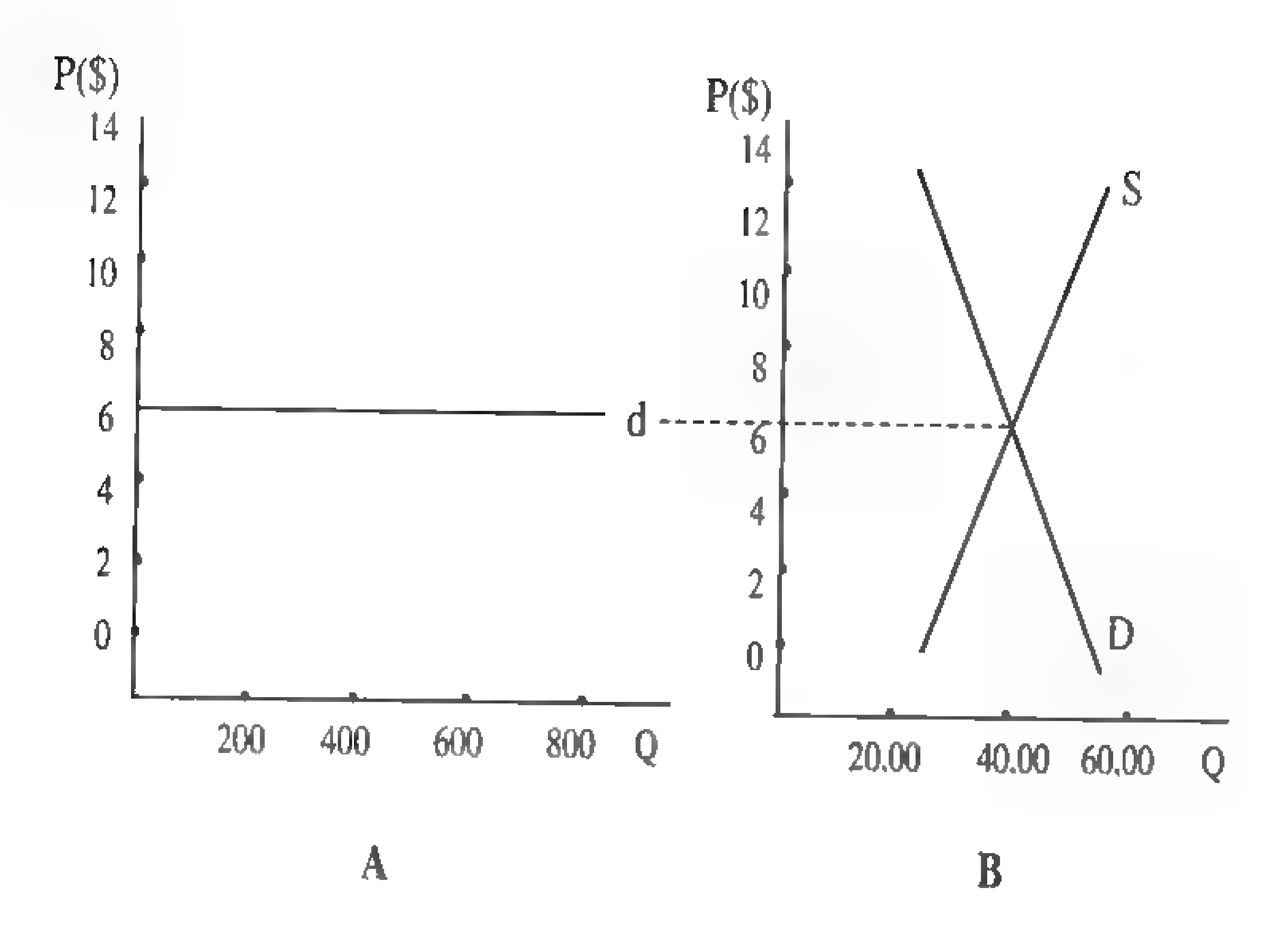
ويصبح المشتري محددا للسعر فقط عندها يتمكن من المساومة بشكل فعال بحيث يصبح قادرا على تحديد السعر.

سعر السوق

تناولت الفصول السابقة توضيح موضوع الطلب من وجهة نظر المستهلكين وسلوكهم في إنفاق النقود على السلع، فإن مجموع ما ينفقه المستهلكون يساوي نفس كمية النقود المستلمة من قبل البائعين. وعلى ذلك يعتبر الانتقال إلى الجانب الآخر من السوق أمرا مساعدا على دراسة الطلب من وجهة نظر باعة السلع.

وهنا لابد من التمييز بين الطلب على إنتاج الصناعة والطلب على إنتاج مؤسسة واحدة داخل الصناعة.فالطلب على إنتاج الصناعة يختلف عن الطلب على إنتاج المؤسسة.

ففي حالة الصناعة يتحدد سعر السلعة بتقاطع كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض في سوق السلعة، وتعتبر المؤسسة آخذة للسعر Price taker. وعلى ذلك تواجه المؤسسة منحنى الطلب على شكل خط مستقيم بمرونة لانهائية، أما الصناعة فليست كذلك، كما يتضح من الشكل ــ1ــ أدناه:



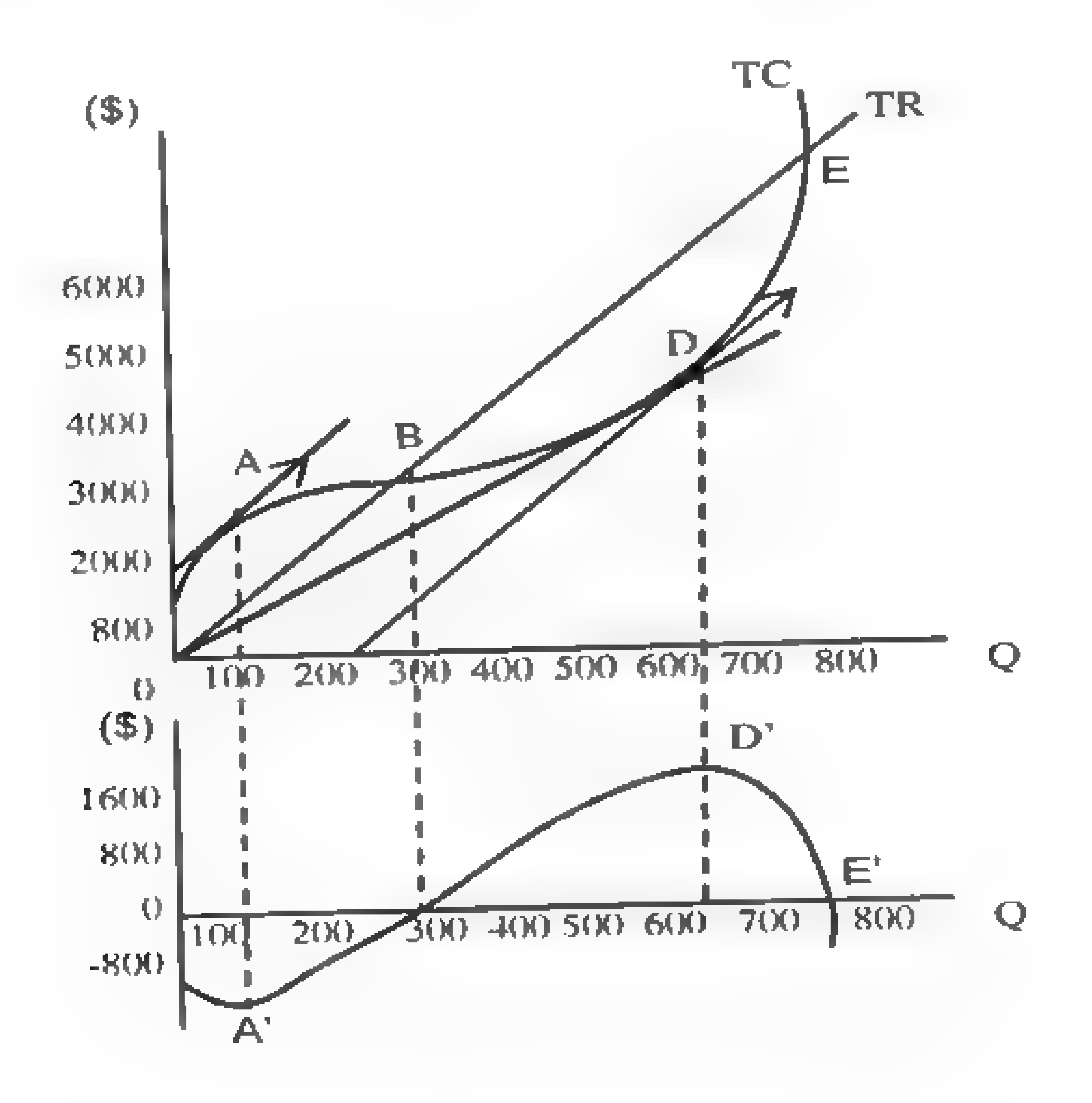
-1-

في الشكل ـ1ـ أعلاه يتضمن الجزء B منحنى الطلب على إنتاج الصناعة في الأمد القصير، أما الجزء A فيتضمن منحنى الطلب على إنتاج المؤسسة، حيث يأخذ منحنى الطلب d شكل خط أفقي مستقيم عند مستوى سعر التوازن 8$ للوحدة الواحدة من الإنتاج. وهذا معناه أنه باستطاعة المؤسسة بيع أي كمية من السلعة عند مستوى سعر السوق 8$ للوحدة الواحدة من الإنتاج.

توازن المؤسسة في الأمد القصير: الأسلوب الكلي

يتحقق توازن المؤسسة في الأمد القصير عندما يكون الربح الكلي في أعلاه[2]، وعندئذ تكون المؤسسة قد حققت الإنتاج التوازني، كما يتضح من الجدول التالي والتمثيل البياني له في الشكل ـ2ـ التالي:

1	2	3	4	5
Q	P	TR	TC	الربح الكلي
0	8	0	800	800 -
100	8	800	2000	1200 -
200	8	1600	2300	700 -
300	8	2400	2400	0
400	8	3200	2524	676
500	8	4000	2775	1225
600	8	4800	3200	1600
650	8	5200	3510	1690
700	8	5600	4000	1600
800	8	6400	6400	0



-2-

في الجدول أعلاه الإيراد الكلي TR في الحقل 3 عبارة عن حاصل ضرب الحقل 1 في الحقل 2 أي حاصل ضرب الإنتاج Q في السعر P. وأن الربح الكلي في الحقل 5 عبارة عن القيم الواردة في الحقل 3 ناقصا القيم المناظرة لها في الحقل 4، أي الإيراد الكلي TR ناقصا التكاليف الكلية TC. ويتحقق أعلى ربح عند مستوى إنتاج 650 وحدة، أي أن توازن المؤسسة يتحقق عند مستوى ربح قدره 1690$.

وبالتمثيل البياني للجدول السابق نحصل على الشكل البياني ـ2ـ أعلاه الذي يشير إلى أقصى ربح تحققه المؤسسة. ونظرا لثبات السعر عند مستوى 8$ يأخذ منحنى الإيراد الكلي TR شكل خط مستقيم موجب الميل يبدأ من نقطة الأصل. وتعبر الفجوة بين منحنى الإيراد الكلي ومنحنى التكلفة الكلية TC عن الربح الكلي. وتحقق المؤسسة أقصى ربح كلي عند النقطة 'D، أي عندما تقوم بإنتاج وبيع 650 وحدة من الإنتاج. وعند هذا المستوى من الإنتاج يتساوى انحدار كل من منحنى الإيراد الكلي ومنحنى التكلفة الكلية وتكون المسافة العمودية بينهما في أقصاها. وليس بوسع المؤسسة تحقيق هذا المستوى من الربح الكلي عند المستويات الأخرى من الإنتاج. فعند مستوى إنتاج 100 وحدة تحقق المؤسسة أعلى خسارة(أرباح سالبة)، حيث يكون منحنى TC أعلى من منحنى TR، ويعبر عن أعلى خسارة بالنقطة A في الجزء العلوي، في حين يعبر عن الأرباح السالبة بالنقطة Á في الجزء السفلي من الشكل أعلاه. كذلك عند مستوى إنتاج 300 وحدة يكون الإيراد الكلي مساويا للتكلفة الكلية، حيث يقطع منحنى التكلفة الكلية منحنى الإيراد الكلي عند النقطة B، وعنـدها تحقـق المؤسسة لا ربحا ولا خسارة بـل تكون قادرة على تغطية نفقات الإنتاج فقط، لذلك يطلق على النقطة B اسم نقطة تغطية النفقـات Break even point عند المؤسسة.

توازن المؤسسة في الأمد القصير: الأسلوب الحدي

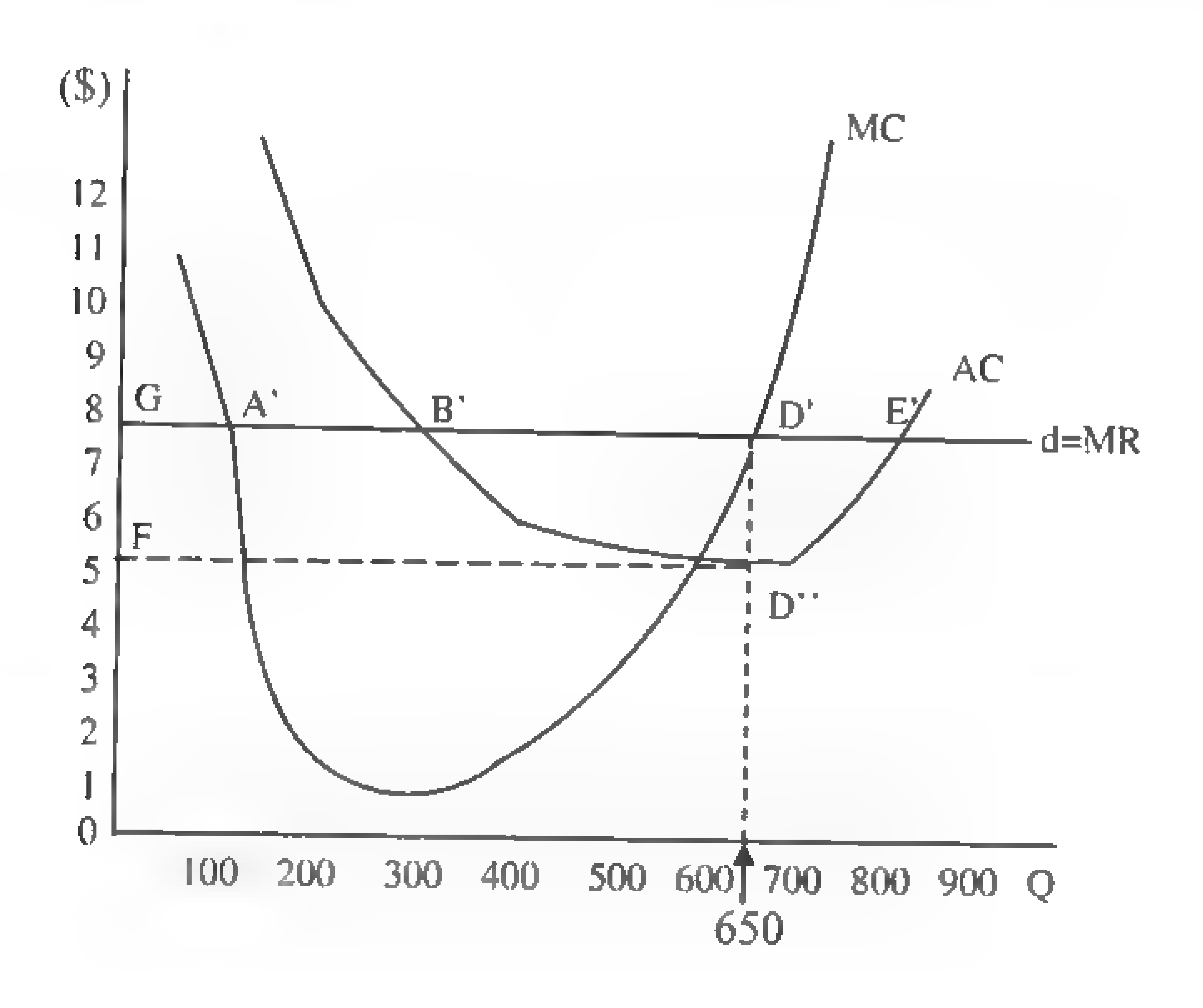
في ظل المنافسة الكاملة تعتمد الكمية التي تقوم بإنتاجها المؤسسة في الأمد القصير على التكلفة الحدية التي تواجهها وعلى الإيراد الحدي الذي يساوي السعر الذي تبيع به إنتاجها. فتحقق المؤسسة أقصى ربح ممكن عند إنتاج تلك الكمية التي يتساوى عندها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وعندها تكون التكاليف الحدية آخذة في الارتفاع.[3] كما يتضح من الجدول أدناه:

6	5	4	3	2	1
الربح الكلي	معدل الربح	AC	MC	P = MR	Q
1200 −	12.00 −	20.00	12.00	8	100
700 −	3.50 −	11.50	3.00	8	200
0	0	8.00	1.00	8	300
676	1.69	6.31	1.25	8	400
1225	2.45	5.55	2.50	8	500
1602	2.67	5.33	4.25	8	600
1690	2.60	5.40	(8.00)	8	650
1603	2.29	5.71	8.00	8	700
0	0	8.00	24.00	8	800

في الجدول أعلاه تم الحصول على قيم الحقلين 3، 4 من القيم في الحقلين 4، 1 في الجدول السابق. ففي الحقل رقم 3 نلاحظ أن التكلفة الحدية MC تساوي 8$ عند مستوى إنتاج 650 وحدة، وهي نفس التكلفة الحدية عند مستوى إنتاج 700. ويعود السبب في هذا المستوى إلى أن قيم MC قد تم وضعها عند منتصف المسافة بين مستويات الإنتاج المتتالية. كما تم الحصول على قيم الحقل 5 عن طريق طرح القيم في الحقل 4 من القيم المناظرة لها في الحقل 2. كذلك تم الحصول على قيم الحقل 6 عن طريق ضرب كل قيمة في الحقل 5 بالقيم المناظرة لها في الحقل 1.

ويتضح من الجدول أعلاه أن المؤسسة تحقق الأرباح الكلية الممكنة عند مستوى إنتاج 650 وحدة حيث عندها يتساوى الإيراد الحدي MR مع التكلفة الحدية آخذة في الارتفاع.

وبالتمثيل البياني للجدول أعلاه نحصل على الشكل ـ3ـ أدناه:



-3-

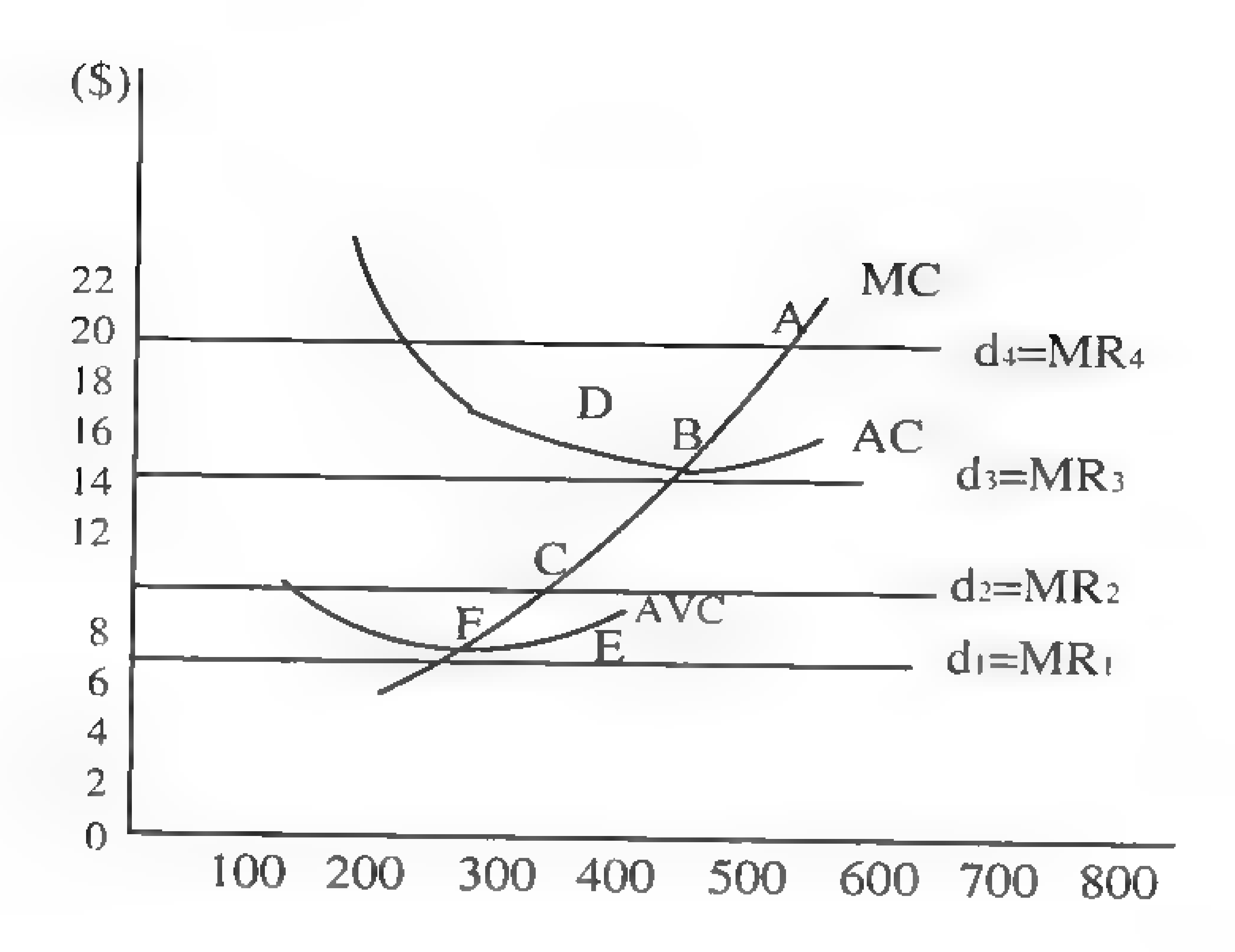
يبين الشكل ـ3ـ أعلاه أقصى الأرباح الممكنة أو أفضل مستوى إنتاج تواجهه المؤسسة، إذ يتضح من هذا الشكل أن MR أكبر من MC عبر المسافة ' ÁD. وفي هذه الحالة يكون من مصلحة المؤسسة التوسع في إنتاجها طالما يكون باستطاعتها أن تضيف إلى إيرادها الكلي TR أكثر مما تضيفه إلى تكاليفها الكلية TC، وبالتالي سترتفع أرباحها الكلية حتى لا يكون من مصلحة المؤسسة أن تتوسع في الإنتاج بعد النقطة 'D لأنها ستضيف إلى تكاليفها الكلية أكثر مما يمكن أن تضيفه إلى إيرادها

الكلي، وبالتالي ستحقق انخفاضا في أرباحها. فبعد النقطة 'D تكون التكاليف الحدية أكبر من الإيراد الحدي. وعلى ذلك تتمكن المؤسسة من تحقيق أقصى الأرباح الكلية عند مستوى إنتاج 650 وحدة، أي عند النقطة 'D، حيث عندها يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، وتكون التكلفة الحدية آخذة في الارتفاع. وعند هذا المستوى من الإنتاج يكون معدل الربح، أي الربح عن كل وحدة، مساويا لـ 2.62$ معبرا عنه بيانيا بالمسافة ' D"D. ويكون الربح الكلي مساويا لـ 1960$ معبرا عنه بالمستطيل D' D" FG.

فالمؤسسة لا تقوم بإنتاج كمية أكبر من الكمية المشار إليها بالنقطة 'D لأن تكلفة الإنتاج الإضافي تفوق السعر. إذ يبين منحنى التكاليف الحدية MC في الأمد القصير أنه عند أي مستوى للإنتاج أكبر من المستوى 650 وحدة تكون التكاليف الحدية أكبر من السعر. كما أن المؤسسة لا تقوم بإنتاج كمية أقل من الكمية المشار إليها بالنقطة 'D لأن ذلك يفقدها فرصة إنتاج وبيع وحدات تكون كلفتها الحدية أقل من السعر.

الأرباح والخسائر في الأمد القصير

في ظل المنافسة الكاملة يأخذ سعر السوق للسلعة بالتغير المستمر. لكن هذه التغيرات لا تحصل بشكل فجائي أو عشوائي بل تسلك سلوكا معينا من الصعب التنبؤ به بشكل عام. وفي الأمد القصير تعتمد الكمية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها على التكلفة الحدية التي تواجهها المؤسسة وعلى السعر الذي تبيع به إنتاجها، كما يتضح من الشكل ــ4ــ أدناه:



-4-

في الشكل ــ4ــ أعلاه تشير المنحنيات d1، d2، d3، d4. إلى مستويات الطلب المختلفة التي تواجهها المؤسسة عند المستويات المختلفة للأسعار، وهي نفسها تعبر عن المستويات المختلفة للإيراد الحدي المتمثلة في كل من المنحنيات MR1، MR2، MR3، MR4، والمساوية للمستويات المختلفة للأسعار. كما يتضمن الشكل ــ4ــ أعلاه كل من منحنى معدل التكالف الكلية AC ومنحنى معدل التكالف المتغيرة AVC. ويتضح من الشكل ــ4ــ أن المؤسسة في الأمد القصير قد تستمر في الإنتاج حتى وإن لم تحقق أرباحا صافية، بل تكتفي بتحقيق إيرادا صافيا. فالربح الصافي يساوي مقدار زيادة الإيراد الكلي على التكلفة الكلية. أما الإيراد الصافي فهو عبارة عن مقدار زيادة الإيراد الكلي على التكلفة المتغيرة الكلية.

فعند مستوى الطلب d1 يتساوى السعر مع معدل التكاليف المتغيرة AVC ومن ثم يتساوى الإيراد الكلي مع التكلفة المتغيرة الكلية. وفي هذه الحالة تواجه المؤسسة خسارة كلية مساوية للتكاليف الثابتة الكلية سواء قامت بالإنتاج أو توقفت عن الإنتاج. فالمؤسسة تكون مخيرة في القيام بالإنتاج أو التوقف عن الإنتاج عندما تكون التكاليف الحدية مساوية للسعر ومساوية لمعدل التكاليف المتغيرة. لكنه عند مستوى سعر أقل من 7$ يصبح معدل التكاليف المتغيرة أكبر من السعر، وبالتالي تكون التكاليف المتغيرة الكلية أكبر من الإيراد الكلي. وفي هذه الحالة يفضل أن تتوقف المؤسسة عن الإنتاج، لأن ذلك سيحقق لها أدنى خسارة كلية متمثلة في التكاليف الثابتة الكلية وقدرها 2800$، وهي عبارة عن الفرق بين معدل التكاليف المتغيرة ومعدل التكاليف الكلية معبرا عنه بيانيا بالمسافة DE أو 7$ عن كل وحدة مضروبا في عدد الوحدات المنتجة وقدرها 400 وحدة. ولكن عند مستوى طلب d2، أي عند مستوى سعر10$ يكون من مصلحة المؤسسة الاستمرار في العملية الإنتاجية لأنها عند هذا المستوى من الإنتاج تواجه أدنى خسارة كلية ممكنة طالما يكون باستطاعتها تغطية جزء من التكاليف الثابتة الكلية. أما توقفها عن الإنتاج في هذه الحالة سيحقق لها خسارة كلية مساوية التكاليف الثابتة وقدرها 2800$.

ويتمثل منحنى عرض المؤسسة في الأمد القصير بذلك الجزء من منحنى التكاليف الحدية الذي يقع فوق منحنى معدل التكاليف المتغيرة. أي أن منحنى MC الذي يعلو منحنى AVC يمثل منحنى عرض المؤسسة في الأمد القصير. فهو يبين الكمية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها وبيعها عند المستويات المختلفة من الأسعار، كما يتضح من الشكل ـ4ـ أعلاه.

ويمكن الاستفادة من الشكل السابق للحصول على مجمل نتائج الأرباح والخسائر عند مستويات الطلب المختلفة، كما في الجدول أدناه:

	نقاط التوازن	الكمية	السعر	معدل التكلفة	معدل الربح	الربح الكلي	النتائج
مستوى طلب d4	A	600	19	15.00	4.00	24000	أقصى ربح ممكن
مستوى طلبd3	B	500	14	14.00	0	0	الربح الكلي = التكلفة الكلية
مستوى طلبd2	C	400	10	15.00	5.00 -	2000 -	أدنى خسارة كلية
مستوى طلبd1	F	300	7	9.33	9.33 –	2800	إغلاق المؤسسة

يتضح من التحليل أعلاه أن المؤسسة في الأمد القصير تقوم بتغيير إنتاجها حتى يصبح إيرادها الصافي كما في أعلاه. وإذا كان الإيراد الصافي هو نفسه الربح الصافي، ففي هذه الحالة يبقى التحليل كما هو بالنسبة للمؤسسة. وعلى ذلك يجب أن يفوق السعر معدل التكاليف المتغيرة، وأن تتساوى التكاليف الحدية مع السعر. أما إذا كان السعر أقل من معدل التكاليف المتغيرة ففي هذه الحالة لابد من توقف المؤسسة عن الإنتاج وإلا فستتحمل خسارة تفوق الخسارة المتمثلة بالتكاليف الثابتة، لأن السعر غير كافي لتغطية جميع التكاليف المتغيرة.

هوامش ومراجع الفصل السادس عشر

1- يستخدم البعض من الاقتصاديين الانكليز عبارة منافسة حرة تامة بمفهوم الكمال Perfact بدلا من تامة بمفهوم صاف أو حر Pure ومع ذلك فان المقصود يبقى واحدا ولا حاجة إلى الوقوع في مسألة الخلط والإرباك. فمن الممكن أن تكون المنافسة تامة وغير كاملة. وفي هذه الحالة لا تعتبر كلمة تامة مرادفا لكلمة كاملة. ففي حالة المنافسة التامة يكون عدد المؤسسات كبيرا وإنتاجها متجانسا. أما في حالة المنافسة الكاملة فيفترض توفر الشروط الأربعة أعلاه.

2- الربح الكلي = الإيراد الكلي ـــ التكاليف الكلية. وعلى ذلك يكون الربح الكلي في أعلاه عندما يكون الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الكلية موجبا وفي أعلاه.

3- يتطلب الأخذ بالتحليل الحدي أن تكون التغيرات في الإنتاج في غاية من الدقة. فانه يستوجب عادة من المنظمين إجراء تغيرات على الإنتاج بكميات كبيرة أو على شكل مجموعات. وهنا يطلق على مثل هذه التغيرات اسم إضافات Increments عند انعدام الاستمرارية Discontinuity. ونظرا لأن التغيرات الإضافية تعتبر مقاربة إلى التغيرات الحدية، لذا يعتبر الاختلاف بينهما اختلافا من حيث المستوى لا من حيث الشكل. وفي الوقت الذي يعبر عن التغيرات الحدية باستخدام منحنيات ملساء، نلاحظ استخدام الخطوط المكسرة أو غير المستمرة للتعبير عن التغيرات الإضافية.



17 السعر والإنتاج في ظل الاحتكار

تتناول نظرية السعر في ظل الاحتكار دراسة سلوك تلك المؤسسات التي تتمتع بالحرية والاستقلال في اتخاذها القرارات الخاصة بتحديد أسعار منتجاتها. ففي ظل الاحتكار يقوم المحتكر بتحديد السعر في السوق وليس كما هو الحال في ظل المنافسة الكاملة حيث تأخذ المؤسسات داخل الصناعة بالسعر السائد في السوق. فالمحتكر يتمتع بحرية في تحديد السعر لأن إنتاجه يباع لعدد كبير من المستهلكين، كما أنه يتمتع بالاستقلالية نظرا لأنه لا يخشى منافسة المنتجين الآخرين.

تعريف الاحتكار المطلق

يعرف الاحتكار المطلق بأنه عبارة عن حالة السوق التي يوجد فيها منتج واحد يقوم بإنتاج سلعة لا يوجد لها بديل قريب. وطالما أن الإنتاج في ظل الاحتكار يتمثل بسلعة واحدة يقوم المحتكر بإنتاجها، لذلك يعتبر المحتكر هو المنتج الوحيد في الصناعة. وعلي ذلك تعبر كل من الصناعة والمؤسسة عن شيء واحد في ظل الاحتكار[1]

وهنا يجب تحديد مفهوم السلعة وفقا للعرض والطلب، أي أن الأغراض المتعددة تتطلب تعار يف متعددة[2] وفي الواقع هناك ارتباط بين تعريف السلعة وتعريف الاحتكار. فلابد أن يتضمن تعريف الاحتكار تعريف السلعة التي تتصف بالاحتكار.

فعندما تتميز السلعة بخواص طبيعية معينة ويكون باستطاعة الفرد أو الأفراد تمييزها عندئذ يصبح من الممكن إطلاق كلمة احتكار على المؤسسة التي تقوم بإنتاج مثل هذه السلعة. وبالرغم من عمومية هذا

التعريف، فإنه لا يعتبر رديئا في تحديد مفهوم الاحتكار. ومن أجل التحديد لابد أن تتميز السلعة بشكل بارز عن السلع التي تعتبر بدائل لها، أي أن تتمتع بمرونة طلب تقاطعية منخفضة بالنسبة للسلع الأخرى. وقد أطلق الاقتصادي جون دين Joan Dean اسم "الإنتاج المميز الأخير" A product of lasting distinctiveness. على الإنتاج الاحتكاري عندما لا يوجد بديل مقبول لمثل هذا الإنتاج.

وهناك من يعرف المحتكر على أنه أي مؤسسة تواجه منحني طلب سالب الميل، أي منحدر إلى الأسفل. بيد أن هذا التعريف يعتبر واسعا جدا لأن جميع المؤسسات، ماعدا المؤسسات في ظل المنافسة الكاملة، تكون مشمولة بهذا التعريف. ومع ذلك فإن التعريف الواسع للاحتكار تكمن أهميته في أن بعض أجزاء نظرية السعر في ظل الاحتكار يمكن أن يدخل ضمن نظرية السعر في ظل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة. وعلى ذلك يمكن القول بأن الخواص العامة للطلب الذي يواجه المحتكر هي نفسها في ظل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.

الطلب والإيراد الحدي الذي يواجه المحتكر

يعتبر منحنى طلب المحتكر هو نفسه منحنى طلب الصناعة. ويواجه المحتكر منحنى طلب سالب الميل مشيرا إلي الإمكانيات التسويقية التي يواجهها المحتكر. كما تشير الإشارة السالبة لمنحنى طلب المحتكر إلي أن المحتكر حتى يتمكن من بيع المزيد من إنتاجه لابد له من تخفيض سعره. وعلى ذلك فإن الإيراد الحدي للمحتكر يكون أقل من السعر، وأن منحنى الإيراد الحدي يقع إلى أسفل منحنى الطلب.

يعرف الإيراد الحدي بأنه عبارة عن الإضافة الحاصلة في الإيراد الكلي الناجمة عن بيع وحدة إضافية جديدة، أو أنه عبارة عن النقص الحاصل في الإيراد الكلي نتيجة بيع وحدة أقل. ويبين الجدول أدناه العلاقة بين الإيراد الحدي والسعر:

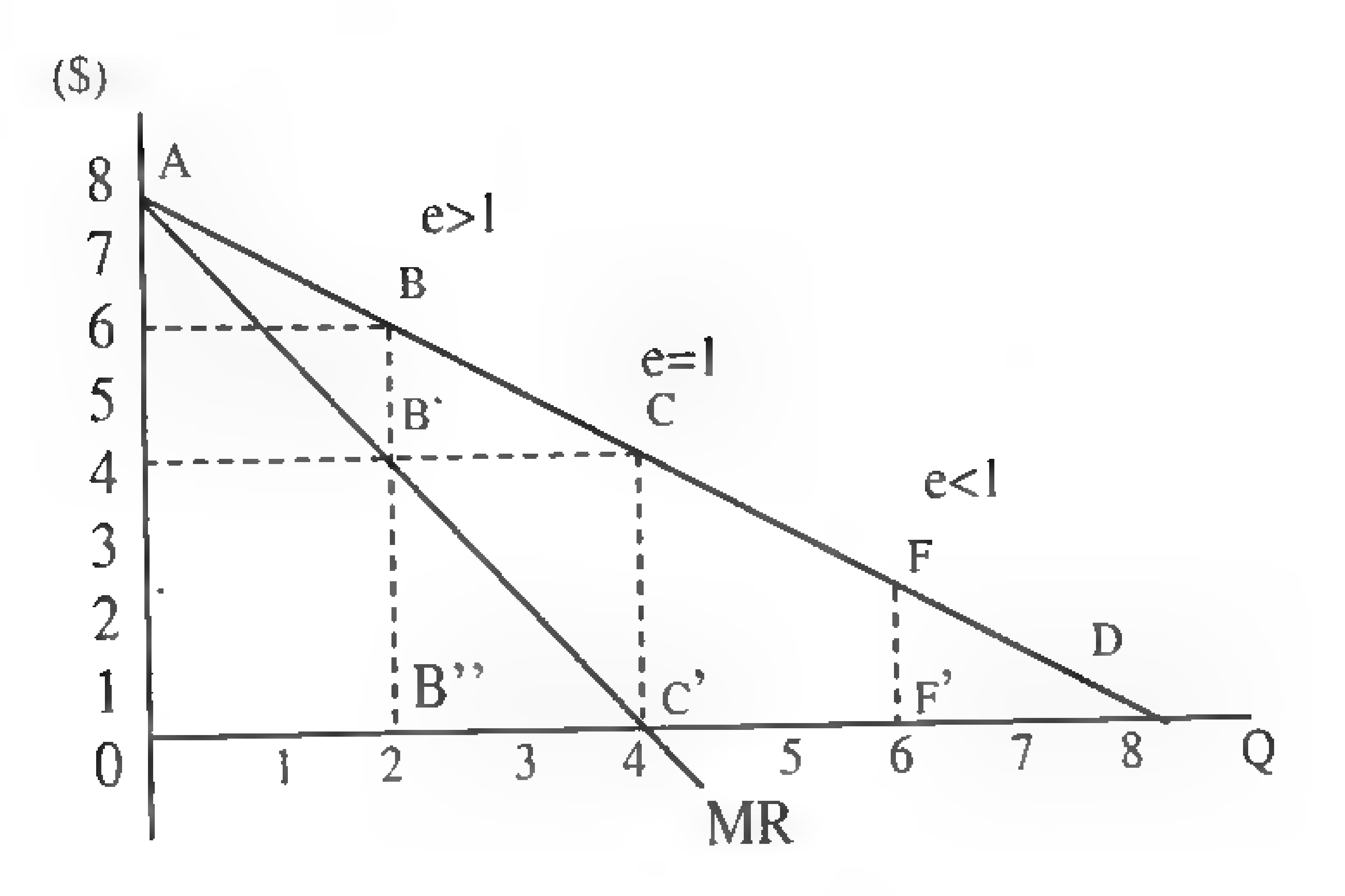
4 MR	3 TR	2 Q	1 P
..	0	0	8
7	7	1	7
5	12	2	6
3	13.75	2.5	5.50
3	15	3	5
1	16	4	4
1 –	15	5	3
3 –	12	6	2
5 –	7	7	1
7 –	0	8	0

وفي الجدول أعلاه يشير الحقلان الأولان إلى جدول طلب المحتكر المتكوّن من السعر والكمية المطلوبة. أما الحقل 3 فيشير إلى الإيراد الكلي TR وهو عبارة عن حاصل ضرب قيم الحقل 1 في قيم الحقل 2 ويعبر الحقل 4 عن الإيراد الحدي MR وهو عبارة عن الفرق بين القيم المتتالية للإيراد الكلي في الحقل 3. وعلي سبيل المثال أن الإيراد الحدي لأربعة وحدات يساوي واحد صحيح، لأن الإيراد الكلي لأربعة وحدات يساوي 16$ في حين أن الإيراد الكلي لثلاثة وحدات يساوي 15$. لذلك كان المفروض أن تسجل قيم الإيراد الحدي في الحقل 4 عند منتصف المسافات بين القيم المتتالية للإيراد الكلي في الحقل 3 ولكن لم يؤخذ بهذا الأسلوب كي لا يؤدي ذلك إلى تعقيد الجدول. ومما يجب ملاحظته في الجدول أعلاه هو أن الإيراد الحدي البالغ[3] دولار والذي يساوي التغيير في الإيراد الكلي الناجم عن الزيادة في المبيعات من وحدتين إلى ثلاث وحدات قد تم تسجيله أمام مستوى مبيعات 2.5 وحدة. كذلك يتضح من

هذه الجدول أن الإيراد الحدي يكون أقل من السعر وأنه كلما انخفض السعر انخفض الإيراد الحدي ولكن بمعدل أكبر. ويعود السبب في ذلك إلى أن المحتكر حتى يتمكن من بيع وحدة إضافية عليه القيام بتخفيض سعر البيع، وأن هذا السعر المنخفض سيشمل كل وحدة من مبيعاته، ومن ثم سيواجه الانخفاض السريع في الإيراد الحدي. فيتضح من الجدول أعلاه أن السعر ينخفض بمقدار دولار واحد كل مرة بينما ينخفض الإيراد الحدي بمقدار دولارين كل مرة.

علاقة الإيراد الحدي بمرونة الطلب

ويمكن استخدام الأرقام الواردة في الجدول أعلاه للتعبير عن شيئين، إذ من الملاحظ أنه عندما يكون الطلب مرنا يكون الإيراد الحدي موجبا، وعندما يكون الطلب ذا مرونة مساوية لواحد يكون الإيراد الحدي صفرا. وعندما يكون الطلب غير مرن يكــون الإيراد الحدي سالبا. وتفسير ذلك هو أنه عندما يكون الطلب مرنا فإن انخفاض سعر السلعة سيؤدى إلى زيادة الإيراد الكلي وبالتالي سيكون الإيراد الحدي موجبا ($\frac{\Delta TR}{\Delta Q}$). وعندما يكون الطلب ذا مرونة مساوية لواحد فإن انخفاض سعر السلعة لن يؤثر على الإيراد الكلي، ومن ثم يصبح الإيراد الحدي صفرا. وعندما يكون الطلب غير مرن فإن انخفاض سعر السلعة سيؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي ومن ثم يصبح الإيراد الحدي سالبا، كما يتضح ذلك من التمثيل البياني للجدول أعلاه في الشكل ــ1ــ أدناه:



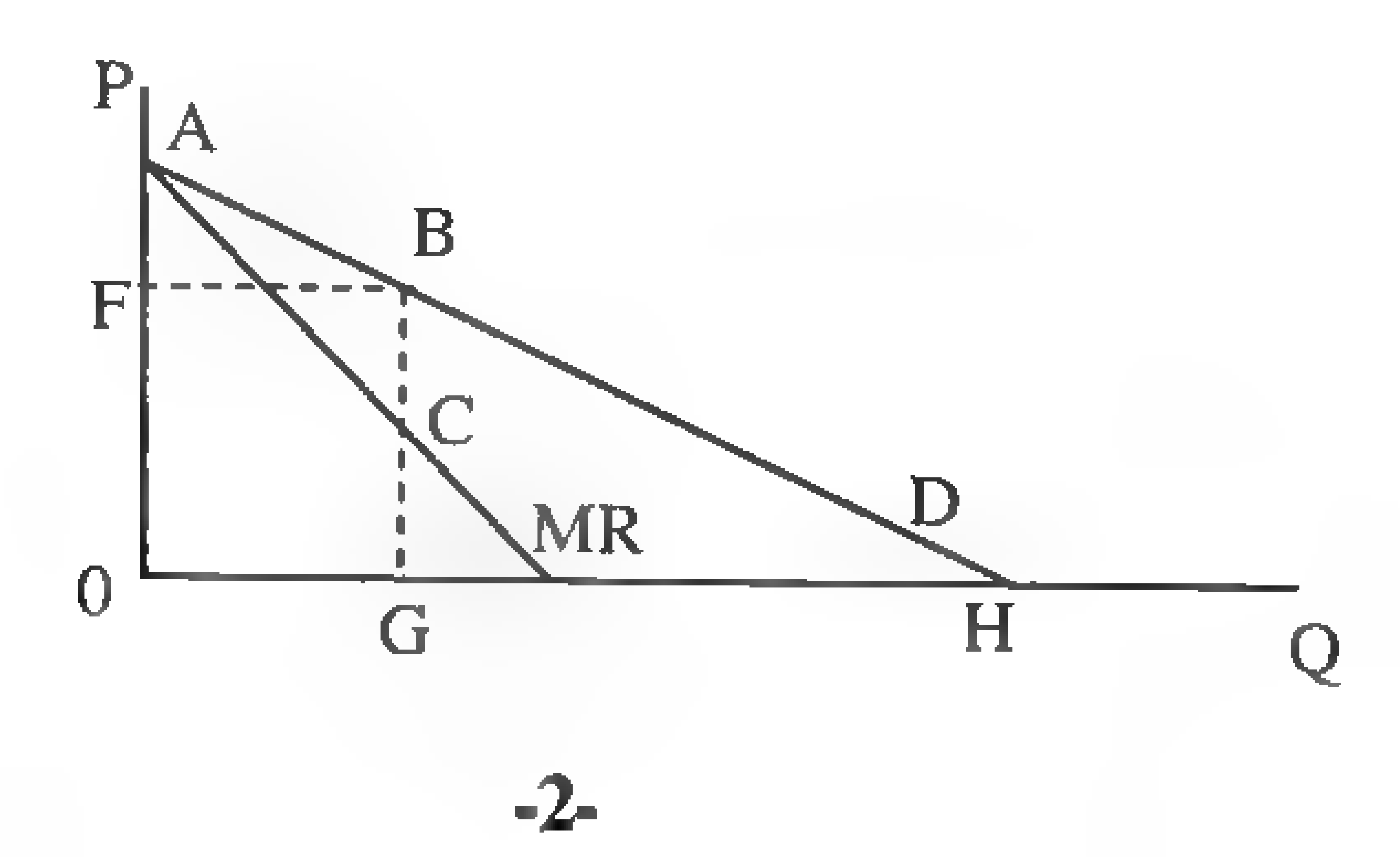
-1-

يبين الشكل ــ1ــ أعلاه العلاقة بين السعر والإيراد الحدي بيانيا. فيحتوي هذا الشكل على منحنى الطلب D ومنحنى الإيراد الحدي MR. ويقع منحنى الإيراد الحدي أسفل منحنى الطلب مشيرا إلى أن الإيراد الحدي لأي كمية يكون أقل من السعر وتعبر المسافة الواقعة بين الإيراد الحدي والمحور الأفقي عند أي كمية عن الإضافة الحاصلة في الإيراد الكلي.

الإيراد الحدي، السعر، والمرونة

عندما يأخذ منحنى الطلب شكل خط مستقيم فإن منحنى الإيراد الحدي يكون هو الآخر خطا مستقيما ويبدأ من النقطة التي بدأ منها منحنى الطلب على المحور العمودي، وأنه ينصف المسافة بين منحنى الطلب ومحور السعر، أي أن انحداره المطلق يساوي ضعف انحدار منحنى الطلب. ويمكن التعبير عن العلاقة بين الإيراد الحدي والسعر عند أي مستوى من المبيعات

بالصيغة:$MR = P(1-1/e)$. حيث يشير الحرف e إلى القيمة المطلقة لمعامل مرونة طلب النقطة. ويمكن اشتقاق هذه الصيغة للإيراد الحدي من الشكل ــ2ــ أدناه



-2-

من الشكل ــ2ــ أعلاه نحصل على قيمة e كالآتي:

$$e = \frac{GH}{OG} = \frac{BH}{AB} = \frac{FO}{AF}$$

ونظرا لأن $BG = FO$، ولتطابق المثلثين يصبح $BC = AF$، ومن ثم:

$$e = \frac{BG}{BC} = \frac{BG}{BG-GC} = \frac{P}{P-MR}$$

حيث أن: $e = p/(P - MR)$

ومن ثم فإن: $e(P - MR) = P$

أو: $P - MR = P/e$

أو: $-MR = -P + P/e$

لذلك فإن $MR = P - P/e$

أي أن: $MR = P(1 - 1/e)$

وعلى سبيل المثال نلاحظ من الشكل ـ1ـ أعلاه أنه عند التحول على منحنى الطلب من النقطة A إلي النقطة B يكون انخفاض منحنى الطلب بمقدار وحدتين ويكون انحداره المطلق مساويا لـ واحد صحيح. وحتى نتمكن من تحديد الإيراد الحدي المناظر للنقطة B على منحنى الطلب نقوم بإسقاط أربع وحدات اعتبارا من النقطة A أو ما يساوي ضعف مقدار الإسقاط عند الانتقال من A إلى B على منحنى الطلب، فنحصل على النقطة 'B على منحنى الإيراد الحدي. وبالمثل للحصول على الإيراد الحدي المناظر للنقطة C على منحنى الطلب نقوم بإسقاط 8 وحدات اعتبارا من النقطة A، أي مقدارا مساويا لضعف مقدار الإسقاط عند الانتقال من النقطة A إلى النقطة C على منحنى الطلب، فنحصل على النقطة 'C وبربط النقاط Á، 'B، 'C نحصل على قيمة الإيراد الحدي كالأتي:

نحصل على المرونة عند النقطة B على منحنى الطلب كالآتي:

$$e = \frac{B''D}{OB''} = \frac{6}{2} = 3$$

ومن ثم نحصل على الإيراد الحدي كالآتي:

$$MR = \$6(1 - \frac{1}{3}) = \$6 \ (\frac{2}{3}) = \$4$$

(أي عند النقطة 'B فإن MR = 4)

وعند النقطة C تكون المرونة:

$$e = \frac{C'D}{OC'} = \frac{4}{4} = 1$$

والإيراد الحدي المناظر للنقطة C يساوي:

$$MR = \$4 \quad (1 - \frac{1}{1}) = \$4(0) = 0$$

أي عند النقطة ´C فإن MR = صفرا

وعند النقطة F تكون المرونة:

$$e = \frac{F'D}{OF'} = \frac{2}{6} = \frac{1}{3}$$

والإيراد الحدي المناظر للنقطة F يساوي:

$$MR = \$2(1 - \frac{1}{1/3}) = \$\,2\,(-2) = -\$4$$ (وهذا غير مبين في الشكل رقم −1−)

ومن الملاحظ أنه في ظل المنافسة الكاملة تكون مرونة الطلب ما لانهاية ($e = \infty$).

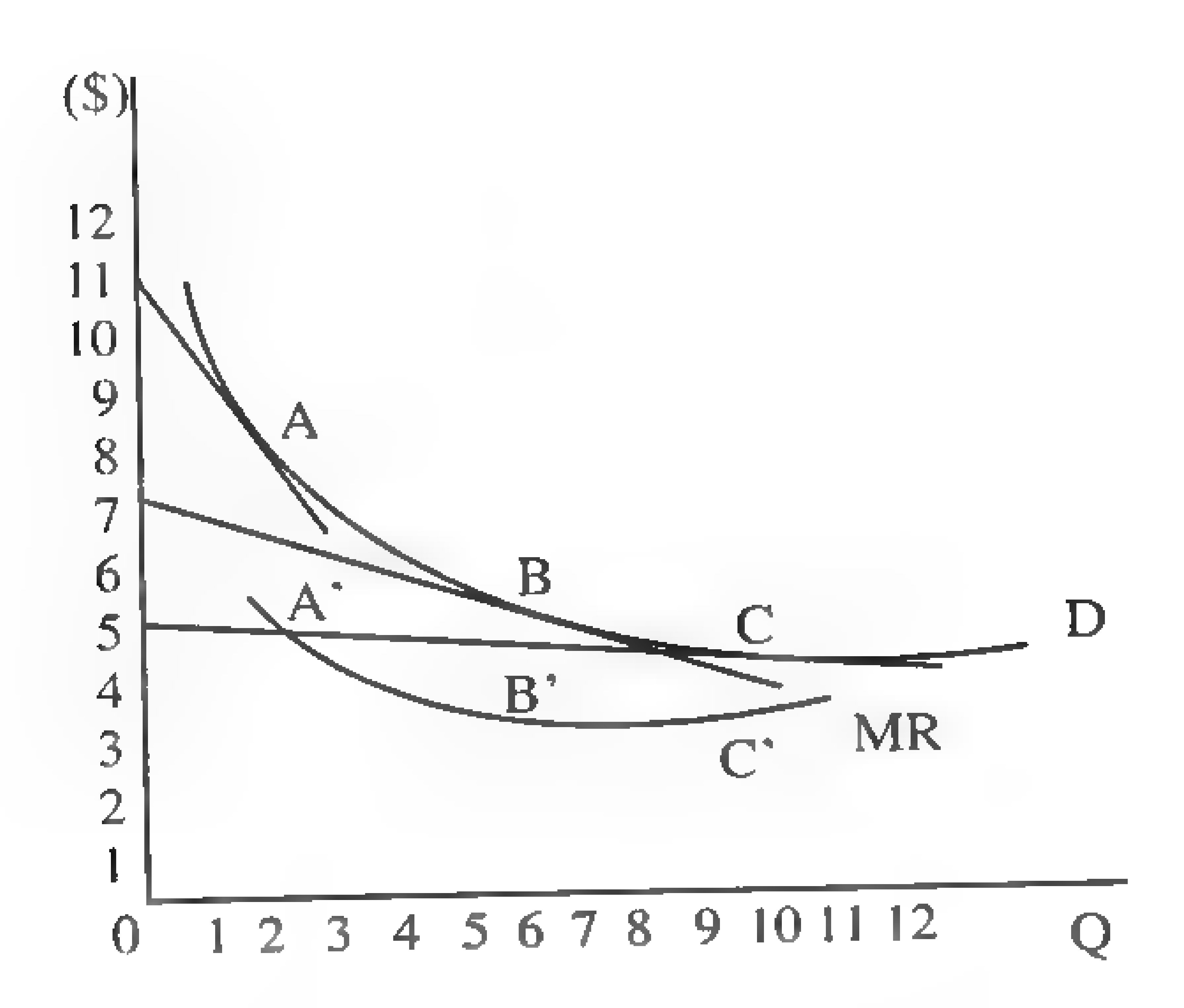
وعلى ذلك يكون الإيراد الحدي مساويا للسعر، أي:

$$MR = P(1 - \frac{1}{\infty}) = P(1 - 0) = P$$

وعلى ذلك تواجه المؤسسة في ظل المنافسة التامة منحنى طلب مطابق لمنحنى الإيراد الحدي.

الإيراد الحدي والطلب غير الخطي

في حالة الطلب غير الخطي، أي عندما يأخذ منحنى الطلب شكل غير مستقيم، يأخذ منحنى الإيراد الحدي شكل غير مستقيم أيضا. فإنه يبقى كما هو عليه في حالة الطلب الخطي، واقعا بين منحنى الطلب ومحور السعر. ويمكن اشتقاق منحنى الإيراد الحدي لمنحنى الطلب غير المستقيم هندسيا، كما في الشكل ــ3ــ أدناه



-3-

يتضمن الشكل ــ3ــ أعلاه كيفية اشتقاق منحنى الإيراد الحدي MR لمنحنى الطلب غير المستقيم D. ففي هذا الشكل تم اشتقاق منحنى الإيراد الحدي لمنحنى الطلب D عند النقاط A، B، F الواقعة عليه. إذ تم الحصول على قيم الإيراد الحدي المناظرة لهذه النقاط والمتمثلة بالنقاط ´A، ´B، ´C. وبربط النقاط ´C،B،A تم الحصول على منحنى الإيراد الحديMR . وتتمثل كيفية الاشتقاق هذه في أنه للحصول على الإيراد

الحدي المناظر لكل نقطة على منحنى الطلب نقوم برسم مماس عند تلك النقطة يتصل بالمحور العمودي. فبالنسبة للنقطة A على منحنى الطلب D تم رسم مماس لمنحنى الطلب D عند النقطة A يتصل بالمحور العمودي. ومن ثم النظر إلى هذا المماس على اعتبار أنه منحنى طلب مستقيم. ولما كان انخفاض هذا المماس يساوي 3 وحدات اعتبارا من نقطة اتصاله بالمحور العمودي ونقطة تماسه عند النقطة A، لذلك نحصل على قيمة الإيراد الحدي المناظر للنقطة A والمتمثلة بالنقطةÁ عند القيام بإسقاط 3 وحدات إلى أسفل النقطة A مباشرة. وبنفس الأسلوب نحصل على نقطتي الإيراد الحدي 'B'، C المناظرتين للنقطتين C،B على منحنى الطلبD. وبربط النقاط ´A ، ´B، ´C نحصل على منحنى الإيراد الحدي.

ويمكن البرهنة على صحة أسلوب هذا الاشتقاق. فإذا نظرنا إلى المماس لمنحنى الطلب غير المستقيم على اعتبار أنه منحنى طلب مستقيم، عندئذ ستكون المرونة e عند نقطة التماس متساوية لكل من منحنى الطلب المستقيم وغير المستقيم ومشيرة إلى نفس مستوى السعر. وطالما أن الإيراد الحدي يتمثل بالصيغة:

$MR = P(1 - 1 / e)$ لذلك فإن الإيراد الحدي المناظر لنقطة تماس منحنى الطلب يجب أن يكون متساويا. وعلى ذلك، فعند الحصول على الإيراد الحدي المناظر لنقطة التماس ولتكن النقطة A على منحنى الطلب المستقيم نكون قد حصلنا أيضا على الإيراد الحدي المناظر للنقطة A على منحنى الطلب غير المستقيم.

توازن المحتكر في الأمد القصير: الأسلوب الكلي

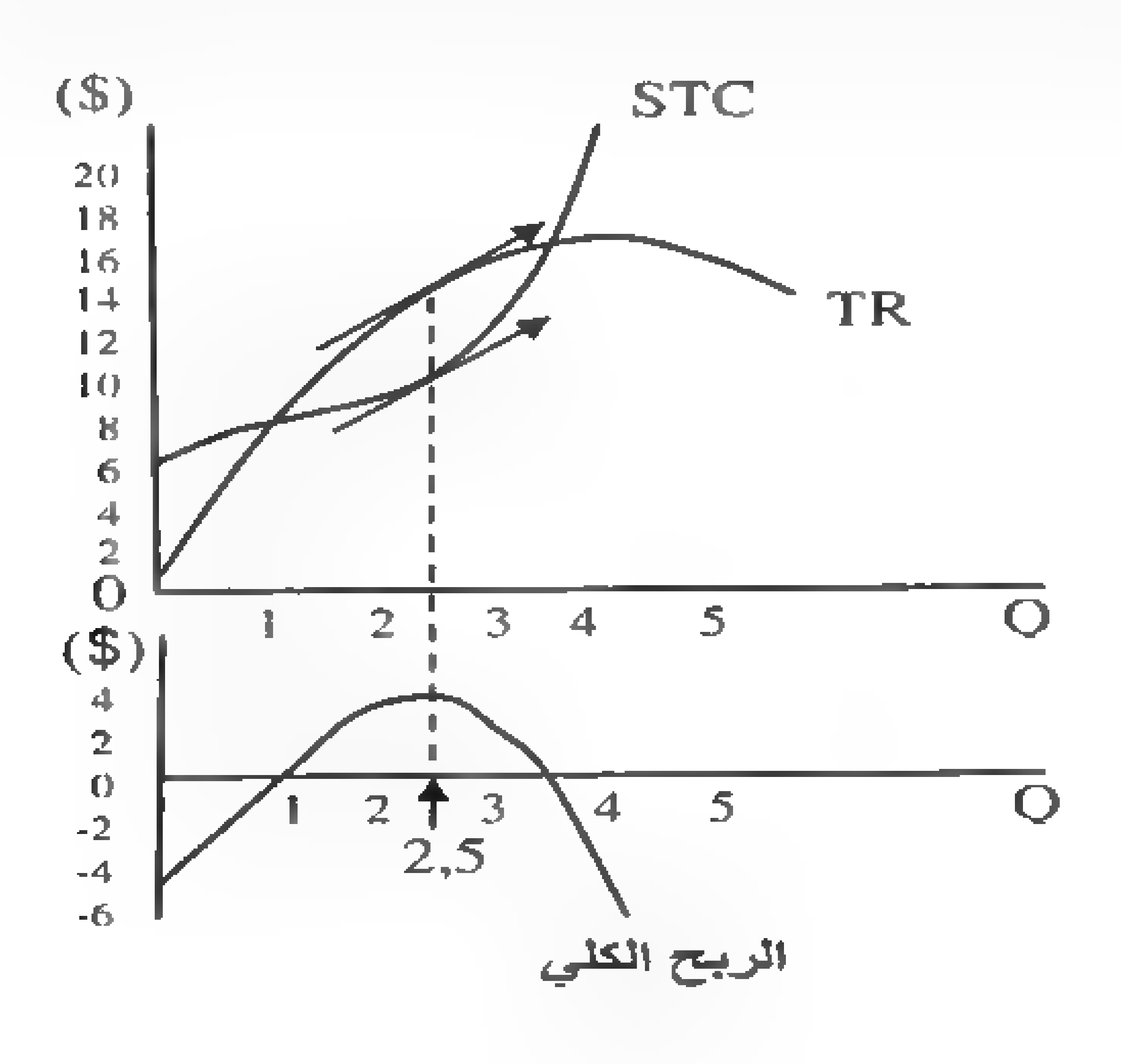
يعرف الإنتاج التوازني للمحتكر في الأمد القصير بأنه عبارة عن ذلك المستوى من الإنتاج الذي عنده تكون الأرباح في أقصاها أو أن تكون الخسائر في أدناها، على افتراض أن الإيراد الكلي أكبر من التكاليف

المتغيرة الكلية. ويمكن الاستعانة بالجدول الآتي لتوضيح توازن المحتكر في الأمد القصير:

5 الربح الكلي	4 ATC	3 TR	2 Q	1 P
6 −	6	0	0	8
1 −	8	7	1	7
3	9	12	2	6
3.75	10	13.75	2.5	5.50
3	12	15	3	5
4 −	20	16	4	4
20 −	35	15	5	3

يتضح من الجدول أعلاه أن الأرباح الكلية في الحقل 5 تساوي الإيراد الكلي في الحقل 3 ناقصا التكاليف الكلية في الحقل 4. وعندما تكون الأرباح الكلية في أعلاها عند مستوى ربح $3.75 يتحقق توازن المحتكر في الأمد القصير، حيث يقوم بإنتاج وبيع 2.5 وحدة بسعر $5.50 للوحدة.

وبالتمثيل البياني الجدول أعلاه نحصل على الشكل ـ4ـ أدناه:



-4-

يتضمن الشكل ــ4ــ أعلاه توازن المحتكر في الأمد القصير. ففي ظل المنافسة الكاملة، كما لاحظنا سابقا، يأخذ منحنى الإيراد الكلي للمؤسسة شكل خط مستقيم نابع من نقطة الأصل، نظرا لثبات مستوى السعر. أما في حالة الاحتكار فإن منحنى الإيراد الكلي يأخذ الشكل المقلوب للحرف U بالانجليزية. ويتضح من الشكل ــ4ــ أعلاه أن مستوى الإنتاج الذي عنده يحقق المحتكر أقصى الأرباح يكون أقل من مستوى الإنتاج الذي عنده يكون الإيراد الكلي في أعلاه.

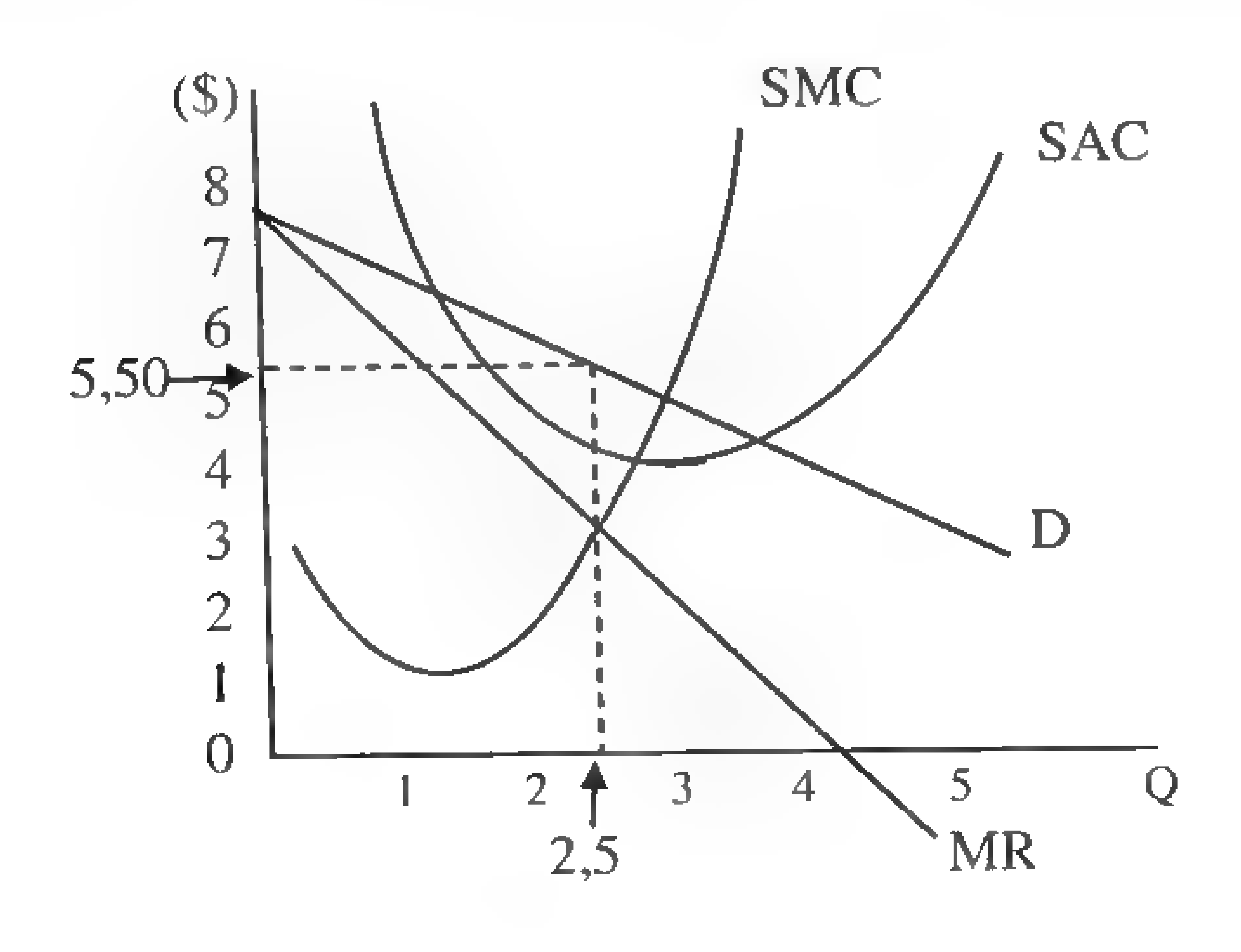
توازن المحتكر في الأمد القصير: الأسلوب الحدي

في الأمد القصير ينظر المحتكر إلى سلوك التكاليف الحدية عند قيامه بالإنتاج سواء كانت كمية الإنتاج كبيرة أو صغيرة. ففي الأمد القصير يتحقق توازن المحتكر عند مستوى الإنتاج الذي عنده يتساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية في الأمد القصير، ويكون انحدار منحنى الإيراد الحدي MR أقل من انحدار منحنى التكاليف الحدية في الأمد القصير SMC، شريطة أن يكون السعر أكبر أو يساوي معدل التكاليف المتغيرة $P \geq AVC$

9	8	7	6	5	4	3	2	1
الربح الكلي	معدل الربح	SAC	SMC	STC	MR	TR	Q	P
- 6	..	..	..	6	..	..	0	8
- 1	- 1	8	2	8	7	7	1	7
3	1.50	4.50	1	9	5	12	2	6
3.75	1.50	4	(3)	10	(3)	13.75	2.5	5.50
3	1	4	3	12	3	15	3	5
- 4	- 1	5	8	20	1	16	4	4
- 20	- 4	7	15	35	−1	15	5	3

يتضح من الجدول أعلاه أن الأرباح الكلية للمحتكر تكون في أعلاها عند مستوى ربح 3.75 $ عندما يقوم المحتكر بإنتاج وبيع 2.5 وحدة من الإنتاج بسعر 5.50$. وعند هذا المستوى من الإنتاج يكون الإيراد الحدي مساويا للتكاليف الحدية في الأمد القصير وتساوي 3$، ويكون الإيراد الحدي آخذ في الانخفاض في حين تكون التكاليف الحدية في الأمد القصير آخذة في الارتفاع. وعلى ذلك فإن الانحدار السالب لمنحنى الإيراد الحدي MR يكون أقل من الانحدار الموجب لمنحنى التكاليف الحدية في الأمد القصير SMC. وطالما أن MR > SMC لذلك يكون من مصلحة المحتكر التوسع في إنتاجه، لأنه في هذه الحالة سيضيف إلى إيراده الكلي أكثر مما يضيفه إلى تكاليفه الكلية في الأمد القصير، وستؤدي الزيادة في إنتاجه إلى زيادة أرباحه. ويحصل العكس تماما عندما يكون MR < SMC. وعلى ضوء هذا التحليل تكون الأرباح في أقصاها عندما MR = SMC.

وبالتمثيل البياني لبعض حقول الجدول أعلاه نحصل على الشكل ـ5ـ أدناه:

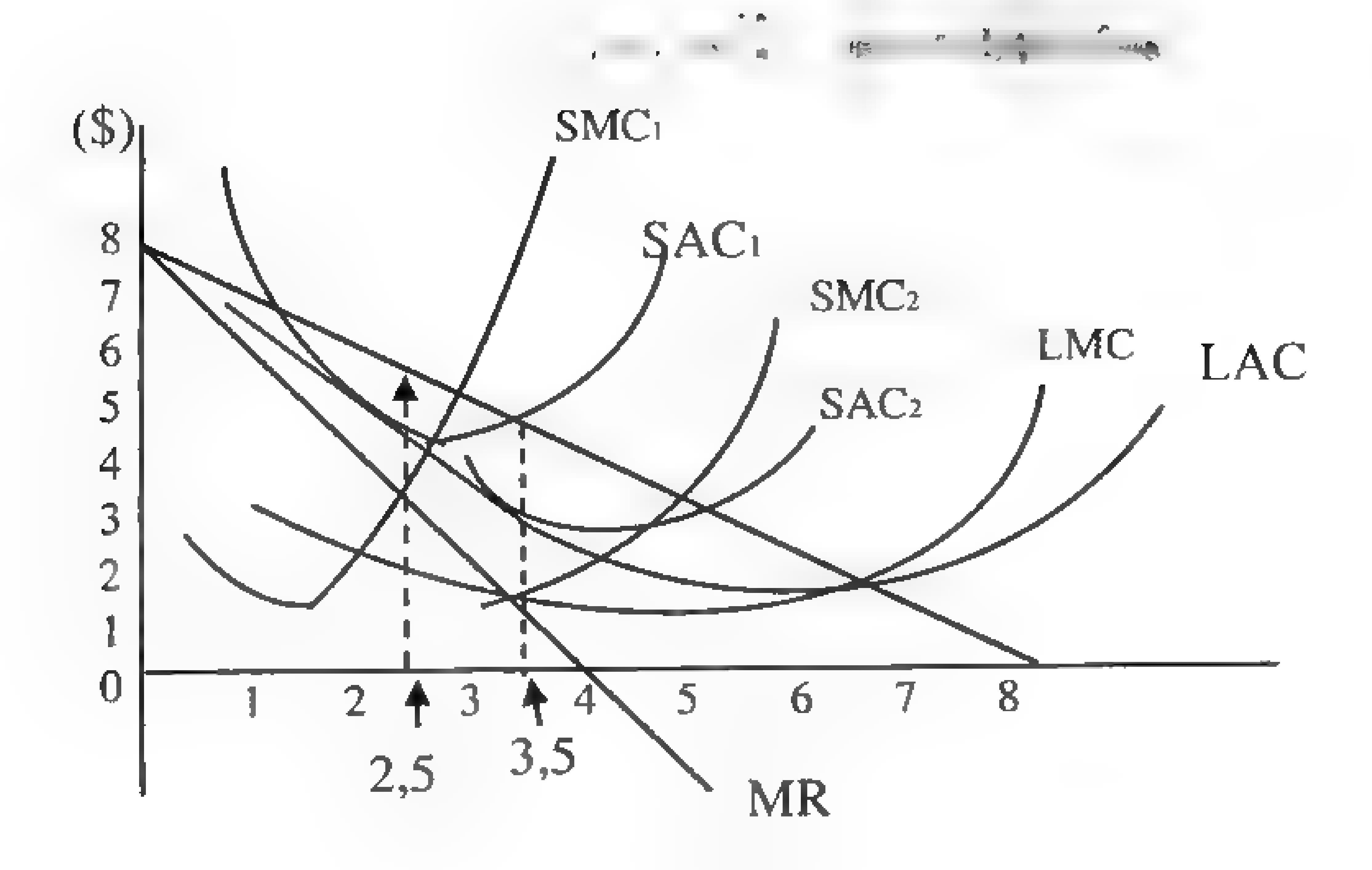


-5-

يتضمن الشكل ــ5ــ أعلاه تبيان أقصى الأرباح أو أفضل مستوى إنتاج يحققه المحتكر. ففي الشكل أعلاه يحقق المحتكر مستوى الإنتاج التوازني عندما يقطع منحنى SMC منحنى MR من الأسفل. وعند نقطة التقاطع هذه يكون الانحدار السالب لمنحنى MR أقل من الانحدار الموجب لمنحنى SMC. وعند مستوى الإنتاج التوازني 2.5 وحدة يحقق المحتكر ربحا قدره 1.50$ عن كل وحدة معبرة عنه بالمسافة الواقعة بين منحنى الطلب D ومنحنى معدل التكاليف في الأمد القصيرSAC، وربحا كليا قدره 3.75$ وهو عبارة عن حاصل ضرب كمية الإنتاج 2.5 وحدة في معدل الربح 1.50$. ويتضح من الشكل ــ5ــ أعلاه أن مستوى الإنتاج التوازني يكون أقل من مستوى الإنتاج عندما يكون معدل التكاليف في الأمد القصير في أدناه. كما أن الإنتاج التوازني يكون أقل من مستوى الإنتاج عندما يكون السعر P مساوي للتكاليف الحدية في الأمد القصير.

توازن المحتكر في الأمد الطويل

في الأمد الطويل ينصب قرار المحتكر على بناء الحجم الأفضل للمشروع. ففي الأمد الطويل يستمر المحتكر في الإنتاج فقط إذا تمكن من تحقيق الربح(أو على الأقل تغطية جميع نفقاته) عند استغلاله الحجم المناسب للمشروع لتحقيق أفضل مستوى إنتاج. ويقصد بالحجم المناسب لاستغلال المشروع ذلك الحجم الذي عنده يكون منحنى SAC مماسا لمنحنى LAC عند مستوى الإنتاج التوازني. ويحقق المحتكر مستوى الإنتاج التوازني في الأمد الطويل عندما يقطع منحنى التكاليف الحدية في الأمد الطويل LMC منحنى الإيراد الحدي MR من الأسفل، كما يتضح من الشكل ــ6ــ أدناه:



-6-

يتضح من الشكل ـ6ـ أعلاه أن المحتكر قد أخذ بجميع التعديلات اللازمة للوصول إلى الحجم المناسب للمشروع وأصبح يواجه أقل معدل تكاليف ممكنة عند مستوى الإنتاج التوازني، فهو يعمل على منحنى معدل التكاليف في الأمد الطويل LAC.(3) ويبين الشكل أعلاه أنه في الأمد الطويل يتحقق مستوى الإنتاج التوازني عند مستوى 3.5 وحدة وذلك عندما يقطع منحنى LMC منحنى MR من الأسفل. وعند نقطة التقاطع يكون الانحدار السالب لمنحنى MR أكبر من الانحدار الموجب لمنحنى LMC. وعند هذا المستوى من الإنتاج يتمثل الحجم المناسب لاستغلال المشروع بمنحنى معدل التكاليف في الأمد القصير SAC 2 الذي يكون مماسا لمنحنى معدل التكاليف في الأمد الطويل LAC. وعلى ضوء هذا التحليل يتحقق توازن المحتكر في الأمد الطويل عندما: $SMC_2 = LMC = MR$، حيث السعر 4.50$، معدل التكاليف في الأمد القصير $SAC_2 = \$2.50$، معدل الربح = 2$، والربح الكلي = 7$.

يطلق على الاحتكار اسم الاحتكار الطبيعي Natural Monopoly عندما يتحقق توازن المحتكر على الجزء المتناقص من منحنى LAC،

كما في الشكل ـ6ـ أعلاه. وفي هذه الحالة تكون تكلفة إنتاج الكمية 3.5 وحدة أقل عندما يتم إنتاجها من قبل محتكر واحد مما لو تم إنتاج نفس الكمية من قبل مؤسستين أو أكثر من المؤسسات المستقلة، إذ ستعمل هذه المؤسسات عند نقطة أعلى وإلى اليسار من منحنيات LAC التي تواجهها هذه المؤسسات أو هذا الاحتكار.

أثر التغيير في الطلب على سلوك المحتكر

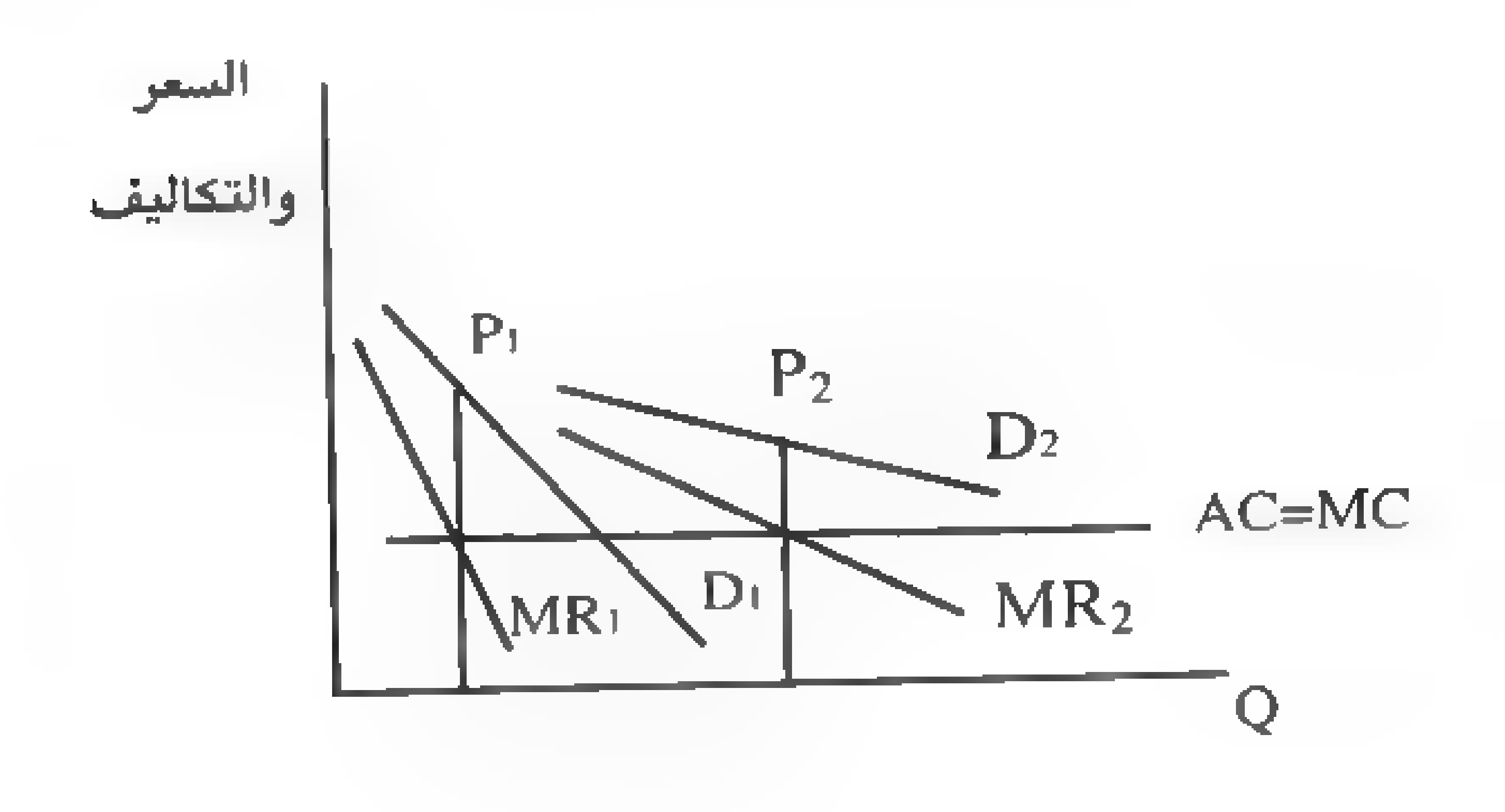
يعتمد حجم الربح الذي يحققه المحتكر على العلاقة بين الطلب والتكلفة. ففي ظل المنافسة الكاملة تؤدي الزيادة في الطلب إلى ارتفاع السعر، باستثناء حالات التوازن في الأمد الطويل للصناعات التي تواجه حالة ثبات التكاليف، وكذلك الصناعات ذات التكاليف المتناقصة. أما في حالة الاحتكار فيثار السؤال: هل يؤدي ازدياد الطلب على إنتاج المحتكر إلى ارتفاع سعره؟ الجواب ليس بالضرورة. فإذا كان المحتكر يواجه تكلفة حدية متناقصة عندئذ سيقوم بتخفيض السعر عند ازدياد الطلب على إنتاجه طالما أن التساوي الجديد بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي يتطابق والسعر الجديد المنخفض، نظرا لأن مصلحة المحتكر، إذا كان رشيدا، لا تتمثل في ارتفاع السعر الذي يفرضه بل في حجم إيراده الصافي أو أرباحه الصافية.[4] فإنه حتى لو لم تكن التكلفة الحدية متناقصة يكون باستطاعة المحتكر تحقيق زيادة قليلة في ربحه عن طريق القيام بتخفيض سعره عند ازدياد الطلب على إنتاجه، شريطة أن يكون الطلب الجديد أكثر مرونة من السابق.

وللبرهنة على صحة الكلام أعلاه بأسلوب مبسط، نفترض ثبات معدل التكلفة والأخذ بالمعادلة:

$MR = P - \frac{P}{E}$ ولتكن مرونة الطلب القديم عند مستوى السعر القديم مساوية لـ 2، وأن مرونة الطلب الجديد عند مستوى السعر الجديد مساوية لـ 3. وعند إحلال هذه الأرقام في المعادلة أعلاه نحصل

على أن الإيراد الحدي القديم يساوي $\frac{1}{2}$ السعر القديم والإيراد الحدي الجديد يساوي $\frac{2}{3}$ السعر الجديد. وبذلك يكون كل من الإيراد الحدي القديم والإيراد الحدي الجديد متساويان، لأن كلا منهما يساوي نفس التكلفة الحدية. وعلى ذلك يعتبر السعر الجديد أقل من السعر القديم، فهو أقل من السعر القديم بمقدار25%.[5] ويمكن الوصول إلى نفس النتائج بإحلال أي رقمين آخرين لمعاملات المرونةelasticity coefficient.

يبين الشكل ـ7ـ أدناه انخفاض السعر عند انخفاض الطلب الذي يواجه المحتكر، ويكون الطلب الجديد أكثر مرونة من الطلب القديم، حيث يعبر عن الطلب القديم بالمنحنى D_1 وعن الطلب الجديد بالمنحنى D_2



-7-

وبالمثل إذا انخفض الطلب وكان الطلب الجديد أقل مرونة من الطلب القديم، ففي هذه الحالة سيعمل المحتكر على رفع سعر إنتاجه وبالفعل فقد قام البعض من المؤسسات التجارية برفع أسعار منتجاتها في فترات كساد الطلب. وهناك قد يقول الجمهور بأنها لا تعرف كيف تسلك لتحقيق ما هو في صالحها. لكن النظرية الاقتصادية هنا تبين أنه مهما قيل أو يقال عن المحتكر، فإن قيامه برفع السعر عند انخفاض الطلب يعتبر عملا رشيدا إذا كان الطلب الجديد أقل مرونة من السابق.

هوامش ومراجع الفصل السابع عشر

1- على عكس الذي لاحظناه في ظل المنافسة الكاملة حيث تتضمن الصناعة عددا كبيرا من المنتجين ويعتبر إنتاج كل مؤسسة منهم بديلا تاما لإنتاج الآخر.

2- سبق الكلام عن التعريف الواسع والتعريف الضيق للسلعة في موضوع آخر من هذا الكتاب.

3- إذا ازداد الطلب الذي يواجهه المحتكر فجأة، ففي هذه الحالة سيتوسع في إنتاجه باستخدامه نفس حجم المشروع حتى يبلغ الحد الذي يتقاطع عنده منحنى SMC مع منحنى MR. أما إذا كانت الزيادة مستمرة وكبيرة في الطلب على إنتاج المحتكر، ففي هذه الحالة سيقيم مشروعا أكبر بحيث يكون حجم المشروع الجديد مطابقا لشروط تقاطع منحنى LMC مع منحنى MR.

4- من الواضح أن مصلحة المحتكر الرشيد لا تكمن في حصوله على سعر عالي أو على معدل ربح عالي أو حتى على أقصى إيراد صافي في الأمد القصير وأقصى أرباح صافية في الأمد الطويل. لكن المحتكرين ولمجرد كونهم محتكرين لا يسعون بالضرورة إلى تحقيق أرباح كبيرة. فالمحتكر، نظرا لأنه محمي من المنافسة، يسعى إلى تعظيم دالة المنفعة بدلا من دالة الربح، إذ يمكن أن يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى إضافية إلى جانب تحقيق الربح. ويمكن أن تتضمن هذه الأهداف أشياء كثيرة. فإذا افترضنا أن دالة المنفعة تتضمن الربح واللياقة التي تتضمن توفير المكاتب المريحة، الكرم والسخاء، استخدام وسائل النقل الجوي.. الخ. عندئذ يمكن أن تضيف نفقات اللياقة هذه إلى التكاليف الكلية أكثر مما تضيفه إلى الإيراد الكلي، وبهذا يمكن أن يؤدي تحقيق هدف اللياقة إلى تخفيض الأرباح. ولكن الجمع بين اللياقة والربح يحقق أعلى منفعة للمحتكر الذي يرمي إلى تحقيق عامل اللياقة.

5- توضيح كامل: ليرمز كل من الرقمين 1، 2 إلى الأسعار القديمة والجديدة على التوالي، مع افتراض أن $MC1 = MC2$. ولما كان شرط تحقيق أقصى الأرباح يتطلب أن يكون $MR1 = MC1$، وان $MR2 = MC2$ لذلك يجب أن $MR1 = MC2$. والآن لتكن $E1 = 2$، $E2 = 3$، وبهذا فإن $MR1 = \frac{P1}{2}$ وأن $MR2 = \frac{2P2}{2}$، وأن $\frac{2P2}{3} = \frac{P1}{2}$،

و من ثم $\frac{100}{75} = \frac{4}{3} = \frac{P1}{P2}$

18 العرض الكلي

تستخدم لفظة الكلية هنا للتأكد على أن الاهتمام ينصب على الانتاج والدخل الكلي. ويعد تحليل الدخل أداة التحليل الأساسية في النظرية الكلية.

تهدف النظرية الكلية الى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد القومي بمجموعه. وهذا يعني ان اهتمام النظرية الكلية يتركز حول دراسة القوى التي تؤثر في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي، والتي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع، مثل مستوى الناتج أو الدخل أو الانفاق القومي ومستوى التوظيف أو البطالة...، والمستوى العام للاسعار.

الدخـــل القومـــي

يمكن تعريف التحليل الكلي بطريقتين: الأولى: 'يعرف الدخل القومي على أنه قيمة الانتاج في فترة معينة ــ عادة عاما واحدا ــ والمتاح للاستخدام المباشر للمستهلكين، وكذلك الإضافات الصافية في رصيد المجتمع من الثروة الحقيقية خلال نفس الفترة. والثانية: 'يعرف الدخل القومي على أنه مجموع العوائد التي تحصل عليها عوامل الانتاج المستخدمة في العمليات الانتاجية خلال نفس الفترة الزمنية.

ويمكننا توضيح مفهوم الدخل القومي عن طريق إعطاء صورة مبسطة باستخدام المكونات الخاصة به، كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \quad (1)$$

حيث(Y): الانتاج القومي الاجمالي،(C): الانفاق الاستهلاكي الخاص،(I): صافي الانفاق الاستثماري المحلي الخاص،(G): الانفاق الحكومي،(X): الصادرات،(M): الواردات

الدخل القومي والناتج القومي

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة. ويتمثل هذا التشابك المتبادل في العلاقات التي تقوم داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين والمستهلكين. فهناك تيار مستمر حيث الناتج يولد الدخل والدخل يخلق الناتج، وقد أعتيد تسمية هذا التيار بالتدفق الدائري.

التدفق الدائري للدخل والانفاق

في اقتصاد مبسط يتضمن الأفراد والمؤسسات، تقوم المؤسسات ببيع السلع والخدمات(الانتاج) الى الأفراد، ويقوم الأفراد بدفع النقود(C) لقاء حصولهم على السلع والخدمات، وليكن 1.000000 مليون دولار سنويا. ويقوم الأفراد بتقديم خدمات العمل، ويحصلون بالمقابل على الدخل الذي يمكنهم من دفع قيمة السلع الاستهلاكية، اذ يحصل الأفراد مقابل خدمات العمل على دخول نقدية، يطلق عليها عادة "الاجور»تدفعها المؤسسات عن ساعات العمل. وتمثل الأجور أهم فقرة في الدخل القومي(Y)

وعند افتراض قيام الأفراد بانفاق جميع دخولهم، وافتراض قيام المؤسسات بدفع قيمة مشترياتهم على شكل دخل يحصل عليه الأفراد، ففي هذه الحالة يتساوى الدخل(Y) مع الانفاق الاستهلاكي(C). ولنفس السبب تتساوى قيمة خدمات العمل التي يحصل أصحابها على الدخل مع قيمة السلع والخدمات المباعة الى الأفراد، والتي تحصل عليها المؤسسات عن طريق تدفق الانفاق الاستهلاكي:

الدخل (Y) = خدمات العمل

= الإنفاق الاستهلاكي

= قيمة الإنتاج (2)

الفقرات الأربعة في المعادلة(2) عبارة عن تدفق أو تيار ــ أي تدفق الدخل النقدي والسلع والخدمات من وحدة اقتصادية الى أخرى.

الادخار والاستثمار

الآن ندخل عنصري الادخار والاستثمار على المثال أعلاه. في الواقع ان الدخل لاينفق كله على الاستهلاك، بل ان جزء منه يدخر ثم يتحول الى استثمار. وفي هذه الحالة يبقى الانفاق الكلي على السلع النهائية 1.000000 مليون دولار، إلا أنه يقسم بين مشتريات الأفراد من السلع الاستهلاكية وقدرها 750000 دولار، ومشتريات المؤسسات الاقتصادية من سلع الاستثمار وقدرها 250000 دولار.

وصفوة القول: أن الانفاق الكلي البالغ 1.000000 مليون دولار المتدفق الى المؤسسات الاقتصادية يتسبب في خلق دخل قدره 1.000000 دولار، ينفقون منه 750000 دولار على شراء سلع الاستهلاك، أما الجزء الباقي وقدره 250000 الذي لايتوجه نحو الاستهلاك، يطلق عليه(الادخار الفردي)، ويتوجه الادخار الفردي نحو المؤسسات الاقتصادية بطريقتين رئيسيتين:

الأولى: يقوم الأفراد بشراء الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية في قطاع الأعمال، ومن ثم تقوم المؤسسات هذه بانفاق النقود على شراء سلع الاستثمار.

الثانية: يقوم الأفراد بايداع مدخراتهم لدى البنوك، والتي تقوم باقراض ودائع الأفراد الى المؤسسات الاقتصادية، والتي تقوم بدورها بانفاق هذه القروض على شراء سلع الاستثمار.

فسواء تم تحويل مدخرات الأفراد مباشرة الى المؤسسات الاقتصادية(من خلال قيام الأفراد بشراء الأسهم والسندات) أو بشكل غير مباشر(من خلال البنوك)، يبقى الأثر واحدا، اذ ستحصل المؤسسات

الاقتصادية على القروض من أجل انفاقها على شراء سلع الاستثمار. وتستخدم "سوق رأس المال" للتعبير عن تحويل المدخرات الفردية الى المؤسسات الاقتصادية بهدف القيام بعملية الاستثمار.

وبالتعريف، تماما مثلما تتساوى قيمة الانفاق الكلي على الناتج النهائي مع قيمة الدخل المختلق، يتساوى الاستثمار مع الادخار:

الدخل(Y) = الانفاق(E)

(E) = الاستهلاك(C) + الاستثمار(I)

الادخار(S) = الدخل(Y) ـ الاستهلاك(C)

وبالاقتصار على استخدام الرموز:

$$E = Y$$

$$I + C = E$$

$$S + C = Y \quad \text{أو} \quad C - Y = S$$

وبطرح C من الجانبين:

$$\begin{array}{rcl} C + S & = & C + I \\ -C & & -C \\ \hline S & = & I \end{array}$$

وطالما أن الدخل يساوي الإنفاق الكلي، فان الجزء غير المنفق من الدخل على الاستهلاك(أي الادخار) لابد أن يتساوى مع الجزء المنفق على سلع غير الاستهلاك(أي الاستثمار).

صافي الصادرات والاستثمار الأجنبي

تعبر الصادرات عن الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي يتم بيعها في خارج الوطن، ويتسبب هذا الانفاق الاجنبي في خلق دخلا للبلد المصدر، أما الواردات فهي عبارة عن نفقات المواطنين على السلع والخدمات المنتجة خارج الوطن، وبالتالي لاتساهم الواردات في خلق دخل محلي. وعلى سبيل المثال، تشكل سيارات الشوفرليت الأمريكية المصدرة الى كندا جزء من الانتاج والدخل الامريكي، وفي نفس الوقت تعتبر استهلاكا داخل كندا. وعلى العكس من ذلك تعتبر السيارات المارسيدس الألمانية داخل السوق الامريكية جزء من الدخل والانتاج الالماني، في حين تعتبر استهلاكا في الولايات المتحدة الامريكية. فاذا فاق حجم الانفاق على الصادرات حجم الانفاق على الاستيرادات، فان ذلك يؤدي الى زيادة الناتج والدخل المحلي. وعلى ذلك يعتبر صافي الصادرات، أي الفرق بين الصادرات والاستيرادات، أحد مكونات صافي الانتاج واجمالي الناتج القومي(GNP)، أي ان معادلة الدخل القومي مع ادخال صافي الصادرات والاستثمار الاجنبي تصبح كالتالي:

$$E = C + I + X - H$$

حيث(X): الصادرات،(H): الواردات

ويمكن النظر الى صافي الصادرات على اعتبار انه يمثل صافي الاستثمار الخارجي، ويكون له نفس التأثير الاقتصادي على الاستثمار المحلي، طالما ان كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي يتسبب في خلق دخل وانتاج محلي. اذ يؤدي الاستثمار المحلي الى خلق أصول رأسمالية، كما ان الاستثمار الخارجي يعتبر دينا للبلد على الأجانب، والذي من شأنه ان يؤدي الى خلق تيار من الدخل في المستقبل. وعلى سبيل المثال يتم الدفع عن الصادرات الامريكية الى اليابان بالعملة

اليابانية(الين)، ويمكن استخدام الينات اليابانية في شراء أصول رأسمالية يابانية.

القطاع الحكومي

تحصل الحكومة على الضرائب من القطاع الخاص، وتقوم بالانفاق العام. ويتمثل الانفاق الحكومي في شراء السلـــع والخدمات (السيارات، الطائرات الحربية، والكتب المدرسية... الخ)، وتؤدي هذه المشتريات الحكومية الى خلق انتاجا ودخلا. كما تقـــوم الحكومة بتقديم مدفوعات مجانية (أوتحويلية Trasfer paiement) الى الأفراد دون مقابل حصولها منهم على سلع وخدمات. وتتمثل هذه المدفوعات التحويلية في الضمان الاجتماعي، اعانات العاطلين، ومنافع الرفاهية العامة.

الشكل التالي يتضمن القطاع الحكومي اضافة الى القطاع الخاص. يتضح من الشكل ان الحكومة تحصل على ايرادا قدره 100000دولار(100000 دولار=R) على شكل تيار من الضرائب المستحصلة من القطاع الخاص. وبالمقابل تقوم الحكومة بشراء سلع وخدمات بقيمة 100000دولار(100000 دولار= G)، وبذلك تتسبب الحكومة في رفع حجم الانفاق الكلي على اجمالي الناتج القومي والدخل من 1.000000مليون دولار الى 1.100000دولار.

ونظرا لتساوي الايراد الحكومي مع نفقاتها على السلع والخدمات تكون الميزانية الحكومية في حالة توازن. ولكن عند قيام الحكومة بتقديم مدفوعات تحويلية قدرها 50000 دولار الى الأفراد(F)، ففي هذه الحالة ستواجه الحكومة عجزا في ميزانيتها قدره 50000 دولار. وحتى تتمكن الحكومة من تسديد عجز الميزانية هذا تقوم باصدار سندات حكومية بقيمة مبلغ العجز، أي 50000 دولار تعرضها للبيع الى القطاع الخاص عن طريق أسواق رأس المال، تماما مثلما تقوم المؤسسات الاقتصادية في

القطاع الخاص عند بيعها الأسهم والسندات الى الأفراد من أجل تمويل مشروعاتها الاستثمارية.

والنتيجة النهائية، كما في السابق، الدخل الكلي يساوي الانفاق الكلي:

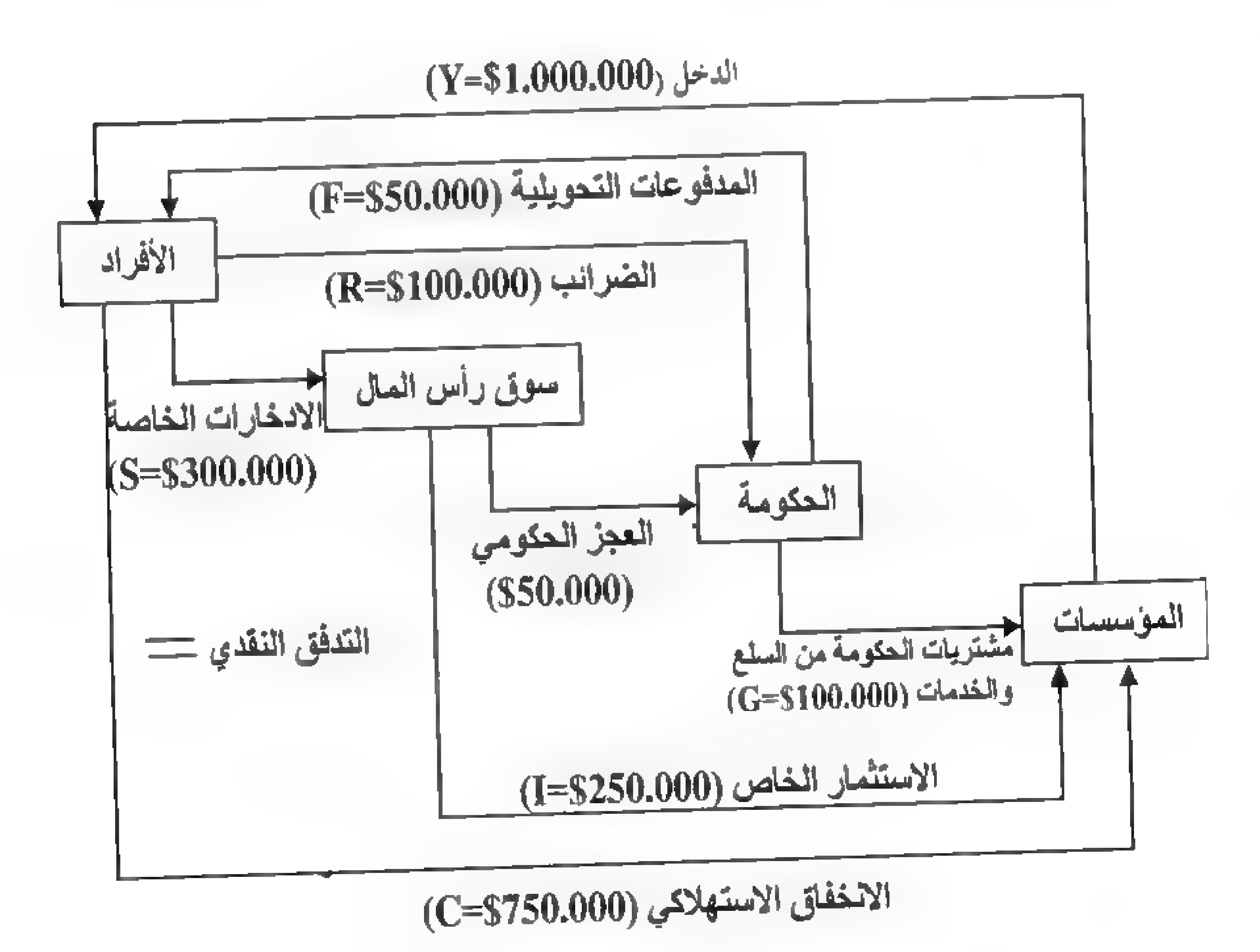
$$Y = E$$

ونستمد مما سبق وجود ثلاثة أنواع من الانفاق على الناتج النهائي، هي: الاستهلاك(C)، الاستثمار الخاص(I) محليا وخارجيا، ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات:

$$E = C + I + G$$

وفي اقتصاد مفتوح يمكن اعادة كتابة المعادلة بالشكل التالي:

$$E = C + I + G + X - H$$



يتضمن الشكل أعلاه الضرائب والنفقات الحكومية في التدفق الدائري للدخل. تبلغ مجموع الايرادات الحكومية 100000دولار يدفع منها 50000 دولار على شكل مدفوعات تحويلية، كما تقوم الحكومة بانفاق 100000دولار على شراء السلع والخدمات. وفي هذه الحالة تفوق النفقات الحكومية البالغة 15000 دولار ايراداتها البالغة 100000 دولار، وتواجه الحكومة عجزا في ميزانيتها قدره 50000 دولار يتم تمويله عن طريق بيع السندات الحكومية للجمهور.[1]

العرض الكلي

يشير مفهوم العرض الكلي الى كمية السلع والخدمات النهائية عند مستويات الأسعار المختلفة. وحتى يمكن زيادة تيار السلع والخدمات التي تشكل الناتج القومي لابد من زيادة كميات العمل و/ أو كميات رأس المال المستخدمة في العملية الانتاجية أو استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكفأ عن طريق تحسين طرق الانتاج. وفي الأمد القصير ترتبط زيادة السلع والخدمات التي تشكل الناتج القومي(العرض الكلي) بالزيادة في حجم التوظيف سواء عن طريق توظيف عمال جدد و/أو زيادة عدد ساعات عمل الأشخاص المستخدمين فعلا.

سوق العمل والعرض الكلي في التحليل الكلاسيكي

تشابهة آراء الكلاسيكيين والكنزيين في تحليل الطلب على العمل، واختلفوا في تحديد عرض العمل في سوق العمل.

الطلب على العمل

في الأمد الطويل يعتمد مقدار الناتج القومي على كمية ونوعية عوامل الانتاج المتوفرة من العمل ورأس المال، وعلى مستوى المعرفة

الفنية (الفن التكنولوجي)، ويمكن التعبير عن هذه المتغيرات في دالة الانتاج الكلية:

$$Y = Y(L, K, T) \quad (1)$$

حيث،(Y): كمية الناتج الحقيقي في فترة من الزمن

(K): حجم الموجودات الرأسمالية

(L): حجم خدمات العمل

(Y): مستوى المعرفة الفنية

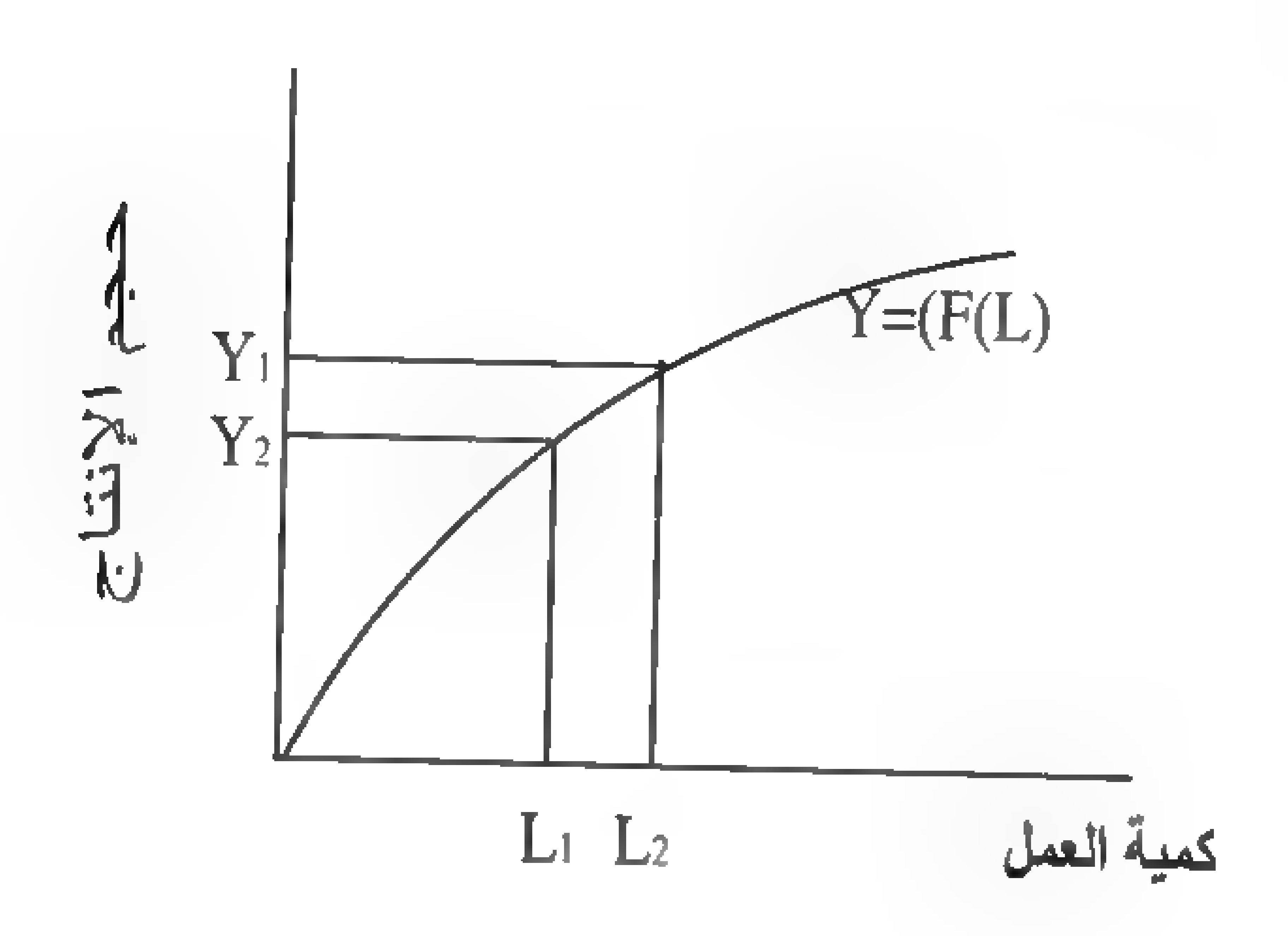
في هذه الدالة يفترض ان الناتج القومي يتكون من سلعة واحدة، وان وحدات كل من العمل ورأس المال متجانسة. وان هذه الدالة لاتتضمن عناصر الانتاج الأخرى(أي الأرض)، طالما ان الناتج القومي الصافي عبارة عن الناتج النهائي.[2] وعند احتساب القيمة المضافة يؤخذ بحجم الناتج المتولد عن عملية استغلال المواد الأولية بواسطة العمل ورأس المال[3]

ففي الأمد الطويل، أي في نماذج النمو الاقتصادي،[4] تعتبر جميع عومل الانتاج متغيرة. أما في الأمد القصير فان طبيعة النماذج الاقتصادية تفترض ثبات قوة العمل والموجودات الرأسمالية وكذلك مستوى المعرفة الفنية. وعلى ذلك يعتمد حجم الانتاج في الأمد القصير على كمية العمل المستخدمة في العملية الانتاجية. وتأخذ دالة الانتاج القصيرة الأمد الشكل التالي:

$$Y = Y(L, \overline{K}, \overline{T}) \quad (2)$$

حيث، $\overline{K}, \overline{T}$: كميات ثابتة من رأس المال ومستوى المعرفة الفنية.

ومعنى هذا ان مستوى الناتج القومي دالة فقط في كمية العمل المستخدمة. وباستخدام المزيد من العمل يزداد حجم الانتاج القومي، كما في الشكل لتالي:



يتضح من الشكل البياني أعلاه ان منحنى دالة الانتاج الكلية يكون مقعرا نحو الأسفل مشيرا الى أثر(قانون النسب المتغيرة)، حيث تؤدي الاضافات المتساوية من العنصر الانتاجي(عنصر العمل في هذه الدراسة) الى الكمية الثابتة من رأس المال الى تزايد، ثم ثبات، واخيرا تناقص الناتج الحدي لعنصر العمل. اذ يتضح من الشكل انه عندما يكون مقدار العمل المستخدم(Lo) يكون الناتج الكلي(Yo)، وعند زيادة كمية العمل الى المقدار(L1) يزداد الانتاج الى (Y1)

ونحصل على القيمة النقدية للانتاج وذلك بضرب كمية الناتج الحقيقي في المستوى العام للاسعار. وعلى ذلك فان التغير في الدخل القومي يعبر عن التغير الحاصل في مستوى الانتاج، على اعتبار ان القيمة النقدية للانتاج تعبر عن الدخل القومي.[(5)،(6)]

يزداد طلب المؤسسة على العمل الى الحد الذي عنده يتحقق أعلى ربح ممكن، أي عندما يتساوى معدل الأجر الحقيقي مع الانتاجية الحدية للعمل:

$$DL = L(w)$$

حيث،(L): مستوى الاستخدام التام
(w) : معد الأجر الحقيقي
$(W = MP_L)$

حيث،(MP_L): الانتاجية الحدية للعمل تساوي(w): معدل الأجر الحقيقي.

وعند افتراض ثبات جميع عناصر الانتاج الاخرى، ماعدا العمل، فان مستوى الانتاج مقاسا بوحدات طبيعية سيعتمد على مستوى استخدام العمل.

$$Y = Y(L)$$

حيث،(Y): حجم الانتاج،(L): مستوى استخدام العمل

بشرط ان يكون:

$$0 < y'(L)$$

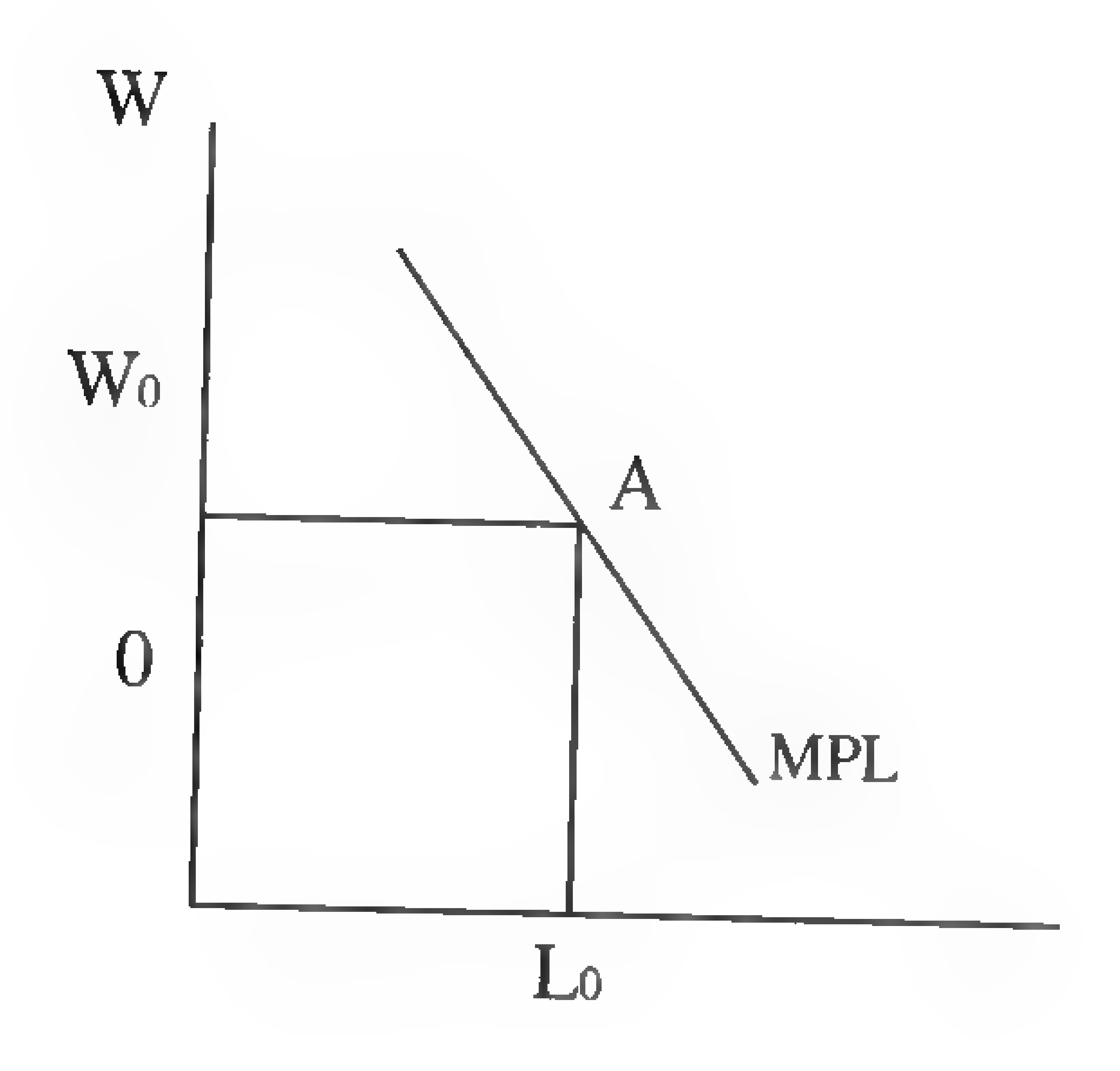
$$0 > y''(L)$$

ويقصد بهذين الشرطين ان الانتاجية الحدية للعمل موجبة ومتناقصة.

ويحاول صاحب العمل، لتحقيق أعلى ربح ممكن، أن يساوي بين معدل الأجر الحقيقي والانتاجية الحدية للعمل، أي عندما يتحقق الشرط التالي:

$$w = y'(L)$$

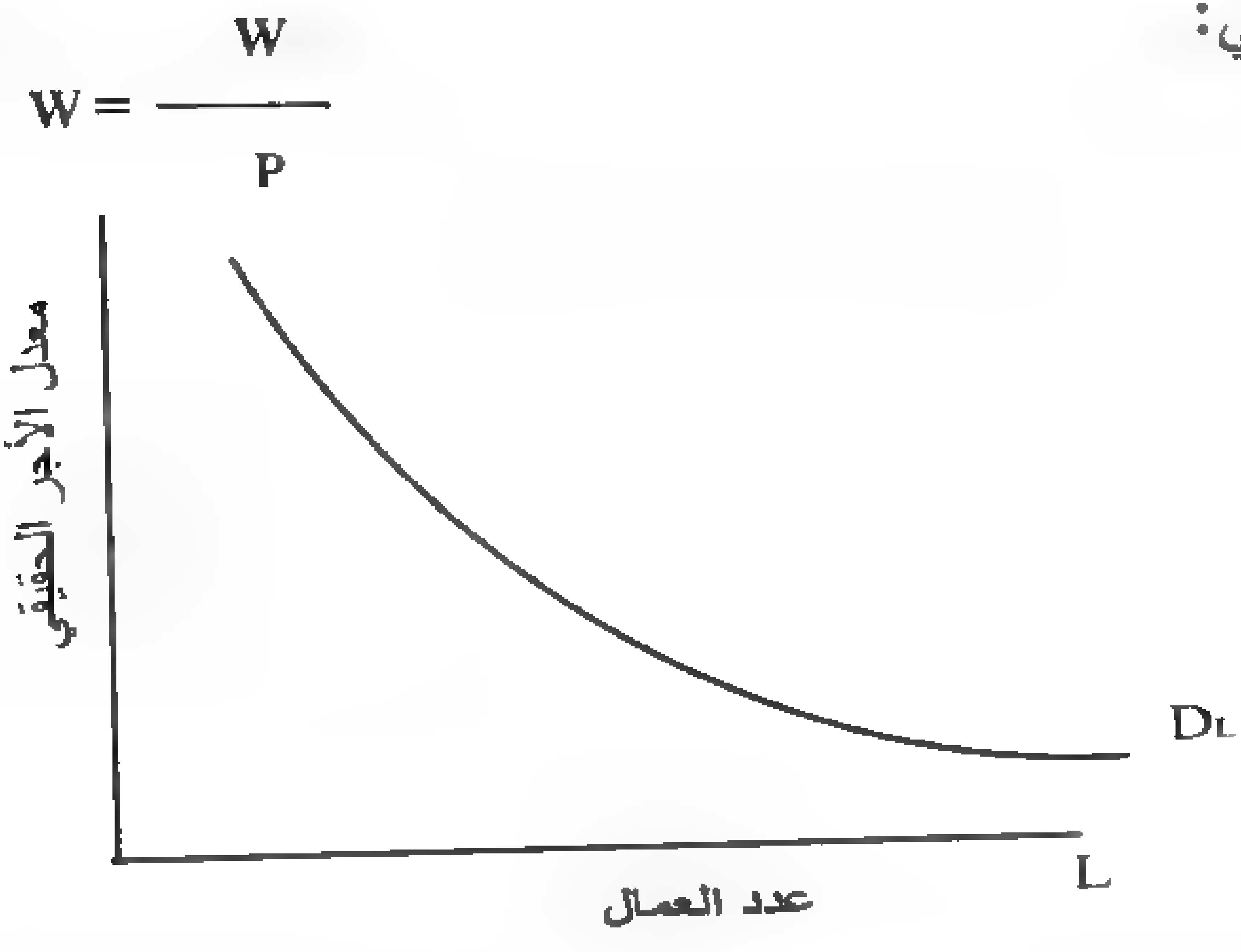
ويمكن التعبير عن هذا الشرط بيانيا بالشكل التالي:



عند مستوى استخدام (Lo) من وحدات العمل يتحقق أعلى ربح ممكن حيث يتساوى معدل الأجر الحقيقي (= حاصل قسمة الأجر النقدي(W) على مستوى الأسعار((P) مع الانتاجية الحدية للعملMP_L.[7]

ويمكن الحصول على منحنى الطلب الكلي للعمل وذلك بالجمع الأفقي لمنحنيات الطلب على العمل من قبل جميع المؤسسات داخل

الاقتصاد القومي عند المستويات المختلفة من الأجور الحقيقية، كما هو في الشكل التالي:



يتضح من الشكل البياني أعلاه، ان منحنى الطلب الكلي للعمل(DL) دالة في الأجر الحقيقي. وطالما ان منحنى طلب المؤسسة على العمل سالب الميل، كذلك يكون منحنى الطلب الكلي على العمل، فهو سالب الميل أيضا، لأنه يعبر عن السلوك الكلية لعدد كبير من المؤسسات، الا ان انحداره عند مستوى معين من الأجر الحقيقي يكون أكثر انبساطا من منحنى الطلب الفردي على العمل.(8)

عرض العمل

يعرف عرض العمل بانه عبارة عن عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الاجر الحقيقي السائد.(9) وتعتمد دالة عرض العمل على أساس المفاضلة النظرية. اذ يفترض بكل عامل أن يحصل على منفعة من الاستمتاع بوقت الراحة، وكذلك من الدخل الحقيقي الذي يمكن زيادته فقط عن طريق التضحية بوقت الراحة. ويتضمن قرار عرض العمل الفردي

تحقيق أعلى منفعة من وقت العمل والراحة، وذلك بتقديم أقصى ما يمكن من ساعات العمل عند مستوى الأجر الحقيقي للساعة الواحدة.

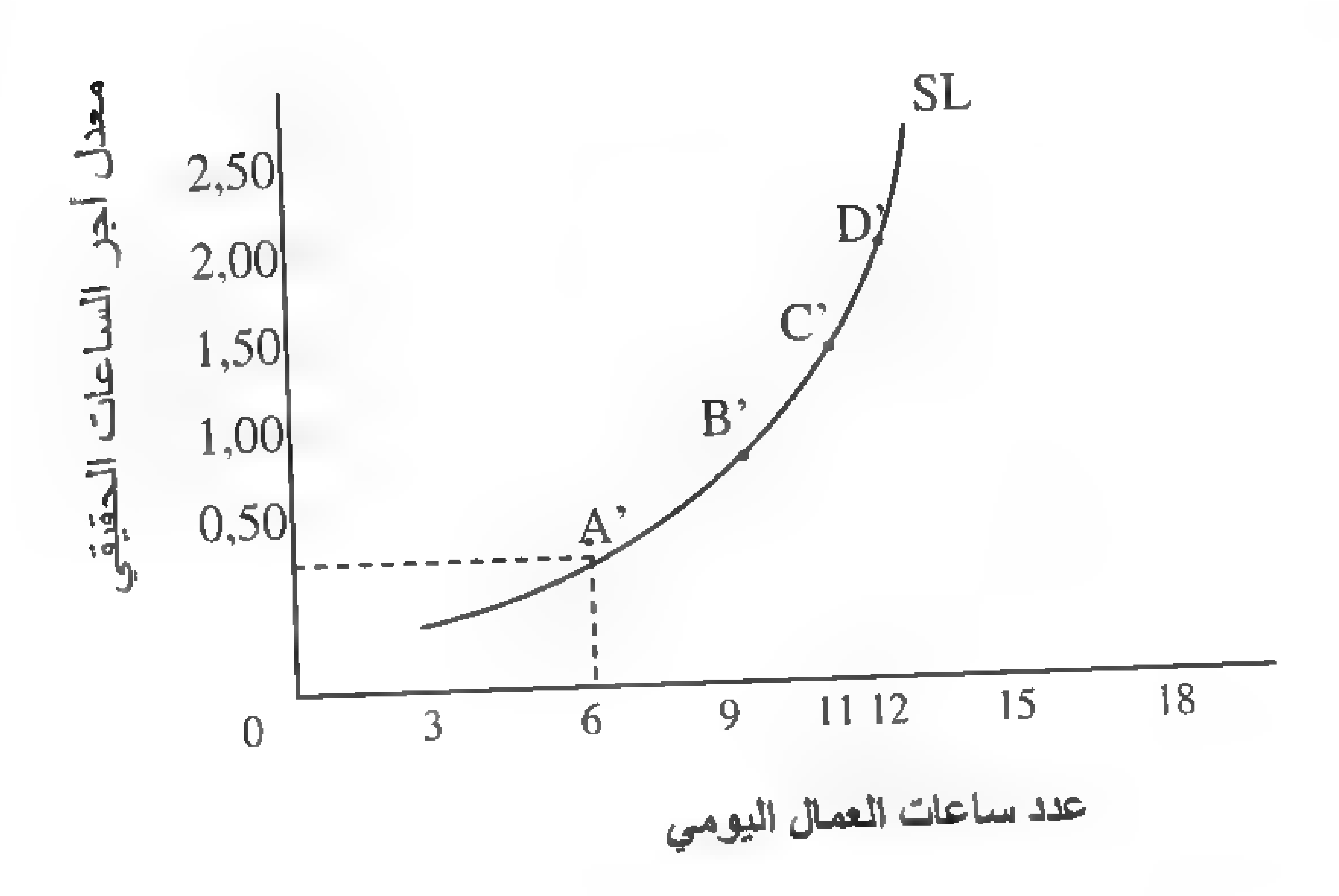
والسؤال، ما هو أثر ارتفاع معدل الأجر على عرض العمل؟ تؤدي الزيادة في معدل الأجر الحقيقي الى زيادة تكلفة فرصة ساعات الراحة، اذ تزداد تكلفة التمتع بساعات الراحة. ويؤدي أثر الاحلال للتغير النسبي في معدل الأجر الحقيقي الى تقليل ساعات الراحة وزيادة ساعات العمل. ومع ذلك تؤدي الزيادة في معدل الأجر الحقيقي الى ارتفاع الدخل الحقيقي لساعات العمل، وبالتالي يتسبب أثر الدخل هذا في زيادة الطلب على ساعات الراحة. وعلى ذلك فان الزيادة في الأجر الحقيقي تؤدي الى زيادة عرض ساعات العمل الفردي اذا كان أثر الاحلال أكبر من أثر الدخل. ويبدو أنه في الأمد الطويل يتفوق أثر الدخل على أثر الاحلال. اذ أدت زيادة الأجور الحقيقية في الأمد الطويل الى تقليل ساعات العمل الاسبوعي من قبل العمال. إلا ان مثل هذا التأثير يعتبر أقل وضوحا في الأمد القصير، اذ قد تؤدي الزيادة في معدل الأجر الحقيقي الى زيادة عرض العمل، وذلك بارتفاع عدد الراغبين من الأفراد في الانتماء الى قوة العمل. كما ان العمال المستخدمين أصلا سيندفعون نحو قضاء ساعات عمل أطول في العمل عن طريق العمل ساعات اضافية. وتشير بعض الدراسات العملية الى ان النساء والمراهقين يتمتعون بمرونة أكبر في عرض العمل من الآخرين. وعلى ذلك فان نسبة السكان المشاركون في قوة العمل تميل نحو الزيادة عند ارتفاع معدل الأجر، رغم ان ساعات العمل المقدمة من قبل العمال المستخدمين أصلا تميل الى الانخفاض. وتشير البيانات العملية انه رغم أن دالة عرض العمل في الأمد الطويل تكون غير مرنة تجاه معدل الأجر الحقيقي، الا أنه في الأمد القصير يتأثر عرض العمل إيجابيا بالزيادة الحاصلة في معدل الأجر الحقيقي.[10]

وعلى ذلك ان المشاكل التي يواجهها العمال تتمثل في تفاضلهم بين العمل والراحة، أي مقدار مايخصصونه من الوقت في فترة معينة(يوم،

اسبوع، شهر، سنة.. الخ) للعمل ومقدار مايوجهونه من الوقت للراحة. وهنا نفترض ان تقسيم وقت العمل بين العمل والراحة سيعتمد على مقدار الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه.

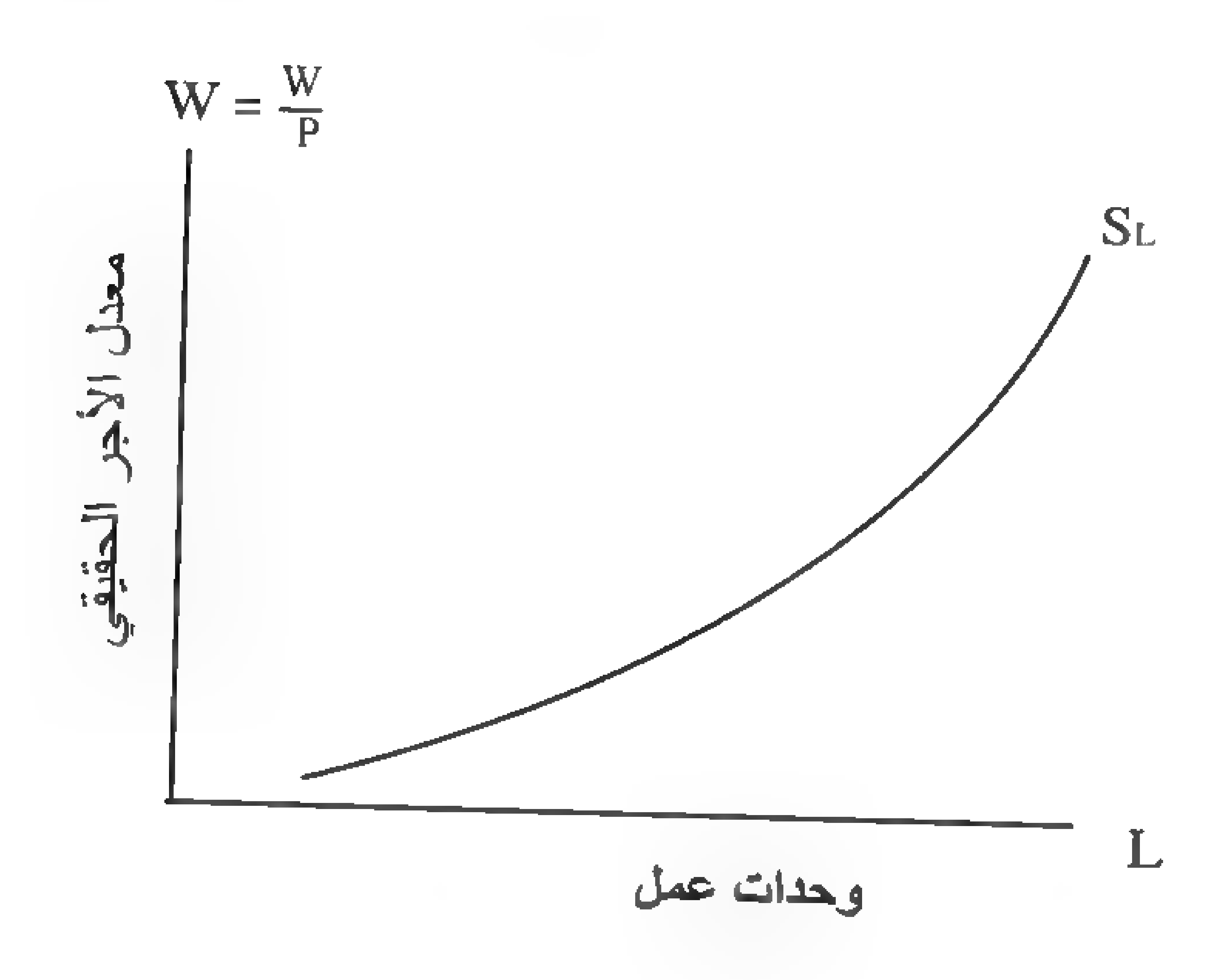
بالاضافة الى ذلك يفترض بالعامل ان يكون رشيدا، أي يحاول الحصول على أقصى رفاهية فردية ممكنة. وحتى يتمكن من تحقيق هذه الرفاهية يقوم باحلال العمل محل الراحة، ويعتمد مقدار هذه التضحية على مقدار الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه.(11)

واعتمادا على سلوك العامل هذا نحصل على منحنى عرض العمل الفردي، كما في الشكل التالي:



في الشكل أعلاه، الأجر الحقيقي للساعة مقاسا على المحور العمودي، وعدد ساعات العمل اليومية مقاسة على المحور الأفقي عندما تقرأ من اليسار الى اليمين.

ونحصل على منحنى عرض العمل الكلي في الاقتصاد القومي وذلك بجمع مقدار العمل المعروض من قبل جميع الأفراد داخل الاقتصاد عند معدل أجر معين. فعند معدلات الأجر المختلفة تكون هناك مجموعة من النقاط، وبربط هذه النقاط نحصل على منحنى عرض العمل الكلي(SL)، كما هو في الشكل التالي:



في الشكل أعلاه الأجر الحقيقي مقاسا على المحور العمودي، وعدد وحدات العمل المعروضة مقاسة على المحور الافقي، ويأخذ شكل منحنى عرض العمل الكلي الشكل المشابه الى منحنى عرض العمل الفردي، ولكن طالما ان منحنى عرض العمل الكلي يعبر عن سلوك مجموعة من

الأفراد، لذلك يصبح انحداره عند أي مستوى أجر معين أكثر انبساطا من انحدار منحنى عرض العمل الفردي.

وصفوة القول يعتمد عرض العمل على معدل الأجر الحقيقي:

$$SL = L(w)$$

حيث،(SL): مستوى استخدام العمل

(w): معدل الأجر الحقيقي W/P

(W): معدل الأجر النقدي

(P): المستوى العام للاسعار

بشرط ان يكون:

$$0 < L(w)$$

أي ان عرض العمل دالة متزايدة في معدل الأجر الحقيقي، اذ تؤدي الزيادة في معدل الأجر الحقيقي الى زيادة عرض العمل.

توازن سوق العمل

يتحقق توازن سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، ويتحقق هذا التوازن عند مستوى الاستخدام التام الذي يجعل بالامكان تصفية السوق من العاطلين عن العمل.[12]

$$D_L = S_L$$

وبالتعبير البياني نحصل على الشكل التالي:

هوامش ومراجع الفصل الثامن عشر

1- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية / التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، انظر الصفحات 29 ــ 45

2- Rosaling Levacic and Alexander Redman: Macro economics, Mac milus, publication LTD, 2nd edition 1984, p61.

3- تفترض النظرية النيوكلاسيكي امكانية الاحلال بين وحدات العمل ورأس المال، أي ان العلاقة بينهما ممكنة في أي وقت. وهذا يعني امكانية وجود تراكيب متعددة من العمل ورأس المال. وان كل من هذه التراكيب الانتاجية المتعددة يعبر عن أدنى تكلفة انتاج ممكنة في أي وقت. وعند اختيار أسلوب الانتاج المناسب عند أدنى تكلفة انتاج ممكنة في وقت معين يتجسد رأس المال في أنواع معينة من الانتاج. وعندئذ تنخفض درجة الاحلال بين العمل ورأس المال ويغير الحال من ممكن الى متحقق. انظر المرجع رقم 2 أعلاه، ص 61

4 -عندما يكون الانتاج في حالة نمو دائم.

5- F.R. Glahe, Macro economics, theory and policy, MC Graw Hill, 1968, p13.

6 - ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، انظر الصفحات 67 ــ 69

7- الكاتب الحالي، الأجور ودور النقابات العمالية في تخديدها، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل ــ العراق، 1978، ص 42

8- أيضا، انظر المرجع رقم(1) الصفحات 69 ــ 76

9- في الأمد الطويل يعتمد عرض العمل على عوامل من مثل النمو السكاني ومعدل مشاركة السكان في قوة العمل. وقد ازدادت قوة العمل خلال الفترة مابعد الحرب نظرا لارتفاع نسبة دخول النساء المتزوجات حقل العمل.

10- R.E. Lucas et L.A.Ropping: Real wages, compliyment and inflation, journal of political economy, 77(1989).

11- لمزيد من لتوضيح حول تفاضل العامل بين العمل والراحة، انظر المرجع رقم (1) الصفحات 77ــ 82

12- Thomas F.Dernburge and Duncam M.Mc Dougall, Macro economics, 2nd, ed., Mc Graw Hill, 1968, p.194

13- Rosaling Redman, p.67(المرجع السابق)

14- أيضا، ص 315

15- اعتمدنا الصيغة: $w = P.f(N)$ بدلا من: $w = P(P.N)$

16 – (المرجع السابق) –16F.R. Glahe, p.23

17ــ انظر المرجع رقم(1) ص 329

19 الطلـــب الكلي

سوق السلعة في التحليل الكلاسيكي

يتناول سوق السلعة كل من الادخار والاستثمار وسعر الفائدة. فالاستثمار يمثل طلبا على الموارد الذي يتمثل عرضها في الادخار، وان سعر الفائدة ثمنا لهذه الموارد، ويتمثل دوره في ضمان تساوي الادخار مع الاستثمار.

وينظر الكلاسيكيون الى الادخار على أنه صورة اخرى من صور الانفاق على شراء سلع الاستثمار، أي ان كل ادخار يتحول بالضرورة الى استثمار، بحيث لايمكن ان يؤدي الى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم انفاقه بالكامل.

ويعمل سعر الفائدة على تحويل الادخار الى استثمار. وطبقا للنظرية الكلاسيكية في "الادخار والاستثمار وسعر الفائدة»يتحدد سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار والاستثمار. ويعد الادخار، وهو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، شأنه في ذلك شأن أي عرض بمثابة دالة متزايدة في سعر الفائدة، حيث يزيد بزيادة هذا السعر وينقص بنقصانه.

وقد اعتبر الكلاسيكيون ان الادخار يتمثل في جدول ذي علاقة طردية مع سعر الفائدة، أي انه يميل الى الارتفاع كلما ارتفع سعر الفائدة. وقد بنوا افتراضهم هذا على أساس "التفضيل الزمني" أي ان الأفراد اذا اريد لهم أن يتنازلوا عن مبلغ معين الآن، فان من الضروري أن 'يكافئوا بفرق اضافي يدفع لهم في المستقبل إضافة الى المبلغ الأصلي. وهذا الفرق هو سعر الفائدة الذي يصبح بهذا المعنى ثمنا للامتناع عن الاستهلاك في الحاضر، أي ثمنا للادخار.

ومن ناحية أخرى اعتبر الكلاسيكيون الاستثمار جدولا يميل الى الانحدار نحو الأسفل مشيرا الى ارتفاع الطلب على رأس المال كلما انخفض سعر الفائدة. ويعود سبب هذا الانحدار الى افتراض تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال كلما زاد حجم رأس المال، وعلى ذلك لابد من انخفاض سعر الفائدة اذا ما أريد لحجم الاستثمار ان يزداد.

وعند الجمع بين جدولي الادخار والاستثمار، أي العرض والطلب، يتحدد سعر الفائدة. ومن الجدير بالملاحظة أن الكلاسيكين أخذوا بنظر الاعتبار أثر التغير في سعر الفائدة فقط في حين أنهم بافتراضهم حالة الاستخدام التام، أهملوا أثر التغير في حجم الدخل على كل من الاستثمار والادخار.

ويتحدد التوازن في سوق السلعة عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار

$$I = S \qquad (1)$$

حيث(S): الادخار،(I): الاستثمار. وان الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة، أي:

$$I = I(i) \qquad (2)$$

حيث(i): سعر الفائدة.

بشرط أن يكون $I < 0(i)$

أي أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، اذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة الى زيادة حجم الاستثمار، والعكس بالعكس.

وتتمثل دالة الادخار بالتالي:

$$S = s(i) \qquad (3)$$

أي أن الادخار دالة في سعر الفائدة.

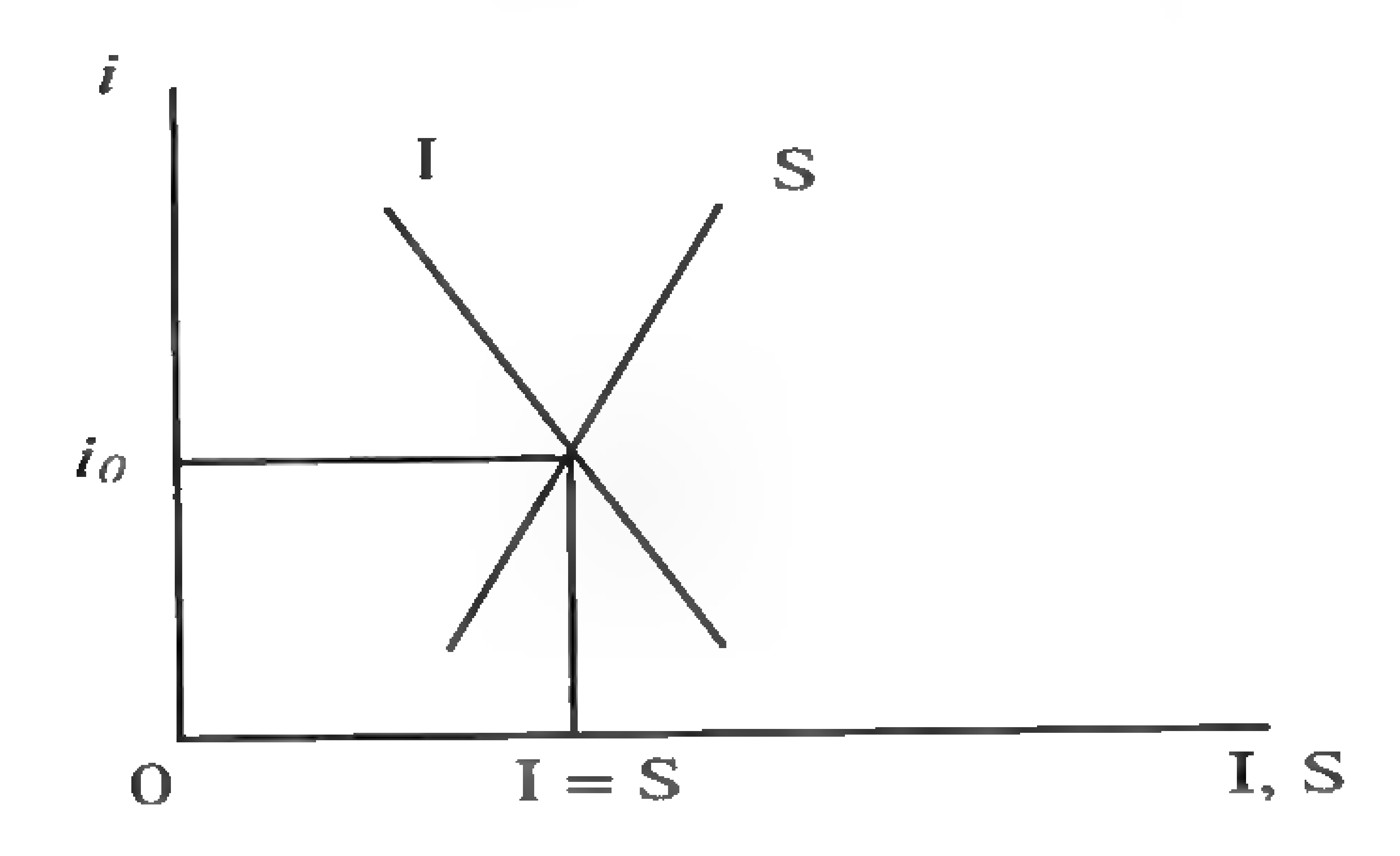
بشرط أن يكون: $s(i) > 0$

ومعنى هذا الشرط أن الادخار دالة متزايدة في سعر الفائدة، اذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى دفع الأفراد نحو زيادة ادخاراتهم.

وعند التوازن:

$$I(i) = S(i) \qquad (4)$$

يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحني العرض (الادخار) والطلب (الاستثمار)، كما في الشكل التالي:



في الشكل يقطع منحنى الادخار(SS) منحنى الاستثمار(II) عند النقطة(i)، حيث عندها يتحدد سعر الفائدة عند مستوى التوازن(io) ويتساوى الادخار مع الاستثمار(I = S).[1]

سوق السلعة في التحليل الكنزي

بالتعريف يتكون دخل الفرد تحت التصرف(Yd) في الانفاق الاستهلاكي(c) والادخار(S).[2]

دالة الاستهلاك

يطلق كينز على العلاقة بين الاستهلاك والدخل تحت التصرف بمصطلح دالة الاستهلاك، وهي عبارة عن مقدار الانفاق الذي يرغب المستهلكون في انفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى من مستويات الدخل تحت التصرف، ويمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = f(Yd)$$

حيث(C): الاستهلاك،(Yd) الدخل تحت التصرف

وتشير المعادلة الى ان الاستهلاك يعتمد على الدخل تحت التصرف. فالاستهلاك عامل متغير تابع، والدخل عامل مستقل. كما يمكن التعبير عن هذه الدالة على شكل معادلة كالتالي:

$$C = Co + bYd$$

حيث(Co): يشير الى ان حجم الانفاق الاستهلاكي يكون موجبا ويساوي (Co) عندما يكون حجم الدخل صفرا. ويشير العامل(b) الى أثر التغيير في الدخل تحت التصرف على الاستهلاك، ويعبر عنه بانحدار دالة الاستهلاك، ويكون ذات قيمة موجبة، وتكون دالة الاستهلاك بموجب هذه المعادلة خطية موجبة في مستوى الدخل تحت التصرف.

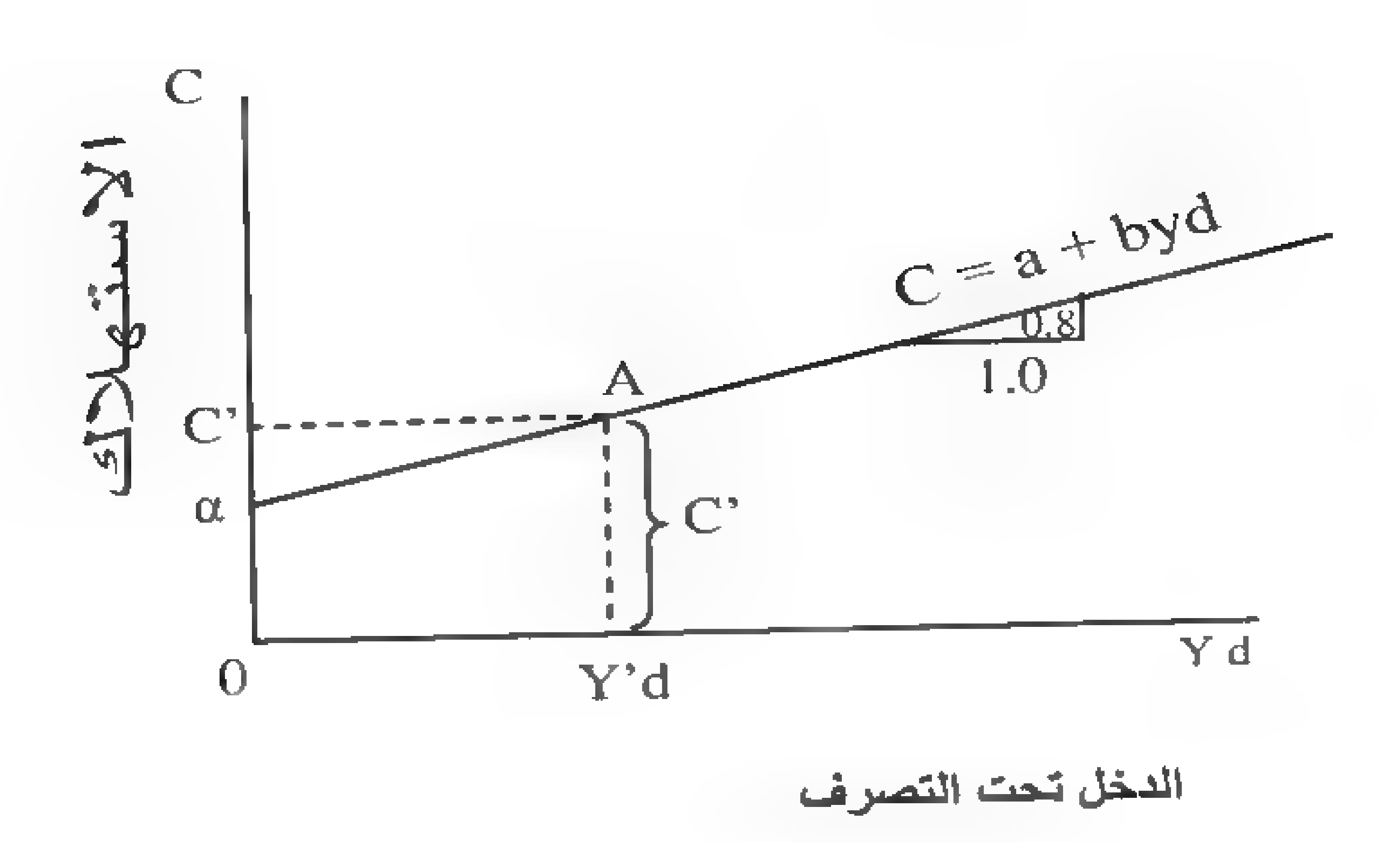
ويمكن التعويض بالارقام عن الرموز في المعادلة أعلاه، فنحصل على:

$$C = D.40 + 0.80\ yd$$

وعلى ضوء هذه المعادلة نحصل على جدول الاستهلاك التالي:

400	500	600	700	800	900
360	440	520	600	680	760

كذلك يمكن التعبير عن جدول الاستهلاك بيانيا كالتالي:



يتضح من الشكل البياني انه عند النقطة (A) يتساوى الاستهلاك مع الدخل، والى اليسار من النقطة (A) يتجاوز الاستهلاك مقدار الدخل، والى يمين النقطة (A) يزداد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل.

وتحليل ذلك هو ان الأفراد ينفقون على الاستهلاك – في حالة انخفاض دخولهم عن مستوى معين – أكثر مما يسمح به دخلهم. فيضطرون في هذه الحالة الى الاقتراض أو الرجوع الى المدخرات السابقة، أي أن الأفراد يقومون ببيع بعض الأصول التي بحوزتهم، فتبرز ظاهرة "الادخار السلبي". واذا ما ارتفع الدخل فانهم سينفقون جميع الدخل. فعند نقطة التقاطع(A) يستهلك الأفراد جميع دخولهم. وعند هذا المستوى من الدخل لايستطيع الأفراد القيام بالادخار، كما ولا يكون هناك ادخار سلبي. وحين يتجاوز الدخل نقطة التقاطع(A) في الشكل، سيأخذ الاستهلاك بالتزايد ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل، ويبدأ الادخار الايجابي بالظهور، أي ان الزيادة بالدخل بمقدار واحد تؤدي الى زيادة في الاستهلاك بأقل من واحد.

الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك

يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بأنه عبارة عن حجم الاستهلاك عند أي نقطة مقسوما على حجم الدخل، أي انه يساوي C/Y. فاذا كان دخل الفرد 1000 دينارا واستهلاكه 900 دينارا، فان الميل المتوسط للاستهلاك عنده يساوي 9/10. وكلما كان مستوى دخل الفرد مرتفعا كلما قلت نسبة مايوجه منه نحو الانفاق الاستهلاكي وبالتالي ترتفع نسبة مايوجه منه نحو الادخار. وعلى العكس اذا كان الدخل منخفضا، فان نسبة مايوجه منه الى الاستهلاك يكون كبيرا وما يتبقى منه للادخار يكون قليلا. وعلى ذلك يرتفع الميل المتوسط للاستهلاك في المجتمعات الفقيرة ويقل في المجتمعات الغنية.

يعبر الادخار عن الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، وعلى ذلك فان الميل المتوسط للاستهلاك زائدا الميل المتوسط للادخار يساوي واحد عدد صحيح، أي:

$$Y = C + S$$

$$Y - C = S$$

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = 1$$

أما الميل الحدي للاستهلاك فهو عبارة عن نسبة التغير في الاستهلاك الى التغير في الدخل، أي:

$$\Delta C / \Delta Y$$

حيث (ΔC): التغير في الاستهلاك، (ΔY): التغير في الدخل. وقد يكون الميل الحدي للاستهلاك متناقصا، بمعنى ان نسبة الزيادة في الاستهلاك على الزيادة في الدخل تكون متناقصة كلما زاد الدخل، أو ان تكون متزايدة أو ثابتة.

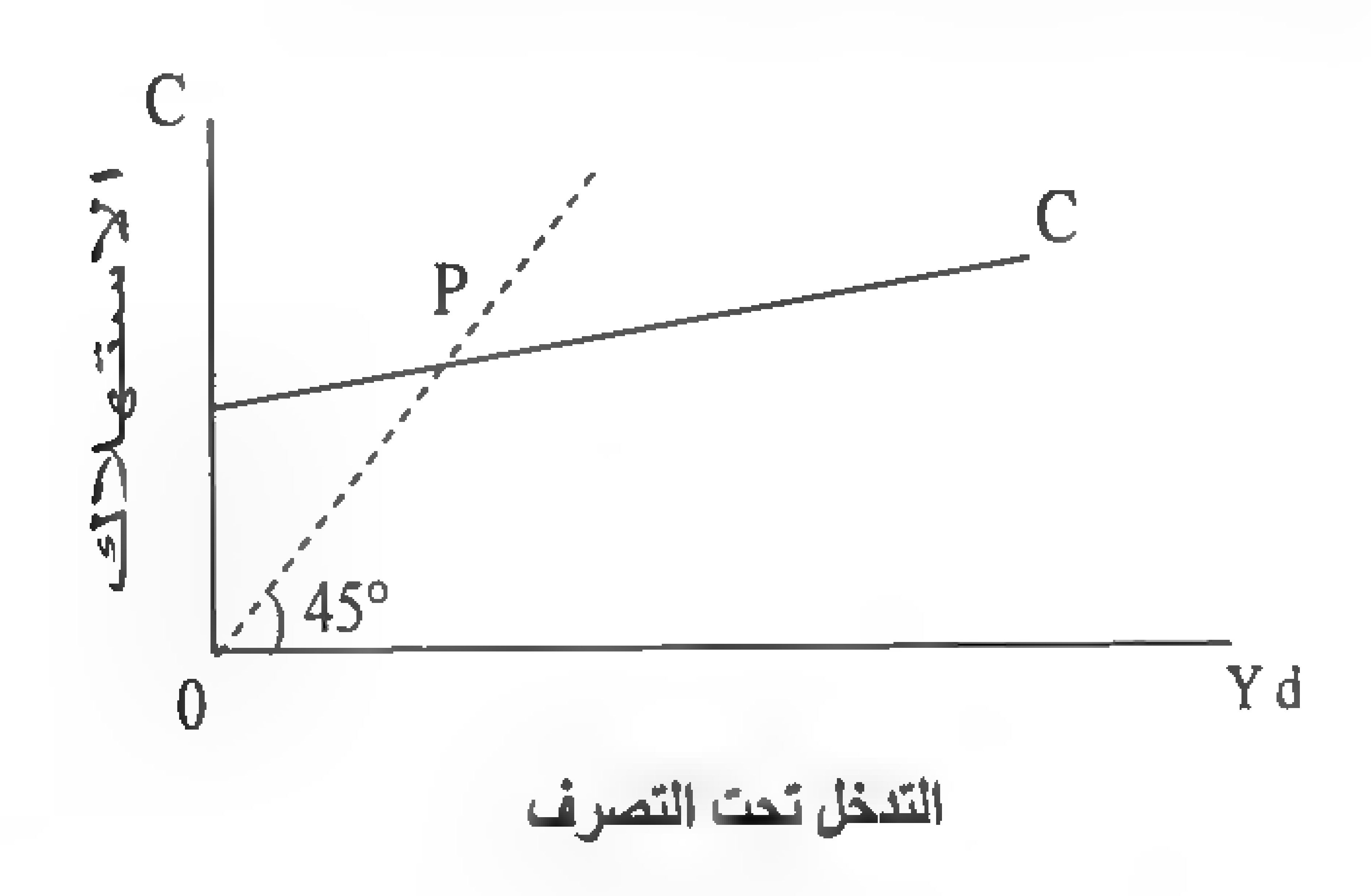
وان الميل الحدي للاستهلاك زائدا الميل الحدي للادخار يساوي واحد عدد صحيح، أي:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$$

ومن ثم فان الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من واحد عدد صحيح طالما ان التغير في الاستهلاك يكون أقل من التغير في الدخل، أي ان الزيادة في الدخل تنقسم بين الاستهلاك والادخار.

العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك

يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا اذا تمثلت دالة الاستهلاك بخط مستقيم، طالما ان انحدار الخط المستقيم ثابتا، وبالتالي فان المقدار $\Delta C/\Delta Y$ يبقى ثابتا، كما في الشكل التالي:



إلا ان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بتزايد حجم الدخل. اذ يتضح من الشكل انه عند النقطة(P) يكون الميل المتوسط للاستهلاك واحد عدد صحيح، ويكون أكبر من واحد الى اليسار من النقطة(P)، وأقل من

واحد الى اليمين من النقطة(P). وتقترب قيمة الميل المتوسط للاستهلاك من قيمة الميل الحدي للاستهلاك كلما ازداد الدخل تحت التصرف باتجاه النقطة(P).

المضاعف وتحديد مستوى الدخل

كينز يرفض فكرة ان التسوية بين الادخار والاستثمار تتم عن طريق تغييرات سعر الفائدة، وجاء بآلية المضاعف. ومن خلال تغير الدخل القومي عن طريق المضاعف تتم التسوية بين الادخار والاستثمار.

المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار: $\frac{1}{S} = k$

نفترض ان الانفاق الاستثماري عبارة عن كمية ثابتة لاتتغير بتغير الدخل، أي ان الاستثمار يتحدد تلقائيا، اذ يتحدد من خارج النموذج، وانه لايوجد استثمار تبعي. بينما الانفاق الاستهلاكي يعتمد، كما أشرنا من قبل، على الدخل تحت التصرف.

فاذا حصل تغير تلقائي في الاستثمار، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، فان ذلك سيؤدي الى تغير مضاعف في الدخل. وفي هذه الحالة سنحصل على مستوى توازني جديد للانفاق الكلي والدخل عن طريق حل المعادلة التالية:

$$y' = C + I' = C + Io + \Delta I \qquad (1)$$

حيث: $I' = Io + \Delta I$

ويمكن إعادة المعادلة $y' = C + I' = C + Io + \Delta I$ وذلك باحلال معادلة الاستهلاك في المعادلة فنحصل على:

$$y' = Co + by' + Io + \Delta I \qquad (2)$$

وللوصول الى قيمة(y') نحصل على:

$$y' = \frac{1}{1-b} (Co + Io + \Delta I) \qquad (3)$$

وهذا هو المستوى التوازني الجديد للدخل.

والدخل التوازني القديم يتمثل بالمعادلة:

$$y = \frac{1}{1-b} (Co + Io)$$

وحصلنا على معادلة الدخل التوازني الجديد بعد اضافة الاستثمار الجديد، أي المعادلة رقم (3) أعلاه.

وباستخدام الأرقام لنفترض ان:

دالة الاستهلاك: $C = 5 + 0.8\,y$

وان الاستثمار: بليون $Io = D.10$

وباحلال هذه القيم في معادلة الدخل التوازني القديم:

$$y = \frac{1}{1-b} (Co + Io)$$

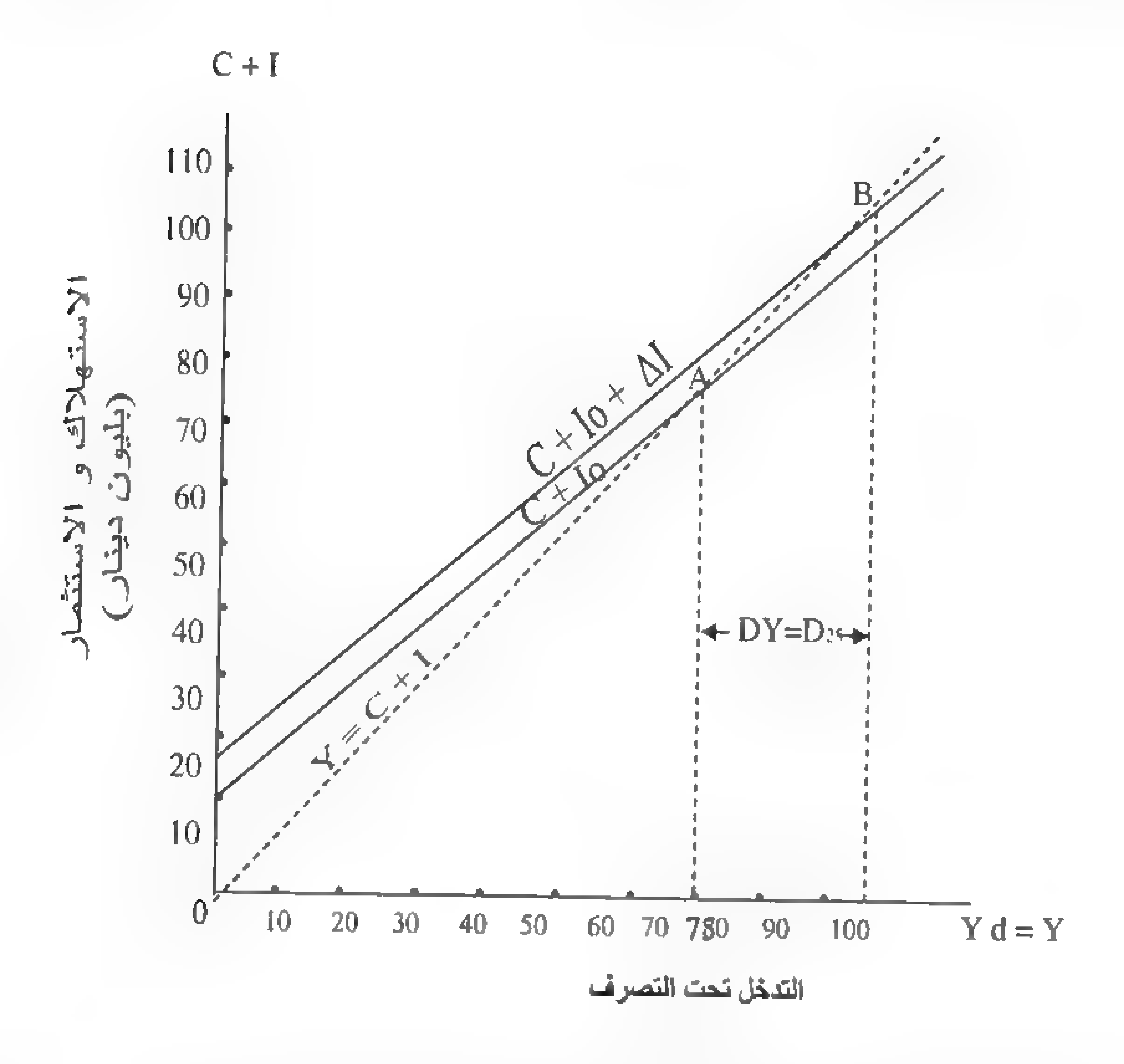
نحصل على:

$$y = \frac{1}{1-0.8} (5 + 10) = D.75$$: بليون

ومع زيادة صافي الاستثمار من 10 بليون دولار الى 15 بليون دولار، أي تغير صافي الاستثمار بمقدار 5 بليون دولار، وبالتعويض في المعادلة 3 نحصل على المستوى التوازني الجديد للدخل:

$$y' = \frac{1}{1-0.8}(5+10+5) = 100$$ بليون دولار....

ويمكن التعبير بيانيا عن النموذج المبسط للطلب الكلي، كما في الشكل أدناه:



نلاحظ من الشكل ان المستوى الجديد للطلب الكلي يتحدد عند النقطة(B) حيث يتقاطع منحنى(C+Io+ΔI) مع خط 45°

قيمة المضاعف وتحديد مستوى الدخل

عند القيام بعملية الطرح بين المعادلتين التاليتين نحصل على:

$$y'-y = \frac{1}{1-b}(Co + Io + \Delta I) - \frac{1}{1-b}(Co + Io)$$

$$\Delta y = \frac{1}{1-b}\Delta I (4)$$

تبين المعادلة الأخيرة ان التغير في الدخل جاء نتيجة التغير التلقائي في الاستثمار. وان الميل الحدي للاستهلاك(b) هو العامل الوحيد الذي تسبب في تغيير الدخل نتيجة التغير التلقائي في الاستثمار(ΔI). فكلما كبر حجم الميل الحدي للاستهلاك كبر حجم التغير في الدخل.

وبقسمة طرفي المعادلة (4)على (ΔI)، نحصل على قيمة المضاعف:

$$\frac{\Delta I}{\Delta I} = \frac{1}{1-b} = Ke$$

وهكذا نحصل على قيمة المضاعف وذلك بقسمة التغير في الدخل على التغير في الاستثمار. ويعبر المضاعف عن عدد المرات التي يزداد فيها الدخل عن كل زيادة بمقدار دولار واحد في الاستثمار الصافي.[3]

الطلب الاستثماري في التحليل الكنزي: الكفاءة الحدية لرأس المال(MEK)

يطلق الاقتصادي جون مايير كينز اسم الكفاءة الحدية لرأس المال على معدل الخصم، أي معدل العائد الداخلي، الذي يساوي بين ثمن شراء الأصل الرأسمالي مع القيمة الحالية للعوائد المسقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل الرأسمالي خلال فترة حياته بعد طرح التكاليف المتوقعة الخاصة بتشغيل وصيانة الأصل الرأسمالي، أي ان مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال يتضمن الكلام عن العوائد الصافية بعد طرح التكاليف. وعلى ذلك تتوقف قيمة الكفاءة الحدية لرأس المال على ثلاثة عناصر، هي:

1- تكلفة شراء الأصل الرأسمالي
2- العوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي خلال فترة حياته
3- النفقات المتوقعة الخاصة بتشغيل وصيانة الأصل الرأسمالي.

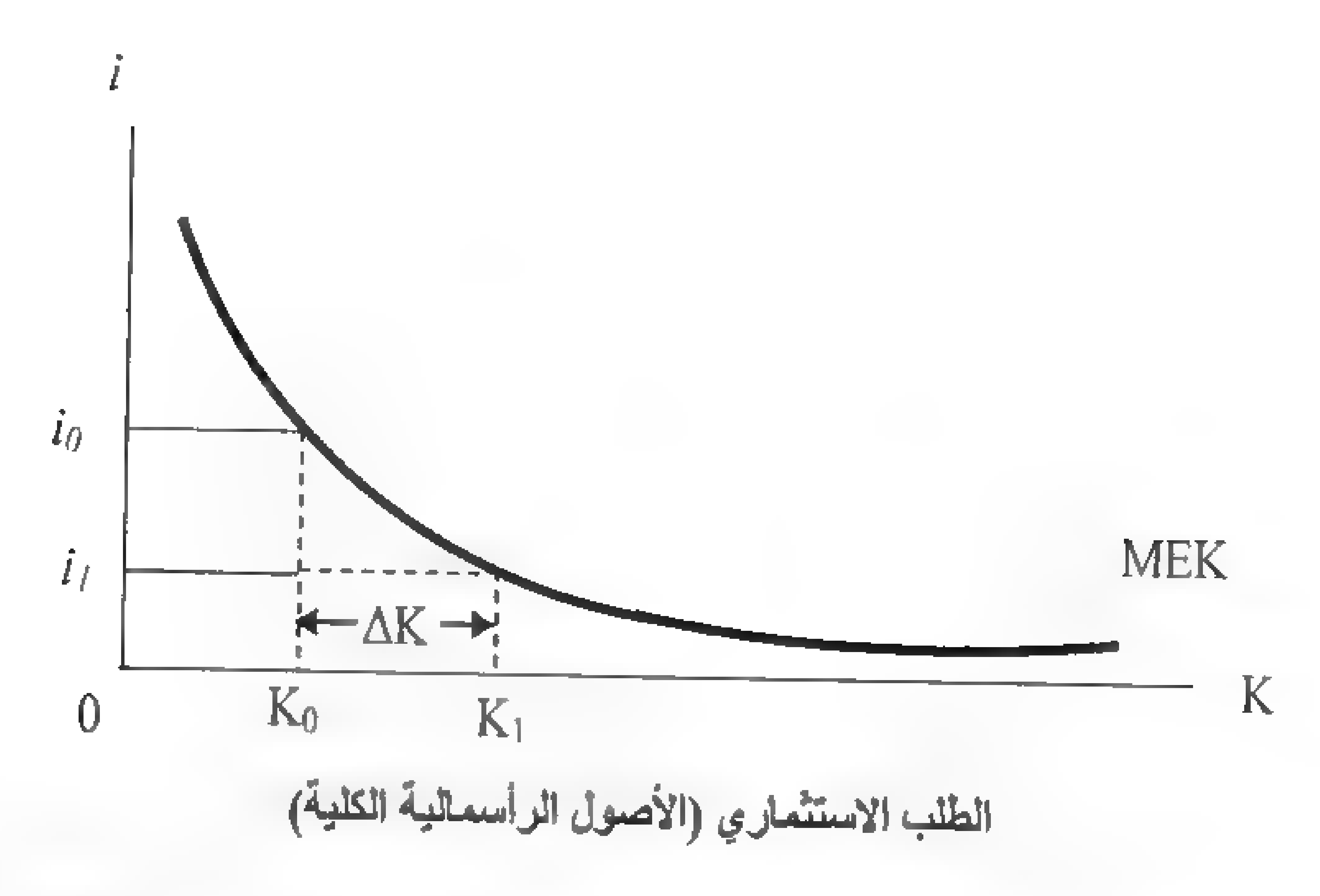
وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أعلى الأرباح عند توفر الشروط التامة في سوق رأس المال، تقوم المؤسسة بالاستثمار في تلك المجالات التي يكون فيها معدل العائد الداخلي أكبر من معدل العائد الخارجي، أي سعر الفائدة السائد في السوق النقدية.

تبدأ المؤسسة استثمارها في المشروع الأكثر ربحا، وتستمر في زيادة استثماراتها فيه حتى يتساوى معدل العائد الداخلي للوحدة الأخيرة من رأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق النقدية. ومعنى هذا ان اضافة وحدات جديدة من رأس المال الحقيقي يؤدي الى انخفاض معدل العائد الداخلي استنادا الى قانون العوائد المتناقصة. واستنادا الى تحقيق

أعلى الأرباح ستتحول المؤسسة الى الاستثمار في المشاريع الأخرى الى الحد الذي يتساوى عنده معدل العائد الداخلي للوحدة الحدية من رأس المال مع سعر الفائدة السائد في السوق النقدية. وعند تحقيق هذه النتيجة تصل المؤسسة الى تحقيق الكمية المرغوب بها من رأس المال، وعندها يقال ان المؤسسة قد حققت الحد الأعلى من الاستثمار في الأرصدة الرأسمالية الحقيقية. وعلى ذلك يكون طلب المؤسسة على الأصول الرأسمالية الحقيقية عبارة عن العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل العائد الداخلي.

ويمكن الحصول على منحنى الطلب الكلي على رأس المال الحقيقي داخل الاقتصاد القومي عن طريق القيام بجمع طلب جميع المؤسسات على رأس المال الحقيقي داخل الاقتصاد ككل عند المستويات المتعددة لأسعار الفائدة.

يتضح من الشكل التالي ان منحنى الكفاءة الحدية المشار اليها بالرمز (MEK) يبين معدل العائد الداخلي على الوحدة الحدية من الأصول الرأسمالية داخل الاقتصاد القومي، والتي يطلق عليها اسم الكفاءة الحدية لرأسمال. وقد تم رسم هذا المنحنى على افتراض ثبات كل من عرض العمل داخل الاقتصاد القومي، الموارد الطبيعية، مستوى التكنولوجيا، والتوقعات المستقبلية للنشاط الاقتصادي.



الطلب الاستثماري (الأصول الرأسمالية الكلية)

يتضح من الشكل انه عند مستوى سعر فائدة(io) مع كمية الأصول الرأسمالية (ko) يتحقق التعادل بين كمية الأصول الرأسمالية المرغوب بها وكمية الأصول الرأسمالية المتحققة فعلا، وعلى ذلك يمكن القول ان حجم الأصول الرأسمالية تكون في أعلاها عند تحقيق شرط التوازن هذا، ومن ثم اذا سادت مثل هذه الحالة فان كمية الأصول الرأسمالية سوف لن تتغير، ويصبح صافي الاستثمار صفرا. أما اذا انخفض سعر الفائدة من(io) الى(i1)، عندئذ يصبح مقدار الأصول الرأسمالية المرغوب بها مساو الى المقدار(k1)، وهو أكبر من الأصول الرأسمالية المتحققة فعلا، أي (ko)، بمقدار(Δk)، ومن ثم يصبح مقدار الأصول الرأسمالية المتحققة لاتمثل الحد الأعلى. وعندئذ سيكون معدل العائد الداخلي للوحدة الحدية من الأصول الرأسمالية أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق النقدية،(i1)، عند مستوى الأصول الرأسمالية المتحققة فعلا،(ko)، مما يدفع المؤسسات الى القيام باستثمارات جيدة، ويصبح صافي الاستثمار موجبا، وبذلك تزداد كمية الأصول الرأسمالية الى المستوى(k1) في

الشكل أعلاه، حيث عنده يتساوى معدل العائد الداخلي على الاستثمار مع سعر الفائدة السائد في السوق.(4)

التوازن في سوق السلعة

يتحقق التوازن في سوق السلعة عند تساوي الادخار مع الاستثمار. اذ يبين منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال العلاقة بين الطلب على رأس المال لغرض الاستثمار وأسعار الفائدة عندما يكون الطلب على سلع رأس المال مرنا مقابل التغييرات في أسعار الفائدة. فعند أي مستوى معين من سعر الفائدة يوجد مستوى معين من الاستثمار يمكن ملاحظته عند النظر الى منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال. وعند معرفة حجم الاستثمار يمكن تحديد المستوى التوازني للدخل الذي عنده يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار. اذ يؤدي انخفاض سعر الفائدة الى زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم، عن طريق مضاعف الاستثمار، سيتحقق مستوى توزني جديد للدخل. وبتكرار هذه العملية يتم الحصول على جدول كامل بين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل عند التوازن. وعادة، يطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم منحنى(IS)، الذي يبين التراكيب المتعددة من سعر الفائدة والدخل التي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار.

اشتقاق منحنى(IS).

يعبر عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I \qquad (1)$$

حيث:

$$C = a + cY \qquad (2)$$

على افتراض أن: $Y = Yd$

وحيث: $I = I_0 - K_i \qquad (3)$

على افتراض ان الاستثمار دالة في سعر الفائدة
حيث(i): سعر الفائدة،(K): معامل سعر الفائدة، وان: $k < 0$.

وباحلال المعادلتين(2)،(3) في المعادلة(1) نحصل على قيمة الدخل، أي:

$$Y = \frac{1}{1-c}(a + Io + Ki) \quad (4)$$

تتضمن المعادلة(4) على مجهولين(i) و(Y)، ولا يمكن التوصل الى حلها. ولمزيد من التوضيح نستخدم الأرقام مكان الرموز في معادلتي الاستهلاك والاستثمار، وكالآتي:

$$I = 50 - 10i \qquad (5)$$

حيث يعبر عن سعر الفائدة بنسبة مئوية.

وان دالة الاستهلاك:

$$C = 5 + 0.8\,Y \qquad (6)$$

وباحلال المعادلتين(5)،(6) في المعادلة(4) نحصل على معادلة الدخل:

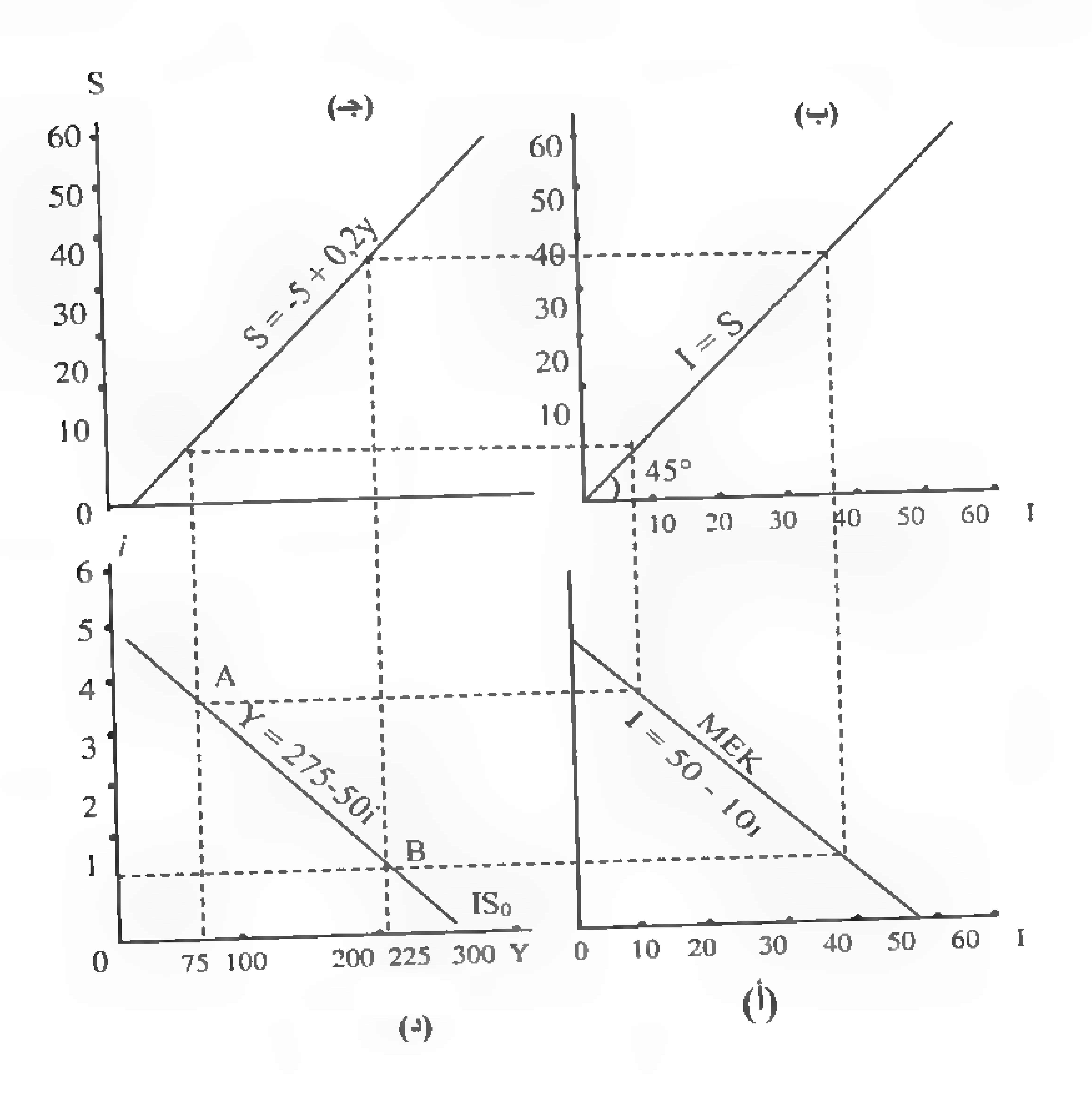
$$Y = \frac{1}{1-0.8}(5 + 10 + 10i)(7)$$

ويمكن اعادة كتابة المعادلة(7) لتصبح:

$$Y = 5(55 - 10i) = 275 - 50i \qquad (8)$$

تتضمن المعادلة(8) على مجهولين لايمكن التوصل الى حلها دون افتراض وجود مستويات مختلفة من سعر الفائدة، ومن ثم التوصل الى معرفة مستوى الطلب الكلي. فاذا كان سعر الفائدة 4% يكون الدخل 75 مليار دولار، وعند مستوى سعر فائدة أقل، وليكن 1% يرتفع الدخل الى مستوى 225 مليار دولار.

تشير المعادلة(8) الى العلاقة الدالية بين سعر الفائدة والمستوى التوازني للطلب الكلي. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا، كما في الشكل التالي، حيث يشير المنحنى(IS) الى حالة التوازن في سوق السلعة.[5]



يوضح الشكل أعلاه عملية اشتقاق منحنى(IS) بيانيا. اذ يشير الجزء(آ) الى دالة الاستثمارفي المعادلة(5). أما الجزء(ب) يبين حالة التوازن بين الادخار والاستثمار(I =S) المطلوبة لتحقيق المستوى التوازني للطلب الكلي، ويتمثل هذا الشرط بخط 45 درجة الممتد من نقطة الأصل. فاذا كان سعر الفائدة 4% يكون الاستثمار 10 مليار دولار، كما يتضح من منحنى الكفاءة الحدية في الجزء(آ). ويتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى 10 مليار دولار أيضا، كما في الجزء(ب). ويتضمن الجزء(ج) دالة الادخار، وقد تم اشتقاقها مباشرة من دالة الاستهلاك $C = 5 + 0.8\ Y$ في المعادلة(6).

ويعبر عن دالة الادخار بالتالي:

$$S = Y - C \qquad (9)$$

وبالارقام يمكن التوصل الى العلاقة الدالية للادخار وذلك بطرح دالة الاستهلاك من معادلة الدخل، أي احلال المعادلة(6) في المعادلة(9) للحصول على:

$$S = Y - (5 + 0.8\ Y) = -5 + 0.2\ Y$$

وعند القيام برسم دالة الادخار في الجزء(ج) يتضح أن الادخار دالة متزايدة في حجم الدخل، أي أن كل قيمة من الادخار تقابلها قيمة معينة من الدخل. ففي المثال الوارد أعلاه حتى يتمكن المجتمع من ادخار مبلغ 10 مليار دولار لابد وان يكون الدخل الوطني 75 مليار دولار كي يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار. فعند مستوى سعر فائدة 4% يكون مستوى الدخل 75 مليار دولار، معبرا عنه بالنقطة(A) في الجزء(د)، وعند انخفاض سعر الفائدة الى 1% يزداد الاستثمار الى مستوى 40 مليار دولار، وعندئذ لابد من ارتفاع مستوى الدخل الى 225

مليار دولار حتى يتمكن المجتمع من ادخار 40 مليار دولار، وعنده يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار، معبرا عنه بالنقطة(B) في الجزء(د). وهكذا تتكرر العملية عند مستويات أسعار الفائدة الاخرى. وعند القيام بربط التراكيب المتعددة من أسعار الفائدة والدخل نحصل على منحنى(IS) في الجزء(د).

اشتقاق معادلة(IS)

تشير معادلة (IS) الى حالة التوزن بين الادخار والاستثمار في سوق السلعة. فاذا كانت دالة الاستثمار: $I = 55 - 200i$، ودالة الادخار: $S = -40 + 0.20\,Y$ عندئذ نحصل على معادلة (IS) وذلك بوضع دالة الادخار مساوية الى دالة الاستثمار، أي:

$$-40 + 0.20Y = 55 - 200\,i$$

$$0.20\,Y = 55 + 40 - 200\,i$$

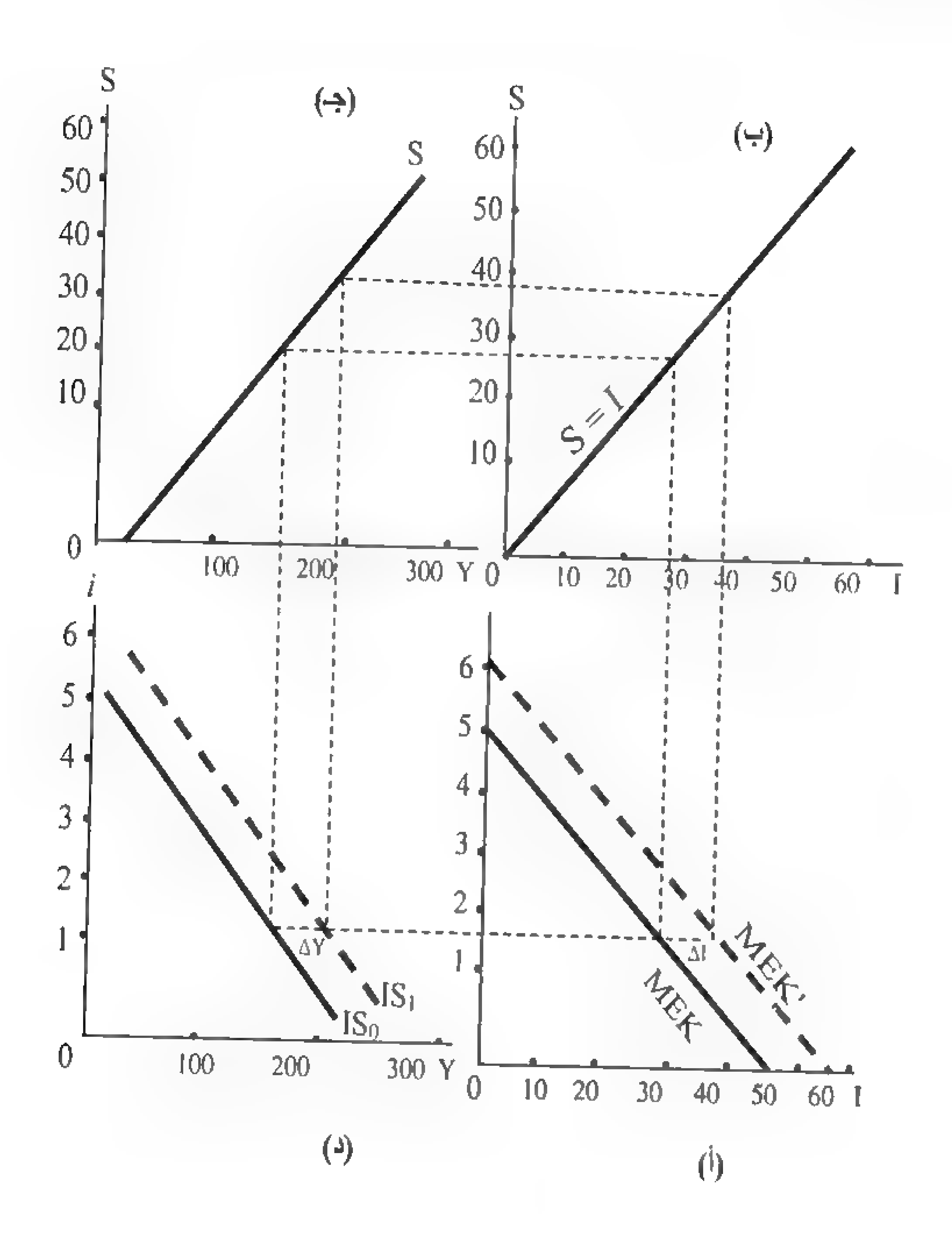
$$Y = 475 - 1000\,i \qquad (11)$$

وعند معرفة سعر الفائدة يصبح بالامكان معرفة مستويات الدخل الذي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار، اذ نحصل على مستويات مختلفة من الدخل عند تعدد مستويات سعر الفائدة. فعند مستويات أسعار الفائدة:0.09، 0.07، 0.05، نحصل على مستويات الدخول: 385، 405، 445، المناظرة الى أسعار الفائدة على التوالي.

انتقال منحنى(IS)

يتضح من الشكل أعلاه أن منحنى(IS) يتأثر بكل من الكفاءة الحدية لرأس المال في الجزء(آ) ودالة الادخار في الجزء(ج). وعلى ذلك، فان التغير في منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال أو التغير في منحنى الادخار من شأنه أن يؤدي الى تغير في منحنى(IS).

والآن نفترض زيادة حجم الاستثمار بمقدار 10 مليار دولار، كما في الشكل أدناه:



ان زيادة حجم الاستثمار بمقدار 10 مليار دولار يؤدي الى انتقال منحنى الكفائة الحدية الى جهة اليمين بمقدار10 مليار دولار، معبرا عنه بالخط المنقط (MEK) في الجزء(آ). ويبين الجزء(ب) استمرار العلاقة بين الادخار والاستثمار، أي ان الشكل رقم 2 اعتمد نفس الافتراضات المأخوذ بها في الشكل رقم 1. ويشير الجزء(ج) الى ثبات دالة الادخار في الشكل السابق. وعلى ضوء هذه الافتراضات نحصل على منحنى(IS) جديد، وليكن (IS_1) وذلك باتباع نفس الاسلوب المستخدم عند الحصول على منحنى(IS_0).

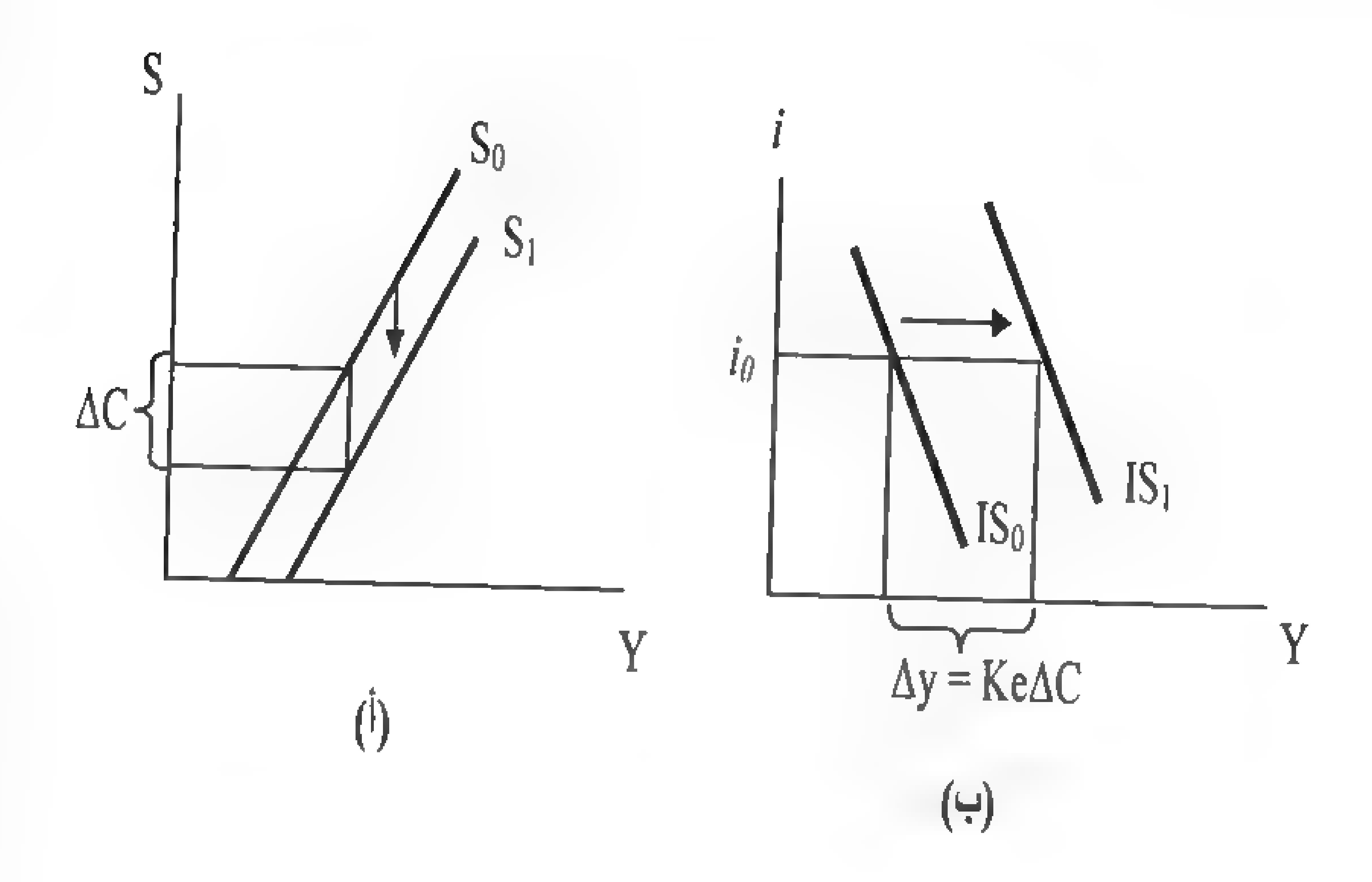
يبين الجزء(د) ان زيادة الاستثمار عند سعر فائدة معين قد تسبب في انتقال منحنى(MEK) الى جهة اليمين أيضا. اذ تؤدي زيادة الاستثمار بمبلغ 10 مليار دولار الى تحول منحنى(IS) بمقدار أكبر. أي ان منحنى(IS) يتغير بمقدار الاستثمار مضروبا في المضاعف($K\Delta I$). وفي هذا المجال يؤدي زيادة الاستثمار بمقدار 10 مليار دولار الى تحول منحنى(IS) بمقدار 50 مليار دولار، أي أن الدخل قد ازداد بمقدار 50 مليار دولار($\Delta Y = \$ 50$)، على افتراض ثبات دالة الادخار(الاستهلاك). وبعبارة أخرى ان قيمة التحول في منحنى(IS) تعتمد على التغير المستقل في الاستثمار وعلى قيمة المضاعف، كما في أدناه:

$$K = \frac{1}{1-c} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \quad (12)$$

حيث(K): قيمة المضاعف، على افتراض ان الميل الحدي للاستهلاك = 0.80

$$\Delta Y = \Delta I(\frac{1}{1-c}) = 10 \quad (\frac{1}{1-0.8}) \quad = \quad \$\,50(13)$$

ومثلما يؤدي التغير في مستوى الاستثمار الى تغير مستوى الدخل التوازني، كذلك يؤدي التغير في مستوى الادخار الى انتقال منحنى(IS). اذ يؤدي انخفاض الادخار الى انتقال منحنى(IS) الى جهة اليمين، كما يتضح من الشكل رقم 3 أدناه:



في الشكل 3 توجد زيادة ذاتية في الطلب الاستهلاكي، أي انخفاض في الادخار الذاتي، ومن ثم انتقال منحنى الدخل التوازني(IS) الى جهة اليمين بمقدار(ΔY) التي تساوي(KΔC) في الجزء الجزء(ب).[7]

هوامش ومراجع الفصل التاسع عشر

01- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، الصفحات 55ـ52

02- يقتصر الادخار في هذا الفصل على ادخار الأفراد دون المؤسسات ونكتفي بالاشارة اليه بالحرف

03- ضياء مجيد الموسوي: محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، المطبعة والمكتبة العالمية، الرباط ـ المملكة المغربية، 1984، الصفحات 43 ـ 47

04- انظر المرجع رقم(18) الصفحات 201 ـ 202.

05-المرجع السابق F.R. Glahe, p.111

06- أيضا.

07- E.A. Divliom Ibid, p.99

20 ســوق النقــود

التحليل الكلاسيكي

تشكل نظرية كمية النقود عند الكلاسيكين أساس الطلب الكلي. اذ تفترض المدرسة الكلاسيكية ان النقود وسيلة مبادلة لاغير، ومن ثم فلا توجد رغبة لدى الأفراد للاكتناز، أي الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة، وعلى ذلك فان زيادة النقود لدى الأفراد يدفع المستهلكين الى زيادة انفاقهم، وان الادخار يتوجه نحو الاستثمار.

ويقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية، حيث تتعلق الأولى بالاسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للاسعار أو بقيمة النقود نفسها. وبالنسبة لهذا التحليل فان الاسعار النسبية تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقية لكل سلعة من السلع، في حين ان المستوى العام للاسعار تحدده كمية النقود وسرعة تداولها.

يفترض الكلاسيكيون ان حجم الانتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الانتاج الحقيقية، طبيعية كانت أو بشرية. وان الانتاج يكون عند مستوى الاستخدام التام. فالزيادة في الانتاج ستولد زيادة مماثلة في الدخل وفي الانفاق، وبالتالي فان الدخل والانتاج سيستمران عند مستوى الاستدام التام.

وطالما ان حجم الانتاج يتحدد بعوامل حقيقية فلم يبقى للنقود من أثر على الاقتصاد، سوى ان أثرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى

العام للاسعار. فالنقود في المفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسائل مبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد. ولفهم التفاصيل الخاصة بهذه العملية لابد من التعرض لنظرية كمية النقود وعلاقتها بالطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية.

نظرية كمية النقود

آرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة مبادلة. وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها إن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أوالخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة مؤداها ان كمية النقود يجب ان تساوي قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب ان تتساوى قيمة السلع والخدمات والاوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة(T) مضروبا في معدل سعر المعاملات(P). وعلى ذلك فان قيمة(PT) ستكون مساوية الى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود(M) مضروبا في سرعة تداول النقود(V)، ويتم التعبير عن هذه المطابقه كالتالي:

$$MV = PT \qquad (1)$$

حيث(M): عامل خارجي يتحدد مقداره بواسطة البنك المركزي

(T): دالة في مستوى الدخل

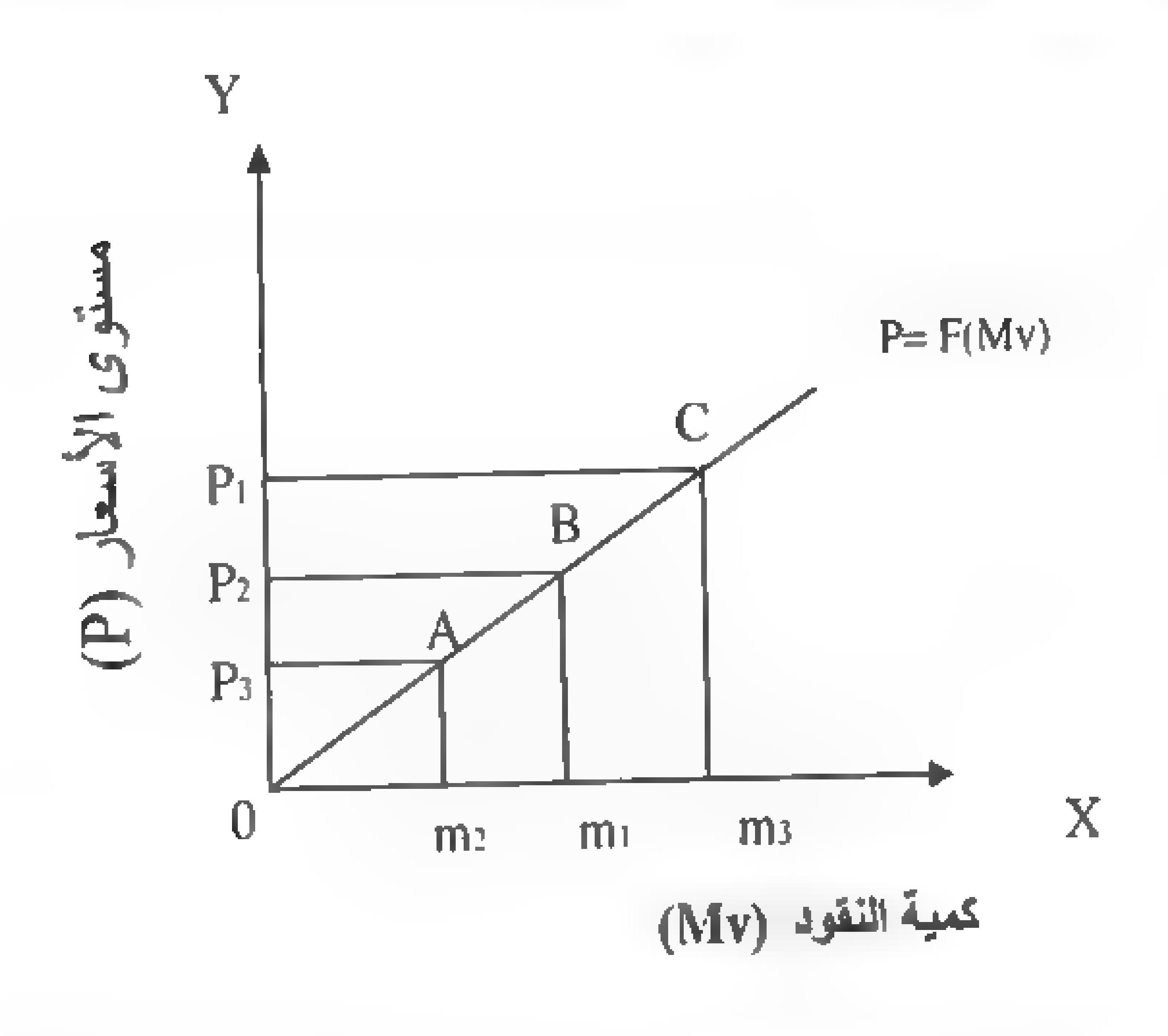
وطالما يفترض الكلاسيكيون ان الدخل دائما يكون عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فان(T) تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

(V): ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى(M, P, T)، لأنها تعتمد على عوامل فنية، وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة(1) الى نظرية لتحديد مستوى السعر، كالآتي:

$$P = \frac{MV}{T} \qquad (2)$$

يتضح من المعادلة(2) ان مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وان التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود، أي ان السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من(T, V)

ويمكن التعبير بيانيا عن نظرية كمية النقود في الشكل التالي:



يشير الشكل الى ارتفاع مستوى السعر من(P1) الى(P3) عند زيادة كمية النقود من(M1) الى(M3)، أي ان زيادة كمية النقود بنسبة $\frac{M3-M1}{M1}$ يساوي ارتفاع مستوى السعر بنسبة $\frac{P3-P1}{P1}$ كما ان انخفاض كمية النقود بنسبة $\frac{M1-M2}{M1}$ يساوي انخفاض مستوى السعر بنسبة $\frac{P1-P2}{P1}$

ولتحقيق التوازن في سوق النقود لابد من ان يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، أي:

$$M^s = Md = M \qquad (3)$$

وبهذا يصبح بالامكان استخدام المعادلة رقم(2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة، أي

$$m^d = \frac{M^d}{P} = \frac{1}{V} T \qquad (4)$$

يتضح من المعادلة(4) ان الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود تتناسب تناسبا عكسيا مع (V) وطرديا مع(T). وطالما يفترض ثبات كل من(V, T) في الأمد القصير، لذلك فان(m^d) يبقى عند مستوى الثبات. فاذا حصل خلل في التوازن(عدم توازن) في سوق النقود بسبب الزيادة في عرض النقود الأسمية، عندئذ يصبح($m^d<m^s$) ومن ثم يرتفع مستوى السعر، في حين تأخذ الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود بالانخفاض حتى تتحقق المساواة بين($m^s=m^d$). وبالعكس، اذا كان($m^s<m^d$) عندئذ ستزداد الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود، ويأخذ مستوى الاسعار بالانخفاض حتى يعود التوازن في سوق النقود.

وصفوة القول، طالما يفترض ثبات كل من(T, V) فان الكمية الحقيقية المطلوبة من النقود ستبقى ثابتة أيضا، وسيتغير مستوى التوازن عند حصول زيادة أو نقصان في عرض النقود الأسمية[1]

التحليل الكنزي في الطلب على النقود

بنى كينز نظريته في الطلب على النقود على ثلاثة دوافع حصرها في المبادلات والاحتياطي والمضاربة.

دافع المبادلات(المعاملاتExpenditure)

يستمد باعث المبادلات وجوده من وظيفة النقود وسيلة تبادل، اذ يتم استخدام النقود في تسوية المعاملات. ويقصد بدافع المعاملات رغبة المؤسسات الاقتصادية، أفرادا ومشروعات، في الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية. ويعد هذا الدافع أكثر الدوافع الثلاثة شيوعا للطلب على النقود، بمعنى أنه الدافع الرئيسي الذي يحفز تلك المؤسسات الاقتصادية على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

ويأتي الطلب على النقود لغرض المبادلات نتيجة الفجوة الواقعة بين استلام الدخل وانفاقه مما يجعل الأفراد والمؤسسات التجارية تحتفظ بقدر متوسط من النقود على شكل سائل لتسديد قيمة طلباتها اليومية من السلع والخدمات. فبالنسبة للافراد، عادة، يتسلمون مرتباتهم بصفة دورية(اسبوعيا أو شهريا)، وينفقونها على فترات أقصر، أي أن النفقات تعد أكثر تكرارا من استلام الدخل، طالما ان أوجه الانفاق اليومي تتسم بالكثرة والتعدد، من مثل الانفاق على شراء المواد الغذائية. وعلى سبيل المثال يحصل الموظف على مرتبه في بداية كل شهر ثم يقوم بانفاقه على العمليات المتعلقة بشراء حاجاته المختلفة على طول أيام الشهر بدلا من أن يشتري كل ما يحتاجه من المواد الغذائية مرة واحدة في الأول من كل شهر عند استلامه المرتب، بل يتم ذلك على فترات. وعلى ذلك لابد من احتفاضه بجزء من الدخل على شكل سائل لتمويل انفاقه الجاري على السلع والحدمات، أي لتغطية الفترة الزمنية التي تمر بين استلام الدخل وقيامه بعمليات انفاقه.(2)

وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، اذ تحصل المؤسسة الصناعية على الدخل من مبيعات منتجاتها، وتدفع رواتب موظفيها مرة كل شهر وأجور العمال العاملين لديها مرة كل أسبوع، كما تقوم بشراء المواد الأولية التي تحتاجها على فترات زمنية متقطعة وغير منتظمة.(3)

وعلى ذلك لابد لها من الاحتفاظ برصيد نقدي سائل يتغذى دائما من أثمان مبيعاتها وتستنزفه مدفوعاتها على شكل أجور ورواتب وإيجارات وتكاليف المواد الأولية.. الخ.

ويتوقف حجم الطلب على النقود لدافع المعاملات على ما يسمـــى "بفترة الدخل / الانفـــاق"(Income expenditure period). وتتوقف هذه الفترة على عاملين: النمط الزمني للانفاق(Time patten of expenditure) ومراحل الانفاق(Payment interval)

وتبين فترة الدخل/ الانفاق متوسط الفترة الزمنية التي يحتفظ خلالها الفرد بالنقد سائلا، بينما يعني النمط الزمني للانفاق كيفية التصرف في الرصيد النقدي في كل مرحلة من مراحل المدفوعات، أي ان كان الانفاق منتظما أو غير منتظما خلال فترة الدخل/ الانفاق. أما مرحلة المدفوعات فيقصد بها الفاصل الزمني الذي يفصل بين كل دفعتين متتاليتين للمدفوعات من نفس النوع.

ولبيان كيفية اعتماد فترة الدخل/الانفاق على كل من النمط الزمني للانفاق ومرحلة المدفوعات نتعرض الى المقالين التالين.[4]

1- تأثير فترة الدخل/الانفاق بالنمط الزمني للانفاق

لبيان ذلك نفترض وجود شخصين يحصلان على نفس مستوى الدخل، وليكن 100 دولار، وان مرحلة المدفوعات تساوي شهرا كاملا. في حين يختلفان في النمط الزمني للانفاق، اذ يوزع الأول انفاق دخله بالتساوي على كافة أيام الشهر، في حين يتسرع الثاني فينفق كل دخله خلال النصف الأول من الشهر. وعلى ضوء هذه المعلومات يصبح من الواضح ان فترة الخل/الانفاق تساوي اسبوعين بالنسبة للشخص الأول، بينما تساوي أسبوعا واحدا بالنسبة للشخص الثاني.

2- تأثير فترة الدخل/الانفاق بمرحلة المدفوعات

وفي هذا الصدد نفترض وجود شخصين يتماثلان كلاهما فيما يتعلق بحجم الدخل ونمط الانفاق، حيث يوزع كل منهما دخله بالتساوي على كافة الأيام، إلا أنهما يختلفان عن بعضهما فيما يتعلق بمرحلة المدفوعات، اذ يحصل الأول على دخله شهريا، في حين يحصل الثاني على أجره أسبوعيا. ويؤدي مثل هذا الاختلاف الى اختلاف فترة الدخل/الانفاق بين الاثنين، فهي أسبوعان بالنسبة الى الأول، ونصف اسبوع بالنسبة الى الشخص الثاني. كذلك يصبح طلب الشخص الأول على النقود لباعث المعاملات مساو الى أربعة أمثال طلب الشخص الثاني لنفس الباعث.(5)(6)

دافع الاحتياطي

كذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي. ويعود الطلب على السيولة لغرض الاحتياطي الى توفر حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن ان يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات. وعلى ذلك، يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من الدخل النقدي لهذا الغرض. وذلك خوفا من تعرض الاقتصاد الى حالة الكساد، ومن ثم تعرض الأفراد أو المؤسسات الى حالة البطالة، أو خوفا من تعرض البلاد الى حالة حرب في المستقبل مما يتطلب استدعاء الأفراد الى الخدمة العسكرية، وحصولهم على رواتب وأجور قليلة لاتكفي لتغطية نفقات الفرد وعائلته، أو خوفا من التعرض الى المرض أو حالة العجز.. الخ. وبشكل عام، يعتمد مقدار ما ’يحتفظ به من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياطي على حجم الدخل. اذ يزداد حجم الطلب على النقود لغرض الاحتياطي كلما زاد حجم الدخل.

وعلى كل حال، يشكل الطلب على النقود لدافعي المبادلات والاحتياطي الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية. ويمكن التعبير عنهما بالمعادلة التالية:

$$MT = L_1(Y)$$

حيث،(MT): مقدار ما يحتفظ به من رصيد نقدي لغرضي المبادلات/الاحتياطي

(Y): الدخل النقدي

وتشير المعادلة الى ان(L_1)، الطلب على النقود لدافعي المبادلات/الاحتياطي، دالة في حجم الدخل النقدي.

دافع المضاربة

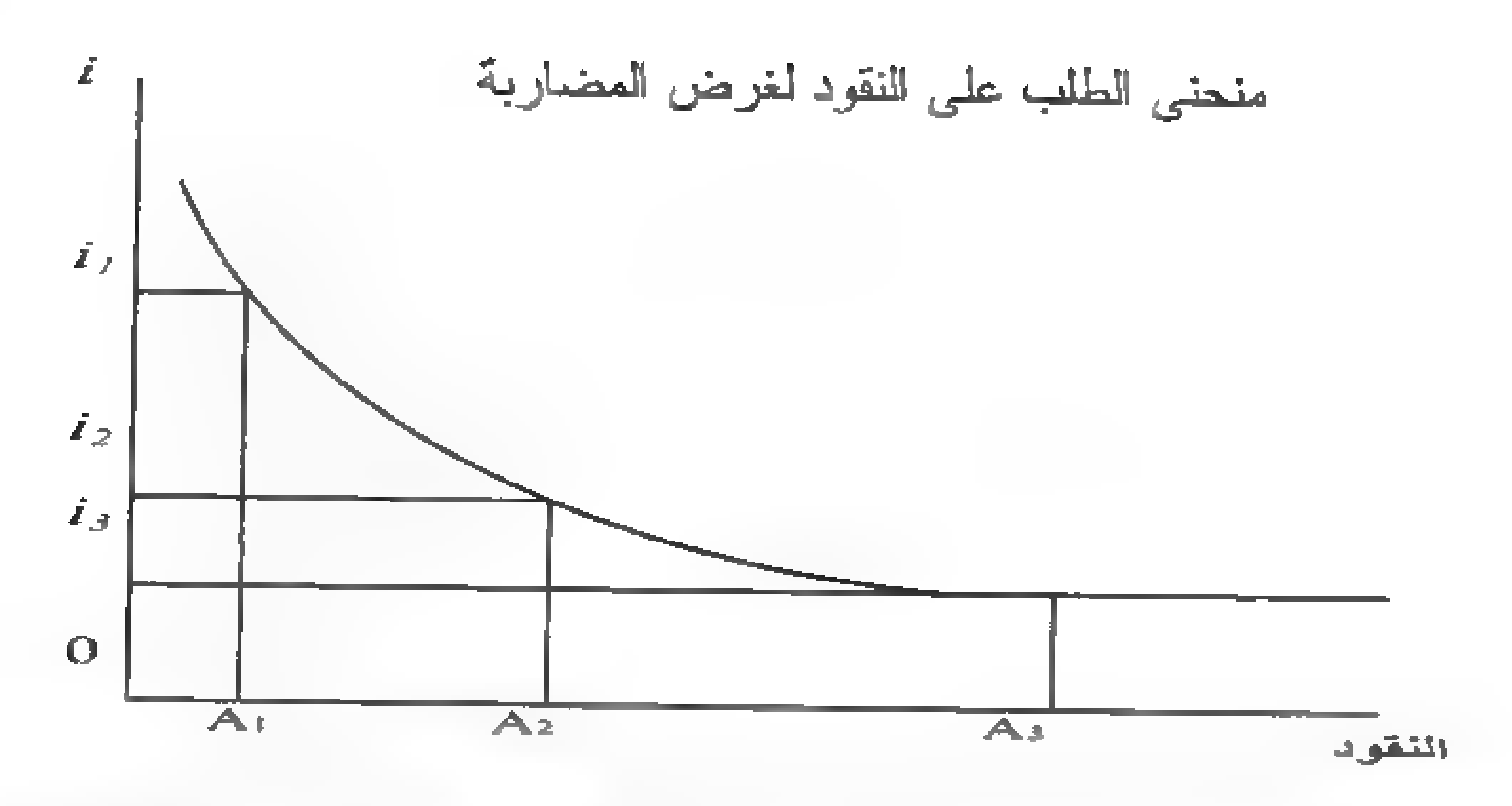
يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح. وعلى ذلك، يصبح الربح عبارة عن الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وبيعها. ويعتمد حجم الربح على قدرة المضارب في التنبأ بأحوال بورصة(سوق) الأوراق المالية، اذ قد يتمكن من تحقيق ربحا عاليا اذا كان تقديره جيدا لأحوال هذه السوق. وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة.

وتتناسب أسعار السندات تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة. اذ يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الى انخفاض أسعار السندات. فاذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات(ارتفاع أسعار الفائدة)، عندئذ سيحاول التخلص من من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات، أي بيعها والاحتفاظ بالنقود عوضا عنها. ويحصل العكس تماما اذا توقع ارتفاع اسعار السندات(انخفاض أسعار الفائدة)، اذ في هذه الحالة سيحاول شراء

السندات بما لديه من ارصدة نقدية سائلة، أي يتخلص من السيولة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة مقابل حصوله على السندات.

ويعود السبب في العلاقةالعكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة الى محدودية العائد السنوي على السند. وعلى سبيل المثال، ان السند الذي تصدره الحكومة بسعر فائدة 4%، يعني ان حامله يحصل على عائد سنوي قدره 4 دولارات عن شراءه سند بقيمة 100 دولار. ويستمر حامل السند في الحصول على عائد ثابت خلال فترة حياة السند وحتى تاريخ استحقاقه، مهما تغير سعر الفائدة في السوق النقدية. فاذا انخفض سعر السند في السوق النقدية الى 2%، ففي هذه لحالة سيرتفع سعر السند المذكور أعلاه الى الضعف، أي يصبح سعره 200 دولارا، طالما ان المشتري الجديد حتى يتمكن من الحصول على عائد سنوي قدره 4 دولارات يتطلب منه ايداع 200 دولار في البنك التجاري عند سعر فائدة 2%، أو ان يشتري سندا بقيمة 200 دولارا يدر عليه عائدا سنويا قدره 4 دولارات. وبناءا على هذا التحليل يؤدي انخفاض سعر الفائدة الى النصف الى ارتفاع سعر السند الى الضعف، أي من 100 الى 200 دولار. ويحصل العكس اذا ارتفع سعر الفائدة في السوق النقدية من 4% الى 8%، اذ في هذه الحالة ستنخفض قيمة السند المذكور الى النصف، أي من 100 دولار الى 50 دولار، طالما ان المشتري الجديد لو أودع مبلغ 100 دولار في البنك التجاري بسعر فائدة 8% سيحصل على عائد سنوي قدره 8 دولارات، في حين ان السند المذكور يدر عائدا سنويا قدره 4 دولارات.[7]

وصفوة القول: ينخفض التفضيل النقدي لغرض المضاربة عند المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة، ويزداد هذا التفضيل عند المستويات المنخفضة لأسعار الفائدة. ويمكن التعبير بيانيا عن العلاقة بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وأسعار الفائدة، كما في الشكل التالي:



يشير المنحنى في الشكل أعلاه الى العلاقة بين كمية النقود التي يرغب المضاربون الاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة وأسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية. فعند سعر فائدة مرتفع(i_1)، ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة، وبالعكس يرتفع حجم هذه الأرصدة لدى المضاربون عند مستوى سعر فائدة منخفض(i_2)، حيث يرتفع حجم هذه الأرصدة الى المستوى(A_2). واستنادا الى هذا التحليل يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى دفع المضاربون نحو الاستثمار عن طريق شراء السندات بدلا من الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل. ويحصل العكس عند انخفاض أسعار الفائدة، اذ تنخفض رغبة المضاربون في الاستثمار ويزداد تفضيلهم في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، طالما يصبح العائد المستحصل من السندات قليلا.

ويتضح من الشكل ان منحنى التفضيل النقدي لغرض المضاربة يصبح شديد المرونة عند سعر الفائدة المنخفض جدا. وهذا معناه أنه عند انخفاض سعر الفائدة كثيرا عن المعدل الاعتيادي تسود قناعة عامة لدى المضاربين في بيع وشراء السندات بان سعر الفائدة قد وصل الى أدنى مستوى له، وانه لايمكن أن ينخفض أكثر مما وصل اليه، وانه سيرتفع في المستقبل القريب، أي لابد من انخفاض أسعار السندات. واذا ساد مثل هذا الشعور لدى المضاربون يصبح منحنى الطلب على النقود لغرض

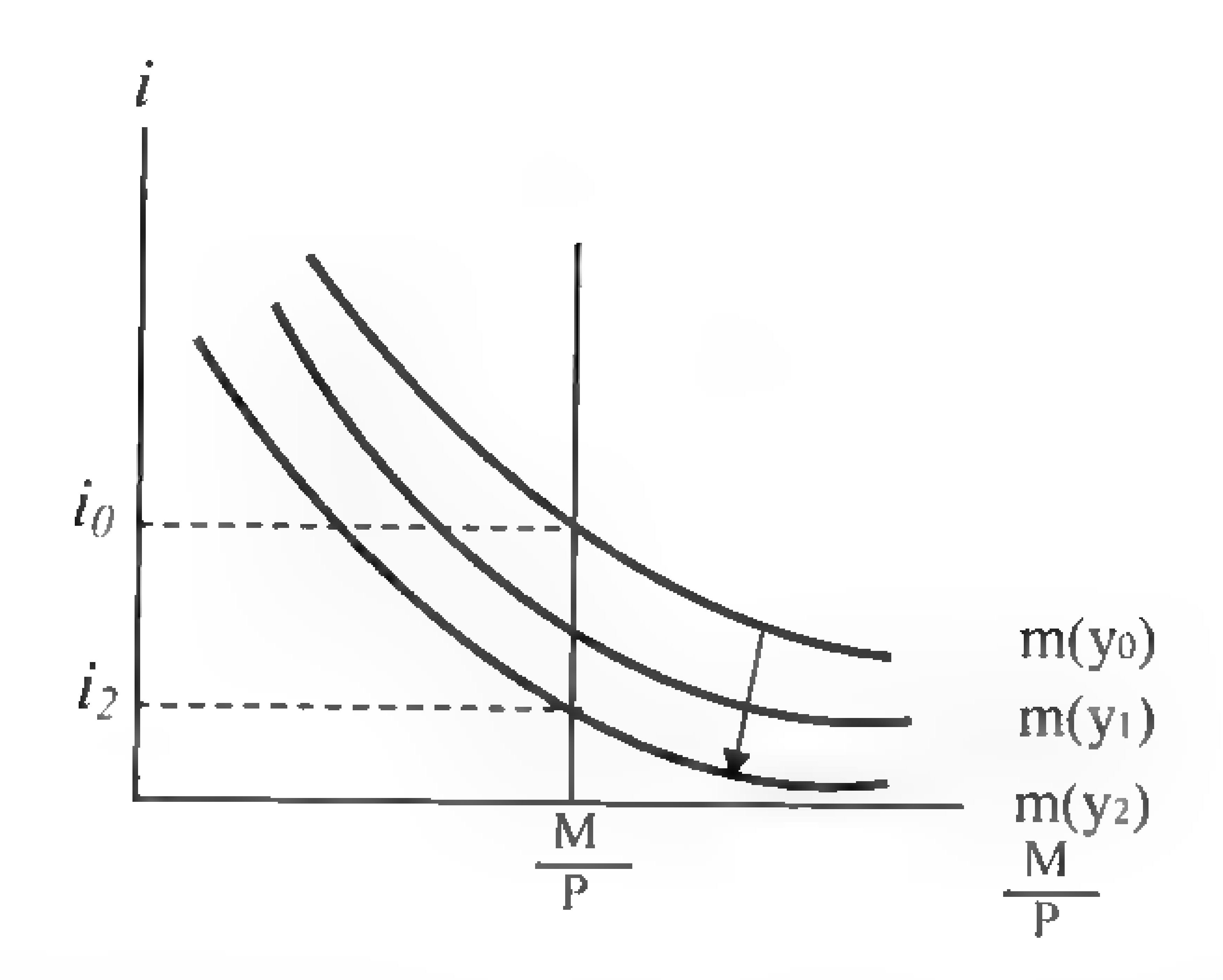
المضاربة شديد المرونة، وقد يأخذ شكل أفقي مستقيم عند مستوى سعر الفائدة(A_3) في الشكل أعلاه. ويطلق كينز على مثل هذه الحالة مصطلح «فخ السيولة"، أو "المصيدة الكنزية"، أي ان المضاربون سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل أرصدة نقدية سائلة دون التوجه نحو استثمارها في شراء السندات.

ويعتبر الاقتصادي الانكليزي جون مايير كينز أول من أشار الى هذه الظاهرة الاقتصادية، ونادى بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد، لأن الزيادة في كمية النقود من قبل السلطات النقدية سيحتفظ بها الأفراد على شكل أرصدة نقدية سائلة(أو عاطلة). وهذا يعني استحالة زيادة الناتج القومي عن طريق السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة الى أدنى مستوى لهالايمكن تجاوزه. وعلى ذلك نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج القومي والتخلص من حالى الكساد الاقتصادي.[8]

التوازن في سوق النقود ومنحنى(LM).

يتحقق التوزن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود(M) مع الطلب عليها(Md). ويعبر عن هذا التوازن بمنحنى(LM)، حيث يشير الحرف(L) الى الطلب على النقود، والحرف(M) الى عرض النقود.

في الشكل البياني التالي يتم الجمع بين جانبي العرض والطلب على النقود في السوق النقدية. ويتمثل الطلب على النقود بالدوال$m(y_2)$ $m(y_1)$, $m(y_0)$. وعند أي سعر فائدة معيـــن، وليكن(i_0)، يصبح الطلب الكلي على النقود معتمدا على مستوى الدخل، حيث ($y_0>y_1>y_2$).



يتضح من الشكل أعلاه ان انخفاض مستوى الدخل من(y_0) الى(y_1) والى(y_2) يصاحبه انخفاض في مستوى سعر الفائدة التوازني في سوق النقود، على افتراض ثبات عرض النقود. اذ يؤدي انخفاض مستوى الدخل الى انخفاض الطلب على النقود لغرض المعاملات، وبالتالي سيميل بعض اللذين بحوزتهم نقود المعاملات الى شراء السندات التي تدر عليهم دخلا على شكل سعر فائدة، وذلك لانخفاض طلبهم على النقود لغرض المعاملات(على افتراض ان انخفاض الدخل يصاحبه انخفاض في المستوى العام للاسعار).

وتؤدي هذه الزياده في الطلب على السندات الى ارتفاع أسعارها في سوق الأوراق المالية والي انخفاض أسعار الفائدة، وذلك لمحدودية العائد على السند. وعلى سبيل المثال، اذا كانت القيمة الأسمية للسند 100 دولار يدر عائدا قدره 5 دولارات سنويا، ففي هذه الحالة يؤدي ارتفاع أسعار السندات الى انخفاض النسبة المئوية للعوائد المستحصلة منها، أو أسعار الفائدة. فاذا ارتفع سعر هذا السند الى 125 دولار، ففي هذه الحالة

تنخفض النسبة المئوية للعائد الى 4 بالمائة(5/125 ×100= 4%). وعلى ذلك، تؤدي الزيادة في عرض النقود عند مستوى سعر الفائدة الأول(i_0) ومستوى الدخل الجديد الى انخفاض سعر الفائدة حتى يتساوى العرض مع الطلب عند مستوى الدخل الجديد وسعر الفائدة(i_2).[9]

ونحصل على شرط التوازن في سوق النقود، وذلك عند وضع دالة الطلب على النقود مساوية الى عرض النقود:

$$M = Md \quad (1)$$

(2) حيث $M/P = m$

(3) وبالتالي $M/P = m(i,y) = L2(i) + L1(y)$

وعند أي مستوى معين من الدخل وعرض النقود(M) نحصل من معادلة التوازن في سوق النقود(3) على سعر الفائدة الذي عنده يتحقق شرط التوزن في سوق النقود.[10] وعلى سبيل المثال نفترض أن:

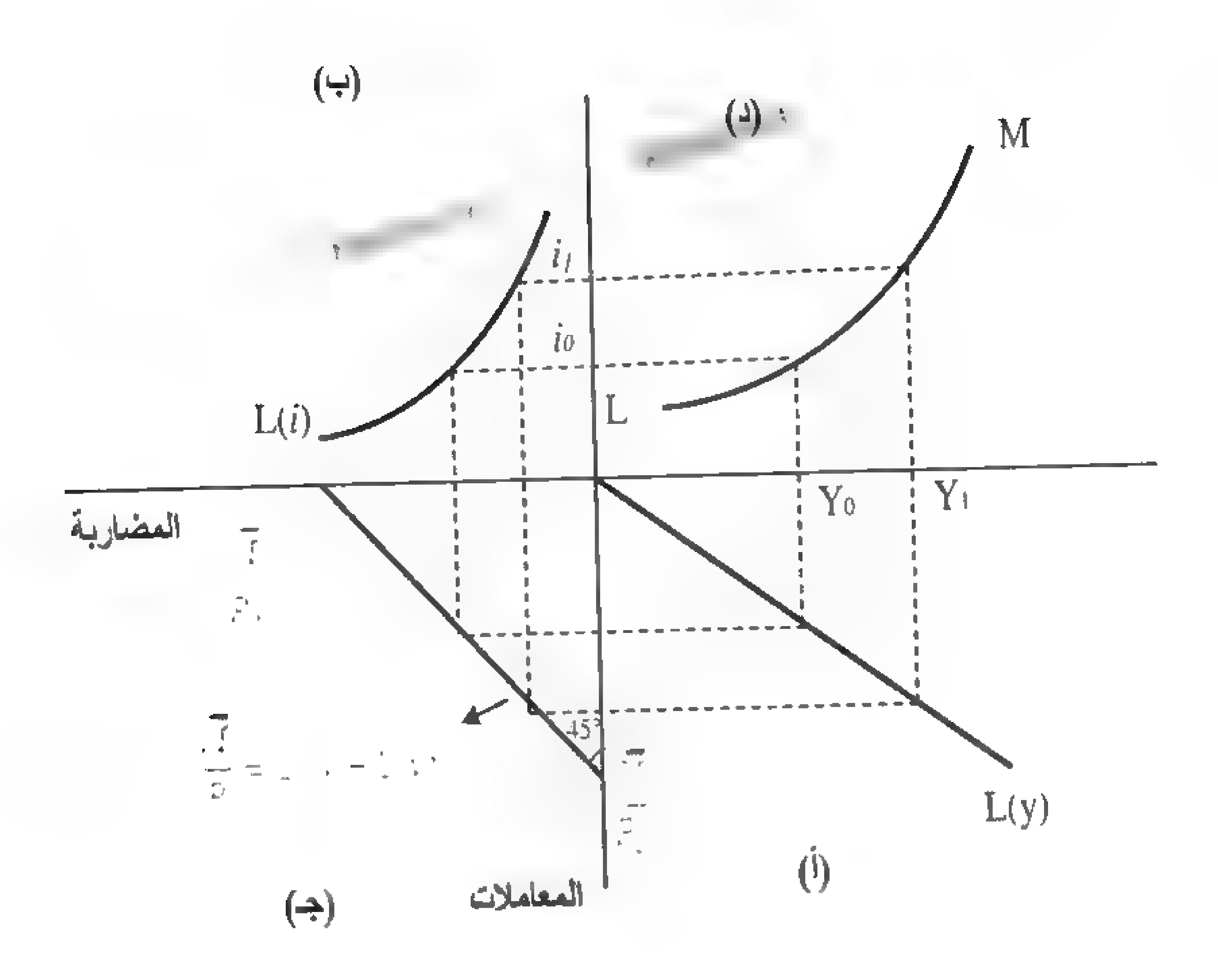
$$M = \$\ 200$$
$$Mt = 0.25\ y$$
$$ma = \$\ 50 - 200\ i$$
$$M = Md$$
$$0.25\ Y = \$\ 150 + 200\ i$$
$$Y = \$\ 600 + 800\ i$$

وهذه هي معادلة (LM) (تعبر عن نقطة معينة على منحنى (LM)[11]

اشتقاق منحنى((LM

وعن طريق الفصل بين أرصدة المعاملات وأرصدة المضاربة نحصل على طريقة ملائمة للتعبير عن التوازن في سوق النقود، وذلك

باستخدام شكل بياني من أربعة أجزاء، يوضح باختصار العلاقات في سوق النقود. في الشكل أدناه، يتضمن الجزء(أ) الطلب على النقود لغرض المعاملات مشارا اليه بالخط$L(y)$، أي ان الطلب على النقود لغرض المعاملات دالة متزايدة في الدخل. ويتضمن الجزء(ب) الطلب على النقود لغرض المضاربة مشارا اليه بالمنحنى $L(i)$، أي ان الطلب على النقود لغرض المضاربة دالة في سعر الفائدة، حيث يأخذ المنحنى $L(i)$ الميل السالب، وفي الجزء(ج) يتحقق التوازن، حيث يتساوى الطلب على النقود مع عرضها، محققا بذلك شرط التوازن في المعادلة(3). ويعبر عن شرط التوازن هذا بخط 45 درجة يصل بين محور الطلب على النقود لغرض المضاربة ومحور الطلب على النقود لغرض المعاملات. وقد تم رسم هذا المنحنى على مسافة تبعد من نقطة الأصل، لكل من المحورين، مساوية الى كمية عرض النقود التي تحدد من خارج النموذج. ونظرا للطبيعة الهندسية للمثلث ذات 45 درجة يصبح مجموع الطلب على النقود(لغرضي المعاملات والمضاربة) مساو دائما الى مجموع العرض الكلي للنقود من المحورين، وعلى ذلك، يعبر خط 45 درجة بشكل مباشر عن شرط التوزن في سوق النقود، معبرا عنه بالمعادلة(3). وان أي نقطة على خط 45 درجة تساوي كمية النقود لغرض المضاربة$L(i)$ زائدا كمية النقود لغرض المعاملات $L(y)$، وان مجموعهما يساوي المجموع الكلي لعرض النقود.



ويتضمن الجزء(د) تحديد المجموعات(y,i) التي تعبر عن النقود في سوق النقود. اذ يمكن تحديد مستوى الطلب على النقود لغرض المعاملات من الدالة L(y) عند مستوى معين من الدخل، وليكن(yo)، وبعد طرح هذه الكمية، عن طريق الاستعانة بالخط المنقط، من العرض الكلي للنقود يصبح بالامكان معرفة ذلك الجزء من النقود المخصص لغرض المضاربة. ومن ثم يتحدد سعر الفائدة(i) الذي يكون عنده سوق النقود في حالة توازن عند مستوى دخل(yo). وهكذا يصبح بالامكان تحديد مجموعات التوازن من(io, yo) اذ بتكرار هذه العملية نحصل على منحنى يحتوي على عدة مجموعات من(y,i) والذي يعبر عن حالة التوازن في سوق النقود، يطلق عليه اسم منحنى(LM)، كما في الجزء(د) من الشكل، وهو عبارة عن مجموعات من(y,i) التي عندها يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها.

هوامش ومراجع الفصل العشرين

1- M.C. Vaish: Money banking and international trade, p.65

2- د. سهيل محمود معتوق: النظريات والسياسات النقدية، دار م. اللبنانية، 1989، ص 80

3- د. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، ص 98

4- Newlen(W.T): Theory of money, oxford university press, 1963, p.69 -04

5- د. حازم الببلاوي، النظرية النقدية، ص490

6- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر ـ الجزائر، 1990، الصفحات 107ـ 108

7- أيضا،الصفحات 121ـ 122

8- أيضا،الصفحات 123ـ 125

9- Wiliam H.Breanson / James N.Livack, Ibid pp.60-63

10- أيضا.

11- E.A. Duilio, Ibid p.130

21 التـــوازن العام

التوازن الآني في سوق السلعة وسوق النقود(IS = LM)

في التحليل الكلاسيكي يتحدد سعر الفائدة بناء على تقاطع جدولي الادخار والاستثمار. وفي هذه الحالة يعتبر سعر الفائدة غير محدد(Indeterminate) نظرا لأن جدول الادخار يعتمد على مستوى الدخل، والذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة، عن طريق تأثير سعر الفائدة على الطلب الاستثماري، وبالتالي في مستوى الدخل عن طريق المضاعف. وهكذا نجد أنه لكي نعرف سعر الفائدة فلابد أولا من معرفة مستوى الدخل، ولكي نعرف مستوى الدخل لابد أولا من معرفة سعر الفائدة. وهذا هو السبب في عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على تحديد حل معين لسعر الفائدة نظرا لانها تقضي بنا الى الدوران في حلقة مفرغة. وبالمثل فان نظرية كينز في سعر الفائدة لاتؤدي هي الأخرى الى سعر محدد لسعر الفائدة. ويرجع ذلك الى ما تقرره النظرية بان الطلب على النقود وعرض النقود يحددان سعر الفائدة اذا أمكن معرفة مستوى الدخل. إلا ان معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة. وهكذا تدور نظرية كينز في حلقة مفرغة هي الأخرى. فلكي يتحدد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل، ولكي يتحدد مستوى الدخل لابد من معرفة سعر الفائدة.[1]

وللتغلب على هذا القصور لابد من تجميع الأجزاء المختلفة التي تم التعرض لها مع بعضها لكي تشكل في مجموعها نموذجا يوضح التوازن العام ويسمح في نفس الوقت بتحديد مدى فعالية السياستين المالية والنقدية

في الظروف الاقتصادية المختلفة. وعادة ما يطلق على هذا النوع من تحليل التوازن العام بتحليل هيكس ــ هانسون أو النظرية الكنزية الجديدة.

ان مافعلته النظرية الكنزية الجديدة هو محاولة تحديد المستوى التوازني لكل من الدخل وسعر الفائدة في آن واحد عن طريق ربطهما بدالات الاستثمار والادخار والطلب على النقود وعرضها كمحددات متبادلة وآنية لكل منهما. ويعكس المنحنى(IS) كلا من دالة الاستثمار ودالة الادخار، في حين يعكس المنحنى(LM) كلا من دالة الطلب على النقود ودالة عرض النقود. وبجمع هذين المنحنين في شكل واحد يمكن تحديد الدخل وسعر الفائدة تحديدا آنيا متبادلا في مستوى التوازن.[2]

نموذج (IS - LM)

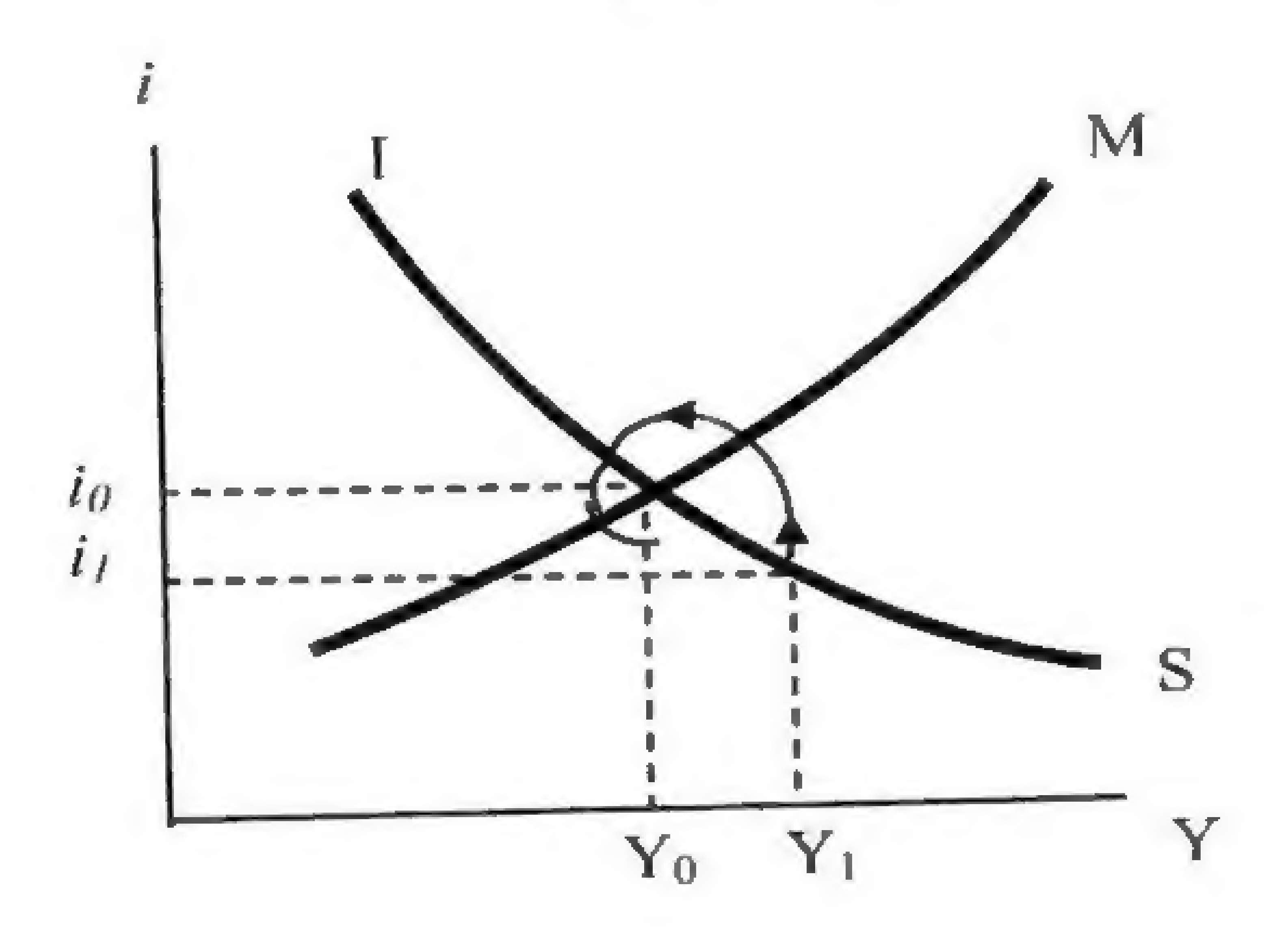
في الأشكال البيانية السابق شرحها تم الحصول على مجموعات من(y,i)عند مستوى التوازن في كل من سوق السلعة متمثلا بالمنحنى(IS)، وسوق النقود متمثلا بالمنحنى(LM). وعند جمع المنحنين في شكل واحد، أي عند حل معادلتي(LM,IS) آنيا، نحصل على مجموعة واحدة من(i,y)، عندها يتحقق التوازن الآني في كلا السوقين، حيث يتقاطع المنحنين (IS, LM) ويتحدد كل من(y_0, i_0)، كما هو مبين في الشكل أدناه.

إلا ان مثل هذا التوازن الآني لايتحقق عند المجموعة(y_1, i_1)، اذ عند هذه المجموعة يتحقق التوازن في سوق السلعة فقط، طالما ان المجموعة تقع على المنحنى(IS)، ولا تقع على المنحنى(LM)، أي ان سوق النقود لايكون في حالة توازن عند المجموعة(i_1, y_1)، ففي سوق النقود تعبر النقطة(i_1) عن مستوى دون مستوى سعر الفائدة التوازني(i)، عند مستوى دخل(y_1). وبعبارةأخرى يوجد هناك فائض طلب على النقود عند مستوى سعر فائدة(i_1). ومعنى هذا ان الأفراد يحاولون شراء النقود، أو بيع السندات، ويواجهون صعوبة في ذلك، وحتى يتمكنوا من الحصول

على النقود لابد لهم من دفع عائد أعلى، سعر فائدة على السندات. وعلى ذلك، تأخذ(i) بالارتفاع، متسببة في ابتعاد سوق السلعة عن مستوى التوازن، أي منحنى(IS). اذ يؤدي ارتفاع(i) في سوق السلعة الى تخفيض الطلب الاستثماري ومستوى المبيعات النهائية، وبالتالي يصبح سوق السلعة في حالة من عدم التوازن، فيزداد التراكم في الخزين، ويضطر المنتجون الى تقليل حجم الانتاج، وينخفض مستوى الدخل. وهكذا عند ارتفاع(i) وانخفاض(y) يتجه التوازن نحو المستوى(io,yo) في الشكل البياني.

ويمكن التعبير عن هذه النتيجة كالتالي:

فائض طلب في سوق النقود ← ارتفاع (i) ← انخفاض(I) ← انخفاض(y) ← انخفاض الطلب في النقود.



وباسلوب آخر يمكن القول ان فائض الطلب في سوق النقود يؤدي بشكل مباشر الى رفع سعر الفائدة، ومن خلال دالة الاستثمار ينخفض الدخل بشكل غير مباشر. وهذا يؤدي بدوره الى انخفاض الطلب على النقود لغرض المعاملات، ومن ثم تقليل فائض الطلب، وأخيرا يتجه الاقتصاد نحو مجموعة التوازن(yo,io).[3]

هوامش ومراجع الفصل االواحد والعشرين

01- د. صقر أحمد صقر: النظرية الاقتصادية الكلية، ص 352
02- د. عبد المنعم السيد علي: دراسات في النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد ــ العراق، 1977، ص 314
03- ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، المرجع السابق، الصفحات 159–162

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الـجـزائـر